

المرتزقة الجدد

الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي

تأليف
شون ماكفيت

ترجمة
إبراهيم البيلي محروس   أحمد مكي زيدان

مراجعة
محمـد زيـدان



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

المرتزقة الجدد

الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي

منذ أحداث ١١ سبتمبر حدث توسع هائل في مجال صناعة المرتزقة، ونمت هذه الصناعة من عشرات الملايين إلى عشرات المليارات من الدولارات في صورة عقود حربية.

في الوقت ذاته، تظل هناك تساؤلات كبيرة تحتاج إلى إجابات أهمها: لماذا تختار دول قوية مثل الولايات المتحدة أن تعين قوات عسكرية خاصة بعد مضي قرون على حظر تلك القوات؟ وهل تؤدي خصخصة الحرب إلى إحداث تغيير في طبيعة الأعمال الحربية، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يؤثر هذا في المخرجات الاستراتيجية؟ وما الذي تُنبئ به خصخصة القوات العسكرية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية؟

يحاول هذا الكتاب الإجابة على هذه التساؤلات ويسلط الضوء على الأسباب، والكيفية التي جعلت مجال الجيوش الخاصة- أو كما يطلق عليه كثيرون جيوش المرتزقة- يعود من جديد في العصر الحديث. ويقدم فهم أفضل لهذه الصناعة لمعرفة مزاياها وأخطارها.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies



fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
Telefax:+961 1703809
P.O.BOX: 1 -6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam




المرتزقة الجدد
الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي



المرتزقة الجدد

الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي

تأليف

شون ماكفيت

ترجمة

إبراهيم البيلي محروس   أحمد مكي زيدان

مراجعة

محمـد زيـدان



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies



المرتزقة الجدد

الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام الدولي

تأليف
شون ماكفيت

ترجمة
إبراهيم البيلي محروس — أحمد مكي زيدان

مراجعة
محمد زيدان


مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 537 682 08 77
+90 212 801 01 25

www.fikercenter.com
info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

Beirut / Lebanon
Telefax:+961 1703809
P.O.BOX: 1 -6488
Al Anouty ST. Salim Slam
Borj Salim Slam

الطبعة الاولى 2016

مطبعة جامعة أكسفورد هي واحدة من أقسام جامعة أكسفورد.
تعزز المطبعة ما تهدف إليه الجامعة من تميز في مجالات البحث والدراسة الأكاديمية والتعليم عبر النشر في مختلف أنحاء العالم.
أكسفورد
نيويورك
أوكلاند كيب تاون دار السلام هونغ كونغ كراتشي
كوالالمبور مدريد ملبورن مكسيكو سيتي نيروبي
نيودلهي
شنغهاي
تايبيه تورونتو
إضافة إلى مكاتب تابعة في
الأرجنتين النمسا البرازيل شيلي الجمهورية التشيكية فرنسا اليونان
غواتيمالا المجر إيطاليا اليابان بولندا البرتغال سنغافورة
كوريا الجنوبية سويسرا تايلاند تركيا أوكرانيا فيتنام
Oxford هي علامة تجارية مملوكة لمطبعة جامعة أكسفورد
ومسجلة في المملكة المتحدة وبعض البلدان الأخرى.
منشور في الولايات المتحدة الأمريكية
ونشرته مطبعة جامعة أكسفورد
198 شارع ماديسون، نيويورك، NY 10016

أيها الماضي... وداعاً

نقش على قبر أحد جيوش جيش المرتزقة

هؤلاء، عندما كانت الأوضاع تنهار،

وحينما فر الثبات،

لبوا نداء المرتزقة فيهم،

وأخذوا أجورهم، وماتوا.

حملت أكتافهم ما انهار؛

وثبتوا بأرجلهم ما تزحزح؛

ودافعوا عما تخلى عنه غيرهم،

وأنقذوا جملة الأشياء مقابل الأجر.

أيه إيه هاوسمان

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

الأشكال

المقدمة

شهد العالم الحديث، خصوصاً مع مطلع الألفيَّة الثالثة، وبعد احتلال العراق على يد القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣، حضوراً كبيراً، بل مخيفاً، للشركات الأمنيَّة والجنود المستأجرين، الذين يمكن بيسرٍ أن نطلق عليهم اسم "المرتزقة"، وهو مصطلح غير خفيٍّ على القارئ العربيِّ الذي يسهل عليه تخيُّل نطاق هذه الكلمة على الخطِّ التاريخيِّ للحضارة العربية والإسلامية، وصولاً إلى يومنا هذا، حيث تشتعل المنطقة بحروب ونزاعات، ما تزال متأججة، وفي كثير من الأحيان نجد المرتزقة حاضرين في المشهد باستمرار.

لقد صار الحديث عن المرتزقة شبه يوميٍّ في الآونة الأخيرة، وصار الكشف عن ذلك أيسر؛ بفضل وسائل الإعلام الحديثة، والنقل المباشر للصور من أراضي النزاع، وبالأخص مع انتشار المرتزقة الشيعة في سوريا، الآتين من أفغانستان وباكستان والعراق وغيرها، والمرتزقة الذين تستخدمهم إيران في الحرب الدائرة في اليمن.

ولكنَّ الأمر في العالم الرأسماليِّ الحديث والمعولم لم يكتفِ بتجنيد أفرادٍ غير منتظمين في مؤسسة عسكريَّة رسميَّة، فقد بدأنا في العقود الأخيرة نشهد انتشاراً كبيراً لشركات أمنيَّة ضخمة تنتظم المرتزقة الأفراد، وتستغلُّ الحروب والنزاعات القائمة، وتغذِّيها، وأحياناً يكون لها دور في إحيائها؛ لكونها تعتاش عليها. ولعلَّ المثال الأوضح، أو بالأحرى الأسوأ ذكراً، هو الشركات الأمنيَّة الأمريكية في العراق، التي تورَّطت بفضائح عديدة، ومجازر وحشيَّة لا تكاد تمحى من الذاكرة الجمعيَّة الحديثة للعراقيين، ومن ذلك مجزرة ميدان النسور، ومجزرة الحديثة، وغيرها من الأعمال الوحشيَّة التي ارتكبتها شركات "مرتزقة" يكمن سرُّ وجودها في إشعال فتيل الأزمات، وإذكاء نار أزمات أخرى.

أمَّا الأعداد فحدِّث ولا حرج، ويكفي مثلاً أن نعلم أنَّ في الصومال الآن ١٨٠ شركة أمنيَّة خاصَّة من ٣٥ دولة تعمل على حماية سفن الشحن الدوليَّة من اعتداءات القراصنة، وهي بدورها تستخدم القوَّة القاتلة، وأثبتت فاعليتها أخيراً في مجابهة القراصنة، وقد بات لهذه الشركات هيئة مشتركة لتمثيل مصالحها أمام الحكومة والمؤسسات المعنيَّة.

كل ما تقدَّم ذكره، وبتفاصيله المروعة، يعرضه لنا هذا الكتاب؛ إذ ينتقل بنا "شون ماكفيت" بين مراحل مختلفة من النزاعات المسلَّحة في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية، ليبرهن على انتشار الجيوش الخاصَّة من "المرتزقة الجدد"، وكيف أنَّ هذه الجيوش تحوَّلت بسبب جشع الشركات التي تحرِّكها من أداة يُدَّعى أنَّها تجلب السلام إلى تهديد حقيقيٍّ لا يجلب سوى مزيد من الدمار والدماء.

لقد كانت نهاية الحرب البادرة نقطة تحوُّل في نشوء الجيوش الخاصَّة في العصر الحديث، وفي عام ١٩٩٤ ظهرت شركة (Executive Outcomes) التي أنشأها مجموعة من ضباط القوات الخاصَّة في جنوب أفريقيا، وقد عرضت خدماتها لإيقاف المذابح في رواندا، فرفضت الأمم المتحدة حينها هذا العرض، وأحجمت عن التعاون معها، ولكنَّ الشركة لم تعدم الحيل، ووجدت فرصة للعمل لاحقاً في أنغولا وكينيا وغيرها من الدول، ثم أنهت أنشطتها بعد أن صدر قانون في جنوب أفريقيا يمنع الترخيص لمثل هذه الشركات، وكان ذلك عام ١٩٩٨. ثم انتعش سوق هذه الشركات تارة أخرى إبَّان الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، كما أسلفنا، وكانت شركة (Blackwater)، سيئة الذكر، هي الأكثر حضوراً، ولكنَّ الجرائم التي ارتكبتها في كلتا الدولتين عرَّضتها لكثير من الضغوط، فغيَّرت اسمها مرَّة إلى (Xe) والآن إلى (Academi).

ومع انتشار حمَّى الإيمان بالأسواق الحرَّة، والخصخصة، مع صعود نجم النيوليبرالية في العالم الغربيِّ على يد رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، وما شعرت به الدول/ الأنظمة من ضرورة الحدِّ من التكلفة البشريَّة في أرواح جنودها المواطنين؛ تجنباً للضغط والحنق الشعبيِّ، بات الحل الأسرع والأنجع هو استخدام المرتزقة عن طريق الشركات الأمنيَّة. والحق أنَّ وصف النجاعة سابق الذكر هو ما تستخدمه هذه الشركات في الترويج لنفسها، تماماً كما فعل مؤسس شركة بلاكووتر حين قال عن شركته: «إنَّ نجاعتها في حماية الأمن القوميِّ لأمريكا كنجاعة شركة فيديكس في الشحن».

ولا يقف الكتاب عند بيان الأسباب الاقتصاديَّة لنشوء الشركات الأمنيَّة الخاصَّة، بل يحاول الخوض في طبيعتها، معتمداً على عدد من الأطر التحليلية المختلفة، على مستوى الاقتصاد والتاريخ والسياسة. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ المؤلف يقف مطوَّلاً عند الجانب التاريخيِّ للمرتزقة، ويشير إلى أنَّ العالم يسير نحو مرحلة أطلق عليها اسم "القروسطية الجديدة"، كما كانت عليها الحال في إيطاليا في القرن الثالث عشر، حين سادت أنظمة متنافسة في دول قوميَّة ضعيفة، وجنود مرتزقة يجوبون المناطق ويعرضون خدماتهم العسكريَّة مقابل المال. والفكرة التي يقدِّمها ماكفيت هي أنَّ العولمة والتقنيات الحديثة تقوِّض السلطة المحكمة للدولة، التي تحتكر استخدام القوَّة من الناحية التقليدية، وأنَّ العالم يتَّجه نحو صورة من صور الفوضى.

وقد اختار "مركز صناعة الفكر" ترجمة هذا الكتاب بصفته باكورة ترجمات أخرى لاحقة؛ نظراً لما ألفاه القائمون على المركز من احتياج المكتبة العربيَّة لهذا النوع من الدراسات؛ فمؤلف الكتاب، شون ماكفيت، من كبار الباحثين في المجلس الأطلنطي، ويدرس في جامعة جورج تاون ومعهد الدفاع الوطني الأمريكي، وهو خبير في مجالات عدة جديرة بتسليط الضوء عليها في العالم الأكاديمي في منطقتنا العربيَّة، منها دراسات مستقبل الحروب، والمرتزقة والجيوش الخاصة، ودراسات الإرهاب والنزاعات، بالإضافة إلى خبرته المهنيَّة في العمل مع إحدى الشركات الأمنيَّة الخاصَّة، وهو ما أتاح له عرض معلومات وتفاصيل لا يمكن لغيره الاطِّلاع عليها. وعلى الرغم من التخصص الأكاديمي للمؤلِّف فإنَّ عبارته المبسطة، وأسلوبه السلس في طرح الأفكار وبيانها، يجعلان الكتاب سهل التناول حتَّى للقارئ غير المتخصص في هذا المجال، وهذا ما حرص المترجم مشكوراً على أن يعكسه في الترجمة العربيَّة، خاصَّة مع إضافة بعض التوضيحات الضرورية في الهوامش.

وإننا لنطمح في "مركز صناعة الفكر" أن نرفد المكتبة العربيَّة في الأيام المقبلة بمزيد من الدراسات والترجمات المتخصِّصة، التي نرجو أن تسهم في خلق حوارات جادَّة بين الباحثين في العالم العربيِّ في مواضيع بالغة الأهمِّية، والحساسية؛ كالموضوع الذي يتطرق إليه هذا الكتاب.

والله وليُّ التوفيق.

مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث

٢٠١٦/٠٧/١١م

توطئة

في العام ٢٠٠٤، وجدت نفسي في وضع استثنائي؛ كنت في بوروندي، وهي دولة صغيرة في وسط أفريقيا، وكنت أشرب الكوكاكولا مع رئيس الدولة، والسفير الأمريكي، وامرأة كانت- حسب ظني- من وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)، وابنة الرئيس البالغة من العمر ثمانية أعوام، وكانت الساعة تشير إلى التاسعة مساءً، وكنا نشاهد الأخبار التي يعرضها التلفزيون المحلي في غرفة المعيشة بالقصر الرئاسي، ولم نكن نتفوه بكلمة؛ إذ لم يكن هناك ما نقوله. كانت حياة الرئيس معرضة للخطر، وقد أرسلت بي الولايات المتحدة إلى هناك من أجل الإبقاء على حياته، ولكنني لم أكن أعرف على سبيل اليقين كيفية تحقيق ذلك.

قبل ذلك بعشر سنوات، كانت الإبادة الجماعية للتوتسي التي بدأت في رواندا قد امتدت جنوباً لتصل إلى البلد المجاور بوروندي، مخلفة وراءها حزناً ورماداً، إذ قُتل أكثر من ثمانمئة ألف شخص خلال تسعين يوماً، أي إن نفساً قد أُزهقت في كل دقيقة تقريباً. ظلت الإبادة الجماعية الأصلية مهمة لم تكتمل بالنسبة إلى بعضهم، وقد تاقت مجموعة متمردي الهوتو التي كانت تطلق على نفسها قوات التحرير الوطنية إلى استكمال عملها المروع حتى النهاية. وعندما وصلت إلى بوجومبورا، وهي عاصمة بوروندي، كانت قوات التحرير الوطنية تختبئ عبر الحدود في المنطقة الغربية البربرية التي يُطلق عليها كيفو، الواقعة في أقصى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمتاخمة لدولة بوروندي جهة الغرب.

تلقت المنظمات الاستخباراتية الأمريكية معلومات موثوقة تفيد بأن قوات التحرير الوطنية كانت تخطط لعبور الحدود ليلاً، قاطعة عشرين كيلومتراً لتصل إلى العاصمة بوجومبورا وتنقض على القصر الرئاسي، وكان هدف تلك القوات هو الرئيس البوروندي؛ فقد كانت تعلم أن اغتياله من شأنه أن يشعل الإبادة الجماعية

من جديد، تماماً مثلما حدث في الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ عندما اشتعلت على أثر مقتل الرئيسين البوروندي والرواندي.

كانت مهمتي تتمثل في الحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية، وكان يتعين عليَّ أن أحافظ على حياة الرئيس البوروندي، وأن أبقيه في المشهد العام دون أن يعلم أحد بأن هذا كان خطة أمريكية تضم أفراداً من فريق عمل السفارة الأمريكية؛ وهذا ما فعلته. الغريب في الأمر أنني لم أكن أحد أفراد وكالة الاستخبارات الأمريكية أو جزءاً من وحدة عسكرية أمريكية سرية أو حتى موظفاً حكومياً؛ بل كنت من القطاع الخاص؛ "متعهداً" بالنسبة إلى كثيرين وبالنسبة إلى بعضهم "مرتزقاً" يعمل لحساب شركة كبيرة اسمها دينكورب إنترناشيونال. تقدم هذه الشركة مجموعة كبيرة من الخدمات للحكومة الأمريكية؛ بدءاً من إصلاح الطائرات العسكرية، مروراً بحراسة الرئيس الأفغاني، وإطلاق بعثات جوية لمكافحة المخدرات في كولومبيا، ووصولاً إلى منع وقوع إبادات جماعية محتملة في أفريقيا.

وفي يومنا هذا، بات هناك توجه آخذ في الازدياد، مفاده إقرار السياسة الخارجية من خلال الشركات، إذ لا يمكن لقوى عظمى كالولايات المتحدة أن تخوض غمار الحرب دون أن يكون لديها متعهدون في أماكن كالعراق وأفغانستان، ولم يكن هذا هو الحال حتى قبل بضعة عقود مضت؛ فالمهام التي كانت تقع في وقت من الأوقات على عاتق وكالة الاستخبارات المركزية أو الجيش وحده، عادة ما يُعهد بها حالياً لشركات مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية. والجانب الأكثر إزعاجاً في هذا الاتجاه هو قرار توكيل استخدام القوة المميتة لهذه الشركات، حيث يجوب المدنيون المسلحون شبه العسكريين شوارع بغداد وكابول، في دوريات، في خدمة الجهة التي وظَّفتهم؛ أي الولايات المتحدة. وهذه الجيوش الخاصة الصغيرة تنظَّم على صورة شركات متعددة الجنسيات، وأسوؤها سمعة هي شركة بلاك ووتر الأمريكية التي تتعامل مع الصراع بوصفه سلعة؛ فمنذ أحداث ١١ سبتمبر حدث توسع هائل في هذا المجال، ونمت هذه الصناعة من عشرات الملايين إلى عشرات المليارات من الدولارات في صورة عقود حربية.

يتسبب المحاربون المأجورون بالعديد من المشكلات؛ وأذكر أنه في جامعة هارفرد انتقدني زملائي من الخريجين ونعتوني بـ "المرتزق" و"المنحل أخلاقياً"، مُلمحين إلى أن وجودي يعرض السلام العالمي للخطر. وبالمثل، كان رفاقي من

المظليين الذين ينتمون إلى الفرقة ٨٢ المحمولة جواً، والتابعة للجيش الأمريكي التي خدمت فيها ضابطاً، يعبسون في وجهي قائلين إنني صرت من "المرتزقة" وانحرفت عن المسار السليم. لكن العمل الذي كنت أقوم به في دينكورب كان مشابهاً لذلك الذي كنت سأؤديه لو أنني بقيت في الجيش، ولم يكن العائد المادي والمزايا على هذا القدر من الضخامة الذي يتصوره الناس، فلماذا كل هذا النقد اللاذع؟

لدى منتقدي صناعة الجيوش الخاصة وجهة نظر؛ فهم يرون أن لربط حافز الربحية بالحرب تداعيات مخيفة في العصر الحالي، وقد حظي نمو هذا المجال باهتمام بالغ في الأبحاث والدراسات الأكاديمية وفي المؤلفات العامة، غير أن الحاجة تبقى قائمة- على الرغم من هذا الكم الهائل الذي كُتب عن الموضوع- إلى تحليلات أكثر دقَّة؛ ذلك أنَّ شركات الجيوش الخاصة تشتهر بافتقارها إلى الشفافية، وعلاوة على ذلك يتردد أرباب عملها في عرض معلومات على باحثين خارجيين؛ نظراً للطبيعة الحساسة للعمل من الناحية السياسية.

وقد أضفت السرية التي تكتنف مجال الجيوش الخاصة جواً من الغموض والتعقيد عليه، وربطته لدى كثيرين بنظرية المؤامرة. ويثب النقاد اليساريون واليمينيون دون تفكير إلى حلبة الجدل، فيُسَيِّسونه ويستغلونه لخدمة أهداف استقطابية. وجانب كبير من المجال يخضع لعامل الإثارة أكثر بكثير من خضوعه لعامل الدقة. وما توصلت إليه الدراسات الحقيقية ضيق في أفقه، وقاصر على بضعة جوانب من المجال؛ كالوضع القانوني للمتعهدين المدنيين المسلحين في ساحة المعركة، وقضايا المساءلة فيما يتعلق بالاحتيال أو إهدار الأموال أو سوء استغلالها، وتجارب شركات بارزة مثل بلاك ووتر في العراق وأفغانستان.

في الوقت ذاته، تظل هناك أسئلة أكبر تحتاج إلى إجابات: لماذا تختار دول قوية مثل الولايات المتحدة أن تعين قوات عسكرية خاصة بعد مضي قرون على حظر تلك القوات؟ وهل تؤدي خصخصة الحرب إلى إحداث تغيير في طبيعة الأعمال الحربية، وإذا كان الأمر كذلك، فهل يؤثر هذا في المخرجات الاستراتيجية؟ وما الذي تُنبئ به خصخصة القوات العسكرية فيما يتعلق بالعلاقات الدولية؟

بصفتي خبيراً في هذا المجال، ظلت هذه الأسئلة تراودني، وهذا ما دعاني لتأليف هذا الكتاب.

على الرغم من كثرة المخاوف المتعلقة بصناعة الجيوش الخاصة فإنَّ المستقبل ما يزال متاحاً لها لتحقيق مزيد من النموّ؛ فهذا المجال الذي بلغ حجمه عدة مليارات من الدولارات لن يتلاشى ببساطة ما إن تسحب الولايات المتحدة قواتها المنتشرة فيما وراء البحار كما كانت الحال في أفغانستان؛ بل في الواقع سوف يحدث العكس، إذ سيساعد المتعهدون على شغل الفراغ الأمني الذي تخلفه القوات الأمريكية. إضافة إلى أن المجال سوف يشهد نمواً أيضاً ويصبح أكثر تنافسية، ويتحول إلى سوق حرة للقوة العسكرية، حيث تصبح وسائل الحرب متوافرة لكل من يستطيع أن يتحمل نفقتها. وبالفعل، تبحث شركات الجيوش الخاصة كافة عن فرص جديدة في مناطق النزاع في إفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

علاوة على ذلك، سوف يشهد هذا السوق تحولاً على الأرجح، إذ ستظهر شركات جيوش خاصة جديدة من دول مثل روسيا والصين، وسوف تقدم قوة قتالية أكبر، وتعمل لحساب من يدفع لها أكثر، من دون اكتراث بحقوق الإنسان. ويظهر حالياً مستهلكون جدد في أنحاء العالم يبحثون عن الأمن في عالم غير آمن، ومن بين هؤلاء شركات النفط والتعدين التي تريد حراسة مواقع الحفر الخاصة بها ضد الميليشيات، وخطوط الشحن التي تسعى للدفاع عن سفنها ضد القراصنة والمنظمات الإنسانية التي تنشد حماية موظفيها في المواقع الخطرة، والدول التي تشهد حروباً أهلية، وعصابات المتمردين التي تقاتل في المقابل. قلة قليلة هي التي قد تقبل سوقاً غير مقيدة للقوة العسكرية في الشؤون الدولية، ومع ذلك فإن هذا السوق يشهد نمواً بالفعل.

ثمة مخاوف أخرى أيضاً؛ إذ سوف تستخدم شركات الجيوش الخاصة على نحو متزايد علم الروبوتيك العسكري لتطوير الطائرات المسلحة من دون طيار، التي تشهد تطوراً وتزداد وفرة، جاعلة حتى الشركات الصغيرة أكثر قدرة على القتال. وهناك شركات تشارك بالفعل في حروب إلكترونية، حيث توفر لعملائها قدرات هجومية ودفاعية ضد مخترقي المواقع. وقد سُنت قوانين تحظر نشاط هؤلاء المرتزقة الإلكترونيين في كثير من الدول، ومنها الولايات المتحدة، ومع ذلك فإن سوقهم تشهد نمواً بين أفراد ومؤسسات تحتاج إلى حماية معلوماتهم الحساسة.

ثمة جانب آخر يثير الانزعاج بشأن مجال الجيوش الخاصة؛ وهو أنه قد تبدأ شركة عاملة فيه نزاعاً مسلحاً يتعين على الآخرين إنهاؤه، على سبيل المثال يمكن أن

يستعين أحد العملاء بشركة للتدخل عسكرياً من أجل دواعٍ إنسانية في بلد مزقتها الحرب، وذلك بهدف إنقاذ أرواح الأبرياء، لكن أعمال تلك الشركة لا تحقق النتائج المرجوة، بل تجعل الموقف أسوأ مما كان عليه، وهو ما يستدعي تدخلاً عاجلاً من قبل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة.

وأخيراً، قد يظهر نوع جديد من الحروب؛ وهو الحرب المأجورة، التي ستؤدي إلى إشعال مزيد من الحروب. وكما هي الحال مع القتل المأجور، يمكن أن يستعين العملاء الأثرياء بجيوش خاصة لشن حروب تخدم مصالحهم الذاتية، ومن ثم فإن طرفاً ثرياً آخر يمكن أن يستعين بجيوش خاصة مختلفة دفاعاً عن النفس، وهو ما يخلق مأزقاً أمنياً حيث يتجه كلا الطرفين للتصعيد، ومن الممكن أن يستخدم ما وظّفه من القوات المرتزقة. والحرب المأجورة هي سوق حرة للقوة يبحث فيها كل من الجيوش الخاصة والعملاء عن الآخر، ويتفاوضان معاً على الأسعار، ويشُنان حروباً من أجل مكاسب شخصية.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الأسباب، والكيفية التي جعلت مجال الجيوش الخاصة- أو كما يطلق عليه كثيرون جيوش المرتزقة- يعود من جديد في العصر الحديث. ويناقش الفصل الأول الافتراض الشائع الذي يقول إن التربح من الحرب دائماً ما يكون عملاً شريراً، فهو في بعض الأحيان لا يكون كذلك؛ فقد أنقذت كثيراً من الأرواح من خلال عملي متعهدَ جيوش خاصة، ومع ذلك فإن ربط حافز الربح بالقتل يثير مخاوف أخلاقية خطرة، وهناك حاجة إلى فهم أفضل لهذه الصناعة اليوم لمعرفة مزاياها وأخطارها.

هذا ما يتناوله الفصل الثاني بتحليله السوق الحالية للقوة، التي تقودها في الأساس الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان. ويخترق هذا الفصل مجال الجيوش الخاصة السري من منظور شخص عمل فيه، ويسلط الضوء على نوعية الشركات العاملة في هذا المجال، وأماكنها، وعملائها، والعاملين فيها، وطبيعة عملها. ويعرض أيضاً تعريفات للأنواع المختلفة من شركات الأمن العاملة في هذه السوق، ويقدم تصنيفاً نموذجياً جديداً يساعد على فهم هذه الصناعة.

ويكشف الفصل الثالث عن اتجاه مزعج يتمثَّل في اعتماد متبادل متنامٍ بين الولايات المتحدة وهذه الصناعة؛ فبسبب عدم تطبيق الولايات المتحدة نظام تجنيد

إلزامي، من غير المحتمل أن تتمكن تلك القوة العظمى من خوض حروبها دون الاعتماد على القطاع الخاص. فإذا كانت قوة عسكرية عملاقة بحجم جيش الولايات المتحدة الأمريكية تستعين بهذه الشركات، فإنه من المرجح أن تحذو حذوها دول أخرى، ما يؤدي إلى ترسيخ قاعدة جديدة في العلاقات الدولية.

ويوضح الفصل الرابع كيف تطور هذا الموقف، ويرى أن الجيوش الخاصة التي ظهرت على مر العصور، لم تختفِ أبداً، لكن كبح جماحها مع نشوء الدولة القوميَّة خلال القرون الأربعة الماضية لتعود من جديد الآن بعد فترة انقطاع لم تتجاوز أربعمئة عام.

ويحلل الفصلان الخامس والسادس ما يرتبط دائماً بتعيين قوة خاصة من مزايا وأخطار ويتحولان إلى أوج العصور الوسطى في أوروبا من أجل استمداد رؤى كاشفة، من زمن كانت فيه الحروب المأجورة وقوات المرتزقة أمراً شائعاً. فزعماء المرتزقة في إيطاليا (الكوتدوتييرو)، والشركات السويسرية، والجنود المرتزقة الألمانيون (لاندسكنيشت)، وغير ذلك من "شركات المرتزقة"، هيمنوا جميعاً على الحروب من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر في أرجاء جزء كبير من أوروبا. ثمة درس واضح من تلك الحقبة؛ وهو أن المحاربين مدفوعي الأجر يغيرون مسار الحروب، ومن ثَم نتائجها، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تغيير مسار العلاقات الدولية.

ولفهم انعكاسات ذلك على نحو أفضل، يستكشف الفصل السابع طبيعة النظام العالمي المعاصر، وكيف أسسته الجيوش الخاصة، فقد كان العالم في العصور الوسطى مضطرباً، وكان ثمة مجموعة كبيرة من اللاعبين السياسيين- الباباوات والملوك والدول المدن والأسر الثرية وما إلى ذلك- الذين يعلنون جميعاً ادعاءات متداخلة بالسيادة على نفس الأراضي والمجتمعات، وكان حتمياً أن تظهر النزاعات التي كثيراً ما حُسمت في ساحة القتال التي تقاتل فيها غالباً مرتزقة كل طرف. ومن وسط هذه الفوضى التي سادت العصور الوسطى، خرج لاعب سياسي واحد منتصراً وهو الدول؛ فقد احتكر ملوك وحكام الدول سوق القوة من خلال الاستثمار في جيوشهم النظامية التي تخضع بالولاء لهم دون سواهم، وأيضاً من خلال حظرهم المرتزقة قانوناً، تاركين خصومهم عُزلاً. وهكذا تشكَّل نظام عالمي جديد متمركزاً حول الدول التي تحتكر العنف لفرض إرادتها السياسية، ولا يزال هذا النظام قائماً إلى يومنا هذا.

لكن هذا النظام يشهد تغيراً؛ فعودة الجيوش الخاصة يُنبئ بعودة بطيئة للوضع الذي كان قائماً قبل العصور الوسطى، عندما لم تكن تتمتع الدول بسيادة في السياسة الدولية، بل كانت تتشارك ساحة عالمية مزدحمة مع لاعبين آخرين. واستناداً إلى الدراسات الأكاديمية لـهيدلي بول وآخرين، يوضح الفصل الثامن سمات هذا النظام الجديد، واصفاً إياه بالقروسطية الجديدة، وهي نظام عالمي متعدد الأقطاب، وغير متمركز حول الدول، ويتسم بتداخل السلطات والولاءات، وهو لا ينبئ بدمار الدول أو حدوث الفوضى، وإنما يظل هذا النظام العالمي في حالة من الاضطراب الدائم الذي يحتوي المشكلات بدلاً من أن يحلها.

يبحث الفصل التاسع الحرب في القروسطية الجديدة، وكيف يمكن أن تشكل شؤون العالم، مع الأخذ بالحسبان العلاقة المهمة بين السلطة والحرب. ومن بين التحديات الرئيسة للقروسطية الجديدة التعامل مع النزاعات على أنها سلع؛ فتقديم وسائل الحرب لأي طرف يستطيع تحمل نفقتها من شأنه أن يغير طبيعة الأعمال الحربية ودوافع القتال ومستقبل الحروب، فإذا كان المال يستطيع شراء القوة العسكرية، فإن المؤسسات الكبرى، والأفراد فاحشي الثراء، بمقدورهم أن يصبحوا نوعاً جديداً من القوى العظمى.

شكر وعرفان

أدين بالفضل لكريستوفر كوكر بكلية الاقتصاد بلندن؛ على نصائحه، وأعماله الجليلة حول طبيعة الحرب والمجتمع، التي زودت هذا الكتاب بالحقائق والمعلومات منذ بدايته. كما يسرني أن أتوجه بالشكر والتقدير لكريستوفر كنزي وتبحره العلمي في شأن صناعة الأمن الخاص، وهو ما كان له تأثيره في مجرى تفكيري حول موضوع الكتاب. وبالمثل يطيب لي أن أتقدم بالشكر لغريغوري ميلز على توجيهه لي، الذي كان عمله بلا كلال في بلاد هشة مصدر إلهام لي؛ حيث عمل مستشاراً استراتيجياً، وباحثاً، وصحفياً، وأحياناً قائد سيارات سباق. وأيضاً أعترف بالجميل للمعونة الأساسية التي قدمها ديف ماكبرايد بمطبعة جامعة أكسفورد، والمساعدة التي قدمها بيتر هـ. ماكغايغن، وفريقه بوكالة فاوندري (الأعمال الأدبية+ وسائط الإعلام)، وكذا تنقيحات براين سلاتري المدروسة، إضافة إلى دعم ناديا شادلو. وأخيراً، أرسل بجزيل الثناء، وموفور الشكر، إلى أصدقائي ورفاقي في جامعة الدفاع الوطني، وشركة راند، ومؤسسة أمريكا الجديدة الذين قدموا لي تعليقات وتوجيهات لا تُقدر بثمن.

الفصل الأول
هل يتحقق السلام إذا كان بدافع الربح؟

سيبذلون لي المال لأقتل،
وإنها لبلدة تعج برجال يستحقون الموت.
- سانجورو، ساموراي لا سيدَ له

يسرد لنا الفيلم الياباني يوجيمبو، الذي أخرجه أكيرا كوراساوا في العام ١٩٦١، قصة سانجورو؛ ذلك الساموراي الذي لا سيد له، أو "الرونين" الذي يحط برحاله في بلدة صغيرة مزقت أوصالها عصابتان متناحرتان، فينجح الرونين في استمالة كلا زعيمي العصابتين لتجنيده لحمايته من غريمه، وقد تمكن بفضل حنكته في المراوغات السياسية، وإعمال سيفه في سفك الدماء، من تأليب كلتا العصابتين المتناحرتين بعضهما على بعض، وما إنِ اقتتلت الفئتان حتى أفنى بعضهم بعضاً، في حين كان هو يجمع المزيد والمزيد من الثروة، مرتحلاً بعد ذلك إلى بلدة أخرى استشرت فيها الجريمة. لم يسعَ الرونين إلا إلى جمع الثروة، حتى إنه أعاد السلام إلى تلك البلدة، لكن ذلك لم يخل من بعض الخسائر.

قد نجد في فيلم يوجيمبو بعض الشبه من حيث المآل الذي يتحرك نحوه قطاع الشركات العسكرية الخاصة في عالمنا اليوم، فما التنظيمات العسكرية الخاصة- بدءاً بالمرتزقة منذ قديم الزمان، وصولاً إلى الشركات العسكرية الخاصة المعاصرة، مثل شركة بلاك ووتر الأمريكية- إلا تجار حرب يتنقلون بين الصراعات، مهمتهم القتل أو حمل الآخرين عليه. وقد صرنا اليوم لا نستبعد أبداً أن تتعاون إحدى الشركات العسكرية الخاصة سراً مع طرفي نزاع في آن معاً، شأنها في ذلك شأن الرونين في

فيلم يوجيمبو، مذكية لهيب الصراع، لا لشيء إلا لجمع المال، حتى يبيد الطرفان بعضهما بعضاً، وعيونها متَّجهة نحو فرصة أخرى للتربح في صراع آخر.

أما عن وجود سيناريوهات مماثلة أكثر تعقيداً، فحدث ولا حرج؛ فقد تُجنِّد إحدى منظمات حقوق الإنسان- مثل منظمة العفو الدولية- إحدى الشركات العسكرية الخاصة، مثل بلاك ووتر- التي تغير اسمها ليصبح الآن "أكاديمي"- لتنظيم عملية تدخُّلٍ إنسانيٍّ في بقعة من بقاع الأرض كإقليم دارفور؛ إنقاذاً للأرواح ووقف الإبادة الجماعية المستمرة التي حصدت أكثر من ثلاثمئة ألف نفس، وهو ما قد يدفع بالحكومة السودانية إلى الاستعانة بشركة عسكرية خاصة معادية من بلدان ذات تاريخ مضطرب فيما يتعلق بحقوق الإنسان- مثل روسيا أو الصين- بغرض مجابهة بلاك ووتر، ومساعدة السودان على "تهدئة" الصراع في دارفور. وإذا افترضنا أن الشركات العسكرية الخاصة هي كيانات تهدف إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، مثل الرونين في فيلم يوجيمبو، فأغلب الظن أن تعقد كلتا الشركتين صفقات فيما بينهما- سراً أو علانية- بهدف تعزيز مصالحهما التجارية ذات الأفق الضيق، المتمثلة في توسيع رقعة الحرب وإطالتها في سبيل التربح.

النتيجة أننا قد نرى أنفسنا أمام شركتين أو أكثر من الشركات العسكرية الخاصة تقاتل في حروب مصطنعة في إفريقيا بالوكالة عن أطراف من الدول وغير الدول، وهو ما يؤثر تأثيراً عظيماً في العلاقات الدولية. إن خوض الحروب بدافع الربح هو إيذان بميلاد نوع جديد من الحروب، إنها الحروب المأجورة، تلك الحروب التي من شأنها إذكاء نار الصراعات المسلحة حول العالم.

الأمر ليس مجرد رواية خيالية

قد يظن البعض أن السيناريو السابق ضربٌ من الكتابات السينمائية، لكن هذا ليس واقع الحال؛ ففي العام ٢٠٠٨ دُعيت شخصياً للمشاركة في خطة مشابهة؛ إذ قبل ذلك التاريخ خاطبت الممثلة والمليونيرة مايا فارو شركة بلاك ووتر، وبعض منظمات حقوق الإنسان، بخصوص إنهاء عملية الإبادة الجماعية التي تجتاح دارفور، وكانت الخطة بسيطة، مفادها أن تنظم شركة بلاك ووتر عملاً تدخلياً في دارفور، وإنشاء ما يُطلق عليه "الجزر الإنسانية"؛ وهي مخيمات للاجئين تحميها قوة سلاح الشركات العسكرية الخاصة، وذلك بهدف إيواء المدنيين الفارين من بطش ميليشيات

الجنجويد المهلكة، وهم مسلحون ذبحوا قرى بأكملها في دارفور. إبان ذلك، كانت منظمات حقوق الإنسان بصدد إطلاق حملات إعلامية تشنيعية لاستنهاض المجتمع الدولي لوقف عملية الإبادة الجماعية بصورة نهائية، مع إرسال بعثة لحفظ السلام قوية العتاد تابعة للأمم المتحدة.

خاطبتني إحدى منظمات حقوق الإنسان، وأطلعتني على هذه الخطة؛ نظراً لما لدي من خبرة اكتسبتها من كوني أحد المخضرمين في قطاع الشركات العسكرية الخاصة ممن عملوا في إفريقيا، وانحصرت رغبة المجموعة في معرفة نقطتين: هل في مقدور بلاك ووتر فعلياً تنظيم تدخل عسكري في دارفور؟ وإن كان في مقدورها ذلك، فهل ثمة داعٍ له؟

وكان الرد على السؤال الأول قاطعاً: فمن الناحية العملية، نعم تستطيع بلاك ووتر تنظيم عمل تدخلي إنساني؛ ففي العام ٢٠٠٥، أنشأت بلاك ووتر شركة فرعية باسم جرايستون، كان لديها القدرة على نشر قوات عسكرية بسرعة في أي بقعة في العالم لتهيئ بها بيئة أكثر أمناً لعملائها. وقالت هذه الشركة عن نفسها: «شركة جرايستون هي شركة خدمات أمنية دولية، توفر للدول والمنظمات حلولاً متكاملة لاحتياجاتهم الأمنية الأكثر إلحاحاً... هدفنا الأساسي هو رضا العميل، ونحن نقدم لعملائنا خدمات على أعلى مستوى، متسلحين في ذلك بالمهنية والمرونة». هذا فضلاً عن أن موقع الشركة الإلكتروني يصنف العمليات الإنسانية لحفظ السلام على أنها أهم الخدمات التي تقدمها الشركة، والتي تعدُّ- بحسب الموقع- «حلاً متمثلاً في قوات مشاة خفيفة، قائمة بذاتها، ومكتفية ذاتياً، وبرنامج جرايستون لحفظ السلام يسخِّر الكفاءة التي تتمتع بها موارد القطاع الخاص من أجل تقديم حلول أمنية متكاملة واقتصادية»[١]. ونظراً لما أتمتع به من معرفة بغرب السودان وبقدرات شركة جرايستون الفعلية، رأيت أن جرايستون قادرة على تنظيم تدخل إنساني في دارفور يمتد لأيام، بل وربما لأسابيع.

تناقشنا كذلك في الخيارات الأخرى بالنسبة إلى شركة جرايستون؛ فكان أحدها إمكانية تدريب الشركة لقوات حفظ السلام التابعة لدارفور أو للاتحاد الإفريقي، وتزويدها بالعدة والعتاد، وهو ما يعني مزيداً من القدرة على صد العدوان السوداني. وكان ثمة خيار آخر يتمثل في استخدام طائرات غير مسلحة من دون طيار لإرسال تحذيرات مبكرة للقرى بدارفور تنذرها بالهجمات الوشيكة، وتوثيق

الممارسات الوحشية المنتهكة لحقوق الإنسان لحساب شبكة السي إن إن وغيرها من وسائل الإعلام العالمية. وأما الحل الأخير فكان التحرك المباشر؛ ومؤداه عمليات عسكرية هجومية، كمداهمات بالقوات الخاصة (الكوماندوز)، أو غارات بطائرات مسلحة من دون طيار ينفذها أفراد من شركة بلاك ووتر لتفريق الجنجويد، وتعطيل قدرة الجيش السوداني على مواصلة عمليات الإبادة الجماعية.

وأما الرد على السؤال الثاني فلم يكن قاطعاً كسابقه؛ فعلى الرغم من قدرة بلاك ووتر على التدخل في دارفور، كانت هناك شكوك من قانونية الإقدام على عمل كهذا، إذ إنه سيمثل انتهاكاً سافراً للقانون الدولي، على الرغم مما ذهب إليه بعضهم من أنه له ما يسوغه؛ نظراً لإخفاق المجتمع الدولي في فرض قوانين حقوق الإنسان، ووقف عمليات الإبادة الجماعية. ولم تتوقف المخاوف عند هذا الحد، فقد يؤدي هذا التدخل إلى تقويض الجهود الدبلوماسية المتواصلة الرامية إلى الفض السلمي للنزاع على تفاهتها، بل وربما تجر الولايات المتحدة إلى حرب مع السودان؛ ذلك أن شركة بلاك ووتر وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسة هي في الأصل كيانات أمريكية، ولذا توجست بلاك ووتر خيفة من أن تؤدي أفعالها إلى إثارة غضب الولايات المتحدة التي تعد أفضل عملائها، وهو ما قد يضر بأعمالها التجارية. أيضاً، قد يخضع منفِّذو العملية من شركة بلاك ووتر للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي على ما جنته أيديهم من جرائم حرب في سبيل وقف عمليات الإبادة الجماعية، وهو ما رأته بلاك ووتر وجماعات حقوق الإنسان مفارقة مريرة. جماعات حقوق الإنسان شعرت هي الأخرى بالقلق من أن يؤدي ذلك إلى إطلاق العنان لمزيد من أعمال العنف وردود الفعل الانتقامية في المنطقة، وهو ما يعني تأزم الوضع على مواطني درافور على المدى البعيد.

كان هناك وجه اعتراض أخير، مفاده أن عملاً كهذا سيكون سابقة لها ما بعدها، وهو أمر لن يحظى باستحسان كثيرين؛ إذ هناك احتمال بالوقوع في شرك الأعمال الانتقامية غير القانونية على الصعيد الدولي، وهو ما قد يؤدي إلى تقويض النظام العالمي. ولقد أضحت الدول القومية والأمم المتحدة- التي تضم بلداناً عدة- اليوم هي الجهات الوحيدة المعنية بالحكم العالمي واستخدام القوة العسكرية، فشن الحروب غير مسموح به إلا للدول، ويحظر على المؤسسات وجماعات حقوق الإنسان والأثرياء وجميع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول استخدام القوة

العسكرية في تحقيق أهدافها، وسيُمثّل أي تدخل إنساني تُنظمه وتنفذه جهة فاعلة من غير الدول تحدياً صارخاً لهذه القاعدة، كما سيُمثل سابقة خطيرة للغاية في هذا الشأن.

غير أن ذلك هو بعينه ما كانت تأمل جماعات حقوق الإنسان في تحقيقه؛ فقد كانت تصبو إلى استثارة المجتمع الدولي للتحرك، فلو أدانت الأمم المتحدة شركة بلاك ووتر، فسيكون هذا في واقع الأمر بمنزلة تحريض على الإبادة الجماعية، وفي المقابل إن لم توقّف هذه الشركة عند حدها، فسيكون هذا إقراراً ضمنياً منها بمباركتها للمرتزقة وأفعالهم، وسيكون المخرج الوحيد أمام الأمم المتحدة من هذا المأزق هو أن تدين شركة بلاك ووتر، ثم تتدخل هي في دارفور لإكمال المهمة التي بدأتها هذه الشركة العسكرية الخاصة، أو هكذا كان يأمل المخططون.

وقد قررت جميع الأطراف في النهاية العدول عن السعي إلى تنفيذ أي تدخل عسكري خاص، فقد ارتأوا أن الأخطار التي تشوب ذلك الأمر تفوق الفوائد المرجوة منه، وعلى الرغم من ذلك فمن الممكن- بل أغلب الظن- أن يتجاوز الأفراد والمنظمات في المستقبل تلك التحفظات ليستعينوا بشركات عسكرية خاصة أكثر عدوانية لتنفيذ توجيهاتهم. فإذا رغب أحد أساطين المال والنفوذ تخليد ذكراه ببعض الأعمال النبيلة للأجيال القادمة، فربما يسعى إلى تجنيد إحدى الشركات العسكرية الخاصة من الشيشان أو السلفادور مثلاً، حيث العدد الكبير من المقاتلين المهرة والعاطلين، وعدم احترام قوانين الحرب، لتنفيذ عمليات مماثلة؛ بهدف إحداث حالة من الرخاء، وفي حال نجاح الأمر فقد يُشجع ذلك على أعمال مماثلة من شأنها تعزيز وجود سوق حرة للقوة، تكون بمنزلة ملتقى للشركات العسكرية الخاصة والعملاء للتفاوض بشأن الأسعار وشن الحروب لأجل تحقيق مصالح شخصية، وتلك هي الحرب المأجورة.

عودة ظاهرة الجيوش الخاصة

لعل ظهور سوق القوة العسكرية هذه أقرب إلى الواقع مما قد يظنه كثيرون، غير أنها في الوقت الراهن ليست سوقاً حرة بمعناها الحقيقي؛ بل هي سوق احتكارية يهيمن عليها مشترٍ واحد؛ إنه الولايات المتحدة، في مقابل عديد من البائعين؛ ويُعزى ذلك إلى الحاجة النهمة للولايات المتحدة لتدعيم الأمن في العراق

وأفغانستان وغيرهما من البلدان. وبوصفها المستهلك الرئيس في هذا المجال، تستخدم الولايات المتحدة القوة السوقية ببراعة ومهارة لصياغة قواعد الأعمال العسكرية الخاصة وممارساتها، فعلى سبيل المثال سوف تنأى الشركات العسكرية الخاصة الكبرى بنفسها عن العمل لحساب دول ليست على وفاق مع الولايات المتحدة مثل السودان، غير أن هذا الوضع قد يتبدل بعد أن تستقرَّ الحال في العراق وأفغانستان، وتبدأ الشركات العسكرية الخاصة بالبحث عن عملاء جدد، ومن ثم عرض خدمات أقوى من أجل البقاء والاستمرار.

أغلب الظن أن تتطور السوق الجديدة للقوة العسكرية لتتحول إلى سوق حرة، لكن ذلك مرهونٌ بعدم احتياج الولايات المتحدة، أو أي "عميل متميز" ممن على شاكلتها، إلى جميع الشركات العسكرية الخاصة المتاحة في وقت واحد، وهو أمر مستبعد. وفضلاً عن ذلك، فلو نظرنا إلى الاتجاهات السائدة في السابق على أنها مؤشرات على ما سيحدث مستقبلاً، فلن يكون التنظيم بالسوق الجديدة صارماً، وستؤدي أي جهود تبذلها البلدان لتغيير ذلك الوضع بالشركات العسكرية الخاصة للعمل في أماكن غير معلومة أو في الخفاء؛ فالقوانين المحلية الحالية غير كافية، كما أن القانون الدولي يعتريه الإبهام ويصعب إنفاذه، لذا يستلزم الأمر في النهاية وضع بروتوكول جنيف جديداً لتنظيم قطاع الشركات العسكرية الخاصة، غير أن مثل هذه الجهود عادة ما تستغرق عقوداً كي تتبلور وتكتمل.

ما الصورة التي قد تتخذها السوق الحرة للقوة العسكرية؟ من الطبيعي في عالم يفتقر إلى الأمن أن يلاحق العرض الطلب والعكس صحيح؛ حيث سيزداد العرض نظراً لظهور شركات عسكرية خاصة من روسيا والصين ومن دول أخرى تقدم حلولاً ذات طابع قتالي أكبر، وهي على أتم الاستعداد للعمل لمن يدفع أكثر، غير مكترثة البتة لحقوق الإنسان أو القانون الدولي من أجل كسب عملاء جدد في هذه السوق المزدحمة.

علاوة على ذلك، تستقطب الشركات العسكرية الخاصة الكبرى أفرادها من جميع أنحاء العالم؛ فشركات مثل شركة جي فور إس، وتريبل كانوبي، وداين كورب إنترناشونال، قد تكون مقارُّها الرئيسة في بريطانيا أو أمريكا، ولكنها تجند معظم أفرادها من دول أخرى مثل الفلبين وكولومبيا وجنوب إفريقيا وغيرها. ولقد تشرَّب هؤلاء الأفراد أصول اللعبة، وبعضهم قد يعود إلى موطنه ليؤسس لنفسه شركة

عسكرية خاصة أصغر حجماً، على استعداد للعمل لحساب من يدفع، أياً كان.

وهناك الآن بالفعل شركات أخرى صغيرة يُستعان بها للعمل بصفة متعاقدين من الباطن (فرعيِّين) للشركات العسكرية الخاصة الأكبر حجماً في العراق وأفغانستان وغيرهما. وفور سحب الولايات المتحدة لقواتها من هذه المناطق التي تخيِّم عليها الصراعات، وانتهاء المهام الأمنية الكبرى المتعاقد عليها هناك، فستنشق تلك الشركات الصغيرة عن الشركات الكبيرة، وتجوب السوق الدولية بحثاً عن عملاء جدد بصفتها شركات عسكرية خاصة متكاملة. ولقد ظهرت بالفعل شركات جديدة في مناطق مثل أفغانستان والصومال- كما سأبين فيما بعد في هذا الكتاب- تتمتع بمزيد من القدرات القتالية الهجومية، وتخوض في أخطار تعزف كبريات الشركات في هذا القطاع حتى عن مجرد التفكير في الإقدام عليها.

يمكن أن يخلق العرض نوعاً من الطلب في سياق العمليات الأمنية، وهو ما سيُفضي بدوره إلى تنويع السوق. وستجتذب القدرات الجديدة التي توفرِّها الشركات الناشئة عملاء جدداً غير الولايات المتحدة، أهمهم الدول الهشة، والأنظمة المستبدة الحريصة على تعزيز قواتها العسكرية، وبعثات الأمم المتحدة التي تحتاج إلى مزيدٍ من قوات حفظ السلام، والشركات متعددة الجنسيات، وخطوط الشحن التي ترغب في حماية أصولها، والعاملون في المجال الإنساني الذين يحتاجون إلى الحماية، والجماعات المعارضة التي تسعى نحو تغيير النظام، والأفراد من أصحاب النفوذ الساعين لتحقيق أهوائهم ورغباتهم. قد يكون التعاقد الذي أبرم مؤخراً للتدخل في دارفور هو الأول من نوعه، ولكنه قد لا يكون الأخير، بل والأسوأ من ذلك هو أن الشركات العسكرية الخاصة، وهي كيانات مجردة من المبادئ، بمقدورها خلق مزيدٍ من الطلب عن طريق الابتزاز، وذلك بطلب "المال نظير الحماية" من كل من يقع تحت سطوة تهديدها ولديه المال ليدفع.

ستتمركز السوق المستقبلية في بؤر التوتر ومناطق الصراعات العالمية، مثل الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وإفريقيا؛ لارتفاع الحاجة إلى فرض الأمن بها. ومن الطبيعي أن يلاحق العرض الطلب والعكس صحيح، غير أن إدخال هذا القطاع الذي يتغذى على الصراعات في هذه المناطق الأكثر عرضة للصراعات على وجه الأرض هو أمرٌ مثيرٌ للقلق؛ وذلك لما يحمله من عواقب محتملة قد تلحق بمن يعيشون هناك. وفي حين أن ثمة عدداً قليلاً ممن يرغبون في وجود سوق غير خاضعة لسيطرة

القوات العسكرية خلال العقود المقبلة، إلا أننا قد نكون بالفعل بصدد حدوث ذلك قريباً.

منذ أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، انتشرت الشركات العسكرية الخاصة بمعدل ينذر بالخطر، وما يدعو للدهشة أن العملاء الرئيسين لهذه الخدمة الجديدة ليسوا من الأنظمة الضعيفة من البلدان النامية التي تتطلع إلى إحكام قبضتها على السلطة- على الرغم من وجود ذلك على أرض الواقع- بل هي دول قوية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تستعين بهذه الخدمات في بقاع مثل العراق وأفغانستان. إنه أمر مستغرب؛ ذلك أن الولايات المتحدة هي أعظم القوى العسكرية في العالم، وما أغناها عن استئجار مثل هؤلاء المرتزقة.

يتناول هذا الكتاب السبب وراء حدوث ذلك، وما يعنيه هذا الأمر لمستقبل الشؤون الدولية، وسيثبت أيضاً أن القوات العسكرية الخاصة، تلك الظاهرة الأزلية، قد أطلت بوجهها من جديد بعد انقطاع دام أربعمئة سنة، ومن المرجح ألا تغيب عن ناظرنا مرة أخرى.

ظهور القروسطية الجديدة

لعل الأمر الأكثر مدعاة للقلق هو أن ظهور الكيانات العسكرية الخاصة مجدداً يُنذر بوجود توجه جديد أكثر اتساعاً في العلاقات الدولية؛ ألا وهو ظهور القروسطية الجديدة. ففي ظل النظام العالمي المعاصر، تقتصر السيادة على الدول فحسب، وليس بمقدور غيرها المشاركة في السياسات العالمية، وصياغة القوانين الدولية، وشن الحروب بطريقة مشروعة، بيد أن الأمر لم يسر دائماً على هذا النحو؛ فعلى سبيل المثال خلال العصور الوسطى في أوروبا، كانت السيادة مجزأة بين مختلف الجهات الفاعلة السياسية، مثل الإمبراطور، والكنيسة، والملك، والأسقف، والأمراء، والدول المُدن، ومجموعات الفرسان، وإلى غير ذلك من أصحاب الشأن، وقد تنافسوا جميعاً على السلطة، وشنوا حروباً (بالاستعانة بالمرتزقة في كثير من الأحيان)، وتداخلت مطالباتهم بالسلطة والهيمنة على البقاع والشعوب واحتياجاتهم. ونادراً ما احتفظ الحكام في هذه الحقبة الزمنية بالسلطة المطلقة على بقعة كبيرة من الأرض مثلما هو حال الدول في عالمنا المعاصر.

أخذ ذلك الأمر في التغير على مر القرون، حيث أصبحت الدول في نهاية

المطاف هي الجهات الفاعلة المهيمنة على الساحة العالمية، وقد أزاحت عن مشهد المنافسة الجهات الفاعلة من غير الدول. وكان هذا التحول مكفولاً في جزءٍ منه بفضل احتكار الدولة لاستخدام أدوات القوة كالشرطة والقوات العسكرية، حيث كان يُزج بالمخالفين لأنظمة الدولة في السجون، أو يتعرضون لما هو أسوأ. وقد فُرض تجريم صارم على الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول- مثل المرتزقة- نظراً لقدرتهم على المجابهة الفعلية في وجه الدول أو حتى هزيمتها، وهو السبب ذاته الذي عُدت من أجله القوات العسكرية الخاصة تهديداً، سواءٌ للدول أم للنظام العالمي المعاصر الذي يقوم عليها. ويُطلق على هذا النظام أحياناً اسم نظام وستفاليا، نسبة إلى معاهدة وستفاليا التي أُبرمت في عام ١٦٤٨، وكان لها الفضل في إنهاء الحروب الأوروبية التي دامت ثلاثين عاماً وآذنت بظهور الدولة الحديثة.

بات الوضع الآن يعود إلى سابق عهده، حيث الاستعداد المتزايد للجوء إلى القوات العسكرية الخاصة، الذي أدى بالتبعية إلى انحسار فكرة تحريم الاستعانة بالمرتزقة، ما يُعد دليلاً على العودة إلى الأعراف التي كانت سائدة قبل الحداثة في أثناء القرون الوسطى، ذلك الزمن الذي انتشر فيه المرتزقة، ولم تكن الدول هي المحتكر الوحيد للقوة. أيضاً، لم تعد الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة في الشؤون الدولية كما كان الوضع منذ قرن مضى، إذ نشهد اليوم تنافساً بين الدول وجهات فاعلة أخرى تتمتع أيضاً بقوة سياسية، مثل الشركات المتعددة الجنسيات كشركة إكسون موبيل، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية. وكما كان الحال في العصور الوسطى، فقد أصبح النظام العالمي اليوم متعدد الأقطاب، وتوزعت السلطة بين الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء.

ولعل أفضل وصف لهذه العودة التدريجية إلى ما كان عليه الحال خلال العصور الوسطى هو مصطلح القروسطية الجديدة؛ وهو نظام عالمي متعدد الأقطاب، لا يرتكز على الدول، ويغلب عليه طابع تداخل السلطات والولاءات. إنه مصطلح مجازي يصف تلك الظاهرة العالمية الجديدة، ولا يقتصر على أوروبا، كما أنه لا يعني الرجعية على مستوى العالم؛ إذ لن تختفي الدول، ولكنها ستكون أقل فاعلية مما كانت عليه قبل قرن من الزمان. كذلك لا يعني مصطلح القروسطية الجديدة الفوضى والخلل، مثلما كان الحال في العصور الوسطى، بل إن النظام العالمي

سيتعرض لحالة من الاضطرابات الدائمة، وهو ما يعني مشكلات يُصار إلى احتوائها، لا إلى حلها.

سيتمثل التحدي الرئيس أمام القروسطية الجديدة في كبح جماح الشركات العسكرية الخاصة، مثلما كان الحال في العصور الوسطى، وسيُؤدي مفهوم إتاحة وسائل الحرب لأي جهة تستطيع تحمل نفقاتها إلى تغيير طبيعة الحرب، وأسباب شنها، ومستقبلها. وسيتحول الصراع إلى سلعة تُباع لمن يدفع، وهو ما قد يؤدي إلى إعادة الحرب المأجورة إلى المشهد من جديد، وذلك يعني أن يسير مستقبل السياسة العالمية إلى ما كان عليه الحال في العصور الغابرة.

المتأمل لذلك الوضع يجد ما يثير قلقه؛ إذ من غير المتوقع في المستقبل القريب أن تظل الدول محتكرة لاستخدام القوة العسكرية، بل قد تظهر الجيوش الخاصة من جديد، وهو ما يتعين معه فهم ذلك القطاع في زمننا المعاصر بصورة أوضح وأعمق؛ من أجل إدراك حجم هذا الخطر المحدق وتبعاته المتوقعة على مستقبل السلام والأمن. وثمة تساؤلات كبرى تلوح في الأفق: من هم الأطراف الجدد في هذه الصناعة العسكرية الخاصة؟ وما مدى اختلافها عن مثيلاتها في العصور البائدة؟ ومن يستأجرهم؟ وما طبيعة الخدمات التي يقدمونها؟ وأين يتمركزون؟ وما الأماكن التي من المرجح أن تمتد قوتهم إليها؟

ستكشف لنا الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها ملامح سوق القوة العسكرية الحالية، وتُبيِّن وجهته القادمة المتوقعة فيما بعد العراق وأفغانستان.

الفصل الثاني
فهم الصناعة العسكرية الخاصة

اقتصاد السوق على هذا النحو لا يعبأ بالحدود السياسية، بل يتعدى نطاقها إلى العالم أجمع.

لودفيج إدلر فون ميْزس

انطلقت الصناعة العسكرية الخاصة في أعقاب الحرب الباردة، وأصبحت الآن تجارةً قوامها مليارات الدولارات. وتمارس المؤسسات العسكرية عملها في هذه الآونة في صورة شركات مساهمة متعددة الجنسيات، ذات بنية معقدة، تنتشر فروعها حول العالم، وتصدر تقارير أرباح ربع سنوية للمستثمرين. ليس هذا وحسب، بل تجري عمليات بيع وشراء على هذه الشركات في وول ستريت، وأسهمها مدرجة في بورصات لندن ونيويورك. ويشغل مقاعدَ مجلس الإدارة في هذه الشركات أقطابُ وول ستريت وجنرالات سابقون، إضافةً إلى أن مديريها من كل الاختصاصات من التنفيذيين المحنكين في الشركات التي تحتل قائمة فورتشن ٥٠٠، وكذلك فإن شاغلي المناصب العليا فيها من عسكريين ورجال شرطة سابقين من جميع أنحاء العالم، أما الجهات التي عمل فيها هؤلاء فإنها تتنوع ما بين حكومات، وقطاع خاص، ومنظمات إنسانية. وقد بلغ الشأن بهذه الصناعة أن أصبح لها رابطاتها التجارية الخاصة، مثل رابطة عمليات الاستقرار الدولية في واشنطن العاصمة، والرابطة البريطانية للشركات الأمنية الخاصة في لندن، ورابطة الشركات الأمنية الخاصة في العراق. وعلى الرغم من أن موضوع هذه الصناعة قد قُتل بحثاً في السنوات الأخيرة، فإن الرؤية بشأنها ما زالت ضبابية، ويرجع السبب في ذلك إلى

الغموض سيئ السمعة الذي يلفها، والذي جعلها بمنأى عن وصول المحققين الخارجيين إليها، ومن ثم لا يُعرف إلا قليلٌ عن كيفية وجود هذه الجهات العسكرية الفاعلة الخاصة وأسبابه.

أسباب ندرة المعلومات المتاحة حتى الآن

أصبحت الصناعة العسكرية الخاصة أحد الموضوعات الدائمة على مائدة الدراسة على مدار العقد الماضي، ومع ذلك فما زالت المعارف المتعلقة بها شحيحة، ويمثل نقص البيانات المتاحة بشأن هذه الصناعة العائق الأساسي أمام إجراء البحوث ذات الصلة، بل إن المؤسسات نفسها العاملة في هذه الصناعة قد تكون أكثر غموضاً من القوات المسلحة أو وكالة الاستخبارات الأمريكية، وذلك لأنها غير خاضعة لقانون حرية المعلومات، أو الأدوات التشريعية الشبيهة التي تلزمها بالشفافية. وحتى أعضاء الكونجرس لا يتمتعون بحق الوصول المباشر للعقود التي تُستخدم بموجبها هذه المؤسسات، على الرغم من أن الكونجرس هو الذي يصدر الشيكات مقابل هذا الاستخدام.

تتسم تحليلات الصحفيين والأكاديميين عن الشركات العسكرية الخاصة بالضعف؛ إذ إن تلك الشركات تسلك مسلك من يعاني الرُّهاب الإعلامي، وليس خفياً مرجعُ ذلك إلى جذورها العسكرية، والتي جُبلت بدورها على تحاشي التفحُّص العام. فأما المراسلون الصحفيون فلا يستطيعون سوى تسجيل الأحداث المحيطة بتلك الصناعة؛ إذ لا يسمح لهم عادةً حتى بإجراء مقابلات مع أعضاء تلك الشركات، فضلاً عن مرافقتهم ميدانياً، وأما الأكاديميون فيعتمدون في تحليلاتهم اعتماداً شبه كليٍّ على تقارير الصحفيين، ومن ثَم فإن الاستنتاجات المتبادلة بينهما قد تكون تخمينية، أو حتى مغلوطة، فيما تعرضه من وقائع. وهذه الحال هي أحد العوامل التي أدت إلى قصور الفهم المتعلق بتلك الصناعة.

من جهة أخرى فإن التحريات التي تجريها الحكومة عن هذه الصناعة محدودة، وأحياناً تكون معقدة وملتوية، وهو ما يجعل إدراك فحواها أمراً عسيراً. ويوجد حالياً قليل- إن وجد- من اللوائح التنظيمية المجدية لهذه الصناعة، أو متطلبات الإبلاغ الواجب عليها استيفاؤها، وهو أمر جدير بالملاحظة، مع الأخذ بالحسبان أن تلك المؤسسات مخولة باستخدام القوة المميتة في الخارج تحت لواء الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالتقارير التي أصدرتها الوكالات المعنية برقابة الحكومة، مثل دائرة البحوث بالكونجرس، ومكتب الميزانية بالكونجرس، والمفتش العام المعني بإعادة إعمار العراق، والمفتش العام المعني بإعادة إعمار أفغانستان، ومكتب مساءلة الحكومة، فقد عرضت لمحات ممتازة عن بعض المشكلات المتفرقة التي تتعلق بسوق هذه الصناعة، ولكنها تفتقر لتحليل اتجاهاتها الكلية.

اللافت أن المحققين الحكوميين غالباً ما يُمكنون من وصول محدود إلى أروقة العمل الداخلية لتلك الصناعة؛ وذلك بسبب مسائل تتعلق بالمعارف ذات الملكية الخاصة. وبالنظر إلى التحقيقات الحقيقية التي أُجريت، فقد كانت محدودة وقاصرة على ثلاثة مجالات: الوضع القانوني للمتعهدين المسلحين في ساحات القتال، والاحتيال المالي وإهدار المال وسوء استغلاله، والممارسات في العراق وأفغانستان. وهناك من عواقب هذه الصناعة ما هو أكثر سوءاً ولم يحظ نسبياً بدراسة دقيقة، ومن ذلك ما قد يترتب على إضفاء الطابع السلعي على الصراعات من تقويضٍ لأهداف السياسة الخارجية طويلة الأمد. وباستعراض جلسات الاستماع التي عقدها الكونجرس بشأن الشركات العسكرية الخاصة، مثل تلك التي عقدها عضو الكونجرس هنري واكسمان، فسيتضح أنها سلطت الضوء على المشكلات المتعلقة بهذه المؤسسات، ولكنها لم تقدم حلولاً ملموسة تُذكر، بل لم تكن غالباً إلا مسرحية سياسية.

وعلى الجانب الإعلامي لا يخلو كثير من الأحاديث الإعلامية حول هذه الصناعة من العبارات اللاذعة التي تنعتها بصفات شيطانية، ويُعزى هذا جزئياً إلى الرغبة في الإثارة، والأمل في جذب مزيد من الجماهير من خلال وسم الشركات العسكرية الخاصة بالمرتزقة. وتوضح العينة الآتية من عناوين الأنباء الرئيسة بعضاً من هذا: "كلاب الحرب: من مرتزقة إلى متعهدي أمن والعودة مجدداً"؛ "صناعة القتل: تجارة الحرب"؛ "المرتزقة الجدد على حدود العراق"[1]، وقد أجج المؤلفون القادمون من عالم الصحافة غضب أتباع نظرية المؤامرة؛ بتلميحهم أن الشركات العسكرية الخاصة هي حكومة ظل تعمل على التلاعب بالأمن الوطني، وإرغامه، عن طريق بعض الكتب التحريضية، ومنها على سبيل المثال كتاب جيرَمي سكاهيل الأكثر مبيعاً بعنوان "Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army" (بلاك ووتر: ظهور جيش المرتزقة الأقوى عالمياً)، وكتاب ستيفن أرمسترونج بعنوان "War PLC: The Rise of the New Corporate Mercenary"

(الحرب ش.ع.م: ظهور مرتزقة الشركات الجدد)، وكتاب روبرت يونج بيلتون "Licensed To Kill: Privatizing the War on Terror" (المصرح لهم بالقتل: خصخصة الحرب على الإرهاب)، ويبدو أن الغرض من تلك التشويهات التي طالت الصناعة الإثارة أكثر من الإفادة.

إن المدافعين عن هذه الصناعة مثيرون للجدل بالقدر ذاته؛ فهم يعاملونها وكأنها صناعة خدمات أخرى، غاضين الطرف عن التعقيدات الأخلاقية والاستراتيجية والسياسية المرتبطة بهذه المسألة. ومما يحتج به هؤلاء أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وفاعلية من القطاع العام في إيجاد حلول لمختلف التحديات الأمنية، كما يقدمون حججاً واهنة للباحثين الخارجيين في سبيل دعم ادعاءاتهم، والأدهى من ذلك أنهم يستخدمون تسميات أقل وطأة من تلك الدارج استخدامها في وصف هذه الصناعة؛ فرابطة عمليات الاستقرار الدولية تستخف بكلتا التسميتين: "شركة عسكرية خاصة"، و"شركة أمنية خاصة"، وتروج لتسمية أقل وطأة، وهي: "متعهدو الطوارئ". لعل إيريك برنس- مؤسس شركة بلاك ووتر ورئيسها التنفيذي- أفضل من صاغ مفهوم الصناعة بقوله: «هدف شركتنا أن نقدم لجهاز الأمن القومي ما قدمته شركة فيديكس (FedEx) لخدمات البريد الحكومية»[٢]. على أي حال، بعد مرور وقت قليل من حادثة قتل أفراد بلاك ووتر سبعةَ عشر شخصاً من المدنيين العراقيين الأبرياء بميدان ساحة النسور في بغداد في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، تخلت الشركة عن اسمها ذي الطابع العسكري "بلاك ووتر"- وهي لفظة استخدمتها القوات البحرية لوصف العمليات السرية الليلية تحت الماء- واستعاضت عنها باسم "XE"، وهو اختصار يرمز للزينون؛ غاز خامل غير قابل للاشتعال، وهو أمر قد يراه بعضهم ماكراً أو حتى ساخراً. كذلك أقدمت الشركة على تغيير اسمها مجدداً إلى "أكاديمي"، وبعد ذلك ترك برنس الشركة وغادر البلاد بأكملها.

في خضم الجدال العام، ظهرت مجموعة واسعة من الكتابات الأكاديمية التي تناولت الصناعة العسكرية الخاصة في أوساط العلاقات الدولية والقانون والعلوم السياسية والاقتصاد، وأسهبت في تناول جوانب قليلة من الموضوع: غموض الخيارات التنظيمية الخاصة بالصناعة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ والتحديات المعيارية التي تواجه احتكار الدولة للقوة؛ والتصنيفات التي توضح هيكل الصناعة التنظيمي. ومع ذلك اتسمت الاستنتاجات الواردة في هذه الكتابات بأنها

نظرية وتخمينية، لكنها في الوقت ذاته تكتفي بالإشارة إلى ندرة البيانات المطلوبة لإجراء تحليل دقيق، بل أشارت أيضاً إلى عدم وجود اتفاق حول كيفية تعريف الشركات العسكرية الخاصة.

الارتباك النظري

على الرغم من وافر الاهتمام الذي حظي به هذا الموضوع في السنوات الأخيرة، لا يوجد حتى الآن تعريف أو تصنيف أو تفاهم مشترك حول ماهية المؤسسات الأعضاء في هذه الصناعة على وجه التحديد، ونتيجة لذلك فهناك مجموعة من التسميات المستخدمة لوصف هذه المؤسسات، وهو ما زاد الأمر ارتباكاً: المتعهدون العسكريون الخاصون، والشركات الأمنية الخاصة، والشركات العسكرية الخاصة، والشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، والمؤسسات العسكرية الخاصة، ومتعهدو الأمن الخاصون، والشركات المساهمة العسكرية الخاصة، ومقدمو الخدمات العسكرية. ويستخدم بعض المحللين والمنظمات التي منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسميات عدة بالتبادل، فيقولون شركة عسكرية خاصة، أو شركة أمنية خاصة، أو شركة عسكرية أمنية خاصة، وذلك ما أدى إلى بذر مزيد من الاضطراب المفاهيمي. في حين تفضل حكومة الولايات المتحدة عموماً استخدام تسمية شركة أمنية خاصة، ومع ذلك فإن هذا الاسم يحمل دلالات مختلفة كلياً في نظر مكونات البيروقراطية المختلفة، ومن ذلك ما ورد في تحقيقات الكونجرس في هذا الشأن، فهو نفسُه يستخدم هذا الاسم على نحو استثنائي[٣]. ومع ذلك لا يزال آخرون يستخدمون تسمية الشركات الأمنية العسكرية الخاصة تعريفاً جامعاً، ولكن هذا التصنيف الجامع لا معنى له من الناحية التحليلية؛ فعدم وجود تعريف معجمي متفق عليه يعيق الحديث عن موضوع محاط فعلاً بالسرية.

تراوح التعريفات بين مفرطة الضيق وأخرى فضفاضة للغاية، ولم يفلح كلا الطرفين من منظور نقدي، لذلك فليس من المستغرب أن تُعرَّف صناعةُ الأمن الخاص تعريفاً محدوداً جداً بكونه عملاً تجارياً يُعنى بحماية شخص أو مكان أو شيء حمايةً ماديةً، أو كما ورد على لسان دوغ بروكس- الرئيس السابق لرابطة عمليات الاستقرار الدولية- بقوله: إن الأمن الخاص هو أي نشاط يتصل مباشرة

بحماية "كائن" ما. وبالمثل، يعرف قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٨ المهام الأمنية الخاصة بأنها حراسة الأفراد والمرافق والممتلكات، وأي نشاط آخر يمارسه أفراد مسلحون[٤].

قد تبدو هذه التعريفات شاملة إلى حد ما، لكنها لم تنجح في تفسير عديد من الأنشطة التي تنخرط فيها المؤسسات العاملة في هذه الصناعة، ومنها على سبيل المثال تحليل المعلومات الاستخبارية، وتنسيق العمليات العسكرية، وتدريب قوات الأمن، وتقديم الدعم اللوجستي في بيئات النزاعات والصراعات، كما أنها تتجاهل الجوانب الأخلاقية لممارسة هذه الأعمال عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة المميتة.

هناك أيضاً تعريفات فضفاضة يطرحها المجتمع الأكاديمي، فقد أشعل بيتر دبليو سينجر في كتابه التأصيلي "Corporate Warriors" (الشركات المحاربة) شرارةَ النقاش بشأن القوة العسكرية الخاصة في عام ٢٠٠٣، ويظل هذا الكتاب واحداً من أفضل التحليلات التي تناولت هذه الصناعة حتى يومنا هذا. ويُعرِّف سينجر الشركات العسكرية الخاصة في كتابه هذا بأنها: «تلك الكيانات التجارية الخاصة التي تقدم للمستهلكين مجموعةً واسعةً من الخدمات العسكرية والأمنية، حال اعتبارها عموماً في إطار السياق العام حصراً»[٥]. يقدم هذا التعريف أساساً جيداً للدراسة، لكنه يعتمد في النهاية على التقييم الذاتي لماهية الخدمات العسكرية؛ لكونها خدمات حكومية بالأساس أو «جرى اعتبارها في إطار السياق العام حصراً»، وهذا ما سيختلف إلى حد كبير من مراقب إلى آخر.

ثمة كتاب آخر ذو أهمية، كتبته ديبوراه أفانت بعنوان "The Market for Force" (القوّة للسوق)، وقسمت فيه الصناعة العسكرية الخاصة إلى فئتين: الأمن الداخلي والأمن الخارجي، أما الأمن الخارجي فيتألف من العمليات القتالية، وتقديم المشورة العسكرية، والتدريب والدعم اللوجستي، وأما الأمن الداخلي فيشمل الأعمال الشرطية، والخدمات الاستخباراتية، والدفاع الثابت[٦]. يُعد ذلك التعريف مفيداً؛ لأنه يميز الأمن لبلد ما على أساس ما يحدث داخلها أو خارجها، ويدخل في نطاق الأمن الخارجي نشرُ القوات الاستراتيجي، وحمايةُ الحدود الوطنية ضد أي اعتداء، في حين تشمل مهام الأمن الداخلي الحفاظ على النظام الداخلي. ولا يخلو هذا النهج من قصور، يكمن أحد أوجهه في كونه يدور حول الدولة في عصر ينحسر

فيه مفهوم ارتباط الأمن بالحدود الوطنية شيئاً فشيئاً، خاصةً مع سهولة اختراق حدود الدول الضعيفة، في حين تتحول الدول القوية إلى العولمة، التي كثيراً ما تؤدي إلى طمس الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والخارجية.

على الرغم من هذه الصعوبات، يعد كلٌّ من سينجر وأفانت من أفضل الأكاديميين الذين تناولوا هذا الموضوع، لكنهم- مثل كثيرين- واجهوا تحدياً يكمن في ندرة البيانات المتعلقة بهذه الصناعة والمعارف الداخلية لها، وهو ما أسفر عن تعريفات متكلفة إلى حد العجز عن تحليل الصناعة العسكرية الخاصة بتعقيداتها، لذلك فما زالت هناك حاجة إلى تعريف وتصنيف جديدين يقدمان اتساقاً تحليلياً ونظرياً للجهات العسكرية الفاعلة الخاصة المعاصرة.

كشف النقاب عن سوق القوة

يعكس الهيكل التنظيمي لهذه الصناعة حال سوق القوة وكيفية تطورها، وفي الوقت الحاضر لا تعد سوق القوة العسكرية الخاصة سوقاً حرة، بل سوقاً احتكارية الشراء أو سوق المشتري الواحد. تُعد الولايات المتحدة الأمريكية حالياً المحتكر الأبرز لسوق القوة المعاصرة؛ لأنها تحولت إلى القطاع الخاص تحولاً غير مسبوق لدعم حربها في العراق وأفغانستان. وعلى الرغم من وجود تشكيلات عسكرية أخرى، مثل الفيلق الأجنبي الفرنسي، فإنها ليست جزءاً من سوق القوة اليوم؛ فهي ليست جهات فاعلة في سوق حرة تبيع خدماتها لمختلف العملاء. وعلى ذكر الفيلق الأجنبي فهو جزء من الجيش الفرنسي ويعمل تحت قيادة الضباط الفرنسيين، ويتلقى الأوامر من باريس حصراً، ويمنح أعضاؤه الجنسية الفرنسية، ولا يخدم سوى الحكومة الفرنسية مقابل أجور منخفضة، ولا يوجد سوى قليل من القواسم المشتركة بينه وبين المتعهدين المسلحين العاملين في العراق أو أفغانستان.

ولقد دعمت حاجة الولايات المتحدة النهمة للأمن في العراق وأفغانستان نموَّ صناعة الأمن الخاص الحديثة، وهو ما منح الولايات المتحدة القوة السوقية أيضاً لتكون المستهلك الرئيس الذي يؤسس ممارسات العمل ومعاييره خلال السنوات التكوينية لهذه الصناعة التي نما فيها رأس مال سوقها من ملايين الدولارات إلى المليارات. وعلى ذلك فليس مستغرباً أن تبدو الجهات الفاعلة في تلك السوق الآن

أمريكية بامتياز؛ فالمؤسسات بطبيعة الحال تتخذ عميلها الأكبر نموذجاً لها لاستقطاب مزيد من الأعمال، ونتيجة لذلك ارتكز أحد التصنيفات المُستصوبة للصناعة العسكرية الخاصة على الجيش الأمريكي.

هنالك سببان يجعلان من الجيش الأمريكي تحديداً قالباً للصناعة العسكرية الخاصة المعاصرة، أولهما أن هذه المؤسسات الجديدة تُعد قوات برية وجيوشاً خاصة أساساً؛ فالولايات المتحدة لم توظف قوات بحرية أو جوية خاصة، وثانيهما أن من يشغل المناصب الإدارية العليا في هذه الشركات هم من الأفراد السابقين في الجيش الأمريكي وقوات المارينز، وذلك لغرس الثقة، وضمان التوافق مع العميل؛ وذلك لفهمهم طبيعة عمليات الجيش الأمريكي وثقافته. كذلك فإن مجالس إدارة هذه الشركات عامرة بالجنرالات المتقاعدين من الجيش الأمريكي للمساعدة على الحصول على عقود من الحكومة الأمريكية، وتوقع احتياجات الحكومة المستقبلية، وإضفاء مصداقية على الشركات في نظر عميلها الرئيسي. وهذا ما أدى إلى نشأة صناعة مرتكزة على الولايات المتحدة لاجتذاب عميلها الرئيسي.

تتشابه تصنيفات الأنشطة المطلوبة لدعم الحرب البرية، بغض النظر عن كون مقدمي الخدمات من القطاع الخاص أم الحكومي، على الرغم من انتهاج الجيوش المختلفة مناهج مختلفة بعض الشيء. ونظراً لأن القتال قد يحدث في أي مكان في مسرح الحرب المعاصر، صار تصنيف القتال يستند إلى نوع المهمة بدلاً من موقع المعركة. وبضرب القوات المسلحة الأمريكية مثلاً؛ فإن الوحدات العسكرية تنقسم إلى ثلاث فئات عامة وفقاً للوظيفة أو المهمة المنوطة بها: الأسلحة القتالية، والدعم القتالي، ودعم الخدمات القتالية. أما مهمة وحدات الأسلحة القتالية فهي قتال العدو، أو تدريب آخرين على قتاله في الأراضي الأجنبية، ما لم يغزُ العدو الأجنبي أراضي الوطن، وتشمل هذه الوحدات: المشاة، والقوات الخاصة، والطيران المسلح، والمدرعات (الدبابات على سبيل المثال). وأما وحدات الخدمات القتالية فتقدم الدعم العملياتي لوحدات الأسلحة القتالية، وهو ما يسمح لها بتنفيذ اشتباكات أكثر فاعلية مع العدو، لكنها نفسها لا تشتبك مباشرةً مع العدو إلا في حالة الدفاع عن النفس، وتشمل هذه الوحدات الشرطةَ العسكرية والمخابرات العسكرية. وأما وحدات دعم الخدمات القتالية فتقدم الدعمَ اللوجستي والإداري لوحدات الأسلحة

القتالية ووحدات الخدمات القتالية، ومن ثم إمداد القوات ودعمها، ولا يُفترض اشتباك وحدات دعم الخدمات القتالية مع العدو إلا في حالة الدفاع عن النفس، مثلها في ذلك مثل وحدات الخدمات القتالية، وتشمل هذه الفئة: التموين، والذخائر، والنقل، والقائد العام، والتمويل، وجهاز الخدمات الطبية. ويكمن الفارق الرئيس بين وحدات الخدمات القتالية ووحدات دعم الخدمات القتالية في أن الأولى تقدم الدعم العملياتي في حين تقدم الأخرى الدعم اللوجستي والإداري لوحدات الأسلحة القتالية.

يتألف القطاع العسكري الخاص- مثل الجيش الأمريكي- من ثلاث وحدات أو شركات مناظرة للفئات الثلاث السابق ذكرها: الأسلحة القتالية؛ والخدمات القتالية؛ ودعم الخدمات القتالية. وتمثل الشركات العسكرية الخاصة (محور الحديث في هذا الكتاب) القطاع الخاص المكافئ لوحدات الأسلحة القتالية؛ لأن المهام الموكلة لأعضائها تضعهم على خط النار. الشركات العسكرية الخاصة هي منظمو التدخل السريع في حالة القتال، وهي شركات مساهمة متعددة الجنسيات تستخدم القوة المميتة، أو تدرب الآخرين على ذلك.

وتتميز الشركات العسكرية الخاصة من الجهات الفاعلة المسلحة الأخرى غير التابعة للدول في السياسة العالمية بخمس سمات أساسية:

أولاً: دافعها الربح أكثر من الأهداف السياسية، وذلك لا يعني أن الشركات العسكرية الخاصة كافة تتجاهل المصالح السياسية وتخدم فقط من يدفع أكثر، لكنها أساساً كيانات ربحية .ثانياً: من جهة الهيكلة هي شركات مساهمة متعددة الجنسيات، وتسهم في النظام المالي العالمي، وليست مرتزقة من نوع "الذئاب المنفردة" المشبوهة التي تراوغ في أدغال الكونغو خلال حروب التحرير الإفريقية .ثالثاً: تختص بالحملات العسكرية، أي إنها تسعى إلى تقديم الخدمات الأمنية في الأراضي الأجنبية لا في البيئات المحلية، وهناك استثناءات في هذا الصدد، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن الوطن، ولكن عموماً ينصب تركيز هذه المؤسسات على الأراضي الأجنبية، وليس على حراسة الأمن الداخلي .رابعاً: تعتمد هذه الشركات على نشر القوات عادةً بأسلوب عسكري وليس شرطياً، والفرق بينهما أن الغرض من القوة العسكرية دحر العدو أو ردعه عن طريق العنف المنظم، في حين تهدف القوة الشرطية إلى كبح حالات العنف للحفاظ على القانون والنظام، وهذا الفرق يؤثر

جوهرياً في كيفية عملها .خامساً وهو الأكثر أهمية: تستخدم هذه الشركات القوة المميتة، وتُحوِّل الصراع المسلح إلى سلعة. سيكون هناك دائماً استثناءات فيما يتعلق بهذه السمات الخمسة، لكنها بمنزلة اختبار جيد لمعرفة كون إحدى الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة لدولة شركةً عسكريةً خاصةً من عدمه.

هناك نوعان من الشركات العسكرية الخاصة: المرتزقة والمتعهدون العسكريون. شركات المرتزقة هي الجيوش الخاصة التي يمكنها تنفيذ حملات عسكرية مستقلة، وعمليات تعرضية، علاوة على نشر القوات الاستراتيجي، ولا يوجد في الوقت الحاضر مؤسسات مرتزقة كبيرة، لكنها كانت موجودة في الماضي القريب، فعلى سبيل المثال شنت مؤسسة إكزكتف آوتكمز "Executive Outcomes"- التي لم تعد قائمة الآن، وكان مقرها في جنوب إفريقيا- حملات عسكرية مستقلة في إفريقيا خلال تسعينات القرن الماضي؛ ففي عام ١٩٩٣ استأجرت الحكومة الأنغولية شركة إكزكتف آوتكمز لدحر مجموعة الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا التام المتمردة، واستعادة السيطرة على المنشآت النفطية في مدينة سويو ذات الميناء، إلى جانب تدريب الجنود النظاميين، مقابل مبلغ قدره ٤٠ مليون دولار أمريكي في السنة. في السياق ذاته، وبعد مرور عامين، استأجرت الحكومة في سيراليون شركة إكزكتف آوتكمز لدحر الجبهة الثورية المتحدة المدعومة من ليبيريا، واستعادة السيطرة على منطقة الألماس بمقاطعة كونو، وفرض سلام تفاوضي، مقابل مبلغ قدره ٣٥ مليون دولار أمريكي[٧]. وتبدو قوة إكزكتف آوتكمز واضحة من خلال استخدام وحداتها القتالية، وقواتها الجوية، وسلسلة الإمداد العالمية، وغير ذلك، لدحر العدو، ولكن تجاهل الولايات المتحدة للشركات العسكرية الخاصة القوية، أدى إلى غيابها عن المشهد في سوق القوة اليوم.

على عكس شركات المرتزقة يُعنى المتعهدون العسكريون بحشد الجيوش بدلاً من قيادتها. إن هذا النوع من متعهدي الصراعات المسلحة- بحسب حقائق التاريخ- يتولون تدريب كتائب كاملة وتجهيزها وإيفادها للقتال لحساب عملائهم. يجدر بالذكر أن أغلب الشركات العسكرية الخاصة المعاصرة هي شركات تعهد عسكري، لا تجني أموالها عن طريق نشر جيوشها الخاصة، بل عن طريق تسخيرها لخدمة آخرين، فمثال ذلك أن الولايات المتحدة اعتمدت على المتعهدين لتطوير الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية، بل منحت شركة داينكورب إنترناشيونال

"DynCorp International" عقداً بقيمة تصل إلى مليار دولار أمريكي لتدريب الشرطة[٨].

إن حشد القوات الأجنبية هو إحدى مهام الشركات العسكرية الخاصة الأصيلة؛ فبإمكان وحدات الأسلحة القتالية وحدها نقل مهاراتهم الفريدة من وحدة إلى أخرى، فبإمكان وحدة المشاة دون غيرها من الوحداتِ تدريبُ وحدات المشاة في بلد آخر، وهو الممارسة القياسية في التدريب العسكري، وسبب ذلك غنيٌّ عن البيان؛ فالتدريب المهني العسكري إنما يُستقى من المعرفة والمصداقية النابعة التي تتحقق خلال التجربة الميدانية، والتي لا يمكن استنساخها في كتاب أو يدعيها مدعٍ. وبالمثل ليس بإمكان وحدة تموين أن تعلم أحد الفصائل تكتيكات تنفيذ الدورية العسكرية، وكذا فليس بإمكان فصيلة مشاة تدريب فرقة تموين على تنفيذ عمليات الإمداد. ولما كان المدنيون غير المخضرمين ليسوا مؤهلين لتدريب الوحدات العسكرية، فإن الشركات العسكرية الخاصة تنتقي أفرادها من صفوف العسكريين والشرطيين السابقين في جميع أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك فإن تدريب الآخرين على القتل لا يختلف من منظور أخلاقي عن القتل ذاته، ويجب عدُّه ضمن ما تصبو إليه الشركات العسكرية الخاصة.

المتعهدون العسكريون هم أيضاً شركات عسكرية خاصة، ولكن في صورة مختلفة؛ فالمتعهدون العسكريون يتمتعون بالقدرات نفسها التي يتمتع بها أبناء عمومتهم الأشدة قوة من المرتزقة، وبإمكانهم التحول بسهولة إلى مؤسسات مرتزقة. بعبارة أخرى؛ إذا كان أحد ما لديه القدرة على حشد جيش، فمن المنطقي أن لديه المقدرة على نشره؛ لأن مجموعات المهارات في الحالتين ترتبط ارتباطاً وثيقاً. وفي واقع الأمر فإن أغلب الشركات العسكرية الخاصة في وقتنا المعاصر تمزج بين هاتين الفئتين. فعلى سبيل المثال أبرمت الولايات المتحدة عقوداً مع الشركات العسكرية الخاصة للمساعدة على بناء القوات الأمنية العراقية والأفغانية، لكنها أيضاً عززت القوات الأمريكية هناك مستخدمةً القوة المميتة لأغراض دفاعية (غالباً). تشمل هذه المهام- على سبيل المثال- حماية مواقع ثابتة أو ساكنة، مثل المناطق السكنية، ومواقع أعمال إعادة الإعمار، فضلاً عن المباني الحكومية، وتتضمن المهام الأخرى توفير الحراسة المسلحة للقوافل المسافرة من خلال مناطق محفوفة بالأخطار أو توفير الحراس الشخصيين في الأماكن الخطرة. تتولى فرق الحراسة الشخصية- أو فرق

التأمين الشخصي وفقاً للدارج استخدامه في هذه الصناعة- حماية الأفراد رفيعي المستوى في مناطق الصراع، مثل الرئيس الأفغاني حامد كرزاي الذي تولت حمايته شركةُ داينكورب إنترناشيونال في عام ٢٠٠٢.

تنشر هذه الشركات الأفراد والقوافل المسلحة، والطائرات الحوامة (الهليكوبتر) بصورة اعتيادية لحماية الناس والأشياء لحساب عملائهم، وقد منحت وزارة الخارجية الأمريكية في عام ٢٠٠٥ الشركاتِ الثلاث: بلاك ووتر، وتريبل كانوبي، وداينكورب إنترناشيونال، التي قدمت مجتمعةً قرابة ألف وخمسمئة "رامٍ" أو مدني مسلح مخول بالقتل، في العراق وحده، عقدَ خدمات الحماية الشخصية حول العالم ٢، الذي تصل قيمته إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي. قضى هذا العقد بتوفير مرافقين مسلحين للعاملين في الحكومة الأمريكية حول العالم، مع منحهم ترخيصاً بالقتل في ظل أوضاع محدودة. وعلى الرغم من فظاعة هذا العقد، فإنه لا يعدل فظاعة الحملات العسكرية التي شنتها شركة إكزكتف آوتكمز في إفريقيا، لكنه يبرز بحقٍّ وجودَ صلة بين المرتزقة والمتعهدين العسكريين، ووقوعهما تحت مظلة واحدة.

تُعد شركات دعم الأمن نسخة القطاع الخاص من وحدات الخدمات القتالية التابعة للجيش الأمريكي، وهي غير مسلحة على وجه العموم. وتتعدد شركات دعم الأمن التي منها- على سبيل المثال- شركة تطبيقات العلوم الدولية (SAIC)، التي تقدم التحليلات الاستخباراتية؛ ومجموعة لينكولن التي تتولى إجراء الاتصالات الاستراتيجية في العراق، بالإضافة إلى شركتي كاسي وتيتان اللتين تزودان الجيش الأمريكي بالمترجمين؛ وشركة توتال للحلول الاستخباراتية "Total Intelligence Solutions" التي تدير حلقات الجواسيس بالخارج لمصلحة الحكومة الأمريكية. إن شركات دعم الأمن مثيرة للجدل، شأنها في ذلك شأن الشركات العسكرية الخاصة، على الرغم من كونهما غير مسلحتين عادةً ولا يستخدم أي منهما القوة المميتة. وجدير بالذكر أن شركتي التعهيد العسكري كاسي وتيتان متورطتان في فضيحة سجن أبو غريب، وقد أثارت مجموعة لينكولن ضجةً حينما اكتشف الصحفيون استئجار الحكومة الأمريكية لهذه الشركة للترويج للقضية الأمريكية في وسائل إعلام العراق.

يُعد المتعهدون العموم المكافئ لوحدات دعم الخدمات القتالية التابعة للجيش الأمريكي، وتتمثل مهمتهم في تقديم الدعم اللوجيستي؛ من خلال تقديم خدمات

الإمداد والصيانة والنقل والخدمات الطبية، وغيرها من الخدمات التي تتطلبها الوحدات القتالية. إن المتعهدين العموم ليسوا أعضاءً بالصناعة العسكرية والأمنية الخاصة؛ فهم يضطلعون بمهام غير قتالية ذات طابع لا يمت بصلة البتة إلى العمليات العسكرية أو الأمنية، ومع ذلك فمن المهم إدراجهم ضمن هذا التصنيف، والإقرار بوجودهم وتورطهم في المناطق المتأثرة بالصراعات.

تشمل المهام النموذجية للمتعهد العام تجهيزَ الجنود، وصيانة المركبات، وتشييد المباني، وقيادة الشاحنات المحملة بالإمدادات، وطهي الوجبات، وبناء القواعد، إضافةً إلى أداء الإدارة الروتينية. ويقع الجزء الأكبر من المتعهدين الموجودين في المناطق المتأثرة بالصراعات ضمن هذه الفئة.

جدول 1-2 تصنيف الصناعة العسكرية الخاصة

المجال الوظيفي	نوع الوحدة العسكرية التابعة للقطاع العام	ما يعادلها في القطاع الخاص	المهام النموذجية
الأسلحة القتالية/ الشركات العسكرية الخاصة ● هي مؤسسات سريعة الانتشار، تتمثل مهمتها الرئيسة في قتال العدو، أو تدريب الآخرين على قتاله في الأراضي الأجنبية (وهي محور هذا الكتاب).	المشاة ● قوات خاصة ● الطيران المسلح ● المدرعات ● المدفعية	● المهندسون القتاليون الشركات العسكرية الخاصة (شركات المرتزقة). ● شركة إكزكتف آوتكمز ● شركة ساندلاين إنترناشيونال ● شركة ستيرلينغ للخدمات ● الشركات العسكرية الخاصة (المتعهدون العسكريون) ● شركة بلاك ووتر/ أكاديمي ● شركة داينكورب إنترناشيونال ● شركة تريبل كانوبي	●القتال: نشر وحدات عسكرية لدحر العدو وتحقيق الأهداف الحربية، وهذا يشمل شن الحملات العسكرية، ونشر القوات الاستراتيجي، وإجراء العمليات الهجومية والدفاعية، والاستطلاع، والعمليات الخاصة. في القطاع الخاص، يتولى المرتزقة أداء هذه المهام. ● تكوين القوات الأجنبية: تتضمن هذه المهمة تسريح القوات المعادية، أو حشد قوات جديدة (أو كلا الأمرين معاً)، ويشمل هذا تجنيد قوات أمن جديدة، وتدريبها، وتجهيزها، وإيفادها، علاوة على إنشاء المؤسسات التي تشرف على هذه القوات. في القطاع الخاص، المتعهدون العسكريون هم من يتولون أداء هذه المهام. ملاحظة: تجمع بعض الشركات العسكرية الخاصة بين مهام كل من المرتزقة والمتعهدين العسكريين.

المجال الوظيفي	نوع الوحدة العسكرية التابعة للقطاع العام	ما يعادلها في القطاع الخاص	المهام النموذجية
• الخدمات القتالية/ شركات دعم الأمن • هي مؤسسات سريعة الانتشار تُعنى بتقديم المساعدة العملياتية لوحدات الأسلحة القتالية.	المهندسون غير القتاليين • المخابرات والتجسس • الاتصالات • العمليات المعلوماتية • والعمليات النفسية • الشؤون المدنية	• شركة تيتان • شركة تطبيقات العلوم الدولية • مجموعة لينكولن • شركة توتال للحلول الاستخباراتية • شركة المصادر المهنية العسكرية	التنسيق العملياتي: إنشاء عمليات القيادة والتحكم والاتصالات وإدارتها في البيئات المعادية. • جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، وتقويم الأخطار: جمع المعلومات وتحليل التهديدات. • حرب المعلومات: التخطيط، ونشر الدعاية، وغيرها من الإجراءات النفسية للتأثير في آراء المجموعات الأجنبية، ومشاعرهم، ومواقفهم، وسلوكياتهم. • الحرب السيبرانية: انتهاج القرصنة الإلكترونية بهدف الخداع أو التجسس أو التخريب.
• دعم الخدمات القتالية/ المتعهدون العموم • مؤسسات تُعنى بتقديم الدعم اللوجيستي لوحدات الأسلحة القتالية	• التموين • المدرعات • النقل • القائد العام • التمويل • الخدمات الطبية	• شركة كيلوج براون آند روت • شركة داينكورب إنترناشيونال • شركة سويفت جلوبال للدعم اللوجستي • شركة بارسونز • شركة إس أو إس إنترناشيونال • شركة آيت كوربورايشن	• تجهيز الجنود والمدنيين الميدانيين، وتزويدهم بالطعام والماء والذخائر والمعدات، وغيرها. • توفير الخدمات التي من شأنها تعزيز صحة الأفراد النفسية أو البدنية، أو تحسينها، أو الحفاظ عليها. • صيانة المعدات؛ كالمركبات والمولدات والمباني وغيرها. • نقل الوحدات والأفراد والمعدات والإمدادات. • إدارة الموارد البشرية. بناء القواعد العسكرية والبنية التحتية. • إزالة الألغام.

إن التركيز على المهام التي تتعلق بالعمليات القتالية، والاعترافَ بتأثير النفوذ العملياتي والتنظيمي الذي يتمتع به الجيش الأمريكي على الصناعة العسكرية الخاصة الناشئة يفضيان إلى تصنيف أكثر منطقية وتماسكاً من المحاولات السابقة، ولا سيما التصنيفات التي سبقت الحرب في العراق وأفغانستان التي شكلت هذه الصناعة بقدر لا يُستهان به. يصف الجدول ٢-١ هذا التصنيف الجديد[٩]. ويعمل عددٌ قليلٌ من الشركات الكبرى، مثل شركة داينكورب إنترناشيونال، في الفئات الثلاث كافة، ولكن هذا أمر استثنائي؛ حيث تتخصص أغلب الشركات المتخصصة في فئة واحدة فقط.

عادة ما يناقش الضباط بالجيش الأمريكي نسبة وحدات الأسلحة القتالية إلى وحدات الخدمات القتالية ووحدات دعم الخدمات القتالية في حملاتهم العسكرية. تُعد هذه النسبة بالقطاع الخاص مقارنةً بمثيلتها في الجيش الأمريكي أمراً مبهماً ويستحق مزيداً من الدراسة. استناداً إلى الأعداد الأولية للجهات والمدربين المسلحين- مثل عقود خدمات الحماية الشخصية حول العالم أو عقود دعم قوات الأمن- يستطيع المرء أن يتوقع ترجيح كفة هذه النسبة بالقطاع الخاص لجهة وحدات الخدمات القتالية ووحدات دعم الخدمات القتالية، مقارنةً بمثيلتها في الجيش الأمريكي. ومع ذلك حين ظهرت فضائح ميدان نسور وسجن أبو غريب، لم تعد الأرقام المعيار الأفضل لقياس أهمية الحملة؛ فالأخطاء التي وقع فيها قلةٌ من المتعهدين كان لها بالغ الأثر الاستراتيجي السلبي في الجهة الموكّلة لهم. وبسبب هذه الحوادث وغيرها تظل الشركات العسكرية الخاصة المكونَ الأكثر إثارة للجدل في مكونات الجيوش الخاصة: فهم يقتلون بغية الربح ويحولون الصراع إلى سلعة.

لقد أفضت السرية التي تحيط بهذا الأمر، وندرة البيانات المتوافرة بشأنه، إلى إعاقة فهم الصناعة العسكرية الخاصة، وهو ما أربك المشهد، وحال دون تحديد ماهية أعضاء هذه الصناعة. يُعد جيش الولايات المتحدة المادة الفضلى لفهم أبعاد هذه الصناعة؛ فقد أحدثت الولايات المتحدة هذه الصناعة لخدمة حروبها في العراق وأفغانستان، وليس من المستغرب أن تعكس الصناعة طبيعة جيش العميل وهيكليته، ومن ثم فقد استقت الشركات العسكرية الخاصة قيادتها وثقافتها ومفاهيمها العملياتية من الجيش الأمريكي، وهذا ما نال استحسان العميل بشدة.

على أي حال فإن ما سبق يثير تساؤلات مربكة حول طبيعة العلاقة بين العميل

والشركات؛ هل الروابط بين الولايات المتحدة والصناعة العسكرية الخاصة وثيقة للغاية؟ هل ثمة تضارب في المصالح؟ هل تؤول هذه العلاقة في نهاية المطاف إلى مد النفوذ الأمريكي أم إلى تقليصه؟ حينما شنت الولايات المتحدة غزوها على العراق، تصور بعضهم حينها أنها ستقدم أيضاً مذهباً جديداً في الحرب المعاصرة؛ إنه خصخصة الحرب.

يتناول الفصل الآتي تعاظم الاعتمادية بين القوة العظمى والصناعة العسكرية الخاصة، وتبعات المذهب الأمريكي في الحرب.

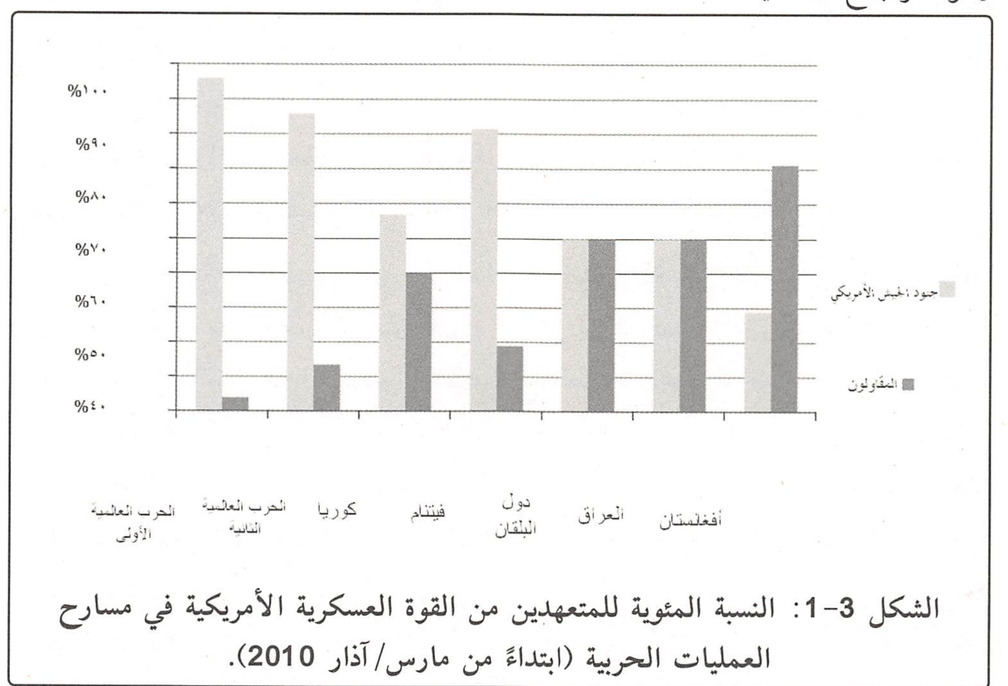
الفصل الثالث
مشكلة الاعتماد المتبادل

الاعتماد - بأي صورة كانت- على الميليشيات، كالاتكاء على عصا مكسورة.

جورج واشنطن

لا تزال الولايات المتحدة تستخدم متعهدين في حروبها منذ اندلاع الثورة الأمريكية، لكنها لم يسبق لها أن اعتمدت على خدماتهم ذلك الاعتماد المكثف في شن الحروب، وهو ما نتج عنه تحول الحرب مجدداً إلى تجارة ضخمة، فقد شهدت صناعة الشركات العسكرية الخاصة توسعاً على مدار عَقد من الزمان أو يزيد قليلاً، من قطاع قوامه ملايين الدولارات إلى قطاع يتجاوز حجم أعماله مليارات الدولارات. على أن القيمة السوقية لهذا القطاع لا تزال غير واضحة المعالم إلى الآن؛ إذ تتباين تقديرات الخبراء بشدة بين ٢٠ مليار دولار و١٠٠ مليار دولار سنوياً[١]، لكن الأمر المؤكد هو أن التزامات وزارة الدفاع الأمريكية التعاقدية قد ازدادت في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨- على الصعيدين الأمني وغير الأمني- من ١٦٥ مليار دولار إلى ٤١٤ مليار دولار[٢]. وفي العام ٢٠١٠ بلغت التزامات وزارة الدفاع الأمريكية التعاقدية ٣٦٦ مليار دولار (ما يمثل ٥٤ بالمئة من إجمالي التزامات وزارة الدفاع الأمريكية)، وهو ما يعادل سبعة أضعاف ميزانية الدفاع بالمملكة المتحدة بكاملها[٣]. أيضاً، لا يمثل هذا المبلغ سوى التزامات وزارة الدفاع التعاقدية، ولا يشمل العقود التي تبرمها الجهات الحكومية الأخرى؛ مثل وزارة الخارجية، أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من خلال "شركائها المنفِّذين". ولا يزال المبلغ الفعلي الذي تدفعه الولايات المتحدة مقابل العقود الأمنية البحتة مجهولاً.

تتسم السوق الجديدة بتجليات شديدة الوضوح، وليس من المستغرب أن يصل عدد المتعهدين المُستخدَمين في دعم العمليات العسكرية في العراق وأفغانستان إلى مستويات غير مسبوقة مقارنةً بالحروب الأمريكية السابقة (انظر الشكل ٣-١). ففي العام ٢٠١٠- على سبيل المثال- نشرت الولايات المتحدة في مناطق الحروب ١٧٥ ألف جندي و٢٠٧ متعهدين، في حين لم يمثل المتعهدون إبان الحرب العالمية الثانية سوى ١٠ بالمئة فقط من القوات العسكرية، مقارنةً بنسبتهم في العراق هذه الأيام، التي بلغت ٥٠ بالمئة، أي بمعدل متعهد واحد مقابل كل جندي (١:١). ومع تراجع عدد القوات الأمريكية في العراق، تراجع كذلك عدد المتعهدين، فمع انخفاض أعداد الجنود في العام ٢٠١٠ عما كانت عليه في ٢٠٠٨ بواقع ٥٧,٤٠٠ (٣٧ بالمئة)، انخفضت أعداد المتعهدين بواقع ٦٧ ألفاً (٤١ بالمئة) تقريباً. غير أن هذا الانخفاض يتفاوت باختلاف أنواع أفراد القوات العسكرية المتعاقد عليها، إذ تراجعت أعداد الأفراد الذين يوفرون عمليات دعم القواعد بواقع ٢٧,٤٠٠ (٣١ بالمئة)، وتراجعت أعداد الأفراد الذين يوفرون خدمات التشييد بواقع ٣٤ ألفاً (٩٤ بالمئة)، في حين زاد عدد المتعهدين المسلحين فعلياً بواقع ٢,٤١٧ (٢٦ بالمئة)، وهو أمر بالغ الأهمية[٤].



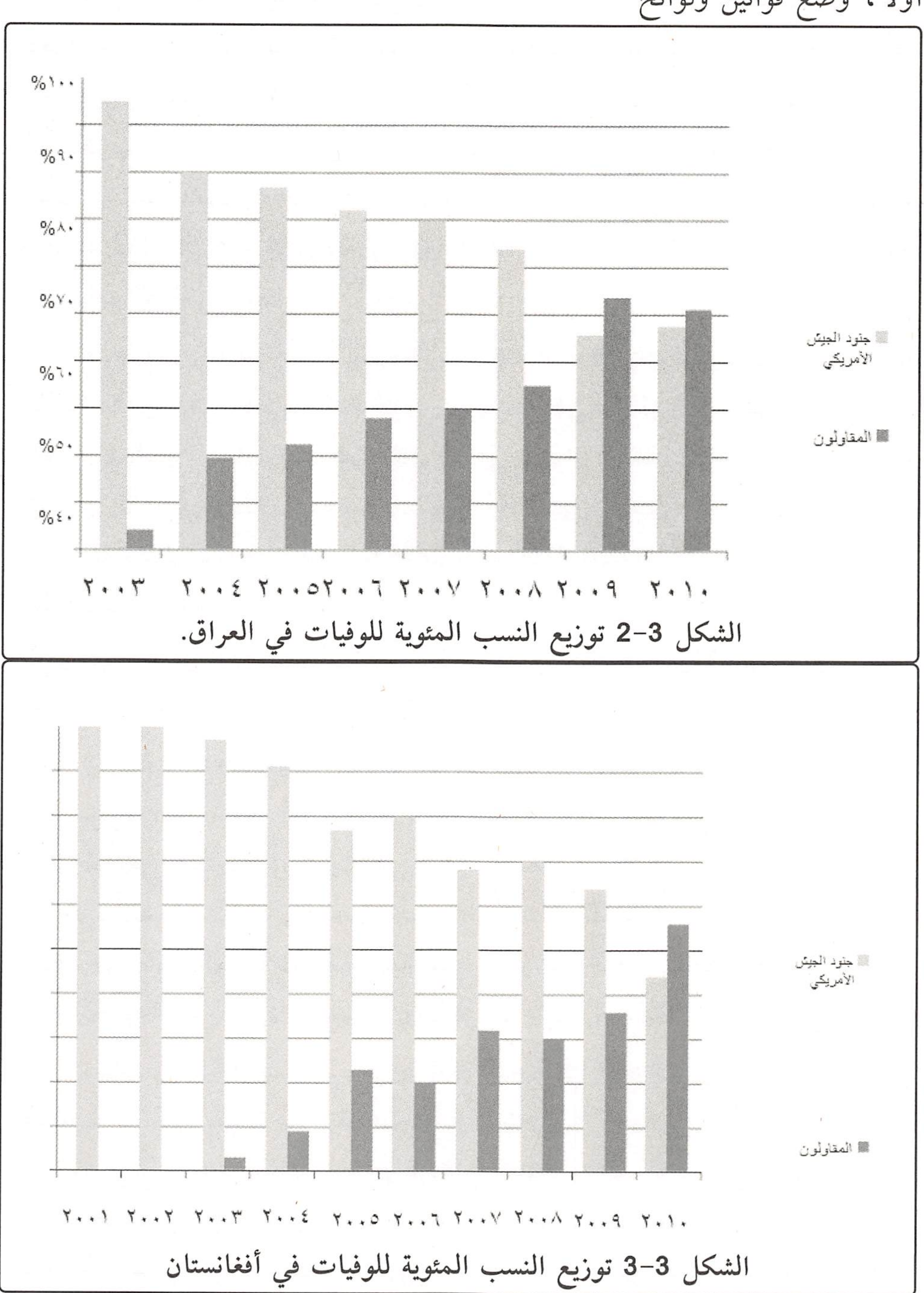
الشكل 3-1: النسبة المئوية للمتعهدين من القوة العسكرية الأمريكية في مسارح العمليات الحربية (ابتداءً من مارس/آذار 2010).

وحين نتكلم عن التضحية الكبرى، فالمتعهدون أيضاً هم من يقدمونها، حيث مثلوا ما نسبته ٢٥ بالمئة من إجمالي عدد الوفيات من الجانب الأمريكي منذ بداية الحرب على العراق وأفغانستان، وهي نسبة آخذة في التصاعد؛ فبداية من العام ٢٠٠٣ مثَّل عدد الوفيات من المتعهدين ٤ بالمئة فقط من إجمالي أعداد الوفيات، وهي النسبة التي ارتفعت لاحقاً لتصل إلى ٢٧ بالمئة إبان الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧، ثم ارتفعت مجدداً من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ لتصل إلى ٤٠ بالمئة من مجموع الوفيات الكلي. وفي العام ٢٠١٠، تخطى عدد الوفيات من المتعهدين عدد الوفيات من أفراد الجيش، وهي المرة الأولى في التاريخ التي يفوق فيها عدد الوفيات من الشركات العسكرية الخاصة عدد وفيات الجيوش النظامية في ساحات القتال الأمريكية. ففي الربعين الأول والثاني فقط من العام ٢٠١٠، مثَّل عدد الوفيات من المتعهدين ما يربو على النصف، بواقع ٥٣ بالمئة من إجمالي عدد الوفيات (انظر الشكلين ٣-٢ و٣-٣)[٥].

من الصعب الوقوف على الأعداد الفعلية للوفيات، إذ إن الحكومة الأمريكية لا ترصد مثل هذه البيانات، كما أن الشركات العسكرية الخاصة تميل إلى عدم تسجيل جميع حالات الإصابة والوفاة لديها؛ نظراً لما يحمله ذلك من ضررٍ على نشاطها التجاري[٦]، ولكن بوجه عام، يشير هذا الاتجاه إلى ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على قطاع الشركات العسكرية الخاصة في حروبها، وإذا لم تقرر الولايات المتحدة توسيع قاعدة قواتها العسكرية الحكومية كثيراً، أو بالأحرى تقييد تدخلاتها العسكرية خارج البلاد، فلن يتوقف ذلك الاتجاه المتمثل في خصخصة الحروب.

ولمعالجة هذا التطور في الأحداث، أصدر الجيش الأمريكي أوامره بإجراء دراسة داخلية مستقلة بقيادة كبار خبراء الشؤون اللوجستية العسكرية الذين أصدروا تقريرهم في العام ٢٠٠٧ بعنوان الإصلاح مطلوب على وجه السرعة: تعاقدات العمليات العسكرية خارج البلاد، والمعروف أيضاً باسم تقرير جانسلر؛ نسبةً إلى رئيسه جاك جانسلر، وقد خلصت اللجنة إلى أن "جيش العمليات" هو «جيش مخصص للعمليات العسكرية خارج البلاد، وعلى استعداد لخوض الحروب، إلا أنه غير مدرك تمام الإدراك أثر المتعهدين في العمليات العسكرية الخارجية وفي نجاح المهام». علاوة على ذلك، وافق أعضاء اللجنة بالإجماع على أن «إخفاقات الاستحواذ التي شابت العمليات العسكرية الخارجية تتطلب إصلاحاً نظامياً عاجلاً

لتعاقدات الجيش»، وأوصوا بضرورة إجراء تغييرات جذرية في أربعة محاور رئيسة: أولاً، وضع قوانين ولوائح



الشكل 3-2 توزيع النسب المئوية للوفيات في العراق.

الشكل 3-3 توزيع النسب المئوية للوفيات في أفغانستان

وسياسات فعّالة لتنظيم التعاقد، خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الخارجية؛ وثانياً، إعادة هيكلة مؤسسات الجيش وتنظيمها بصورة جذرية للوصول إلى مستوى أفضل من إدارة المتعهدين ودمجهم في العمليات؛ وثالثاً، تعزيز وضع الأفراد المعنيين بعملية التعاقد (خاصة فيما يتعلق بالعمليات العسكرية الخارجية) من العسكريين والمدنيين، وزيادة أعدادهم، بالإضافة إلى تحسين مسيرة تطورهم المهني، بما يشمل إدخال إدارة العقود في جميع مستويات التعليم العسكري؛ ورابعاً، توفير البرامج التدريبية والأدوات اللازمة لجميع الأنشطة التعاقدية الخاصة بالعمليات العسكرية الخارجية[٧].

وبعد مرور عام، أسس الكونجرس لجنة التعاقدات وقت الحرب، وهي لجنة مستقلة مدعومة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تضم ثمانية من كبار الخبراء، وتُعنى بدراسة التعاقدات وقت الحرب في العراق وأفغانستان. كان الغرض من تأسيس اللجنة هو تقصي أعمال الهدر والاحتيال وإساءة الاستخدام، وتحقيق المساءلة بشأنها، وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالتعاقدات في مناطق الصراع، وكذلك تقديم توصيات لتحسين الأوضاع. واكتشفت اللجنة إهدار ما لا يقل عن ٣١ مليار دولار، إلى ٦٠ مليار دولار، نتيجة للهدر والاحتيال في التعاقدات المبرمة في العراق وأفغانستان، والتي كان من الممكن تجنب كثير منها[٨].

ووجدت اللجنة أيضاً أن المتعهدين في أغلب الأحيان يؤدون مهام تقتضي القوانينُ أو السياسات أو اللوائح أن يؤديها موظفو الحكومة. وقد أدى الاعتماد المفرط على المتعهدين أيضاً إلى آثار وخيمة أخرى، أهمها: خلق أخطار غير مسوَّغة، تهدد أهداف المهمات وغيرها من المصالح الرئيسة للولايات المتحدة، والحد من قدرة الوكالات الفيدرالية على ممارسة اختصاصاتها الأساسية، وإرهاق قدرة الحكومة على إدارة المتعهدين والإشراف عليهم بفاعلية.

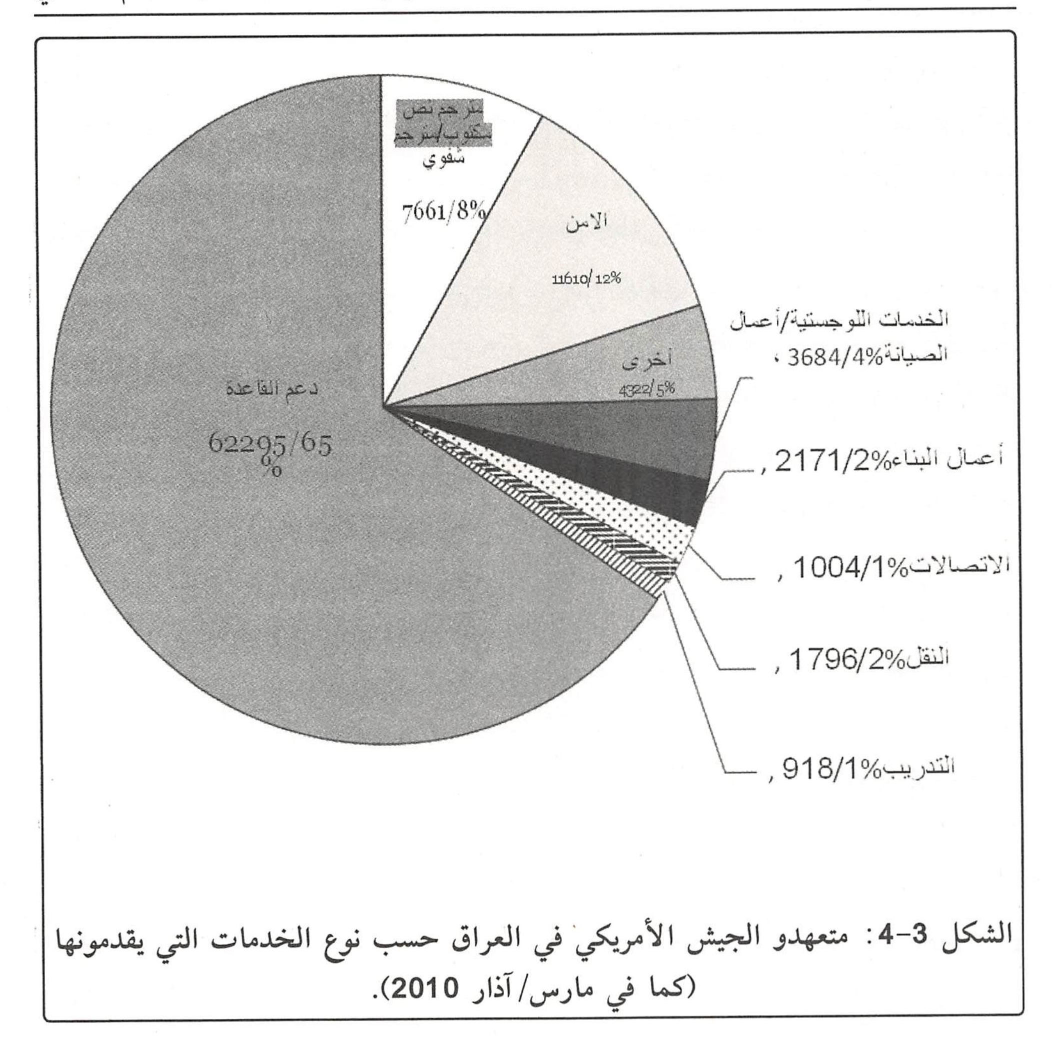
تمثَّلت إحدى القضايا المحورية أمام اللجنة في الوقوف على المهام "الحكومية بطبيعتها"، التي يجب عدم تفويضها أبداً لمتعهدين خارجيين، ووجدت اللجنة أن الإرشادات التوجيهية القائمة غير وافية فيما يختص بالتعاقدات في مناطق الحروب، وأن الأمن يمثل مصدر قلق خاص، وهو أمر غير مثير للدهشة؛ حيث إن المتعهدين المدنيين المسلحين قد يقتلون مدنيين أبرياء. بالإضافة إلى ذلك، اكتشفت اللجنة أن أمن المواكب في أجزاء من أفغانستان يفتح المجال أمام عمليات الابتزاز للدفع

مقابل الحماية، وهو ما يحول أموال دافعي الضرائب إلى جيوب قادة الحرب المحليين والمتمردين. وفي العام ٢٠١١ أصدرت اللجنة تقريرها الختامي من ٢٤٨ صفحة، وساقت فيه خمس عشرة توصية، منها الابتعاد تدريجياً عن الاستعانة بمتعهدي الأمن من القطاع الخاص فيما يخص بعض المهام.

إلى يومنا هذا، تم تجاهل التوصيات التي ساقتها كلتا الدراستين في معظمها، إذ لا يزال الجيش يعد المتعهدين تعزيزات مؤقتة لحملاته العسكرية، حتى ظل المتعهدون على مدار ما يقرب من العقد من الزمان وهم يمثلون نصف القوات الأمريكية في مناطق الحروب. يوضح ذلك السيد كريستوفر كينزي، وهو أحد خبراء تلك الصناعة، قائلاً: «لا يزال الجيش ينظر إلى المتعهدين على أنهم عنصر مساعد يمكنه الاستعانة به لغرض محدد بحسب الحاجة، في حين أن الجيش في الواقع بحاجة إلى الاعتراف بفكرة أن المتعهدين يمثلون الآن جزءاً من قوام قوته»[9].

أقرت المراجعة الدفاعية الرباعية التي أصدرها الجيش عام ٢٠١٠ أخيراً بأن الجيش "يعتمد" على المتعهدين، ويعتزم تقليص ذلك الاعتماد من خلال "مبادرة الاستعانة بمصادر داخلية"، غير أن هذا البرنامج لن يُطبق على المتعهدين الموجودين في مناطق الصراعات[10]. وفي مذكرة وُزِّعَت على نطاق واسع، يؤكد روبرت جيتس، وزير الدفاع، أن أعداد المتعهدين في مناطق الحروب "تجاوزت بكثير" أعداد أفراد الجيش، وأضاف قائلاً: «ولا أتوقع أن يتغير هذا الوضع في الوقت الحالي، ولا في عمليات الطوارئ المستقبلية»[11].

وبالإضافة إلى اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على القطاع الخاص في شن حروبها، فإن أنواع الجهات الفاعلة الخاصة يشهد هو الآخر تزايداً كبيراً، والغالبية العظمى من المتعهدين في العراق وغيرها من المناطق غير مسلحين، ولا يُقدمون إلا خدمات الدعم اللوجستي التي ليس لها علاقة بالعمليات القتالية؛ كخدمات البناء والصيانة والمهام الإدارية (انظر الشكل ٣-٤). وتُعد الخدمات اللوجستية هي الدور التقليدي الذي يضطلع به المتعهدون في ميدان المعركة،



الشكل 3-4: متعهدو الجيش الأمريكي في العراق حسب نوع الخدمات التي يقدمونها (كما في مارس/آذار 2010).

ولا تزال التعاقدات الكبرى اليوم تحمل طبيعة لوجستية، مثل برنامج التعزيز المدني للوجستيات التابع للجيش الأمريكي (بقيمة تبلغ نحو ٢٢ مليار دولار). ولكن الجديد في الأمر- والمثير للجدل- هو وجود متعهدين مسلحين على الساحة. ويرى كثيرون أن قرار إيكال أعمال القتال خارج البلاد إلى مدنيين مسلحين مهمتهم القتل وحصد الأرواح عند الضرورة هو أحد ضروب الارتزاق.

تُمثل الشركات العسكرية الخاصة ١٢٪ أو ١١,٦١٠ عناصر من إجمالي القوات العسكرية المتعاقد معها في العراق في العام ٢٠١٠، و١٤,٤٣٩ عنصراً في أفغانستان، ممثلة بذلك أقلية بين جميع المتعهدين الموجودين على مسرح الأحداث[١٢]، غير أن

الحجم ليس بالأمر الجلل عندما يتعلق الأمر بالمتعهدين المسلحين؛ فعلى الرغم من أنهم أقل عدداً من أقرانهم غير المسلحين، فإن أفعالهم يكون لها وقع أكبر من تلك النسبة بشكل هائل؛ نظراً لطبيعة أعمالهم القائمة على إزهاق الأرواح. فعندما أزهقت حفنة من مقاتلي شركة بلاك ووتر سبعة عشر نفساً بريئة في ساحة النسور ببغداد، في السادس عشر من سبتمبر/أيلول من عام ٢٠٠٧، انطلقت عاصفة غضب مناهضة للولايات المتحدة أدت إلى تقويض استراتيجيتها لمكافحة التمرد المعتمدة على "كسب قلوب وعقول" العراقيين في صفها، وتولد على إثر ذلك حالة من البغض والكراهية على المستوى الدولي، وهو ما حمل كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية على التعامل مع الحادث بصورة علنية، وانطلاق تحقيقات رسمية بشأنه[١٣]. وعلى الرغم من الجلبة التي أثارها ذلك الحادث، أُطلق سراح متعهدي بلاك ووتر؛ نظراً لتمتعهم بحصانة ضد الخضوع للقانون العراقي وفقاً للأمر رقم ١٧ الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة[١٤]، فانتاب كثيرين الغضب حيال الأمر، ومن ضمنهم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، الذي صرح في غضب قائلاً: «لا نقبل بأي حال من الأحوال قيام شركة أمن أمريكية بمجزرة على أراضينا، فذلك من شأنه أن يفرض تحديات خطيرة للغاية على السيادة العراقية»[١٥].

ثمة مفهوم خاطئ مفاده أن المتعهدين من الشركات العسكرية الخاصة يجنون مبالغ هائلة من الخدمة خارج البلاد، غير أن ذلك ليس صحيحاً بالضرورة؛ فتلك الشركات تجني أرباحها بناءً على "الوقت والمواد"، وهو ما يعني أنها تحتسب على العميل مبلغاً إضافياً مقابل كل ساعة يعملها أي موظف، أو مقابل كل بند يُشترى مهما كان صغيراً، فعلى سبيل المثال قد تُحاسب إحدى هذه الشركات الحكومة على سداد ٤٠ دولاراً لها مقابل ساعة العمل للموظف، في حين لا تُعطي ذلك الموظف إلا ٣٠ دولاراً فقط، والفارق بين "أسعار الفواتير" وما تدفعه الشركات فعلياً مقابل وقت العمل أو المواد المشتراة يُغطي التكاليف غير المباشرة التي يتجشمها المتعهد ونفقاته العامة وأرباحه.

زعم بعض النقاد قديماً أن تكلفة الجيوش الخاصة أعلى من الجيوش الحكومية؛ فقد قدَّر كل من جوزيف ستيجليتز وليندا بيلمز- على سبيل المثال- أنه في العام ٢٠٠٧ بالعراق «كان حراس الأمن الخاص العاملون لدى شركات مثل بلاك ووتر وداين كورب يجنون ما يصل إلى ١,٢٢٢ دولاراً أمريكياً في اليوم؛ أي ما

يقرب من ٤٤٥,٠٠٠ دولار سنوياً. وعلى النقيض من ذلك، كان الرقيب في الجيش يتقاضى من ١٤٠ إلى ١٩٠ دولاراً في اليوم، شاملة الراتب والحوافز؛ بإجمالي يراوح بين ٥١,٠٠٠ دولار و٦٩,٣٥٠ دولاراً في العام»[١٦]، ولكن هذا التحليل يجانبه الصواب؛ إذ إنهم يقارنون بين الأسعار المدونة في فواتير الشركات- أي ما تتقاضاه من الحكومة- والرواتب السنوية للجنود التي لا تتضمن التكاليف غير المباشرة والنفقات العامة التي تتجشمها الحكومة، مثل الرعاية الصحية، واستخدام المركبات، والسكن، وبدل الأخطار، والمعاشات التقاعدية، وما إلى ذلك. وقد أدى هذا الخلط الجوهري بشأن طريقة جني تلك الشركات للأرباح إلى استنتاجات مغايرة للحقيقة حول كفاءة القطاع الخاص في هذا المجال.

تقع مقارُّ أغلب الشركات العسكرية الخاصة في الوقت الحالي في الولايات المتحدة، وتضم في إدارتها العليا أعضاءً من المواطنين الأمريكيين، ولكنها تمتلك مكاتب في عديد من البلدان، شأنها شأن جميع الشركات متعددة الجنسيات، وإذا ما فرضت إحدى الحكومات- مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة- قوانين صارمة على تعاملات هذه الشركات، فبإمكانها الانتقال إلى خارج البلاد. وتعد دبي من المراكز المفضلة لهذا القطاع؛ نظراً لقربها من أسواق عملها (أي الشرق الأوسط وإفريقيا)، وقوانينها التي تيسر إقامة الأنشطة التجارية.

هذه الشركات العسكرية الجديدة المتعددة الجنسيات تشبه الجيوش الخاصة التي كانت موجودة قديماً من حيث عدد الأفراد، وأغلب العاملين بصفوفها من جنسيات من جميع أنحاء العالم؛ ففي العراق تبلغ نسبة المتعهدين الأمريكيين ٢٦ بالمئة فقط، أما في أفغانستان فكانت نسبتهم ١٤ بالمئة فقط[١٧]. ويندرج العاملون لدى الشركات العسكرية الخاصة تحت إحدى الفئات الثلاث الآتية: الفئة الأولى هم المواطنون الأمريكيون، ويُشكلون نسبة ٢٠ بالمئة فقط من العاملين لدى المتعهدين، وذلك طبقاً لمكتب الميزانية التابع للكونجرس[١٨]، وتشغل هذه الفئة بوجه عام المناصب الإدارية والوظائف الفنية الرفيعة، مثل الخدمات الهندسية أو القانونية، وهي الفئة الأعلى أجراً. أما الفئة الثانية فهم الموظفون المحليون أو المواطنون المحليون، وهم مواطنو الدولة التي تزاول فيها الشركة أعمالها (مثل العراقيين العاملين في العراق)، وعادة ما يمثلون الجزء الأكبر من المتعهدين في الخارج، ويضطلعون بمجموعة متنوعة من المهام العادية؛ مثل القيادة، وإعداد الطعام،

والترجمة الشفهية، وهي الفئة الأقل أجراً. ويأتي في الفئة الأخيرة رعايا البلدان الأخرى ممن ليسوا من المواطنين الأمريكيين ولا المحليين، وهي فئة تنحدر من بلدان مختلفة، مثل الهند وفيجي وغانا والإكوادور وأستراليا والمكسيك وجنوب إفريقيا[١٩]، وهم عادة لا يشغلون مناصب إدارية مهمة، ودائماً ما تكون أجورهم أقل من نظرائهم القادمين من الولايات المتحدة، حتى لو كانوا يشغلون الوظيفة ذاتها ويعملون معهم جنباً إلى جنب.

وملخص ذلك هو أن غالبية العاملين بالشركات العسكرية الخاصة الأمريكية ليسوا من الأمريكيين. وطبقاً لتقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، كان هناك أكثر من ٨٥,٠٠٠ متعهد يعملون لحساب القيادة المركزية للولايات المتحدة في أفغانستان في عام ٢٠١٣، من بينهم قرابة ١٦,٠٠٠ أو ١٨ بالمئة يُقدمون خدمات تتعلق بالأمن والتدريب، في حين يؤدي الآخرون وظائف مثل: البناء، وتقديم خدمات الدعم للقواعد. ولقد كانت نسبة الأمريكيين فيهم أقل من ١٠ بالمئة، في حين تخطت نسبة الأفغانيين ٨٠ بالمئة. وسجلت وزارة الدفاع نحو ٢,٤٠٠ شخص يُقدمون خدمات أمنية خاصة في العراق، غالبيتهم من رعايا البلدان الأخرى[٢٠]. ومن الجوانب المهمة بالنسبة إلى مستقبل هذا القطاع هو أن هؤلاء الرعايا من البلدان الأخرى والموظفين المحليين يكتسبون معرفة قيمة بالمهنة، يمكنهم تسخيرها في تأسيس شركات عسكرية خاصة أقل حرصاً في انتقاء الجهة التي يعملون لحسابها، وفي كيفية تنفيذهم للأعمال الموكلة إليهم.

أدى ميل الولايات المتحدة في الحروب إلى الاعتماد على القطاع الخاص إلى ظهور مرتزقة العصر الحديث، وقد مثَّل المتعهدون نصف القوة العسكرية للبلاد في كل من العراق وأفغانستان، فما كان لهذه الدولة العظمى التي بها نقص في المجندين أن تصمد أمام حربين في آن واحد استمرتا عدة سنوات من دون خدماتهم. وكان ذلك حلاً سياسياً مناسباً حسبما ارتأت قيادة البلاد في ذلك الوقت، حيث إن الانسحاب المبكر من العراق وأفغانستان قد يكون بطعم الهزيمة إبان حرب فيتنام، أضف إلى ذلك أنه كان من المستبعد تماماً إجراء تعبئة بالبلاد، ولكن كان لهذا الحل ثمنٌ لا بد من دفعه، فقد أطلقت الدولة العظمى بذلك العنان لعرف جديد في العلاقات الدولية، ألا وهو الاستخدام المشروع للقوة العسكرية الخاصة، أو ما يُطلق عليه كثيرون مصطلح الارتزاق.

الفصل الرابع
وكيف وصلنا إلى هذه المرحلة

وما سجلات التاريخ التي تنوء بحملها العصبة
أولو القوة، إلا صفحات متشابهة السطور.
لورد بيرون، أسفار شيلد هارولد[1].
القسم الرابع (١٨١٨)، المقطع ١٠٨

إنها لقصة متكررة، بدايتها تكون بخروج إحدى القوى العظمى إلى الحرب، فتجد نفسها على أرض بعيدة عن موطنها، وأمام مقاومة أقوى مما كانت تتوقع، ولا تجد معها ما يكفي من العدة والعتاد لمواجهة تلك المقاومة بسبب القيود السياسية والعسكرية، فتقرر هذه القوة العظمى أن تجند متعهدين لدعمها في حربها، بعضهم من المسلحين، فتكتشف في هؤلاء المتعهدين المسلحين نعمة ونقمة في آن واحد؛ فهم يوفرون لحملتها العسكرية خدمات أمنية حيوية، غير أنهم يتسببون من ناحية أخرى في إزهاق أرواح بريئة في ذروة حماستهم، وهو ما يعرضها لانتكاسات إستراتيجية وينال من شرعيتها، ولكن من دون هؤلاء المتعهدين لا تستطيع القوة العظمى أن تخوض غمار الحرب، غير أنها سيصعب عليها في الوقت ذاته أن يكون لها اليد العليا في هذه الحروب إن استعانت بهم.

والمتعهدون المسلحون الذين نتحدث عنهم ليسوا في العراق أو أفغانستان بل

(١) أسفار شيلد هارولد: شعر روائي مطول كتبه لورد بايرون في أربعة أجزاء، ونشر في المدة من عام ١٨١٢ إلى عام ١٨١٨.

في شمال إيطاليا، والعام ليس عام ٢٠٠٧ بل عام ١٣٧٧. أما القوة العظمى التي نتحدث عنها فليست الولايات المتحدة، بل هي البابوية بقيادة الأب غريغوري الحادي عشر الذي كان يقاتل التحالف المناهض للبابوية بقيادة دوقية ميلان[١] وأما بالنسبة إلى عمليات القتل المأساوية للمدنيين على يد المتعهدين المسلحين، فلم تكن في بغداد، بل كانت في تشيزينا منذ ٦٣٠ عاماً. وبالنسبة إلى الشركات المسلحة المُستعان بها، لم تكن داين كورب إنترناشيونال، أو تريبل كانوبي، أو بلاك ووتر، بل كانت سرية ستار، وسرية هات، وسرية وايت. تمتع هؤلاء المحاربون المأجورون المعروفون باسم "السريات الحرة"، بهيكل تنظيمي يشبه المؤسسات ذات التسلسل القيادي الواضح المعالم للقادة الفرعيين والأجهزة الإدارية التي كانت تشرف على التوزيع العادل للغنائم وفقاً لعقود العاملين بها.

القائد الإنجليزي السير جون هاوكوود هو أحد قادة المرتزقة أصحاب الشهرة الكبرى الذي قاد سرية وايت العابرة لجبال الألب، وقد ذاع سيط هذا الرجل عالمياً في أراضي المعارك محرزاً لنفسه الشهرة والثروة. عمل السير جون هاوكوود سفيراً لإنجلترا لدى البلاط الروماني، وتلقى خطابات غاضبة من سانت كاثرين، قديسة سيينا، وشارك الكاتب الإنجليزي جيفري تشوسر، والمؤرخ الفلمنكي جان فرواسارت، والحقوقي الإيطالي فرانشيسكو بترارك، في وليمة عرس فخمة لنجل الملك إدوارد الثالث[٢].

حظي هذا الرجل بإعجاب المعاصرين له، وباستيائهم في الوقت ذاته، فوفقاً للراوي الإيطالي فرانكو ساكيتي، الذي عاش في القرن الرابع عشر، قابل راهبان فرنسيسكيان السير جون هاوكوود بالقرب من حصنه في مونتيشيو، فألقيا عليه التحية المعتادة: «فليمنحك الرب السلام»، فرد عليهما بجفاء: «وليتزع الرب منكما الخير»، فصُعقا من وقاحة رده، وطلبا منه أن يوضح ما قاله، فأجابهم جون هاوكوود قائلاً: «ألا تعلمان أني أعيش على الحرب، وأن السلام سيفسد علي عيشي؟ وكما أني أعيش على الحرب، فأنتم تعيشون على الخير». ويضيف فرانكو ساكيتي: «ومن ثم فقد أدار شؤونه بحنكة رائعة، مانعاً السلام من أن يحل على إيطاليا في عهده إلا لفترات قصيرة»[٣].

ولعل أوجه الشبه بين الشركات العسكرية الخاصة في السابق، ونظيرتها في عالمنا المعاصر، قوية؛ فالولايات المتحدة وغيرها من الدول تجند اليوم المتعهدين

لإنجاز عقود ذات خلفية أمنية في العراق وأفغانستان وغيرهما، وكذلك الحال في العصور الوسطى حيث كان يُطلق عليهم الكوندوتييريون "condoftieri"- أو "المتعهدون" بالمعنى الحرفي للكلمة- وهم الذين وافقوا على تقديم الخدمات الأمنية الموضحة في العقود، أو الكوندوتي "condofte" .وكان تنظيم كل من المتعهدين في العصور الوسطى والعصور الحديثة على هيئة مؤسسات قانونية تتربح من بيع خدماتها لمن يدفع أكثر أو صاحب قوة أعظم. وقد جند كل من متعهدي العصور الوسطى والحديثة في صفوفهم رجالاً حرفتهم هي حمل السلاح، ينحدرون من دول مختلفة، ويدينون بالولاء أولاً وأخيراً لأجرهم، وقد كان هذان النوعان بمنزلة جيوش خاصة تقدم لعملائها في المعتاد مهارات قتالية في المواجهات البرية، ولا تتمتع بأي قدرات بحرية (أو جوية)، وتنشر قواتها بهيئة عسكرية وليس بالهيئة التي تتبعها جهات إنفاذ القانون أو الشرطة.

وقد تكوَّنت الشركات العسكرية الخاصة- القديمة منها والمعاصرة- من عناصر ذات جنسيات مختلفة، فعلى الرغم من أن سرايا المرتزقة في العصور الوسطى كانت تقاتل في الغالب في شمال إيطاليا، فإن صفوفها كانت تعج برجال ينحدرون من كل حدب وصوب من أوروبا، وحتى من العرب المسلمين من بلاد الشام. وكذا الحال اليوم مع الجيوش الخاصة التي تغدو حيث يغدو القتال، مثل العراق وأفغانستان، ولكنها تستعين بأفراد ومتعهدين من الباطن من جميع أنحاء العالم. إلا أنه لا تزال هناك بعض الاختلافات؛ فقد كانت الكيانات القديمة تشبه شركة إكزكتف آوتكمز، وليست مثل شركات اليوم العسكرية الخاصة الأضعف، غير أنه يكفي القول إن كيانات اليوم تنبت من البذرة نفسها التي نبت منها أسلافها.

تاريخ الجيوش الخاصة

يقاتل المرتزقة في المقام الأول بغرض التربح وليس لأغراض سياسية، وهذه الوظيفة قديمة قدم فكرة الحرب نفسها، وغالباً ما يُشار إليها على أنها ثاني أقدم وظيفة في التاريخ. وتعني كلمة مرتزقة باللغة الإنجليزية "mercenary"، وهي لفظة مشتقة من الكلمة اللاتينية "merces" (التي تعني "الأجور" أو "المقابل")؛ وهي تحمل في طيات معانيها اليوم الغدر والخيانة والقتل. بيد أن الأمر لم يسر دائماً على ذلك المنوال؛ فحرفة الارتزاق كانت ذات يوم حرفة نزيهة، حتى وإن كانت دموية،

وكان تجنيد المرتزقة لخوض الحروب أمراً روتينياً عبر معظم حقب التاريخ العسكري: الملك شولجي وجيش أور (٢٠٩٤-٢٠٤٧ قبل الميلاد)؛ وجيش زينوفون من المرتزقة اليونانيين المعروف باسم "العشرة آلاف" (٤٠١-٣٩٩ قبل الميلاد)؛ وجيوش قرطاج المرتزقة في الحروب البونيقية ضد روما (٢٦٤- ١٤٦ قبل الميلاد)، ومن ذلك جيش هانيبال القوي الذي كان قوامه ستين ألفاً، والذي سار بالفيلة عبر جبال الألب لمهاجمة روما من الشمال. وعندما غزا الإسكندر قارة آسيا في عام ٣٣٤ قبل الميلاد، ضم جيشه خمسة آلاف مقاتل من المرتزقة الأجانب، يقابله الجيش الفارسي الذي كان يضم عشرة آلاف يوناني، فكان المرتزقة اليونانيون- في واقع الأمر- عنصراً أساسياً في حملته العسكرية في مختلف الصراعات التي خاضها.

اعتمدت روما على المرتزقة على مدار حكمها الذي امتد لألف عام، وقد كان سبب نجاة يوليوس قيصر لأكثر من مرة- حتى في أليسيا[١]- هم الخيالة المرتزقة الألمان في حربه ضد فرسن جتريكس في بلاد الغال. وكذا الحال مع جيش وليام الفاتح في القرن الحادي عشر، الذي مثَّل المرتزقة ما يقرب من نصفه، وهو ما يعود إلى عدم قدرته على تحمل تكاليف إقامة جيش كبير دائم، فضلاً عن عدم وجود ما يكفي من النبلاء والفرسان لتنفيذ الغزو النورماندي لإنجلترا. أما في مصر وسوريا، فكانت سلطنة المماليك (١٢٥٠- ١٥١٧) نظاماً من العبيد المرتزقة الذين أُدخلوا في الإسلام. وعلى الصعيد البيزنطي، أحاط الأباطرة البيزنطيون أنفسهم منذ أواخر القرن العاشر وصولاً إلى مطلع القرن الخامس عشر بالحرس الفارانجي[٢]، وهم مرتزقة إسكندنافيون اشتهروا بولائهم الراسخ، وبراعتهم في استخدام الفأس في الحروب، وقدرتهم على تجرع كميات هائلة من الكحول. وفي أوروبا، هيمن كل من الكوندوتييريون "condoftieri"، والسريات السويسرية، وقوات اللاندشنيخت "landsknechts" والبريتونيون، والغاسكونيون، والبيكارديون، ومرتزقة آخرون، على زمام الحروب من القرن الثالث عشر وحتى القرن السادس عشر، والقائمة تطول.

(١) أليسيا: عاصمة اتحاد مانجوباي الذي كان قائماً بين القبائل الغاليّة، ويُعتقد أن مكانها حالياً في مون أكسوا بالقرب من كميون أليس سانت رين في برغندي في فرنسا.

(٢) الفارانجي (الحرس الفارانجي): وحدة خاصة في الجيش البيزنطي، في المدة بين القرن العاشر والقرن الرابع عشر، ويتولى أفرادها مهمة الحراسة الشخصية للإمبراطور البيزنطي.

فكان وجود القوة العسكرية الخاصة إحدى السمات المميزة للحروب، بل والسمة الكبرى في كثير من الأحيان، لما لا يقل عن ثلاثة آلاف عام.

أما المرتزقة المستقلون فهم يُذكون جذوة نوع آخر من الصراعات المسلحة؛ ألا وهو الحرب المأجورة؛ والحرب المأجورة تعني بالضبط وجود سوق حرة للقوة العسكرية تخضع فيها المكاسب الشخصية لبحث الجيوش العسكرية عن العملاء، وبحث العملاء عن تلك الجيوش العسكرية، والتفاوض بينهم عن المقابل المادي، وشنهم للحروب. ولم يخل هذا النوع من الحروب من المشكلات، وخاصة في العصور الوسطى بأوروبا، عندما كانت تسخِّر عصابات قطاع الطرق خدماتها في أثناء الحروب لأعلى سعر، وتتحول إلى أسراب من القتلة في أوقات السلم يغيرون على المناطق الريفية وينهبونها. وفي أسوأ الحالات، كما كان الحال في إيطاليا في القرون الوسطى، استقطب ذلك الأمر مزيداً من المرتزقة الباحثين عن الثروة، وهو ما أسفر عن دوامة مأساوية نتج عنها صراع لا تخمد ناره.

أدى استمرار الحروب، وغياب الفرص الاقتصادية، إلى زيادة حجم كتائب المرتزقة التي استجلبت المحاربين بجميع أنواعهم من جميع أرجاء القارة، فكانت إيطاليا تبدو كما لو أنها تطفو على سطح مستنقع من السرايا الحرة إبان هذا العصر الصاخب. وحارب المرتزقة في فرنسا في حرب المئة عام، وكانوا يُعرفون حينها باسم الروتيرز "routiers"، أو الإيكورشيورز "écorcheurs" (أي الذين يسلخون جلود الموتى)، وقد حاربوا أيضاً في إسبانيا لحساب بيدرو ملك قشتالة، ولحساب بيتر ملك أراجون، وكان استئجار الجيوش الخاصة هو الوسيلة التي تجري بها الحروب.

تغيرت طريقة الحرب هذه تدريجياً ما بين القرنين السادس عشر والعشرين، حيث تحولت من سوق مفتوحة للقوة يهيمن عليها المرتزقة، إلى سوق احتكارية تسيطر عليها الدول وجيوشها النظامية. وتزامن مع هذا التحول تعزيز الدول لقوتها باطراد في أثناء العصور الوسطى، لتتفوق على خصومها السياسيين، مثل الكنيسة والإمبراطور الروماني المقدس، والدول المدن، والعائلات الأرستقراطية، وهم أطراف استعانوا جميعاً بالمرتزقة لفرض سيادتهم بعضهم على بعض. فاستثمرت الدول في جيوشها النظامية الخاصة التي تدين بالولاء لها فقط، وحظرت المرتزقة، وهو ما أدى في النهاية إلى كساد تجارتهم، مخلفة خصومهم من غير الدول بغير من يدافع عنهم.

جاء احتكار الدول لسوق القوة تدريجياً، فقد اصطبغت الحرب في المئة عام التي سبقت عام ١٦٥٠ بصبغة دموية تتزايد حدتها تزامناً مع نمو حجم الجيوش والتوصل إلى أسلحة أكثر فتكاً وتدميراً، وهو ما أدى إلى تبعات أكثر ضراوة. ولدينا كذلك حروب الصراعات على السلطة، مثل الحرب بين هابسبورغ إسبانيا وهولندا، أو بين هابسبورغ النمسا والعثمانيين، أو بين الهوغونوتيين الفرنسيين والكاثوليك الفرنسيين، التي استمرت عقوداً، وكانت الحاجة فيها إلى القوة كبيرة. وكان الاعتماد على المرتزقة حينها في كل مكان، وكانت التكلفة الإجمالية للحرب أكثر قليلاً من المقابل الذي يُدفع للمرتزقة أو "solde" باللغة الفرنسية، وهي الكلمة التي اشتق منها كلمة "Soldier" التي تعني جندي بالإنجليزية. فكانت الصراعات في ذلك الوقت تدور في أغلبها بين قوات مستأجرة، وكانت القوى العسكرية وفق أحد المؤرخين العسكريين «في جميع الدول حينها تدخل فيها المرتزقة بوجه عام»[٤].

إبان حرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨)- على سبيل المثال- كان معظم قوام الجيش السويدي من المرتزقة، وهو ما كان رقماً هائلاً حينها؛ نظراً لأن السويد في ذلك الوقت كانت من القوى العسكرية العظمى، وأن الملك غوستاف أدولفوس كان أحد أصحاب العقول البارعة في مناورات الحروب. ففي معركة بريتينفيلد- على سبيل المثال- لم يمثل السويديون سوى ٢٠ بالمئة فقط من الجيش السويدي، وهي النسبة التي تضاءلت في معركة لوتزين لتصل إلى ١٨ بالمئة. فقد كانت الجيوش الأوروبية خليطاً من المرتزقة، وكان مفهوم الوطنية لا علاقة له بالخدمة العسكرية»[٥].

أصبح انتهاج العنف بحلول منتصف القرن السابع عشر تجارة رأسمالية لا تختلف عن أي قطاع آخر، فطبقاً للمؤرخ مايكل هوارد: «أصبحت الحرب القطاع التجاري الأكبر في أوروبا»، حيث بذلت جميع الأطراف الأموال والجهود لاستجلاب المزيد والمزيد من القوات إلى أرض المعارك[٦]، وكانت الصراعات الكبرى في هذه الحقبة تضم في المعتاد خمسين ألف جندي، وفق ما يتضح من معارك الجبل الأبيض (١٦٢٠)، وبريتينفيلد (١٦٣١)، ولوتزين (١٦٣٢)، ونوردلينجين (١٦٣٤)، وويتستوك (١٦٣٦)، وروكروا (١٦٤٣).

ولتلبية النهم المتزايد على مزيد من القوات، ظهرت سلالة جديدة من المنتفعين من الصراعات، ألا وهي سلالة المتعهدين العسكريين، الذين جهزوا كتائب بأكملها وأخضعوها لمن بهم حاجة إلى الدفاع عن أنفسهم، وكان الفرق بينهم وبين المرتزقة

هو أن عمل هؤلاء المتعهدين كان يدور حول إنشاء الجيوش وليس قيادتها. مكنت هذه "الأفواج المستأجرة"، أو جيوش المتعهدين، الحكام من شن الحروب على جبهات شاسعة من دون أي إصلاحات إدارية أو مالية زائدة عن الحد، وهو ما سهل من نشوب الصراعات، ومهد الطريق أمام حروب لم يشهد العالم لحجمها مثيلاً من قبل. ومن الأمثلة على أشهر المستثمرين العسكريين الكونت إيرنست فان مانسفيلد، الذي أسس جيشاً للبالاتينات الانتخابية؛ ورجل الأعمال لويس دي جير بأمستردام الذي صدر للسويد سلاح بحرية كامل العدة والعتاد؛ وماركيز سبينولا من جنوة الذي تولى إدارة شؤون ملك إسبانيا العسكرية في هولندا؛ وبرنارد فون فايمار الذي أقام جيوشاً للسويد ثم فرنسا بعد ذلك. أما أشهرهم على الإطلاق، فهو الكونت ألبرشت فون فالنشتاين الذي قدم خدماته للإمبراطور الروماني المقدس فرديناند الثاني وأمده بجيش، ثم أصبح في نهاية المطاف القائد الأعلى لجيوش ملكية هابسبورغ وأغنى رجل في أوروبا. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، تخطت السوق الفئة المهيمنة، مثل فالنشتاين، واتجهت نحو الجهات الفاعلة الأصغر حجماً، مثل ضباط الجيوش المرتزقة، والممولين التجار الذين قويت شوكتهم بسبب سيطهم وشبكات الإمداد المتمركزة في أمستردام وهامبورغ وجنوة.

يختلف المتعهدون العسكريون عن المرتزقة في جوانب مهمة، وهم يمثلون نقطة المنتصف في التحول التدريجي من الجيوش الخاصة إلى الجيوش النظامية؛ نظراً لكونهم مزيجاً من النوعين. وتتجسد أوجه الشبه بينهم وبين المرتزقة في أنهم جهات فاعلة من القطاع الخاص لها دور في الصراعات المسلحة، ومحركها الأساسي هو التربح، أما وجه الاختلاف عنهم فهو نمط عملهم المعتاد الذي يتخذ شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص فقط مع أحد العملاء الحكوميين لإقامة الجيوش وليس لنشرها، ومن ثم فهي مزيج من الجيوش الخاصة والنظامية، تجمع جزئياً بين دافع الربح الذي تتسم به الجيوش الخاصة، وبين الولاء الذي تتمتع به الجيوش النظامية.

لقي المتعهدون العسكريون اهتماماً من الدول لسببين: أولاً، وجود جهات فاعلة عسكرية خاصة تعمل على إنشاء قوة عسكرية وليس تحريكها، هو أمر أقل خطورة على العملاء أنفسهم؛ نظراً إلى أن مرتزقة العصور الوسطى كانوا أحياناً يتجهون إلى الابتزاز تحت اسم الأمن. ثانياً، مطالبةُ الجهات الفاعلة العسكرية

الخاصة بالعمل لحساب العميل فقط دون غيره، كان أحد عوامل الأمان الأخرى؛ حيث أدى ذلك إلى خفض معدل الانشقاق والتحيز إلى صف العدو، ثم أصبحت الدول بحلول القرن السابع عشر تتمتع بقوة كافية تمكنها من المطالبة بمثل هذه الامتيازات من السوق.

استفادت الجهات الفاعلة العسكرية الخاصة أيضاً من هذا النوع من الاتفاقيات؛ نظراً لوقوعها كثيراً ضحية لعملاء لا تحترم عهودها، وهو ما جعلها تفضل التعامل مع عملاء مستمرين يحترمون التزاماتهم المالية، وفي حاجة دائمة إلى الجيوش. وقد كان لدى المتعهدين العسكريين أسباب أخرى وراء استمرار بقائهم على العهود مع عملائهم، فوفقاً للمؤرخ ديفيد باروت، طمح هؤلاء المستمرون إلى الانضمام إلى كتائب النخبة الأوروبية المولعة بالجيوش، وذلك ما دفعهم إلى الاستمرار على ولائهم لعملائهم من الطبقات الأرستقراطية، وذلك نظراً لما صب في مصلحتهم من مزايا ثقافية واجتماعية من جراء ارتباطهم بالعمل العسكري، وهي المزايا التي سيفقدونها إن بدر منهم ما يُظهر معاداتهم لحاكم الدولة التي يأملون في التمتع بهذه المزايا بها، هذا فضلاً عن أنهم كانوا كثيراً ما يقعون ضحية ما يحققونه من نجاحات، على عكس القادة الكوندوتييريين. فكثيراً ما كان العملاء يصِمون من يُخلِّون بعقودهم من المتعهدين العسكريين القادرين على الوفاء بها بالخيانة، وكانت لديهم الأدوات التي ينفذون بها هذه الأحكام، وهو ما أدى بهؤلاء المتعهدين إلى فقدان ثرواتهم وأرواحهم، وهو ما كان عليه الحال مع فالنشتاين الذي من المرجح أن يكون قد اتُّهم خطأً بالخيانة، وقُتل في العام ١٦٣٤، والذي لا تزال وفاته موضع جدال إلى الآن.

أدت هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تغير معالم النشاط التجاري المرتبط بالحروب، حيث حولتها من سوق حرة للقوة العسكرية إلى سوق توسطية؛ ففي السوق الحرة يبحث كل من العملاء والموردين بعضهما عن بعض، ويتفاوضون على السعر، ويشنون الحروب معاً، ولم يكن هناك ما يقيد طرفي هذه الصفقة عموماً، وكان السوق في طبيعته يعمل بمبدأ عدم التدخل وفرض القيود، فعلى سبيل المثال كان عمل المرتزقة مثل الكوندوتييريين في الغالب مع من يدفع أكثر، وأينما كانت مصلحتهم المادية فثمة ولاؤهم، وكانوا يسعون حثيثاً إلى الحروب، بل أحياناً كانوا هم من يشعلونها. فإن أصاب العمل ركود، فغالباً ما كانوا يلجؤون إلى نهب

القرى الريفية إلى أن يستعين أحد العملاء بخدماتهم، أو يُدفع لهم ليرحلوا، ومن ثم فقد كان للمرتزقة وللسوق الحرة التي كانوا يعملون بها الأثر في استمرار الصراع المسلح من أوجه عدة.

يتناقض ذلك مع السوق التوسطية التي من المفترض أن تكون مشبَّعة بقدر من ضبط النفس من جانب مقدمي الخدمات العسكرية وأربابهم. ولقد أدت الشراكات الطويلة الأجل والحصرية بين القطاعين العام والخاص إلى المواءمة بين مصالح العملاء والمرتزقة، وهو ما جعل من الصعب على الطرفين أن ينفصل بعضهما عن بعض، وأن ينشرا الاستقرار في السوق، فعلى سبيل المثال لم يكن هناك ما يدفع فالنشتاين إلى خيانة الإمبراطور فرديناند الثاني؛ لأنه كان المصدر الرئيسي لأرباحه، كما لم يكن لدى فرديناند الثاني ما يدفعه إلى إلغاء عقده مع فالنشتاين لأنه كان مورِّده الرئيسي للقوات المسلحة خلال حرب كانت بالنسبة إليه مسألة حياة أو موت؛ وبعبارة أخرى بلغ اعتمادهما المتبادل درجة لم يصل إليها مرتزقة العصور الوسطى وعملاؤهم. ولقد حدثت مثل هذه العلاقات قديماً، كما كان الحال مع هاوكوود وفلورنس، ولكن في عصر فالنشتاين كان هذا النوع من العلاقات هو السائد، وأدى وجود مثل تلك المصالح المشتركة طويلة الأجل إلى تقييد السلوكيات الفاسدة، لتفضي إلى تحول سوق القوة العسكرية إلى سوق توسطية.

ولكن ذلك لم يجعل السوق أكثر أمناً، فعلى الرغم من إعجاب الملوك بولاء المتعهدين العسكريين، فإن الشعوب كانت أقل افتتاناً بجيوشها القائمة على المتعهدين، إذ لم يقتصر الخراب الذي أحدثته هذه القوات العسكرية الضخمة على ساحة المعركة فحسب، فلقد كانوا يعيشون على نهب القرى الريفية، وكان ذلك النهب أحياناً بالقوة، وغالباً ما كان غير منظم، فكان وقع الظلم الناتج عن ذلك النهب ثقيلاً على السكان المدنيين، وكان تصحيح الأضرار الاجتماعية الناجمة عن السرقات الجماعية مكلِّفاً بالنسبة إلى أرباب العمل الذين حاولوا من ثم جعل مناطق تمركز القوات العسكرية بعيدة عن المراكز السكانية، وكان ذلك أفضل من حيث نشر القوات في الحملات الهجومية على الأراضي الأجنبية، غير أن ذلك لم يكن دوماً ممكناً؛ حيث اشتكى سكان براندنبورغ مرارة أن المرتزقة الذين يحرسونهم كانوا أكثر فظاعة وترويعاً لهم من الأعداء السويديين القابعين خارج أسوار المدينة، وتوسلوا

إلى حاكمهم الناخب الكبير فريدريك وليام[١] أن يحل تلك الشركات المخرِّبة، وبعد تقويم الوضع كتب الناخب في شهر أبريل/نيسان عام ١٦٤١ قائلاً: «نرى أن قواتنا العسكرية كلفت الدولة أموالاً طائلة، وتسببت في كثيرٍ من الأضرار المفجعة التي ما كان للعدو أن يتسبب في أسوأ منها، ولا نرى أننا استفدنا، أو قد نستفيد، ولو قليلاً من خدماتهم، لذا قررنا ألا نُبقي إلا على ما يلزمنا من قوات لحماية حصوننا»[٧].

لم ينفرد الناخب بذلك الشعور وحده، فقد تسببت أفعال المرتزقة الجامحة في نشر الدمار والبؤس على نطاق واسع في أثناء حرب الثلاثين عاماً، ولم تكن تلك الشركات المرتزقة في أغلب الأحيان تقبل أوامر من أحد، وقد تغتصب السلطة من أرباب عملها إذا تُركت دون ضابط ولا رابط، ونظراً إلى أنهم لا يُجَنَّدون إلا في أوقات الطوارئ العسكرية، ويُقالون فور انتهائها، كانوا كثيراً ما يجوبون القرى الريفية، مثل قطاع الطرق في العصور الوسطى، في انتظار الحصول على عقود جديدة. ولقد علَّمت هذه، وغيرها من التجارب المريرة، كلاً من الحكام والمحكومين ألا يعهدوا بحماية أوطانهم إلى مثل هؤلاء المرتزقة غير الجديرين بالثقة. وفي ختام معاهدة سلام وستفاليا التي أُبرمت عام ١٦٤٨، اتفق قادة جميع الأطراف ضمناً على أن السوق المفتوحة للقوة العسكرية كانت مدمرة ومكلفة للغاية، حتى إنها لا تسمح باستمرارها، وأن الجيوش النظامية يجب أن تحل محل الجيوش الخاصة التي يجب أن تحكم الدولة قبضتها عليها.

احتكار الدولة للقوة العسكرية

بعد مدة وجيزة من معاهدة سلام وستفاليا، أنشأ الإمبراطور الروماني المقدس فرديناند الثالث أول جيش ميداني وقت السلم في تاريخ النظام الملكي، حيث أصدر مرسوماً عام ١٦٤٩ معلناً فيه أن كتائب المشاة التسع (من ضمنها حاملو الرماح وحاملو الأسلحة النارية) وكتائب الخيالة العشرة (كتيبة من الفرسان وتسعة من الخيالة المدرعة)، لن تُسرَّح مع باقي الاثنتين والخمسين كتيبة التي جُمِعَت في أثناء الحرب العظمى، بل ستبقى كوحدات دائمة. وقد كانت هناك في السابق محاولات متواضعة

(١) فريدريك وليام (١٦ فبراير/شباط ١٦٢٠ - ٢٩ أبريل/نيسان ١٦٨٨): ناخب براندنبورغ ودوق بروسيا، وقد حكم براندنبورغ وبروسيا من عام ١٦٤٠ حتى وفاته.

لإنشاء جيوش نظامية دائمة؛ إذ كانت القوة العسكرية لدى شارل السابع ملك فرنسا، عام ١٤٤٥، مكونة من تسعة آلاف جندي فرنسي، وكان لدى رودولف الثاني ملك النمسا ثلاث كتائب في شتاء عام ١٥٩٨ في الحصون الرئيسية على طول الحدود، واستحوذ الجيش الملقب بـ"Fekete Sereg"، أو الجيش الأسود، التابع للملك المجري ماتياس كورفينوس، على أجزاء من النمسا وبوهيميا في القرن الخامس عشر. ومع ذلك لم تتضمن تلك السوابق محاولات لنبذ الجيوش الخاصة والسيطرة على سوق القوة العسكرية، ولكن لم يكن هناك مثيل لحجم ومدى طموحات فرديناند؛ فلقد كان يسعى إلى محو الحاجة إلى المرتزقة، فبدأ بجعل القوة حكراً على الدولة، وكانت هذه هي نهاية الجيوش الخاصة وبداية الجيوش النظامية الحديثة.

جاء التحول من الاعتماد على الجيوش الخاصة إلى الجيوش النظامية بالتدريج على مدار قرون عدة، ويمكن القول إن بداية ذلك كانت في القرن السادس عشر، وبحلول عام ١٦٥٠ كان من الواضح أن الخدمات العسكرية المتوافرة تحت الطلب لم تعد مجدية للحكام من الناحية الاقتصادية، وذلك بالنظر إلى الخراب الذي يُحدثه المرتزقة في القرى الريفية، والتهديد الذي يمثلونه على أرباب عملهم. وما كانت تدعو إليه الحاجة هو توفير جيش حكومي من المحترفين المدربين بانتظام وانضباط، يكون جاهزاً في أوقات السلم والحرب وفي الصيف والشتاء على حد سواء، تتوافر لديه بانتظام سبل للحصول على الإمدادات، واستبدال ما يلزمه من معدات. ومن المهم أن تتقاضى تلك القوة العسكرية أجرها من الدولة، وتكون موالية لها بما لا يحتمل الشك. ففي أعقاب حرب الثلاثين عاماً، احتفظ الناخب الكبير لبراندنبورغ-بروسيا بأربعة آلاف جندي، وزاد عددهم إلى اثني عشر ألفاً بعد حرب الشمال (١٦٥٥-١٦٦٠)، وسار على النهج نفسه حكام كل من فورتمبيرغ، وهيس، وساكسونيا، وبافاريا.

أسست فرنسا جيشاً نظامياً عن طريق ضم معظم ضباط لويس الرابع عشر إلى قوات الدرك، وإنشاء ست وحدات مشاة دائمة استمرت بعد صلح البرانس[1] (عام

(١) صلح البرانس: اتفاقية وقعتها فرنسا وإسبانيا في ٧ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٦٥٩ لإنهاء الحرب التي استمرت بينهما بداية من عام ١٦٣٥ حتى وقت توقيع الاتفاقية.

١٦٥٩)، وقد مكنت هذه الكتائب الملك الشمس[(١)] من حشد جيوشه بسرعة في حرب الأيلولة[(٢)]، واجتياح هولندا الإسبانية الخاضعة لسيطرة هابسبورغ، ومنطقة فرانش كومته، وهو ما شجعه في نهاية الحرب في العام ١٦٦٨ على إنشاء جيش نظامي أكبر من ذي قبل. وفي الوقت ذاته، كان النموذج الجديد لجيش أوليفر كرومويل من النماذج الأولية للجيوش النظامية، وبعد استعادة النظام الملكي في عام ١٦٦٠ سُمِح لتشارلز الثاني بالاحتفاظ بخمس كتائب من قوته العسكرية، بلغ مجموع قوامها نحو ثلاثة آلاف رجل لحماية حصونه كحرس ملكي.

كانت هذه الجهود المبكرة بذرة للجيوش الوطنية الكبيرة في القرون اللاحقة، ولقد وضح ذلك المؤرخ العسكري جون ميرز قائلاً: «أعطت طبيعة الصراعات العسكرية في القرن السابع عشر دافعاً آخر لإنشاء قوات مسلحة دائمة... وهو ما منحها مظهراً قد يرى الرجال في القرن العشرين أنه يتسم بعصرية واضحة[٨]».

ساعدت التطورات التكنولوجية التي شهدها مجال صناعة الأسلحة على إمكانية وجود الجيوش النظامية؛ ففي السابق، لم يقتصر المرتزقة على تقديم خدمات عسكرية تحت الطلب، بل كانوا يُقدمون خدمات متخصصة للغاية في ذلك المجال؛ فقد قدَّم الحرس السويسري في خضم المعارك تكتيكات دقيقة تتطلب تدريباً مكثفاً، وبالمثل كان يتطلب القوس والنشاب المعروف بالباليسترياري "balestrieri" ذا السهام الخارقة للدروع، وقتاً مديداً وتدريباً طويلاً على استخدامه مع أي مهارة في القتال، لا سيما ضد الأهداف المتحركة أو البعيدة.

نظراً إلى أن تكلفة تطوير مثل هذه القدرات لدى أشخاص تابعين للدول كانت بساطة كبيرة للغاية، استعانت الدول في العصور الوسطى بمصادر خارجية لتلبية تلك الاحتياجات، ومع ذلك أخذت الحاجة إلى الاستعانة بمصادر خارجية في التغير مع ظهور بندقية المسكيت التي مكنت قوات المشاة غير المَهَرة نسبياً من إحداث ثقوب في دروع الفرسان ذوي المهارات العالية، وقتلهم من مسافة آمنة، وأدى انخفاض

(١) الملك الشمس: لويس الرابع عشر (٥ سبتمبر/أيلول ١٦٣٨ - ١ سبتمبر/أيلول ١٧١٥)، كان ملكاً على فرنسا من ١٦٤٣ حتى وفاته.

(٢) حرب الأيلولة (الوراثة الإسبانية): وقعت ٢٤ مايو/أيار عام ١٦٦٧، وانتهت ٢ مايو/أيار ١٦٦٨، وشنها لويس الرابع عشر للاستيلاء على الأراضي المنخفضة الإسبانية (بلجيكا).

سعر البارود إلى انخفاض تكلفة تدريب حاملي تلك البنادق، وجعله أقل استهلاكاً للوقت، وهو ما أدى إلى تيسير إمكانية تحويل المواطنين إلى جنود. واكتشف الحكام من خلال الجمع بين ذلك وممارسات التجنيد أن بإمكانهم حشد جيوش وطنية دون التعرض للمخاطر المرتبطة بالمرتزقة.

أسهمت الإصلاحات التي أجراها نابليون أيضاً في توطيد احتكار الدولة للقوة العسكرية؛ حيث كانت الجيوش التي اجتاحت أوروبا تحت قيادة نابليون معظمها من المواطنين الفرنسيين- الذين حشدوا تحت اسم التجنيد الجماعي "levée en masse"- بدلاً من الجنود المحترفين. وعندما حققت فرنسا انتصارها الحاسم على بروسيا واحتلتها عقب معركتي يينا وأورشتدت في العام ١٨٠٦، سرعان ما تبنت بروسيا نموذج الجندي المواطن، وعادت للانضمام إلى الحملة في وقت لاحق، للمساعدة على هزيمة القوات الفرنسية. ونظراً لاستمرار الحروب النابوليونية، أصبح هذا النموذج المستخدم في التجنيد الوطني هو القاعدة لدى جميع القوى، واستمر إلى يومنا هذا، وهو ما يتجلى في الجندية الحديثة.

كان للتغييرات الإدارية أيضاً يد في إخراج الجيوش الخاصة من المشهد، فلقد كان الحفاظ على وجود جيش نظامي كبير أمراً معقداً ومكلفاً للغاية، ويستلزم قدراً هائلاً من البيروقراطية لجباية الضرائب وإدارة الإيرادات، ولكن بمرور الوقت حلت أجهزة بيروقراطية حكومية مركزية كبيرة محل السيادة الإقطاعية في تدبير شؤون الحكم، ولا سيما تلك المتعلقة بالإدارة العسكرية؛ حيث أسس لويس الرابع عشر بيروقراطية متطورة لإدارة شؤون الدولة على حساب المقاطعات وكبار النبلاء. وتولى وزير الدولة لشؤون الحرب ميشيل لو تيلييه وابنه الماركيز دي لوفوا- المتأثران بالأفكار السويدية وإصلاحات غوستافوس أدولفوس- إدارة نظام يُطلق عليه "intendants de l'armée"، الذي أعاد تنظيم الجيش الفرنسي في صورة هيكل هرمي من المسؤوليات والصلاحيات تحت قيادة الجنرالات وإدارة البيروقراطيين، حتى زاد قوام الجيش في النهاية ليصبح أربعمئة ألف جندي.

واقتداءً بهذه البيروقراطية، أنشأ فريدريك وليام حاكم براندنبورغ-بروسيا، في عام ١٦٥٥، نظام "Generalkriegskommissariat" الذي يتضمن مسؤولين تابعين له في كل منطقة من مختلف المناطق الخاضعة لحكمه. وفي نهاية المطاف، طغت هذه البيروقراطية على سلطة الأرستقراطيين المحليين في جميع الأمور المتعلقة بالتمويل

والضرائب المرتبطة بالجيش. فلقد استلزمت الأجور التي تُدفع للخدمة المدنية الجديدة وللجنود، إنشاء قاعدة ضريبية تتزايد باستمرار، تقوم على اقتصاد لا يعوقه المرتزقة النهابون، ومن ثم زادت الحاجة إلى حظر الجيوش الخاصة. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، اتسعت البيروقراطية وازداد عدد الجيش للغاية مقارنة بإجمالي تعداد السكان، حتى إن الماركيز دي ميرابو علق على ذلك ساخراً وقال: «إن بروسيا ليست دولة لها جيش بل جيش له دولة[٩]».

شجعت أيضاً أفكار التنوير، والثورات السياسية المصاحبة لها، على زوال الجيوش الخاصة؛ من خلال تعزيز العلاقة بين الجندي والدولة؛ حيث كانت منظمات المرتزقة خليطاً من جنسيات مختلفة تحكمها الرغبة في تحقيق الربح، و"لغة أوامر" مشتركة لإصدار الأوامر العسكرية وربما الولاء تجاه الزملاء. وعلى الرغم من أن بعض الجيوش الخاصة، مثل الشركات السويسرية، تتألف من جنسية واحدة، فإن معظمها كان كتلةً متعددةَ الجنسيات مثل اللاندشنيخت "landsknechts"، ولكن ذلك بدأ يتغير عندما ظهرت الأفكار العقلانية، والعقد الاجتماعي، والحقوق الطبيعية، من الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية، معلنة عصراً جديداً حوَّل الناس من رعية إلى مواطنين، وأن الملوك لم يعودوا يحكمون بحق إلهي من الله، بل يحكمون بموافقة المحكومين، معرضين في ذلك للتهديد بالموت. ومع ذلك، تأتي المزايا الجديدة بمسؤوليات جديدة؛ فكما كانت الدولة ملزمة بحماية حقوق المواطنين، كان المواطنون ملزمين بحماية الدول، وظهر ذلك جلياً في التجنيد الجماعي "levée en masse" الذي ضاعف صفوف جيش نابليون. ومن الواضح أن الثورات قد وطدت العلاقة بين الفرد والدولة، وهو ما أدى إلى ظهور القومية، والربط بين الخدمة العسكرية والواجب الوطني.

مع مرور الوقت، أصبحت الدولة هي الجهة الفاعلة الرئيسة للقوة المسلحة في السوق، وحظرت المنافسة على الآخرين مثل المرتزقة؛ وذلك خوفاً من أن يهددوا فعلياً وجود الحكومة. وكان الاستثناء الوحيد لهذا التوجه متمثلاً في الدول التي ترغب في "تأجير" جيوشها لدول أخرى بغرض جني الأرباح، بدلاً من الدفاع عن قضية ما؛ فخلال حرب الاستقلال الأمريكية، استأجرت بريطانيا العظمى ما يقرب من ثلاثين ألف جندي من الولايات الألمانية- معظمهم من ولاية هيس-كاسل - لقمع التمرد على الاستعمار، وقد أطلق المتمردون الأمريكيون على هؤلاء الجنود

الألمان "جنود هيسن (Hessians)" نسبة لولاية هيس-كاسل. وأصبحت الولايات الألمانية مصانع للارتزاق تحت رعاية الدولة، تورد عشرات الآلاف من الجنود الألمان إلى القوى الوطنية الأخرى المشاركة في مجال تجارة الجنود (Soldatenhandel). وكعلامة من علامات ذلك العصر، تحول ما كان يُعد ممارسة مشروعة إلى أمر بغيض أخلاقياً، وشاعت لهذه الممارسات تسميات ازدرائية: مثل Menschenhandel (تجارة البشر)، أو Menschenverkauf (بيع البشر)، أو Seelenverkauf (بيع الأرواح).

وبالمثل، على الرغم من أن القراصنة كانوا محظورين حظراً باتاً، وعادة ما يُعاقبون بالإعدام في حالة القبض عليهم، كان من المشروع للدولة أن تستأجر السفن الحربية الخاصة، أو القراصنة المفوضين من خلال إصدار تفويض رد اعتداء لمهاجمة سفن العدو، كما كان مسموحاً للقراصنة المفوضين بالسرقة كجزء من الغنيمة التي يحصلون عليها. ولقد كان الفارق الرئيسي بين القراصنة العاديين والقراصنة المفوضين معيارياً؛ فقد كانت أعمال القرصنة تعد غير قانونية؛ لأنها- كما أوضح أحد خبراء القانون في القرن التاسع عشر- كانت «تُنفَّذ تحت أوضاع تجعل من المستحيل أو غير العادل أن تتحمل أية دولة مسؤولية ارتكابها»[١٠].

كانت الدول أيضاً تفوض شؤونها العسكرية لشركات تجارية شبه مدارة من جانب الدولة، مثل شركة الهند الشرقية "East India" التي كان تحت قيادتها قوات مسلحة مملوكة لها، وحكمت الهند لحساب بريطانيا العظمى لأكثر من قرنين من الزمان. وكانت آخر حالة جمعت فيها دولة جيشاً من الأجانب في عام ١٨٥٤، وذلك عندما استأجرت بريطانيا العظمى ١٦,٥٠٠ مرتزق لخوض حرب القرم (على الرغم من عدم خوض أحدهم الحرب؛ لأن الحرب انتهت قبل وصولهم إلى ساحة المعركة). وبحلول عام ١٩٠٠، لم يعد لممارسة استخدام القوات العسكرية الخاصة وجود على الساحة، حتى لو كانت تحت رعاية الدولة.

السوق السوداء للقوة العسكرية

في القرن العشرين، كان نظام وستفاليا في ذروة مجده، وهو ما دفع سوق القوة العسكرية إلى التواري عن الأنظار. وكانت الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة صراعات دلالية في تلك الحقبة، ودارت رحاها بين

دول "القوى العظمى" باستخدام جيوش حكومية ضخمة كالمصارعين لتسوية الخلافات السياسية، وكان امتياز شن الحروب بصورة مشروعة مقصوراً على الدول وجيوشها، وذلك هو الرأي المُتبَنّى في نظرية العلاقات الدولية التي ظهرت خلال هذه المدة.

وفي الواقع، كان نظام وستفاليا هو "قوانين الحرب" الناشئة، التي لم تكن تهدف إلا إلى تنظيم الحروب بين الدول فقط، وتجاهلت إلى حد كبير الجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول. وقد قُننت أولى قوانين الحرب- مثل قانون ليبر (عام ١٨٦٣)، واتفاقية جنيف الأولى (عام ١٨٦٤)، واتفاقية لاهاي (عامي ١٨٩٩ و١٩٠٧)- في صورة مبسطة أعراف الحرب بين الجيوش الوطنية في القرن التاسع عشر. كما وضعت الدول نظاماً قانونياً إيجابياً من خلال معاهدات متعددة الأطراف، تنص على السلوكيات الملائمة في ساحة المعركة بين جيوشها، وبعبارة أخرى، سُنَّت قوانين الحرب بغرض تقنين الأعراف السارية في ساحات المعارك النابعة من الأديان والشرف والثقافة الأوروبية. ولقد وصف المؤرخ والباحث القانوني جيوفري بِست الفترة ما بين عام ١٨٥٦ وعام ١٩٠٩ بأنها "أزهى حقبة" شهدتها آداب الحروب[١١].

أعلنت القوى الغربية بحلول منتصف القرن العشرين سريان قوانين الحرب وتطبيقها على جميع الجهات الفاعلة المسلحة في جميع بقاع الأرض؛ فبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، أعلنت محكمة نورمبرغ العسكرية أن المعاهدات مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ «قد حازت اعتراف جميع الدول المتحضرة»، لنصف قرنٍ من الزمان، ولذلك أمست تلك المعاهدات قوانين عرفية للحرب، وملزمة لجميع الأطراف، سواء أكانوا ضمن الموقعين على معاهدة محددة أم لا[١٢]، وأُكِّدَ ذلك مجدداً في معاهدة عام ١٩٩٨، المعروفة باسم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي يطالب بإرساء ولاية قضائية عالمية[١٣]، علماً بأن المفاهيم الحديثة المعنية بقوانين الحرب هي ما يفصل في الأساس ما بين الحرب "النظامية" والحرب "غير النظامية"؛ فالأولى هي عمليات قتل "مقبولة"، تضطلع بها قوى "مشروعة"، وفق نظام وستفاليا، في حين أن الأخيرة عادة ما تكون من اختصاص الجهات الفاعلة من غير الدول، وهي تعادل الممارسات المشينة كالقتل والتعذيب والخداع وغيرها من "جرائم الحرب".

على الرغم من القواعد الصارمة المفروضة على المرتزقة، فإن أنشطتهم التي تحظى برعاية الدول قد استمرت حتى القرن العشرين[١٤]؛حيث أُسست وحدة "النمور الطائرة"- الاسم الذي عُرفت به أول جماعة متطوعين أمريكيين في القوات الجوية الصينية بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٢- من قرابة ستين طائرة كورتس بي-٤٠ تتميز بمقدمة على شكل وجه القرش، متخذة من بورما مقراً لها، ونفَّذَت عدداً من الهجمات الجوية ضد القوات اليابانية التي كانت تحتل الصين آنذاك. وتألفت الوحدة في أغلبها من أفراد وطيارين سابقين بالجيش الأمريكي، وكان الغرض من نشر هذه القوات أكثر من مجرد كونها سبيلاً تقصد به الولايات المتحدة مجابهة اليابان، قبل إعلان الحرب عليها رسمياً. وتباينت الرواتب الشهرية لأفراد تلك الوحدة، بيد أن جميعها كانت أعلى بكثير من تلك التي يتقاضاها أفراد الجيش الأمريكي؛ فكانت كالآتي: ٢٥٠ دولاراً لفرد الطاقم الأرضي المحنك، و٦٠٠ دولاراً للضابط الطيَّار، و٦٧٥ دولاراً لقائد الرحلة[١٥]، فضلاً عن قادة الأسراب الذين كانوا يتقاضون ٧٥٠ دولاراً في الشهر، أو ١١,٤٨٦,٦٥ دولاراً وفقاً لقيمة الدولار في عام ٢٠١٠. ومن أوجه كثيرة، يمكننا القول إن وحدة النمور الطائرة كانت أولى بوادر الشركات العسكرية الخاصة.

كانت شركة ووتش جارد إنترناشيونال هي أول شركة عسكرية خاصة في العالم، أسسها ديفيد ستيرلنغ وجون وودهاوس في عام ١٩٦٥، وسجَّلاها في جزيرة جيرسي، وأسس ستيرلنغ أيضاً وحدة الخدمات الجوية الخاصة البريطانية (SAS)، وكان يُزوِّد شركة ووتش جارد إنترناشيونال بقدامى المحاربين من تلك الوحدة. ومن الجدير بالذكر أن وحدة الخدمات الجوية الخاصة هي كتيبة تابعة للمملكة المتحدة، تتألف من نخبة من القوات الخاصة المدربة على أعلى مستوى على العمليات السرية وحروب العصابات ومكافحة التمرد. ولقد تمركزت معظم عمليات هذه الشركة العسكرية الخاصة في دول الخليج، بيد أنها امتدت أيضاً لتشمل بقاعاً عديدة حول العالم، وتشمل الخدمات التي تقدمها تدريب القوات الأجنبية، ودعم تنفيذ العمليات ضد المسلحين، بالإضافة إلى توفير فرق استشارية عسكرية للحكومات في الشرق الأوسط وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

اتبعت شركة ووتش جارد إنترناشيونال نموذج المتعهد العسكري من خلال العمل ظاهرياً مع المملكة المتحدة، وكانت هذه الشركة هي الأولى من بين

الشركات العسكرية الخاصة البريطانية العديدة التي ظهرت في عصر لم يكن يعرف مثل هذه الشركات؛ حيث ظهر العديد من الشركات العسكرية الخاصة البريطانية الأخرى بعد تلك الشركة لتحل محلها، وجميعها كانت تزاول أعمالها تحت قيادة ضباط سابقين من وحدة الخدمات الجوية الخاصة، وأغلب العاملين بها كانوا جنوداً سابقين بالوحدة نفسها، وهم كالآتي: قائد فريق الحرب ضد الإرهاب بوحدة الخدمات الجوية الخاصة إيان كروك، الذي تولى إدارة شركة كيلو ألفا سيرفيسز؛ وقائد سرب وحدة الخدمات الجوية الخاصة أريش ترتل، الذي تولى إدارة شركة كونترول ريسكس؛ واختصاصي مكافحة التجسس إتش. إم. بي. دي. هاركليرود، الذي تولى إدارة شركة جيه. دون هولدينجز؛ واختصاصي وحدة الخدمات الجوية الخاصة بأمريكا الجنوبية ديفيد ووكر؛ وضابط المخابرات أندرو نايتأنجل بمجموعة الخدمات الجوية الخاصة الذي تولى إدارة كلٍّ من شركة كيني ميني سيرفيسز وشركة صلاح الدين سيكيورتي. وعلى غرار شركة ووتش جارد إنترناشيونال، مارست تلك الشركات أعمالها في مناطق تتسم بالخطورة، مع أنظمة بغيضة، واضطلعت بعمليات أمنية شديدة الخطورة، حتى إن معظم الحكومات الغربية قد ترغب في تجنب تنفيذها.

ومع ذلك تمثِّل ووتش جارد إنترناشيونال، والشركات العسكرية الخاصة، المنبثقة عن وحدة الخدمات الجوية الخاصة حالة استثنائية، فقد شهدت هذه الفترة اضطلاع معظم المرتزقة بأنشطة محظورة، حيث عملوا كمحاربين خصوصيين في الخفاء، بدلاً من أن يعملوا كشركات هادفة للربح في السوق المفتوحة. وكان المرتزقة الهادفون إلى جمع الثروات يتنقلون بين البقاع الجيوسياسية الساخنة في الصين وأمريكا اللاتينية ولا سيما إفريقيا. ويأتي على رأس الجهات الفاعلة التي تستعين بهؤلاء المرتزقة الجماعات المتمردة، والحكومات الضعيفة، والشركات متعددة الجنسيات التي تزاول أعمالها في المناطق عديمة الاستقرار، والقوى الاستعمارية السابقة التي أرادت فرض نفوذها سراً على شؤون مستعمراتها السابقة. ولقد تمخض عن انتهاء الاستعمار في أعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من الفرص المثمرة بصورة خاصة لهؤلاء المحاربين الخصوصيين.

بدأت أزمة الكونغو التي اندلعت بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٨ بالاستقلال الوطني عن بلجيكا، وانتهت باستيلاء جوزيف موبوتو على السلطة، وهو ما تسبب في مقتل

عشرات الآلاف. وفي إبان دوامة الصراع هذه، استعانت شركات التعدين الدولية، مثل شركة اتحاد المناجم، بخدمات المئات من المرتزقة المعروفين باسم Les Affreux (المخيفين)، ويأتي على رأسهم الإيرلندي مايك هوار "المجنون"، والفرنسي بوب دينارد، بهدف دعم انفصال مقاطعة كاتانغا. وفي أعقاب ذلك، حاول هوار قلب نظام الحكم في جمهورية جزر القمر، وخاض دينارد عمليات قتالية في العديد من البلدان الإفريقية، من بينها أنجولا وزيمبابوي والجابون وجزر القمر، حيث شارك في أربعة انقلابات مسلحة كان آخرها في عام ١٩٩٥. وقد كانت أفعالهم مصدر إلهامٍ لعدد من الأفلام السينمائية، مثل فيلم The Wild Geese (١٩٧٨)، الذي كانَ هوار أحد مستشاريه الفنيين، وفيلم The Dogs of War (١٩٨٠) القائم على رواية فريدريك فورسيث المستوحاة من قصة حياة دينارد. ولا تزال هذه المعالجات الفنية وغيرها من المعالجات تُجسد الصور النمطية للمرتزقة في تصورنا المألوف لها في هذه الأيام، والتي يلخصها أحد المشاهد في فيلم The Dogs of Warعندما رفع أحد المرتزقة نخباً قبل أن يستهل الفريق المخصص مهمته قائلاً: «فليحيَ الموت! فلتحيَ الحرب! فليحيَ المرتزقة المقدسون!»[١٦].

لم تنتبه قوانين الحرب للمرتزقة إلا في السبعينيات، ولم يكن ذلك إلا استجابة للحروب الإفريقية المندلعة في الستينيات للتخلص من الاستعمار، حيث كانت السوق السوداء للمرتزقة في أوجها، وهو ما دفع مجتمع الدول إلى حظر المرتزقة رسمياً في اتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة. وكان مكمن الاعتراض عليهم هو كونهم محاربين غير تابعين لدولة بعينها، ويقاتلون من أجل المال وليس من أجل إعلاء الهوية الوطنية. ويرد تعريف المرتزقة الذي حظي بقبول واسع في قوانين الحرب في المادة "٤٧" من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف، ونصه كالآتي:

١. لا يجوز للمرتزق التمتع بوضع المقاتل أو أسير الحرب.

٢. المرتزق هو أي شخص:

أ- يجري تجنيده، محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.

ب- يشارك فعلاً ومباشرةً في الأعمال العدائية.

ج- يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض

مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

د- ليس من رعايا طرف في النزاع، ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

هـ- ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و- ليس موفداً في مهمة رسمية من قبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة[١٧].

ومع ذلك، يُعد هذا التعريف مقيداً للغاية مع افتقاره إلى الدقة لدرجة عدم وقوع أي شخص ضمنه. وصرح المؤرخ بِست عن ذلك قائلاً: «أي مرتزق يتعذر عليه ألا يقع ضمن نطاق هذا التعريف يستحق أن يُطلق عليه النار، وعلى محاميه أيضاً!»[١٨].

عودة ظاهرة الجيوش الخاصة

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بمدة قصيرة شهِد العالم عودة ظاهرة القوة العسكرية الخاصة، وربما ليس من المستغرب أن أولى شركات المرتزقة الحقيقية قد ظهرت في إفريقيا؛ فمع سقوط نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، ترك اللفتنانت كولونيل إيبين بارلو قوات دفاع جنوب إفريقيا ليؤسس أول شركة عسكرية خاصة قتالية هجومية تحمل اسم إكسيكيوتيف آوتكومز، ضمت في صفوفها جنوداً من وحدات القوات الخاصة بجنوب إفريقيا، مثل الكتيبة الثانية والثلاثين والكويفويت ("العتلة" باللغة الأفريكانية)، وهي قوة خاصة من الشرطة معنية بمكافحة التمرد. وعلى النقيض من الشركات العسكرية الخاصة المنبثقة من وحدة الخدمات الجوية الخاصة، لم تكن شركة إكسيكيوتيف آوتكومز متعهداً عسكرياً، بل كانت شركة مرتزقة بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، فهي جيش خاص على طراز الكوندوتييريين القديم، إذ كانت منظمة عسكرية قائمة بذاتها، تعمل بكامل طاقتها، مدعومة بقواتها الجوية الخاصة، وبمقدورها خوض عمليات قتالية كاملة الأركان لحساب من يدفع أكثر.

في الأيام الأولى من عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، اتصلت شركة إكسيكيوتيف آوتكومز بالأمين العام للأمم المتحدة المكلف بشؤون عمليات حفظ

السلام آنذاك، كوفي عنان، وعرضت عليه تقديم يد العون في احتواء أعمال العنف المندلعة هناك، حيث أسست الأمم المتحدة قوة حفظ سلام مختصة لذلك الغرض، وذلك أمر عادة ما يستلزم عدة شهور حتى يؤتي ثماره، فقابل كوفي عنان هذا العرض بالرفض، زاعماً في وقت لاحق أن «العالم قد لا يكون مستعداً لخصخصة السلام»[١٩]، وكان ثمن هذا الرأي باهظاً للغاية، فقد لقي أكثر من ثمانمئة ألف شخص مصرعهم في غضون مئة يوم، أي ما يعادل ثمانمئة شخص يومياً، وهو عدد يفوق بكثير عدد جميع من لقوا حتفهم في الحروب الأمريكية في العراق وأفغانستان معاً. وفي وقتٍ لاحق، لجأت كل من أنجولا وموزامبيق وأوغندا وكينيا إلى شركة إكسيكيوتيف آوتكومز لمساعدتها في هذه الأزمة. ويقترح بعض الباحثين، بدرجة معقولة من المبالغة، أن شركة إكسيكيوتيف آوتكومز قد مثلّت مستقبل الصراع المسلح، بيد أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع[٢٠]؛ إذ لا تزال شركة إكسيكيوتيف آوتكومز تعد ظاهرة استثنائية؛ فقد حظرت حكومة جنوب إفريقيا المرتزقة في عام ١٩٩٨، اقتداءً بأسلافها قبل ٣٥٠ عاماً، وصفِّيت شركة إكسيكيوتيف آوتكومز على النحو المنصوص عليه في قانون تنظيم المساعدة العسكرية الأجنبية.

مع ذلك، ظل إرث شركة إكسيكيوتيف آوتكومز حاضراً على الساحة؛ إذ كانت الشركة على ارتباط غير وثيق بشركة عسكرية خاصة تتخذ من لندن مقراً لها ومعروفة باسم ساندلاين إنترناشيونال، ويتولى إدارتها لفتنانت كولونيل بريطاني سابق يُدعى تيم سبايسر، وضابط من وحدة الخدمات الجوية الخاصة البريطانية يُدعى سايمون مان، وكولونيل من القوات الخاصة التابعة للجيش الأمريكي يُدعى بيرني مكابي. وكانت حلقة الربط بين هاتين الشركتين متمثلة في مان، الذي كان يعمل لحساب شركة إكسيكيوتيف آوتكومز، وأنطوني باكنغهام، وهو ضابط بالجيش البريطاني تحوّل إلى أحد المسؤولين عن النفط وكان يُساعد شركة إكسيكيوتيف آوتكومز على الحصول على عقود في أنجولا.

كان الخوف من الانهيار الوشيك لشركة إكسيكيوتيف آوتكومز في أواخر التسعينيات هو الدافع الرئيسي وراء لجوء باكنغهام إلى ساندلاين للحصول على خدماتها، وعلى الرغم من ذلك لا تزال العلاقة الفعلية التي تجمع بين شركة إكسيكيوتيف آوتكومز وشركة ساندلاين وباكنغهام مبهمة المعالم. ففي عام ١٩٩٧،

تعاقد رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة جوليوس تشان، مع شركة ساندلاين لاستعادة مناجم النحاس الواقعة تحت سيطرة الانفصاليين بجزيرة بوغانفيل، مقابل ٣٦ مليون دولار[٢١]، وتعاقدت ساندلاين من الباطن مع معظم الأفراد العاملين لديها من شركة إكسيكيوتيف آوتكومز، غير أن جيش بابوا غينيا الجديدة لفظهم، وألقى القبض على المتعهدين ورحَّلهم دون إطلاق رصاصة واحدة، وأُجبِر تشان على الاستقالة من منصبه، وأدى المشهد بأكمله إلى جعل قضية شركة ساندلاين مادة خصبة للصحف العالمية.

وفي هذا الوقت تقريباً، تعاقد رئيس سيراليون المخلوع، أحمد تيجان كباح[١]، مع الشركة لتدريب أربعين ألفاً من ميليشيات الكاماجور وأفراد من قوات حفظ السلام الإقليمية، وتجهيزهم للإطاحة بالمجلس العسكري وتأمين المناطق المنتجة للألماس، وكان على شركة ساندلاين أيضاً توفير الدعم اللوجستي والجوي للعمليات، وإطلاق انقلاب عسكري مضاد كامل الأركان من غينيا المجاورة، ولكن باء ذلك أيضاً بالإخفاق، مخلفاً وراءه فضيحة بيع الأسلحة إلى إفريقيا في المملكة المتحدة.

في أعقاب ذلك، وجد المحاربون الخصوصيون أنفسهم يعملون لحساب جهات مختلفة؛ إذ تولى مان قيادة مجموعة من المرتزقة بدعمٍ مالي مزعوم من جانب مارك تاتشر- نجل رئيسة وزراء المملكة المتحدة الأسبق- في محاولة لقلب نظام الحكم في غينيا الاستوائية الغنية بالنفط في عام ٢٠٠٤، والمعروف باسم انقلاب ونجا، ولكن هذا الانقلاب باء بالإخفاق، وحُكم على مان بالسجن أربعة وثلاثين عاماً، ولكن أُفرِج عنه بدافع الرحمة. وترك مكابي شركة ساندلاين ليصبح رئيس الأمن العالمي لشركة ماراثون أويل، التي ضخت استثمارات قوية في غينيا الاستوائية، ولا ترغب في رؤية هذه البلد تُغيّر الأيدي السياسية المحركة لها. وسيكون من المثير للاهتمام تخيُّل لم شمل هذين الأخوين في الجيش على جانبين

---

(١) أحمد تيجان كباح: رئيس سيراليون من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٧، أُطيح به في انقلاب عسكري في مايو/أيار ١٩٩٧، وعاد إلى السلطة بمساعدة قوة إقليمية من دول غرب أفريقيا وحلفائه المتمردين في فريتاون في مارس/آذار ١٩٩٨، وتُوفي في ١٣ مارس/آذار ٢٠١٤، عن عمر يناهز ٨٢ عاماً.

متقابلين من باب الزنزانة في سجن الشاطئ الأسود سيئ السمعة في غينيا الاستوائية. وبالنسبة إلى سبايسر، فقد أسس بعد مدة قصيرة من الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ شركة عسكرية خاصة جديدة تحمل اسم إيجز للخدمات الدفاعية، وفاز بعقد مربح بقيمة ٢٩٣ مليون دولار على مدار ثلاث سنوات، يوفر بموجبه خدمات الحماية المسلحة والدعم اللوجستي والاستخبارات للحكومة الأمريكية[٢٢]، ومن ثم لا يزال نسل شركة إكسيكيوتيف آوتكومز باقياً حتى يومنا هذا.

على مدار الألفية الماضية، شجَّع الحكام الأوروبيون في بداية الأمر الاستعانة بالمرتزقة، وبعد ذلك سحبوا شرعيتهم، وفي النهاية قرر معظمهم الاستغناء عن خدماتهم. وفي إبان العصور الوسطى، كانت تُسوَّى الصراعات غالباً على أرض المعركة ما بين مرتزقة كلا الطرفين، وكانت الحرب بالوكالة شائعة في هذه الحقبة، وبمرور الوقت احتكر الملوك والحكام الآخرون للدول سوق القوة العسكرية من خلال الاستثمار في جيوشهم الدائمة- الموالية لهم دون غيرهم- وحظروا الاستعانة بالمرتزقة؛ بغية تجنب المشكلات المرتبطة بالارتزاق.

ومع ذلك لم يحدث هذا سريعاً؛ فقد كان التحول من سوق حرة للمرتزقة في العصور الوسطى إلى سوق احتكارية للجيوش الوطنية في القرن التاسع عشر تحولاً تدريجياً، وظهرت بينهما سوق توسطية مكونة من متعهدين عسكريين كانوا مزيجاً من المرتزقة والجيوش الوطنية. فقد بنت تلك الجهات الفاعلة الهادفة للربح، جيوشاً بدلاً من قيادتها، وكان ذلك عادة لحساب عميل حكومي واحد في صورة شراكة بين القطاعين العام والخاص، مع عميل حكومي واحد. فمن بعض الوجوه، يعد المتعهدون العسكريون "وحوش حروب"، استأنستها الدول، فهم مرتزقة تُقدم لهم الإغراءات اللازمة لحصر خدماتهم على دولة بعينها، وللالتزام بقواعدها، بدلاً من أن يهيموا كالوحوش في البرية ويختاروا طريقهم بأنفسهم. ولا ريب في أنه توجد استثناءات، ولكن المنحنى العام لتطور سوق القوة العسكرية يوضح الانتقال من السوق الحرة إلى السوق التوسطية، وفي النهاية إلى السوق الاحتكارية.

يظهر المرتزقة الآن في الصورة من جديد؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة ظهرت الكيانات العسكرية الخاصة من جديد في سوق القوة العسكرية، بعضها في صورة مرتزقة، وبعضها الآخر في صورة متعهدين عسكريين. فالشركات العسكرية الخاصة القوية كشركتي إكسيكيوتيف آوتكومز، وساندلاين، هي مرتزقة منظمة في صورة

شركات متعددة الجنسيات؛ فهم يلهثون وراء الصراعات، ويتفاوضون مع العملاء ليغنموا بأفضل الأسعار وينشروا جيشهم الخاص لدحر خصوم عملائهم. وتشبه الشركات العسكرية الخاصة الضعيفة مثل شركة بلاك ووتر إلى حد كبير المتعهدين العسكريين الذين يبنون القوات العسكرية، أو يُقدمون الدعم للقوات المسلحة التابعة لأي دولة قوية، بدلاً من نشر جيش مستقل تابع لهم، ولكن ليست كل الشركات العسكرية الخاصة القوية مرتزقة، وليست كل الشركات العسكرية الخاصة الضعيفة متعهدين عسكريين. ومع ذلك، يمكن أن يتطور المتعهدون العسكريون ليصبحوا مرتزقة، إذا كانت لديهم الموارد، وقاعدة العملاء اللازمة لذلك، وذلك لأن الكيان الذي يعرف كيفية بناء جيش من المرجح أنه يعرف كيفية استخدامه.

إن لوجود قطاع الشركات العسكرية الخاصة في الوقت الحالي أهمية بالغة، ويشير ذلك إلى أن سوق القوة العسكرية في طور التحول من جديد إلى سوق توسطية، وأن احتكار الدولة للقوة العسكرية صار متراخياً. وقد يفضي استمرار هذا الاتجاه إلى عودة السوق الحرة للمرتزقة والحرب بالوكالة للعالم مرة أخرى. قد يجد بعضهم ذلك صادماً؛ ومع ذلك كانت القوة العسكرية الخاصة على مر التاريخ العسكري هي القاعدة وليس الاستثناء، وكانت السنوات الأربعمئة الماضية مغايرة لجميع المقاييس.

الفصل الخامس
السبب وراء عودة الجيوش الخاصة

أحقاً أن المصلحة الشخصية السياسية أنبل بوجهٍ ما من المصلحة الشخصية الاقتصادية؟
- ميلتون فريدمان[1]

من المفترض ألا يُدهش من ينظرون إلى التاريخ بعين الفاحص من عودة الجيوش الخاصة؛ فهو أمر متكرر في كل حدب وصوب على مدار تاريخ الحروب، غير أن هناك أسئلة مهمة لا تزال عالقة بشأن كيفية حدوث ذلك، وسبب هذا الحدوث، بشكل دقيق. نعلم جيداً أن الدول الضعيفة تفقد احتكارها القوة عندما تفتقر إلى القوة العسكرية التي تسيطر بها على التهديدات المسلحة، لكن لماذا تعتمد الولايات المتحدة، وهي قوة عسكرية عظمى، على القطاع الخاص في شن الحروب؟ ولماذا الآن؟

الإيمان بالأسواق الحرة

بدأ الاتجاه نحو اللجوء إلى الحلول الخاصة للمشكلات العامة في أثناء الحرب الباردة بوصفه وسيلة يمكن من خلالها تسخير خبرة العمل التجاري لتبسيط

(١) ميلتون فريدمان (٣١ يوليو/تموز ١٩١٢ - ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦): اقتصادي أمريكي تناولت أعماله الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي والتاريخ الاقتصادي والإحصاء، وفاز بجائزة نوبل في الاقتصاد.

إجراء العمليات الحكومية. وتعود الجذور الفكرية لفكرة الخصخصة إلى مدرسة الفكر الاقتصادي النمساوية في مطلع القرن العشرين في فيينا، وظهر التعبير الكامل لها في وقت لاحق في جامعة شيكاغو، على يد خبراء الاقتصاد: فريدريك هايك، وميلتون فريدمان، ورونالد كوس، وجورج ستيجلر، وغيرهم. فتدعو مدرسة شيكاغو الاقتصادية- المعروفة باسم مدرسة المياه العذبة- إلى الأنظمة المصرفية المتحررة، والأسواق الحرة غير المقيدة، والحد الأدنى من التدخل الحكومي. وهي الأفكار التي تتناقض تناقضاً صريحاً مع مدرسة "المياه المالحة[1]" الاقتصادية القائمة بالجامعات الساحلية بالولايات المتحدة- وبالأخص هارفارد، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وبيركلي- التي تتبنى نظرية الاقتصاد الكلي لجون ماينارد كينز وغيره ممن يؤمنون بأن التدخلات الحكومية في الأسواق هي أمر ضروري للحيلولة دون إخفاق السوق.

وقد وجدت أفكار مدرسة شيكاغو في مارغريت تاتشر، زعيمة حزب المحافظين البريطاني، مناصراً متحمساً لها، فخلال فصل الصيف في عام ١٩٧٥، الذي اتسم بركوده الاقتصادي، اقترح أحد الخبراء الاستراتيجيين من حزب المحافظين أن على الحزب أن ينتهج منهجاً عملياً "وسطياً" بين السياسات الكينزية الليبرالية التي يتبناها حزب العمل المنافس له، وأفكار السوق الحرة التي تدعو لها مدرسة شيكاغو التي دعمها العديد من المحافظين، فاعترضته مارغريت تاتشر مادة يدها داخل حقيبتها وأخرجت نسخة من كتاب دستور الحرية لكاتبه هايك، ملوحة به في الهواء حتى يراه الجميع، وقالت بنبرة مؤكدة: «هذا ما نؤمن به»، ثم قرعت به الطاولة[١]. وعندما انتُخبت مارغريت تاتشر رئيسة للوزراء في عام ١٩٧٩، سنحت أمامها الفرصة لوضع أفكار هايك قيد الاختبار، وأطلقت برنامجاً شاملاً مثيراً للجدل يرمي إلى نزع تبعية العديد من القطاعات الصناعية للدولة وتخصيصها. وعلى الرغم من المقاومة الشعبية الهائلة لهذا الأمر، ساعدت الجهود التي بذلتها مارغريت على

(١) مدرسة المياه الغربية/المالحة: إحدى مدرستين بحثيتين رئيسيتين في الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة، وترتكز في العديد من الجامعات التي تقع على الساحل الشرقي والساحل الغربي الأمريكي، وهو ما يشير إليه اسمها، ومن الجامعات التي ترتكز فيها هذه المدرسة: هارفارد، وكاليفورنيا، وبراون، وغيرها.

تحقيق المستحيل، وذلك بتحويل دفة الاقتصاد البريطاني. لقد بدأت ثورة الخصخصة.

وعلى مدار العقود الثلاثة التي تلت ذلك، اجتاح الحماس للأسواق الحرة جميع أنحاء العالم، وانهار الاتحاد السوفييتي، وانهارت معه الشيوعية، وتحررت الاقتصاديات التي تديرها الدول من الهند إلى أمريكا اللاتينية، وتسببت العولمة في تحقيق ازدهار اقتصادي. وفي قلب هذا التحول، كانت الخصخصة، إذ انسحبت الدول من "المرتفعات المشرفة" للاقتصاد وفق تعبير لينين: المنشآت الصناعية الكبيرة، والأعمال المصرفية، والتجارة الخارجية، والقطاعات الرئيسية الأخرى لأي اقتصاد وطني. وقد ساعدت المؤسسات المالية الدولية- مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي- على تحويل هذه الأيديولوجية إلى واقع فعلي؛ من خلال تشجيع الحكام على رفض الإرثية، وعدم الاكتفاء بتحرير الاقتصاديات لديهم فقط، بل تحرير الأنظمة السياسية أيضاً من خلال تبني الديمقراطية، ووجدوا في دول ما بعد الشيوعية الوليدة شركاء على استعداد لذلك، وهي الدول التي كانت حريصة على الانضمام إلى الاقتصاد المعولم الناشئ.

فسر أصحاب الأيديولوجيات الغربية، وخاصة المحافظون الجدد، ذلك الأمر على أنه دليل على وجود علاقة سببية بين الأسواق الحرة والديمقراطية والحرية، وهو الارتباط الذي افترضه هايك في كتابه الشهير "الطريق إلى العبودية"، الذي ألفه في ذروة الشمولية إبان الحرب العالمية الثانية. وقد شارك الرئيس الأمريكي رونالد ريغان مارغريت تاتشر في إيمانها بالأسواق الحرة، وله مقولة شهيرة تقول: «أفضل العقول ليست في الحكومة، فلو كان الأمر كذلك لكانت الشركات قد استقطبتهم للعمل بها»، وقد كان يعني كل كلمة قالها. وعلى خُطا مارغريت تاتشر، أدخل رونالد ريغان سياسات اقتصادية شاملة تحت اسم (سياسات ريغان الاقتصادية) "Reaganomics" التي عارضت اللوائح التنظيمية الحكومية، والتعريفات الجمركية، وغير ذلك من التعديات على السوق، وسعى بضراوة لتطبيق تخفيضات ضريبية ضخمة تميل فيها كفة نمو الأنشطة التجارية على حساب كفة الميزانيات الحكومية للمساعدة على تحفيز القطاع الخاص وللتعافي من الأزمة الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي.

أسس رونالد ريغان، الذي كان يواجه أوجه عجز متضخمة، لجنةَ (استقصاء القطاع الخاص بشأن مراقبة التكاليف) للقضاء على الهدر وانعدام الكفاءة في

الحكومة الفيدرالية، وخلص رئيسها جوزيف بيتر جريس- كما هو متوقع- إلى أن «الشركات التي تديرها الحكومة تفتقر إلى القوى المحركة الناتجة عن المنافسة السوقية التي تشجع على التمتع بعمليات تشغيلية أحكم وأكثر كفاءة». وكان الحل هو الخصخصة: «ضع العمليات التشغيلية الحكومية في يد القطاع الخاص، وسوف تحصل على الابتكار والكفاءة والمرونة»[٢].

ومن ثم دخل عدد من المجالات التي كانت تُعد في السابق من اختصاصات الحكومة قلباً وقالباً، في الخصخصة شيئاً فشيئاً، بداية بنظام البريد حتى السجون، وذلك بذريعة الاعتقاد بأن الأنشطة التجارية أقدر من الحكومة على إيجاد حلول للخدمات العامة تنطوي على كفاءة وفعالية أكبر، وقد كان لهذا الإيمان بقوى السوق الحرة الفضل في تمهيد الطريق أمام خصخصة الأمن في نهاية المطاف.

سار خلفاء رونالد ريغان على نفس دربه فيما يخص سياسات الخصخصة حيث عُهد بأنشطة حكومية تقدر بمئات المليارات من الدولارات إلى أنشطة تجارية. وفي عام ١٩٩٣ أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إنشاء فريق عمل مشترك بين الوكالات تحت اسم "مراجعة الأداء الوطني"، برئاسة نائب الرئيس آل غور؛ للوقوف على المشكلات، وتقديم الحلول والأفكار بشأن الوفورات الحكومية، ومن ضمن ذلك الخصخصة، وهي القضية التي آمنت بها على الجهة المقابلة أغلبية الكونجرس الأمريكي من الجمهوريين. فأصبحت النتيجة أن بلغت «وفورات التكاليف معدلاً راوح بين ٢٠ و٥٠ بالمئة عندما تنافس مقدمو الخدمات من الحكومة الفيدرالية مع المنتمين للقطاع الخاص للاضطلاع بهذه الخدمات»، وذلك وفقاً لمكتب الإدارة والميزانية[٣].

كانت الخصخصة عندما تقلد جورج دبليو بوش مقاليد الحكم مبدأ راسخاً، على الرغم من حقيقة أن وفورات التكاليف النسبية المرتبطة بالقطاع الخاص ظلت محل جدل حامي الوطيس بين الخبراء الاقتصاديين، وقد سعى جورج بوش إبان حكمه نحو خصخصة أجزاء من برنامج الضمان الاجتماعي الضخم، وهو ما أسفر عن سداد مستحقات بقيمة ٦٧٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، ورشح تابعته الوفية آين راند، كبيرة دعاة الرأسمالية المتحررة، لتكون على رأس هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية التي تضطلع بمسؤولية مراقبة بورصة وول ستريت، ومن ثم فيجب ألا نُدهَش من انزلاق قدم الجيش الأمريكي أيضاً في بئر الخصخصة.

الفراغ الأمني بعد الحرب الباردة

أعقب انتهاء الحرب الباردة عاصفة من الأوضاع المثالية في السوق لتأسيس القطاع العسكري الخاص، فبعد أن أصبح العالم في حالة من انعدام الاستقرار، قلصت الولايات المتحدة جيشها الضخم فوراً بنسبة ٤٠ بالمئة حتى تجني هي الأخرى حصائد السلام. ولم تكذِّب إدارة بيل كلينتون خبراً فور وصوله إلى مقعد الرئاسة في ١٩٩٣؛ إذ قلصت هي الأخرى ميزانية الدفاع بواقع ٤٠ بالمئة، وقللت عدد القوات من ٢,٢ مليون إلى ١,٤ مليون فرد في الخدمة؛ من جنود وبحارة وطيارين ومشاة بحرية، وهي التخفيضات التي أثرت في الجيش بأكمله. فقد انخفضت فرق الجيش من ثماني عشرة فرقة إلى عشر فرق فقط، وانخفضت أعداد السفن البحرية من ٥٤٧ سفينة إلى ٣٤٦ سفينة، فضلاً عن انخفاض الأجنحة المقاتلة من ستة وثلاثين إلى تسعة عشر جناحاً.

هذا واستهدف هذا الانخفاض في الجيش قوام القوات العسكرية خارج البلاد بصورة خاصة؛ نظراً إلى أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة إلى جيش ضخم يراقب الستار الحديدي لحماية الولايات المتحدة من الغزو السوفييتي، فتقلصت أعداد القوات المنتشرة خارج البلاد بما يزيد على ٥٠ بالمئة، لتصل إلى مئتين وخمسين ألفاً في عام ١٩٩٩، بعد أن كانت ستمئة ألف في عام ١٩٩٠ [٤]، وهو الانخفاض الهائل في بنية القوة العسكرية الأمريكية الذي تولد عنه مجموعة من أفراد الجيش السابقين المتمرسين الذين مثلوا الوقود الذي كان يحتاجه القطاع العسكري الخاص للنمو والازدهار.

شهد الطلب على العمليات العسكرية ارتفاعاً بنفس قدر الانخفاض الذي شهده معدل العرض من الخدمات العسكرية، فقد أجرى جيش الولايات المتحدة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٩١ عشرة أحداث عملياتية خارج التزاماته التدريبية والتحالفية الطبيعية؛ مقارنة بستة وعشرين حدثاً عملياتياً من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨. ونفذت المشاة البحرية الأمريكية خمس عشرة عملية طوارئ بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٩، مقارنة باثنتين وستين عملية من هذا النوع بعد سقوط حائط برلين[٥]. وفوجئت القوات البرية الأمريكية بفترة مشحونة بعد الحرب الباردة أكثر مما كان عليه الوضع في العقود التي كانت تواجه فيها التهديد النووي السوفييتي.

وقد أدى هيكل القوة العسكرية المتقلص هذا مع ما يصحبه من توسع في مهام عمليات الحفاظ على الاستقرار، إلى وجود فراغ أمني بعد الحرب الباردة، كان القطاع العسكري الخاص الذي كان في مهده على أتم الاستعداد لملئه. فنجد الولايات المتحدة حينها تمنح شركة ميليتاري بروفيشينال ريسورسيس إنك (MPRI) ترخيصاً بالعمل لحساب كرواتيا والبوسنة، حيث جُندت الشركة لتدريب القوات وتزويدها بالعدة والعتاد، مقابل أكثر من ١٥٠ مليون دولار أمريكي. وقد تعاقدت وزارة الخارجية مع شركة داين كورب إنترناشيونال لتوفير "عناصر للتحقق من فرض السلام" في كوسوفا، ولتدريب شرطة هاييتي، وللتخلص من نبات الكوكا جزءاً من خطة كولومبيا؛ وهي العمليات التي شهدت إسقاط ثلاثة طيارين أمريكيين من طائرات رش المحاصيل وقتلهم[٦]. ونظراً إلى افتقار الولايات المتحدة لحجم القوات اللازم، فقد سمحت للقطاع العسكري الخاص بتنفيذ مهام لها ما دام أن أداءها منحصر في القوات المسلحة الحكومية فقط. وهو ما يتبين من حديث تيم سبيسر من شركة ساند لاين إنترناشيونال الذي قال: «مهدت نهاية الحرب الباردة الطريق أمام صراعات لطالما كانت خامدة، أو تسيطر عليها القوى العظمى منذ زمن بعيد، لتعاود الظهور من جديد، وهو ما قابله انخفاض في حجم معظم الجيوش، فضلاً عن بث شبكة السي إن إن لقطات حية تظهر فيها قوات الولايات المتحدة وهي تتعرض للقتل في الصومال، وهو ما كان وقعه على الحكومات صادماً، وأثر في استعدادهم للتدخل في الصراعات الخارجية، وحينها جاء دورنا لسد هذه الفجوة»[٧].

إضفاء الطابع الإنساني على الحروب

من العوامل الأخرى في سوق القوة المسلحة الجديدة ما يُطلق عليه الباحث الحربي كريستوفر كوكر "الحرب الإنسانية"، فقد تغير الأسلوب الغربي في الحروب بعد انتهاء الحرب الباردة؛ فأصبح غرضه إضفاء طابع إنساني على الحروب؛ من خلال تحويلها إلى مسعى إنساني يرمي إلى تقليل أعداد القتلى من جميع الأطراف حتى بين المقاتلين الأعداء. ومن المؤكد أنه كان للعيش في ظل التهديد بحلول الدمار النووي المتبادل المؤكد دوره في إذهاب شهوة سفك الدماء لدى الغرب؛ أو ربما كان لظهور نظام حقوق الإنسان يدٌ في ذلك؛ نظراً لمطالبته قادة الأمم المتحدة العسكريين في ميادين القتال بمنطقة البلقان وغيرها من المناطق الأخرى بضم محامي

حقوق الإنسان إلى صفوفهم عند القتال؛ من أجل تحليل قواعد الاشتباك المعقدة للغاية في حالة استخدام القوة. ومن المحتمل أن تكون الجهود الرامية إلى تطهير الحروب من الوحشية نابعة من النسيان الجماعي للطبيعة الأساسية للحرب في الذاكرة الحديثة، أو من المتوقع أن يكون ذلك نابعاً من مشهد الجنود الأربعة القتلى المشوهين المسحولين في شوارع مقديشو من جانب عصابات صومالية مسلحة ببنادق آلية من نوع AK-47 في عام ١٩٩٣ الذي أُذيع على شاشة قناة سي إن إن، أو ربما يكون السبب في ذلك هو كل ما ذُكر وغيره.

خلال مدةٍ تقارب العشرين عاماً بعد أحداث الصومال، طرحت الأمم المتحدة ابتكارين مهمين من أجل "إضفاء الطابع الإنساني" على الحروب؛ وهما: المركبات الجوية المسلحة التي ليس لها ربان (طائرات من دون طيار)، وقطاع الشركات العسكرية الخاصة، ليكونا هما من يموتان لمصلحة أمريكا؛ حيث تعمل التقنيات، مثل الذخائر الموجهة بدقة التي تطلقها الطائرات من دون طيار، على الحد من أخطار وقوع إصابات أو أضرار جانبية بين المدنيين، كما تحول دون التعرض لمواقف محرجة مثل إسقاط الأعداء لطائرة أمريكية، والقبض على الطيار أو قتله.

وفي الوقت ذاته، يعد المتعاقدون عناصر بشرية يمكن التضحية بها، وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة التي تُشير إلى اهتمام الجمهور العام بمقتل المتعاقدين بقدر اهتمامهم بمقتل القوات العسكرية، فإنه من غير المرجح أن تكون هناك إحصائيات معروفة بشأن الخسائر بين المتعاقدين[٨]؛ فالولايات المتحدة تُكرِّم جنودها القتلى، وتكنُّ لهم احتراماً شديداً، ويتضح ذلك جلياً في: إجلال وسائل الإعلام وتقديرها اليومي لهم، واستشهاد السياسيين المترشحين للمناصب بالتضحيات التي قدموها، وإظهار أفراد من الجمهور دعمهم الكبير لهم- حتى لو كانوا من غير داعمي الحرب- باستخدام الملصقات والأشرطة الصفراء والدبابيس التي تُرتدى على طية صدر السترة (تقليد قديم في الجيش الأمريكي) واللافتات. وفي تناقض صارخ لذلك، فلا يأبه أحدٌ بإحصاء عدد القتلى من المتعاقدين وتكريمهم بالقدر ذاته، على الرغم من حقيقة كشف الأبحاث المجراة النقاب عن وجود عدد كبير من القتلى بين صفوف المتعاقدين في كلٍّ من العراق وأفغانستان (انظر الأشكال ٣-٢، ٣-٣).

تمكنت الولايات المتحدة من خلال الاستعانة بالتقنيات الحديثة والمتعاقدين من خوض الحروب دون الاضطرار إلى تجرع مرارة الحزن؛ إذ تمكنت من تجنب

إراقة كثير من دمائها، وهو ما يمنحها مظهراً يوحي بأنها تُضفي على الحرب طابعاً إنسانياً، بل إنها تجعل الحروب تظهر في زي الطهر والعفاف عندما تُسميها "تدخلاً إنسانياً"، كما كان الحال في البلقان. ولكن هذه المساعي المهدئة المتمثلة في إضفاء الطابع الإنساني على الحروب ما هي إلا محض وهم، وهو ما يأتي موافقاً لتحذير كارل فون كلاوزفيتز البروسي العظيم، صاحب النظريات الحربية في القرن الثامن عشر، حين قال: «قد يعتقد طيبو القلب بالتأكيد بوجود طريقة عبقرية لنزع سلاح الأعداء أو هزيمتهم من دون إراقة بحر من الدماء، كما قد يتصورون أن هذا هو الهدف الحقيقي وراء فنون الحرب. وعلى قدر ما يبدو ذلك أمراً جميلاً، فإنه وهم كبير يجب كشف الستار عنه؛ فالحرب عمل محفوف بالأخطار تكون فيها الأخطاء المرتكبة نتيجة لطيبة القلب هي الأشد سوءاً على الإطلاق»[٩]. وعلى الرغم من ذلك كله، أصبحت الجيوش الخاصة خياراً جذاباً بالنسبة إلى الولايات المتحدة قبل وقت طويل من شن حربي العراق وأفغانستان.

فوائد القوات الخاصة

إن تلك الجاذبية التي تتمتع بها القوات الخاصة هو أمر يسهل استيعابه بغض النظر عن الحقبة الزمنية، فحتى السير توماس مور، الأديب الإنساني الذي عاش في عصر النهضة، ومؤلف كتاب يوتوبيا (المدينة الفاضلة)- صاحب الفضل في ابتكار كلمة "Utopia"- دعا إلى استخدام المرتزقة. وعلى الرغم من احتجاجات كاثرين، قديسة سيينا، في العصور الوسطى، أو احتجاج المنظمات اليوم، مثل منظمة "حقوق الإنسان أولاً"، فإن جيوش القوات الخاصة تُعد عملاً تجارياً ضخماً لسبب واحد؛ لأن سوقهم غير راكد. وكما هو الحال مع أمور أخرى كثيرة في العالم، فإن فوائد القوات الخاصة تختلف من حالة لأخرى، غير أن المزايا العسكرية التي يقدمها المرتزقة لعملائهم هي مزايا مهمة بالنسبة إلى كثيرين، وتُلائم كل زمان، وذلك هو السبب الكامن وراء كونهم أحد الجوانب الخالدة على مر التاريخ.

أولاً، يقدم المرتزقة خدمات عسكرية تحت الطلب لتنفيذ كل ما يحلو لعملائهم من مخططات، سواء تمثل ذلك في تدعيم الأمن القومي، أو تعزيز مصلحة تجارية، أو تسوية النزاعات، أو تمجيد الذات، أو حماية النفس، وفي عالم يخيم عليه انعدام الأمن، سيظل هناك طلبٌ دائمٌ على الخدمات الأمنية. اكتسب قادة

المرتزقة القدامى لقمة عيشهم من ركوب دوامة السياسة المسلحة التي غزت شمال إيطاليا إبان أوج العصور الوسطى، حتى إن بعض قادة المرتزقة أصبحوا جهات فاعلة سياسيةً قائمة بذاتها، أمثال براكيو دا مونتوني، وسيجيسموندو مالاتيستا، اللذين فرضا سيطرتهما على الأراضي إلى جانب الجيوش الخاصة. في حين بلغ آخرون، مثل فرانشيسكو سفورزا في ميلان، من القوة مبلغاً مكّنهم من الاستيلاء على الدول التي يخدمونها، وأضحى أمراء الحرب سادةً.

يُتيح الجنود الذين يوفرون خدماتهم تحت الطلب للحكام الفرصة لتضخيم صفوف جيوشهم بالمرتزقة، عندما يعانون عجزاً في المتطوعين أو المجندين، والأمثلة على ذلك لا حصر لها: بلاد فارس في القرن الخامس قبل الميلاد، ووليام الفاتح في القرن الحادي عشر، والسويد والإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرن السابع عشر، وإنجلترا وفرنسا وبروسيا في القرن الثامن عشر، والولايات المتحدة في العراق وأفغانستان اليوم. وقد كون هؤلاء الجنود المستأجرون في كل من تلك الحالات قدراً راوح بين ثلث أو نصف إجمالي القوة العسكرية. هذا وتوفر القوات الجاهزة تحت الطلب إمكانية التدخل السريع لخدمة الاحتياجات الاستراتيجية السريعة للحكام الذين يخفقون في التخطيط الصحيح، فعندما وجدت إنجلترا أنها لم تكن تملك قوات برية كافية لقمع مستعمراتها المتمردة خلال الثورة الأمريكية (١٧٧٦-١٧٨١)، ضاعفت قوام جيشها عن طريق استئجار ثلاثين ألف جندي ألماني، وبعد مئتي سنة، وقعت الولايات المتحدة في موقف مشابه لذلك الذي تعرض له خصمها السابق: حيث يُمثل المتعاقدون قرابة نصف قوام قوة الولايات المتحدة العسكرية، ولا تستطيع الآن أن تخوض أي حرب من دونهم.

ثانياً، يمكن أن تكون الجيوش الخاصة أرخص تكلفة من الجيوش النظامية، إذ إن الاحتفاظ بجيش مرتفع الكفاءة المهنية طوال الوقت لهو أمرٌ مكلفٌ مهما كان العصر الذي نتحدث عنه، فالإيرادات الضريبية اللازمة لتدريب مثل هذه القوة والاحتفاظ بها وإدارتها ستكون ضخمة، حيث ستنطوي على تكاليف رأسمالية مثل الثكنات ومعدات الحصار، وتكاليف الاستبقاء مثل الرواتب والإعاشة. كما أن سحب المواطنين من وظائف منتجة اقتصادياً كالزراعة أو العمل في المصانع، بغية ضمهم إلى صفوف الجيش، يُمثل تضحية بفرص هائلة بالنسبة إلى اقتصاد البلاد؛ نظراً إلى أن الجيش لا ينتج سلعة يمكن بيعها لتحقيق الربح وإخضاعها للضريبة،

لذلك يرى العديد من الاقتصاديين الإنفاق العسكري إنفاقاً تضخمياً في جوهره. وأخيراً، لا تتمتع الحكومات بالميل إلى التحلي بالابتكار والكفاءة في إدارة العمليات كما هو الحال لدى الأنشطة التجارية؛ إذ تعمل الشركات على تحجيم التكاليف على أساس الاحتياجات الوجودية.

وهكذا أمسى التوفير في التكاليف عند الاستعانة بالجيوش الخاصة حقيقةً مثبتةً في العصر الحديث، وفي دراسة لفاعلية تكلفة الاستعانة بالشركات العسكرية في العراق، اكتشف مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي (CBO)- وهو وكالة حكومية رسمية مكلَّفة باستعراض قضايا الميزانية في الكونجرس- أن المتعاقدين العسكريين من القطاع الخاص أقل تكلفة من الجيش الأمريكي، ووفقاً لتقديرات مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي، بلغت التكلفة الإجمالية التي تجشمها الجيش لتشغيل وحدة مشاة في العراق ١١٠ ملايين دولار أمريكي، في حين كلَّف التعاقد مع وحدة بالحجم نفسه من شركة بلاك ووتر لأداء المهام نفسها خلال المدة نفسها ٩٩ مليون دولار أمريكي فقط، ويتضاعف فارق التكلفة أكثر من ذلك في وقت السلم، إذ تبلغ تكلفة الإبقاء على وحدة مشاة عسكرية في أرض الوطن ٦٠ مليون دولار أمريكي، في حين لن تكون هناك تكلفة تذكر بالنسبة إلى بلاك ووتر، حيث سيجري إنهاء عقد الشركات العسكرية الخاصة. ويوضح دونالد رامسفيلد وزير الدفاع ذلك قائلاً[١٠]:

من الجلي أن الاستعانة بالمتعاقدين للاضطلاع بمجموعة من المهام المتنوعة التي ليس من الضروري قيام عناصر من الجيش بها، فعالة التكلفة، وكذلك في المهام التي لا يمكن لأي سبب من الأسباب نشر غيرهم من المدنيين أو العناصر التابعة للحكومة للقيام بها، فهناك كثير من المتعاقدين، وأعدادهم متزايدة. نعم إنهم من بلادنا، ولكنهم من جميع البلدان الأخرى كذلك، ونعم أحياناً ما تكون بعض العقود من بلادنا أو من بلد آخر إلا أنهم يجندون أفراداً من بلدانٍ مختلفة تماماً، ومن ضمنهم العراقيون وغيرهم من الدول المجاورة، وهناك كثيرون منهم، وأعدادهم في تزايد[١١].

تعد الاستعانة بالمرتزقة وسيلة فعالة التكلفة لخوض الصراعات طويلة الأجل أيضاً؛ فعلى مر التاريخ، استخدم بعض العملاء المؤسسة العسكرية الخاصة نفسها لمدة تربو على القرن من الزمان، من أجل شن الحروب بثمن بخس. ومُنحت

التراخيص لشركات التجارية- مثل شركات الهند الشرقية- لحشد القوات المسلحة، وشن الحروب خدمةً للمصالح الاقتصادية في بلدانها، ولتجنيب حكوماتها عناء إدارة العمليات العسكرية والتجارية العالمية من خلال القيام بذلك. وفي مطلع القرن التاسع عشر، تفاخرت شركة الهند الشرقية البريطانية بامتلاكها لجيش ضم في صفوفه ١٥٠,٠٠٠ جندي، و١٢٢ سفينة خطّية تحمل أكبرها ما يصل إلى أربعين مدفعاً، لتقف بذلك نداً لأعتى السفن الحربية للعدو، ومع ذلك، ثبت أن البقاء على هذا الجيش الخاص الضخم أمر مكلف للغاية من الناحية التشغيلية والسياسية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى انهيار الشركة في أواخر القرن التاسع عشر.

ثالثاً، قد يثبت أحياناً أن الاستعانة بالمرتزقة أكثر أماناً من الجيوش النظامية؛ لكونهم يقلصون من خطر النفوذ العسكري "praetorianism"، وهو مصطلح مشتق من "Praetorian Guard" (الحرس الإمبراطوري)، وهم الحرس الإمبراطوري سيئ السمعة الذين أسسهم الإمبراطور الروماني أغسطس قيصر، وخلال مدة وجود هذا الحرس، التي امتدت إلى ثلاثمئة سنة، اضطلع باغتيال أربعة عشر إمبراطوراً، وتعيين خمسة أباطرة، بل وصل الأمر في إحدى المرات إلى بيع المنصب لمن دفع الثمن الأعلى. يشعر الحكام بالأمان مع المرتزقة المؤقتين- مثل الحرس الفارانجي في بيزنطة- أكثر من شعورهم بذلك مع قوة أمنية ذات طابع مؤسسي قد تخدم مصالحها الخاصة فقط.

علاوة على ذلك، فإن ولاءات المرتزقة مدفوعة الثمن قد تكون موثوقة أكثر من نظيرتها في الجيوش النظامية خلال الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، ومن الأمثلة على ذلك استعانة الملك هنري الثاني ملك إنجلترا بالمرتزقة لقمع التمرد الكبير بين عامي ١١٧١ و١١٧٤، وذلك لأن ولاءهم يتبع من يصرف لهم رواتبهم وليس للمُثل العليا للثورة. وفي عام ٢٠١١، اعتمد الرئيس الليبي معمر القذافي النهج نفسه، واستأجر مقاتلين أجانب لسحق الاحتجاجات الوطنية، ومحاربة وحدات الجيش المتمردة.

قد يكون استخدام المرتزقة أمراً مغرياً عندما لا يرغب الحاكم في تسليح جماهير مقهورة قد تتمرد عليه أو تهدد غيرها من أفراد المجتمع، وقد عبرت كريستين دي بيزان، الشاعرة ابنة البندقية في القرون الوسطى، عن ذلك بجلاء حين قالت: «إذا جاز لي أن أجرؤ على التعبير، فليس ثمة حماقة يمكن أن يقع فيها أمير يرغب

في الاحتفاظ بسيادته بحرية وسلام، أكثر من تلك التي يرتكبها بإعطائه العوام إذناً لتسليح أنفسهم»[١٢]. وبالمثل فقد احتدم النقاش بين الآباء المؤسسين لأمريكا خلال المباحثات على دستور الولايات المتحدة في ثمانينيات القرن الثامن عشر بشأن الحكمة من الجيوش النظامية، حيث خشي معارضو الفيدرالية من أن يتحول الجيش العاطل إلى مصدر خطرٍ عامٍّ من خلال الاعتداء على الشعب الذي كُلِّف بحمايته، بل هناك من أنصار الفيدرالية، مثل ألكسندر هاملتون، من أقر بوجود هذا الخطر بالفعل[١٣].

يعتمد الأمن النسبي الذي يوفره المرتزقة، بالتأكيد، على التزام الحاكم والمرتزقة كل بجانبه من العقد على حد سواء، فالأمراء الذين لا يسددون ما عليهم قد يقعون ضحايا لمن استعانوا بهم من المرتزقة، بل ربما يبادر المرتزقة الجشعون إلى الغدر؛ رغبة منهم في إعادة التفاوض على العقود باستخدام العنف. ومع أن النفوذ العسكري للشركات العسكرية الخاصة لا يمثل خطراً حقيقياً بالنسبة إلى الولايات المتحدة اليوم، فعلى الرغم من نُذر الشؤم المحمومة التي يطل علينا بها الصحفيون الحائزون جوائز بوليتزر وهوليوود، فإن تلك الشركات لا تزال تُمثل تهديداً للدول الهشة التي تدخل من وقت لآخر في سوق القوة العسكرية.

رابعاً، يوفر المرتزقة مهارات وخدمات عسكرية متخصصة قد تكون تكلفة توفيرها من خلال الجيوش النظامية العادية باهظة جداً، إذ تبحث المؤسسات العسكرية الخاصة، شأنها في ذلك شأن جميع الجهات الفاعلة في السوق، عن الفجوات بين العرض والطلب ومن ثم تحاول سدها، مستفيدة من اقتصاديات الحجم لتطوير قدرات معينة، مثل الجنود الذين يحملون القوس والنشاب الخارق للدروع، المعروفين باسم "الباليستريياري" في القرن الرابع عشر، والمروحيات الهجومية الثقيلة من طراز Mi-24 التي كانت تحلق تحت راية شركة إكزكيودف آوتكمز في أواخر القرن العشرين، ويقتضي تجهيز هذه الوحدات العسكرية المتخصصة وتدريبها ودعمها إنفاق تكاليف كبيرة جداً على الجميع باستثناء الجيوش النظامية التابعة للدول صاحبة الثروات الكبرى، مما يجعل الاستعانة بمصادر خارجية للحصول على هذه القدرات عند الحاجة أمراً أكثر فاعلية.

بالإضافة إلى ما توفره المؤسسات العسكرية الخاصة من وحدات عسكرية مذهلة، فهي توفر أيضاً مجموعات من المهارات النادرة؛ فقديماً دُرِّب مقاتلو النينجا

والشينوبي في اليابان الإقطاعية تدريباً استثنائياً لخوض حروب غير تقليدية، واليوم تتمتع شركة ميليتاري بروفيشينال ريسورسيس إنك (MPRI) بخبرات متخصصة في مجال إعادة هيكلة القوات المسلحة الحديثة في البلدان النامية. ويؤكد ذلك توماس هاميس، وهو ضابط مشاة متقاعد في البحرية الأمريكية، قائلاً: «بكل بساطة، يمكن للمقاولين تنفيذ مهام عسكرية لا يمكن للولايات المتحدة والقوى العاملة المدنية تنفيذها»[١٤].

عاودت القوات الخاصة ولوج الساحة السياسة العالمية؛ وذلك لمجموعة من العوامل، منها التفكير التسويقي في الدوائر السياسية، والفراغ الأمني الذي ساد بعد الحرب الباردة، والرغبة في إضفاء الطابع الإنساني على الحروب، والفوائد الهائلة للقوات الخاصة، وبحلول الوقت الذي اجتاحت فيه الولايات المتحدة العراق في عام ٢٠٠٣، كانت السوق التحتية مُهيأة فعلاً لدعم قطاع الشركات العسكرية الخاصة. هذا، ويتمتع هذا القطاع بالعديد من الفوائد المُلائمة لكل زمان، من ضمن ذلك الحقيقة الجوهرية المتمثلة في أن القوات الجاهزة تحت الطلب لا تزال خياراً جذاباً للحكام، بداية من الملك جورج الثالث، ووصولاً إلى الرئيس جورج دبليو بوش؛ إذ فتحت الولايات المتحدة صندوق باندورا الذي يضرب به المثل، وزجت بالارتزاق مرة أخرى في الشؤون الدولية، وقد ظهر هذا القطاع مجدداً، ومن غير المرجح زواله في أي وقت قريب، وسيسلط الفصل الآتي الضوء على بعض الأخطار والمجازفات التي ينطوي عليها هذا القطاع.

الفصل السادس
الجانب المظلم للقوة الخاصة

عناصر القوة في الحرب مالٌ بلا حدود
شيشرون(١)

في السابع والعشرين من أبريل/نيسان لعام ١٥٢٢ تواجه جيشان فجراً عبر الحقول المُخضلّة المتأهبة للمعركة في مرعى بايكوكا الإقطاعي، حيث تقع هذه البلدة الصغيرة بايكوكا على بعد ستة كيلومترات شمال ميلانو. تألف أحد الجانبين من القوات الفرنسية وقوات البندقية، وزادت الحشود على عشرين ألف مقاتل، شاملةً قوات بلاك باندز التابعة لقائد المرتزقة أو الكوندوتيرو جيوفاني دي ميديتشي، وستة عشر ألفاً من المرتزقة السويسرية الرهيبة. وجدير بالذكر أن الشركات السويسرية ظلت ويلة من أشد ويلات الحرب في ميادين القتال الأوروبية طوال قرنين من الزمان، فقد سبقت القوات المتفوقة بفضل استخدامها الحراب القاتلة البالغ طولها واحداً وعشرين قدماً، ذات الرؤوس الصلبة، وبتشكيلاتهم القتالية المحكمة، وهو ما كان يمكنهم من استنزاف الفرسان المثقلين بدروعهم ودحرهم، وفقاً لشهادة دوق بُرْغُنْدِيا الهالك، لذلك كان الطلب على تلك الشركات هو الأكثر من بين الجيوش الخاصة العاملة في هذه السوق[١].

ويقابل هذا الجيشَ المشترك جيشٌ أقل عدداً نسبياً، يتألف من جنود الجيش

(١) شيشرون: ماركوس توليوس شيشرون، كاتب روماني، وخطيب روما المميز، ولد سنة ١٠٦ ق.م، له إنتاج ضخم يُعد مرجعاً للتعبير اللاتيني الكلاسيكي.

الإمبراطوري الإسباني وجنود ميلانو، والقوات البابوية، حيث بلغ عددهم ستة آلاف وأربعمئة جندي فقط، ولكن من ضمنهم "اللاندسكنيخت"، أو مقاتلو الحراب المرتزقة الألمان. ولم تنحصر العلاقة بين الشركات السويسرية والمرتزقة الألمان في التنافس التجاري، بل تجاوزته إلى احتقار كل منهما للآخر احتقاراً خاصاً. أما حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ماكسميليان الأول، فقد أسس أفواج "اللاندسكنيخت"[(١)] الأولى منذ عدة عقود مضت، وقد شكلهم على غرار الشركات السويسرية، ولكن الشركات السويسرية عدتهم نسخاً رخيصة يختلسون علامتها التجارية. وعلى ذلك فالمواجهة بين هؤلاء المرتزقة المتنافسين كانت حرباً بلا رحمة.

بدأ الهجوم فجراً، إذ تقدم من الجانب الفرنسي نحو القوات الإمبراطورية الإسبانية الأقل عدداً طابوران من المرتزقة السويسريين كل منهما بضعة آلاف، مندفعين نحو المرتزقة الألمان والإسبان، حاملي بنادق الأركوبوس (النسخة السابقة من بندقية الماسْكِت) المحتمين خلف طريق منخفض مغمور بالماء من وراءه متاريس ترابية. عندما بدأ السويسريون تقدمهم أمرهم رؤساؤهم الفرنسيون بالتوقف والانتظار حتى تقذف المدفعية الدفاعات الإمبراطورية أولاً، ولكن السويسريين خالفوا الأوامر. ربما كان سبب مخالفتهم ظنُّ قادتهم أن المدفعية غير ذات تأثير على التحصينات الترابية، أو عدمَ ثقتهم بالفرنسيين بسبب النزاعات السابقة حول المستحقات المالية المتعلقة بالعقد المبرم بينهما، أو استراتيجيتَهم الهجومية التي تتخذ شكل الهجوم الضاغط بالحراب دون دعم الأسلحة النارية، أو المنافسةَ بين الطابورين؛ فأحدهما من المقاطعات الريفية والآخر من برن والمقاطعات الحضرية، أو «مغامرتَهم القتالية الحمقاء، وثقتَهم العمياء بأنفسهم»، حسب تعليق شاهد عيان فرنسي فيما بعد[٢]. على أي حال فقد تحرك السويسريون على عجل خلال الحقل المفتوح دون النظر في العواقب.

وحالما دخل السويسريون نطاق مدافع العدو بدأت خسائرهم الفادحة، ولما انقطعت بهم السبل إلا سبيل التقدم، تحركوا صوب مواقع الإسبان، ولكنهم وقعوا في فخ مهلك، حيث وصلوا إلى الطريق المنخفض الذي كان بمنزلة خندق ومن

(١) جنود من المشاة مرتزقة أوروبيون جلهم من الألمان بين نهاتيتي القرنين الخامس عشر والسادس عشر، حققوا شهرة عالمية كمرتزقة من دول أوروبا النهضة.

خلفه المتاريس الترابية المرتفعة، ومن فوق تلك المتاريس هاجم المرتزقة الألمان منافسيهم المحاصرين بلا رحمة، وأطلق مشاة البنادق نيرانهم في الآن ذاته على الطريق المنخفض، ذابحين السويسريين ذبحاً، وفقد السويسريون مزيداً من الرجال في أثناء تراجعهم خلال الحقل إثر وابل من نيران المدفعية. وببلوغهم الخطوط الفرنسية كانت خسائرهم قد زادت على ثلاثة آلاف رجل، منهم اثنان وعشرون قائداً، وجميع الآمرين الفرنسيين الذي رافقوا السويسريين في هجومهم، إلا واحداً.

انتهت المعركة بالخسارة، وبعد انتهائها بثلاثة أيام انسحب السويسريون جميعهم من الحملة عائدين إلى أوطانهم في المقاطعات، خاطّين نهاية سيطرة السويسريين على سوق المرتزقة، ووفقاً لما كتبه عنهم المؤرخ المعاصر لهم فرانتشيسكو جويتشارديني فقد «رجعوا إلى جبالهم أقلَّ عدداً، ولكنهم أقلَّ جسارة إلى حد أبعد، فمن المؤكد أن الخسائر التي تجشموها في بايكوكا قد أثرت فيهم تأثيراً شديداً إلى الحد الذي جعلهم يكفون عن إظهار بسالتهم المعهودة في السنوات التالية»، واشتقاقاً من أوضاع هذه المعركة نشأت الكلمة الإسبانية "bicoca" (بايكوكا) التي تعني صفقة مربحة أو الحصول على شيء بمقابل زهيد.

مغارم الحرب التعاقدية كمغانمها؛ غير موقوتة؛ فمع رحيل المرتزقة السويسريين غير المتوقع أصبح رؤساؤهم الفرنسيون غير قادرين على مواصلة حملتهم، ومن ثَم خسر الفرنسيون الحرب. ولاحقاً نصح ميكيافِلي بأنه حريٌّ بالمرء أن يكون له قواته الخاصة بدلاً من استئجار المرتزقة الذين يُحمِّلون الفرنسيين تكلفة كل شيء. وعلى الرغم من أن سوق القوة الناشئةَ حالياً مروضة مقارنةً بها في العصور الوسطى فلدى قادة المرتزقة الكثير ليعلمونا إياه حول كيفية تغيير الحروب المُخصخصة النتائج الاستراتيجية.

تبديد الخرافات الشائعة

تلقت سوق المرتزقة وابلاً من الدعاية السلبية أمداً طويلاً، ثم تحولت تلك الدعاية إلى مُسَلَّمات؛ فبينما يعج التاريخ بنماذج الاستغلال المأساوية التي عُرفت بها الصناعة العسكرية الخاصة، إلا أنها لا تمثل الصناعة على عمومها دوماً، لكنها غالباً ما تُعامل من هذا المنظور، ومن هنا تنشأ الخرافة. قبل الخوض في غمار أي

تحليل مقنع بشأن الجوانب الإشكالية التي تتسم بها الصناعة- وهي كثيرة حقاً- من الضروري أولاً التخلي عن بعض الخرافات الشائعة حول المرتزقة.

قد يكون التصورُ الأبلغ ضرراً بشأن المرتزقة- الذي ذاع صيته من جراء تصريحات نيكولو مكيافِيلي اللاذعة- نعْتَهم بأنهم لا ولاء لهم، وهو ما سيتحقق لاحقاً. لم يكن مكيافِيلي غريباً عن المرتزقة في إيطاليا في عهد النهضة؛ فقد عمل معهم حين كان وزيراً للدفاع في فلورنسا منذ عام ١٥٠٣ حتى عام ١٥٠٦. وقد عانت مدينته الأصلية سلسلةً من الإهانات على أيدي مرتزقته خلال حربها الممتدة مع بيزا. يوضح مكيافيلي في كتابه " The Art of War" (فن الحرب) أن الصدع بين الحياة العسكرية والحياة المدنية قد حول الأولى لتجارة جعلت الجنود وحوشاً والمواطنين جبناء، وأدلى برأيه جلياً حول المرتزقة في أطروحته الشهيرة " The Prince" (الأمير): «شرذمة طماعون غير منضبطين ولا ولاء لهم؛ شجعان فيما بينهم؛ أخساء أمام أعدائهم؛ لا يخشون الله ولا عهد لهم مع الناس». في حين توجد نماذج من المرتزقة عديمي الولاء قطعاً، قلما تجد سمة الغدر في عالم الصناعة العسكرية الخاصة، على الرغم من أن العواقب أكثر وخامة من مثيلتها في قطاعات أخرى. علاوة على ذلك فإن بعض الباحثين يرون ادعاءات مكيافيلي بشأن المرتزقة مبالغاً فيها، أو تفتقر للسياق التاريخي، أو نابعةً عن سوء فهم[٣].

يتحمس المرتزقة في سوق القوة المفتوحة لإكرام متعهديهم بغية بناء سمعة مهنية جيدة، واستقطاب مزيد من الأعمال المستقبلية، وقد احتفظ العديد من المرتزقة بعلاقات جيدة وطويلة الأمد مع مُوظِّفيهم: ظل هوكوود يدين بالولاء لفلورنسا عشرات السنين، ومن ثم كرمته المدينة بإقامة نصب جنائزي له في كاتدرائية فلورنسا، كذلك ظل الحرس الفارانجيون شديدي الولاء لأباطرة بيزنطة لمئات السنين، وكذا فقد خدمت كلٌّ من شركتي الهند الشرقية البريطانية والهند الشرقية الألمانية مصالح بلديهما، كلاً فيما يخصه، خدمةً فائقةً لما يزيد على مئة عام. تميل الجهات العسكرية الخاصة الفاعلة إلى الوفاء بالتزاماتها التعاقدية حينما يُعهد إليها بالمسؤولية، وحينما يخدم ذلك مصالحهم طويلة الأجل.

ثمة خرافة أخرى وهي أن المرتزقة مجموعةٌ من الذئاب المنفردة ممن يبحثون عن المغامرة، وعلى الرغم من وجود مرتزقة فرادى، أو عصابات صغيرة من المقاتلين، فإن أغلب الجيوش الخاصة الناجحة هي مؤسسات ضخمة ومتطورة:

جيش العشرة آلاف مرتزق بقيادة زينوفون، والشركات الحرة الخاصة بزعماء المرتزقة، والشركات العسكرية الخاصة كشركة تريبل كانوبي. تتسم هذه الجيوش الخاصة بأنها جيدة التنظيم، ذات تسلسل قيادي واضح، ومدونات سلوك ونظم داخلية، بالإضافة إلى وجود آليات داخلية للتعامل مع المهام الإدارية؛ كتلك الخاصة بالأفراد والدعم اللوجيستي والمحاسبة. شَكَّل زعماء المرتزقة وحدات عسكرية متحدة سريعة الانتشار، مؤلفة من أفراد من مختلف أنحاء العالم، وخُصصت لهذه الوحدات ميزانيات مفصلة لكل من عتاد الحرب وتعويضات خسائر الأحصنة وعوائد الفدية، وغيرها من تكاليف الحرب. كما تبنى هؤلاء الزعماء سياسات الشركات فيما يتعلق بتوزيع الغنائم بأسلوب ديمقراطي، ومكافآت كسب المعارك، وإعداد وليمة حرب عيارية في حالة تحقيق النصر. ليس هذا وحسب، بل شكل هؤلاء الزعماء أيضاً رابطةً تجاريةً خاصةً بهم باسم "رابطة زعماء المرتزقة الكونفدرالية"، التي تشبه إلى حد كبير رابطةَ عمليات الاستقرار الدولية حالياً الكائن مقرها في واشنطن العاصمة[٤].

ختاماً فإن الصورة النمطية للمرتزقة أنهم ليسوا إلا مجموعة من السفاحين القتلة غير منصفة؛ فالسوق تلجأ إلى معاقبة المرتزقة ممن أبدوا سوءاً، كما فعلت في العصور الوسطى، فحينما حول هوكوود الشهير ولاءه مراراً وتكراراً خلال حرب القديسين الثمانية، أصدر بيرنابو فيسونتي- لورد ميلانو- مرسوماً يمنح بموجبه ثلاثين فلوريناً[١] لأي شخص يأتي بأحد أعضاء شركة هوكوود "حياً أو ميتاً"، وبالمثل فقد شهدت شركة بلاك ووتر تدهور أعمالها مع الولايات المتحدة عقب حادث ساحة نسور، ولم تجدد وزارة الخارجية الأمريكية عقدها معها عام ٢٠٠٩.

وفي حين لا تزال هذه الإشكاليات تطارد الصناعة العسكرية الخاصة في عالم اليوم، فإنها تظل استثناءً وليست القاعدة. ويتعين على هؤلاء، ممن يثيرون كثيراً من اللغط حول المسائل الأخلاقية التي تحيط بالمرتزقة، ألا يحيدوا أعينهم عما هو واضح للعيان؛ فهناك العديد من الأدلة على أن الجيوش الخاصة أكثر تنظيماً وفاعلية من القوات الحكومية في السودان والصومال وميانمار وبيلاروس وتشاد وزيمبابوي وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وأفغانستان وغينيا وقيرغيزستان وجمهورية

(١) فلورين: عملة إيطالية سُكت في المدة ١٢٥٢-١٥٣٣.

إفريقيا الوسطى وطاجيكستان وساحل العاج، وغيرها كثير. ليس هذا وحسب، بل ينتظرُ بعضُهم اليومَ الذي تقرر فيه الأمم المتحدة استئجار شركات عسكرية خاصة مؤهلة للعمل بصفة قوات حفظ سلام، ويُعد هذا خياراً رشيداً بالنظر إلى احتياج عمليات حفظ السلام إلى عدد أكبر من الجنود سنوياً مع تضاؤل القوات الوطنية المتاحة لهذه المهام. غالباً ما تعاني هذه المهام اليوم نقصاً في عدد الجنود، إلى جانب أن القائمين على تنفيذها جنودٌ من الدول الأكثر فقراً، وهم غالباً ما يفتقرون إلى التدريب الجيد. إن القوة العسكرية الخاصة سلعةٌ عالية المنفعة، وهو ما يفسر ازدهار سوق القوة في أغلب حِقَب التاريخ البشري.

القتل بغية الربح

لنلق الخرافات جانباً، هناك إشكاليات مثيرة للقلق حقاً عند الحديث عن صناعة تحصل على المال مقابل القتل؛ يرتعد كثيرون عند الربط بين الصراع المسلح ودافع الربح؛ لأنه سيحفز الجيوش الخاصة لمد الحرب وتوسيع دائرتها بغية تحقيق مكاسب مالية. الأسوأ من ذلك يكمن في إخفاق الأسواق؛ وفي سياق الحرب وسوق القوة يعني الإخفاق إفلاتَ المرتزقة من العقاب (العنف دون قيد)؛ إذ لا توجد قوة شرطية ذات مصداقية للسيطرة عليهم. وفي هذه الحالات يتحول المرتزقة إلى مجموعة من اللصوص لا هم لهم سوى السلب والنهب وافتراس الضعيف للبقاء على قيد الحياة، وهذا ما كانت عليه الحال غالباً في العصور الوسطى.

علاوة على ذلك فإن سوق القوة تسلك مسلكاً مختلفاً عن غيرها من الأسواق؛ فوجود فائض من الإمداد العسكري لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعار الخدمات العسكرية الخاصة، أو التسبب في إعسار شركات المرتزقة الأكثر ضعفاً. بدلاً من ذلك، بإمكان المرتزقة العاطلين عن العمل التغلب على الأوضاع الاقتصادية الصعبة عن طريق نهب الأراضي المحلية لتوفير القوت لأنفسهم. وهذا ما يجعل الأمنَ سلعةً غير قائمة على الطلب تماماً، بل قائمة بذاتها أيضاً، مولدةً تشوهات سوقية دموية. لقد وصف البابا أوربان الخامس المرتزقةَ اللصوص في القرن الرابع عشر بأنهم «حشدٌ من أشرار أمم عدة اتحدوا في جيوش مدفوعين بطمعهم في الاستيلاء على ثمار تعب الأبرياء والعزل، مطلقين لوحشيتهم العنان لابتزاز الأموال، مدمرين الريف بمنهجية»[٥]، ولأن المرتزقة يقاتلون في أوقات الحرب، ويمارسون السلب والنهب

في أوقات السلم، فلا عجب أن يتلاشى الخط الفاصل بين الحرب والسلم في أعين المدنيين.

لا يقتصر الأمر على ذلك، فحتى في الأوقات التي تكون فيها سوق القوة فعالة، يصير الأمن سلعة يمكن للعرض خلق حالة مصطنعة من الطلب عليه عن طريق الابتزاز، فبإمكان أي شركة عسكرية خاصة الوصول إلى مجتمع ما وابتزازه مادياً؛ مقابل عدم مهاجمته، شأنها في ذلك شأن المافيا، وبانتهاج ذاك النهج صار زعماء المرتزقة في رغد من أمرهم، إذ إن رد الفعل الأكثر شيوعاً هو إيثار السلامة وشراء العفو. في عام ١٣٤٢ قام فيرنر أورسلينجين، وجيشه الذي يُدعى "الشركة العظمى"، بجولة في أنحاء إيطاليا، ونجحوا في ابتزاز تشيزينا وبيروجيا وأريتسو وسيينا، والعديد من بلديات لومبارديا. وبعد مرور إحدى عشرة سنة عاد جيش الشركة العظمى- الذي بلغ قوامه حينذاك بضعة عشرات من آلاف الجنود- تحت قيادة مونتريال ديلبارنو المعروف لدى الإيطاليين باسم فرا موريال، واستطاع تحصيل إتاوات من بيزا وأريتسو وفلورنسا وسيينا ومالاتيسا حاكم ريميني. وأبرم زعماء المرتزقة اتفاقية كف السلب التي يدل اسمها على غرضها مع المدن المحلية، وفي أكتوبر/تشرين الأول ١٣٨١ نصت الاتفاقية المبرمة بين مدينة سيينا وجون هوكوود على عدم مهاجمة شركته المدينة وأراضيها ثمانية عشر شهراً، نظير أربعة آلاف فلورين؛ فغالباً ما كان أيسر لكل من المرتزقة والطرف المستهدف التفاوض على ثمن السلام بدلاً من مواجهة نفقات الحصار والسلب.

على أي حال لم يؤد دفع تلك الإتاوات إلا إلى ظهور مزيدٍ من المرتزقة- سواء كانوا مُبتزين أم مأجورين للدفاع عن المدن- كاشفاً النقاب عن طبيعة سوق القوة الحقيقية: التوسع. تماشياً مع منطق كل من أسواق القوة والحرب، تتصاعد المنافسة في سوق القوة حتى تظفر إحدى الجهات الفاعلة في السوق بالنصر، محتكرةً القوة، قاضيةً على جميع منافسيها. ولقد تسبب هذا في استمرار اضطرام الحروب، نظراً لصعوبة تحقيق الاحتكار في هذه السوق. في أواخر القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر، كانت فلورنسا ومرتزقتها دوماً في حرب مع طرف ما: بيزا (١٣٦٢- ١٣٦٤)، والبابا (١٣٧٤- ١٣٧٥)، وميلانو (١٣٨٩- ١٣٩٠؛ ١٣٩٩- ١٤٠٠؛ ١٤٢٣- ١٤٢٤؛ ١٤٣٠). اضطرت مدينة سيينا التعسة إلى شراء

حريتها من المرتزقة المتبجحين ثلاثاً وسبعين مرة بين عامي ١٣٤٢ و١٣٩٩. وقد استقطب هذا القتال اللانهائي مزيداً من المرتزقة من مختلف أنحاء أوروبا، مما ضاعف تفاقم المشكلة.

تفرض ديناميكية سوق القوة لغزاً غير متوقع أمام المراقبين المعاصرين؛ إذ تسهم الحروب الخاصة في تعزيز صفوف الجيوش الخاصة في واقع الأمر وليس استنزافها؛ فالحروب التي تخوضها الجيوش الوطنية- كالحرب العالمية الأولى والثانية- غالباً ما تؤول إلى حروب استنزاف تضع أوزارها عند نفاد المواطنين المؤهلين للتجنيد الإجباري لدى أحد الجانبين. حينما زحف الحلفاء نحو برلين في عام ١٩٤٥، كان الجيش الألماني يعاني نقص الجنود المعنيين بالدفاع عن المدينة، فاضطر إلى الاعتماد على الفتيان وكبار السن من الرجال، في حين ذهبت اليابان إلى أبعد من ذلك؛ فحينما انخفض عدد الجنود المقاتلين في صفوفها، عممت الحكومة برنامج الفدائيين الخاص بها "الكاميكاز"[١] ليشمل الشعب كاملاً، فتولت تسليحه بحراب من الخيزران لصد الغزو الأمريكي المتوقع للأراضي اليابانية، وهذا ما أطلق عليه النقاد "الانتحار الجماعي".

على نقيض ذلك، تتطور الحروب التي يخوضها المرتزقة إلى صراعات ضخمة؛ فبخلاف الدول تستطيع الجيوشُ الخاصةُ تجنيدَ جنودٍ في صفوفها من جميع أنحاء العالم، وليست مقيدةً بمستودعات أيدٍ عاملة محدودة كمجموعة مواطني دولة ما. في الواقع بإمكان المعارك الدائرة بين المرتزقة توسيع مستودع اليد العاملة؛ إذ يجتذب بريقُ الأجور المجزية، والغنائم الضخمة، والتعاقب الوظيفي، وغيره من الفرص، أعينَ المحاربين الخاصين من جميع أنحاء العالم؛ فقد انهال مرتزقة العصور الوسطى في شمالي إيطاليا من جميع أنحاء أوروبا، كما الحال في الشركات العسكرية الخاصة في العراق وأفغانستان، إذ تعج بالأجانب، كما اجتذبت الصراعات الداخلية في ليبيا وساحل العاج المرتزقة من جميع أنحاء إفريقيا. خلال حرب الستين عاماً، سافر بضعة وأربعون ألف إسكتلندي- قرابة ١٥٪ من إجمالي الذكور في إسكتلندا- إلى أوروبا الوسطى للقتال لحساب كل من طرفي الصراع[٦]،

(١) الكاميكاز: كلمة يابانية معناها عاصفة النار؛ أي الرياح المقدسة التي تقف في صف اليابانيين، وقد سمي بهذا الاسم طيارون انتحاريون يابانيون في الحرب العالمية الثانية.

وكما هو الحال في جميع الأسواق، ينشد العرضُ الطلبَ، والعرضُ في هذه الحالة هو المحاربون الخاصون، أما الطلب فهو الصراع المسلح.

نظراً لعدم تقيد الجيوش الخاصة بالجنسية عند تجنيد أعضائها، فإن هذه الجيوش لديها القدرة على تحمل حروب الاستنزاف ما دام هناك عميلٌ يدفع، ومقاتلون متعطشون للقتال على هذا الكوكب، ولا تخدم هذه الأوضاع سوى تأجيج الحروب الخاصة. مزيد من الحرب يعني مزيداً من المرتزقة، وهو ما يمنح الجيوش الخاصة ما يكفي من الموارد لمزاولة تجارتها، مؤججةً مزيداً من الحرب، ومن ثم فإن دائرة العنف ذاتية التغذية والمتصاعدة دوماً هذه، هي ما تولد الحرب الأبدية المتمثلة في سوق القوة.

تأجيج أوار الحروب

جعلت الخدمات العسكرية الجاهزة عند الطلب خيارَ اللجوء إلى الحرب أيسر، ومن ثم أكثر إغراءً بطرائق عدة، وكسر خيارُ المحاربين الخاصين حاجزَ الحرب، ليعبره المستهلكون أنّى شاؤوا؛ إذ إن استخدام الولايات المتحدة للمتعهدين العسكريين قد أنقذ الحكومة من اللجوء إلى حلول سياسية أكثر إيلاماً، ومنها على سبيل المثال التجنيد الوطني، أو خطب ود شركاء الائتلاف المعارضين البغيضين، أو الانسحاب السابق لأوانه من العراق وأفغانستان. ويقر المؤيدون والمعارضون للحروب، على حد سواء، بأنه لولا المتعهدون العسكريون، لاحتاجت الولايات المتحدة إلى قوة قوامها ٣٢٠,٠٠٠ جندي في العراق وحده، وقوة أخرى تزيد على ٢١٠,٠٠٠ جندي في أفغانستان[٧]، إضافة إلى أن استئجار متعهدين عسكريين للقتال في حروب لا تحظى بشعبية على الصعيد المحلي يمكن الحكومةَ من تفادي وقوع جدال سياسي وطني حول وجوب إنهاء الحروب من عدمه؛ إذ لا يبالي بوقوع خسائر بشرية في صفوف المتعهدين العسكريين إلا قليلٌ من الأمريكيين[٨].

وبالمثل فحينما يكون تبني سياسة ما محفوفاً بالأخطار على الصعيد السياسي، يتيح إيكالها الخارجيُّ إلى القطاع الخاص لأرباب العمل إمكانية الإنكار المعقول في حالة إخفاقها. وليس من المستغرب أن أصول الإنكار المعقول ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعنف الصادر من غير الدول. ولقد ابتدع حكام الدول هذا المفهوم في مطلع القرن السابع عشر ليمنحوا أنفسهم غطاءً سياسياً لخوض غمار مشروعات مريبة، فإذا

أحرزت إحدى ممارسات القطاع الخاص التي جرت بتفويض من الحاكم نجاحاً يطالب الحاكم بحصته من المكاسب، أما إذا قوبلت بالإخفاق فإنه غير مسؤول.

تتجلى أهمية الإنكار المقبول حين يؤدي استخدام القوات الخاصة إلى جر الدولة إلى حالة حرب مع دولة أخرى عرضاً. اعتمدت الحكومات على الصناعة العسكرية الخاصة منذ انتهاء الحرب الباردة لتنفيذ العمليات السرية والمغطاة، العمليات السرية هي العمليات التي تأمل الولايات المتحدة في إبقائها سرية، ولكن في حالة كشفها إما أن تضطر الولايات المتحدة إلى الاعتراف بها، أو التزام الصمت حيالها، أما العمليات المغطاة فهي تلك التي دوماً ما تتنصل الولايات المتحدة منها. عادة ما تستخدم الولايات المتحدة الشركات العسكرية الخاصة لأداء العمليات السرية فقط، وهو ما يضعها في المنطقة الرمادية من الناحية القانونية، أما العمليات السريَّة فالجهة المخولة أداءها بموجب القانون الفيدرالي هي وكالة الاستخبارات المركزية حصراً.

على أي حال قد يكون هذا الاتجاه في طور التغيير إذ تزايدت استعانة الولايات المتحدة بشركات التجسس الخاصة لجمع المعلومات الاستخباراتية، وعادة ما يؤسس هذه الشركات موظفون سابقون في وكالة الاستخبارات المركزية، مثل كوفر بلاك، رئيس مجلس إدارة شركة "Total Intelligence Solutions" (حلول استخباراتية شاملة)، وهي إحدى الشركات التابعة لبلاك ووتر، وكذلك يدير دوان كلاريدج، وهو أحد الجواسيس السابقين لدى وكالة الاستخبارات المركزية، شبكةَ جواسيس في باكستان وأفغانستان لجمع المعلومات عن المقاتلين المسلحين، وقادة طالبان، ودهاليز عمل الطبقة الحاكمة في كابول. وكذلك مايكل دي فيرلونج، الذي أنشأ حلقة جواسيس خاصة لتعقب المسلحين في أفغانستان وباكستان نظير ٢٢ مليون دولار أمريكي، على الرغم من ادعاء كبار مسؤولي البنتاغون أن فيرلونج "تعمد التغرير" بكبار الجنرالات، حينما أثار الصحافيون تساؤلات حول ماهية العقد؛ وهو ادعاء آمن للولايات المتحدة يمكنها اللجوء إليه في حالة كشف عملية محرجة سياسياً أو إخفاقها.

علاوة على ذلك فإن الإنكار المقبول يُمَكِّن الحكومة من إخفاء الأسرار عن نفسها، وبخاصة آليات الرقابة الرسمية؛ فاستعانة الولايات المتحدة بالمتعهدين العسكريين تمنح الفرعَ التنفيذي سبيلاً للتحايل على رقابة الكونجرس؛ إذ لا يوجد

(في الوقت الحاضر) إلا القليل مما يقتضي تقديم تقارير عن أنشطة المتعهدين. لقد خضعت كل من وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ووكالات الاستخبارات، للجان الرقابية في الكونغرس، كما أن أعضاء الكونجرس معنيون دوماً بنقص الشفافية المتعمد من جانب الفرع التنفيذي حيال المتعهدين؛ كما يتضح في نص التقرير الصادر عام ٢٠٠٨ من خدمة أبحاث الكونجرس «كما أوضحت جلسات الاستماع الرقابية، فإن الفرع التنفيذي إما أنه لم يحتفظ بما يكفي من السجلات لتقديمها، وإما أنه يأبى تقديم معلومات أساسية ودقيقة بشأن الشركات التي تعمل في العراق بموجب العقود وعقود الباطن المبرمة مع حكومة الولايات المتحدة»[٩]. وبصورة أعم فإن بإمكان البيت الأبيض استغلال ثغرات الرقابة لمواصلة الحر،ب في الوقت الذي ينأى بنفسه عن المساءلة بتبنيه مبدأ الإنكار المقبول.

يعزز الإنكار المقبول الأخطار الأخلاقية بين صانعي القرارات؛ إذ جعل قرار خوض الحرب والبقاء فيها أمراً هيناً. الخطر الأخلاقي مفهومٌ استخدمه علماء الاقتصاد لوصف حالة لا يكون فيها شخص ما أو مؤسسة ما مضطراً إلى مواجهة تبعات قراراته كاملةً، ومن ثم يسلك مسلكاً طائشاً؛ فعلى سبيل المثال يصير الناس أكثر عرضة للإقدام على السرقة إذا علموا أن الشرطة لن تلقي القبض عليهم، أو قد يُقْدم البنك على قروض أكثر خطورة إذا علم أن الحكومة ستنقذه في حالة تعثر القروض. ويُعرِّف عالمُ الاقتصاد باول كروغمان الخطرَ الأخلاقي بأنه «أي موقف يتخذ فيه شخصٌ ما قراراً حول مدى الأخطار التي سيُقدِم عليها، في حين يتحمل شخص آخر تبعات ذلك القرار إذا ساءت الأمور»[١٠].

في ظل الحرب التعاقدية، تؤجج الأخطار الأخلاقية لهيب الحرب؛ فمبدأ الإنكار المقبول الذي يقدمه المتعهدون يتيح للأنظمة الديمقراطية التحايل على ضوابطهم وموازينهم المُرساة من أجل منع اتخاذ قرارات متسرعة؛ كإعلان حالة الحرب، وتهديد بقاء الأمة. وفي حالتي العراق وأفغانستان مكَّنت الصناعةُ العسكريةُ الخاصةُ البيتَ الأبيض من شن الحرب دون إشراف كامل من جانب الكونجرس، وعلاوة على ذلك فإلقاء اللوم على المتعهدين في حالة الإخفاق أسهل من إلقائه على جيش الجهة مانحة العقد. تستجلب هذه الحالة خطراً أخلاقياً إذ إن صانعي القرار ليسوا مسؤولين مسؤولية كاملة عن تصرفاتهم، ومن ثم يتسببون في خفض عَتبة التوجه إلى خيار الحرب.

استغلال الفجوات المعرفية بغية الربح

يمتد تأثير الأخطار الأخلاقية في سوق القوة إلى ما هو أبعد من الإنكار المقبول؛ فكما هي الحال في العديد من المعاملات التجارية، ابتُليت سوق القوة بتفاوت المعلومات، مما يفاقم الأخطار الأخلاقية. في النظرية الاقتصادية، ينشأ تفاوت المعلومات حينما يمتلك أحد طرفي المعاملة التجارية معلومات أكثر أهمية من تلك التي يمتلكها الطرف الآخر، وتصير هنا بمنزلة ميزة لصاحبها، وهذا ينطبق بشكل خاص حينما يحتاج رب عمل إلى الاستعانة باختصاصي يتمتع بخبرة تفوق خبرته إلى حد كبير، وتتملكه الرغبة في استغلال هذه الفجوة المعرفية بغية تحقيق الربح.

يؤول هذا إلى تحدٍّ ذي صلة يطلق عليه علماء الاقتصاد إشكاليةَ الموكل والوكيل؛ فلنفترض مثلاً وجود رشح في سقف منزل ما، واستدعى مالك البيت على أثره نجاراً لتصليح السقف، فأخبر النجارُ صاحبَ البيت بضرورة استبدال السقف كاملاً، في حين أن الأمر في الحقيقة لا يقتضي سوى تصليح ثقب صغير. فقد كان دافع النجار للكذب علمه أنه سيحقق مكاسب مالية في حالة استبداله السقف كاملاً أعلى منها إذا اكتفى بتصليح ثقب صغير، وقد وافق مالك المنزل بسلامة نية على استبدال السقف باهظ الثمن؛ لأنه يفتقر إلى الخبرة المهنية التي تمكنه من معرفة الأمور على نحو أفضل. في سياق النظرية الاقتصادية فإن مالك البيت هنا هو الموكل، أما النجار فهو الوكيل. من المفترض أن يتصرف الوكيل لمصلحة الموكل، ولكنه هنا تصرف لمصلحة نفسه بسبب خطر أخلاقي.

كذلك فإنه في الحروب التعاقدية تُعد الجهةُ المانحة للعقد الموكلَ، والمؤسسةُ العسكرية الخاصة الوكيلَ، ومن ثم فبإمكان بعض الشركات العسكرية الخاصة التي تفتقد للأمانة استغلال هذا التفاوت في المعلومات بغية تحقيق الربح؛ لأنه يصعب على الجهة المانحة للعقد مراقبة وفهم ما تقوم به الشركة العسكرية الخاصة خلال الحملة. وللتخفيف من حدة هذه المشكلة، كان هناك ممثلون للعملاء في العصور الوسطى- يطلق عليهم (المراقبون)- تتمثل مهمتهم في مرافقة شركات المرتزقة المأجورة في السفر ومراقبتها خلال الحملة، بل ودفعها إلى القتال للتأكد من عدم تملصها من التزاماتها.

على الرغم من ذلك فقد كان نظاماً معيباً؛ إذ يستطيع زعماء المرتزقة التلاعب بالمعلومات الرئيسة- كالمعلومات الاستخباراتية الخاصة بالعدو التي يعرفونها حصراً- لتضليل المراقبين، والدفع بهم إلى اتخاذ قرارات تجارية تصب في مصلحتهم بدلاً من العميل، أو بإمكان زعماء المرتزقة تجاهل المراقبين ببساطة والسماح لأنفسهم بأن يكونوا مادةً للمزايدة عليها من جانب العدو في أرض المعركة، ومن ثم الانقلاب على موكليهم الأصليين. وهذا ما حدث بالضبط مع مقاتلي ميلانو في كانتورينو في عام ١٣٦٣، حينما تحولت القوات العسكرية الهنغارية التابعة لميلانو إلى القتال في صفوف العدو. وكذا فقد نجح الفلورنسيون خلال حربهم مع بيزا في عام ١٣٦٤ في شراء مرتزقة بيزا المحتشدين أمام أسوارها بالمال. ويبقى السؤال: من كان يدير من؟

توجد أوجه تفاوت معلومات مشابهة بين الولايات المتحدة والصناعة العسكرية الخاصة، بإمكان الأخيرة استغلالها بغية تحقيق الربح؛ فالأجهزة البيروقراطية اللازمة للرقابة على المتعهدين باقتدار لم تتطور بما يتناسب مع تطور الصناعة خلال سنوات الازدهار في العراق وأفغانستان، ونتيجة لذلك تفتقر الحكومة إلى القدرة على إدارة الصناعة، كما أوضح تقرير جانسلر وغيره من الدراسات الحكومية مراراً وتكراراً. أسفر تحقيقُ المفتش العام بالولايات المتحدة، الصادر عام ٢٠١٠، عن عدم قيام وزارة الخارجية بالرقابة على الشركات العسكرية الخاصة على النحو المطلوب، وكانت هذه الشركات قد تلقت ١,٦ مليار دولار أمريكي نظير بناء الشرطة الوطنية الأفغانية[١١].

لتفادي هذه المشكلة، نشرت الولايات المتحدة مراقبين معاصرين يُدعون الممثلين الفنيين لمسؤولي التعاقد في ميدان المعركة للإشراف على مصالح الحكومة، لكن كما كان الحال في العصور الوسطى فقد اتسم هذا النظام بالقصر؛ فأعداد هؤلاء الممثلين غير كافية، وحتى الموجودون منهم لم يتلقوا ما يكفي من التدريب، إضافة إلى أنهم يفتقرون إلى الأدوات والخبرة اللازمة لإدارة عقود تقدر بملايين الدولارات في مناطق الصراع، ونتيجة لذلك صار هؤلاء الممثلون الفنيون عرضة للتلاعب بهم بالطريقة ذاتها التي جرت مع مراقبي القرون الوسطى، وذلك لأنهم غالباً ما كانوا يتكلون على معرفة المتعهدين المتخصصة، وإمكانية وصولهم إلى المعلومات الرئيسة في اتخاذهم قرارات مهمة فيما يتعلق بالعقد، وهذا الأمر تعارض

مصالح واضح؛ فالمتعهدون على استعداد لتبادل آراء الخبراء أو المعلومات فقط حينما يصب ذلك في مصلحة تمديد عقدهم بغية تحقيق الربح.

أن يُخدع المرتزقة أنفسهم فهذا نوعٌ آخر من الخطر الأخلاقي؛ إذا كان هناك مديرٌ لا يمكن رفده لأنه محمي بالمحاباة والمحسوبية، فإن هذا المدير قد يتعامل مع موظفيه تعاملاً غير مهني مع يقينه بالإفلات من العقاب. أرباب العمل الأقوياء في سوق القوة يستطيعون نقض دفعهم مستحقات المرتزقة التابعين لهم دون خوف من عواقب ذلك؛ ففي العصور الوسطى حاولت شركة مرتزقة محتالٌ عليها مهاجمةَ رب عملها الغادر، لكنها كانت أضعف من أن تفعل ذلك بعد حملة عسكرية استمرت طويلاً، إضافة إلى ذلك فقد استطاع رب العمل ذاك الاستعانة بشركة جديدة بثمن بخس لمطاردة فلول الشركة التي أنهكتها الحرب.

بعض أرباب العمل لا يُطاقون نوعاً ما؛ فالبابا غريغوري الحادي عشر كان سيئ السمعة بسبب عدم دفعه مستحقات جنوده خلال حرب القديسين الثمانية، وهو ما دفع بهوكوود ونصف الشركات البريتانية إلى الانتقال للقتال في صفوف أعدائه. وكما هو الحال في العصور الوسطى، هناك خيارات قليلة أمام الشركات العسكرية الخاصة التي تملص عملاؤها من العقود المبرمة معها. إن سوق القوة ليست محلاً للثقة أصلاً؛ ففي ظلها يتصرف كلٌّ من الموكل والوكيل بطرائق ملتوية، وهو ما يشكل خطراً في سياق الحرب.

ضعف إنفاذ العقود

ذات مرة عبَّر دوج بروكس، رئيس رابطة عمليات الاستقرار الدولية، عن أهمية خصخصة الحرب بهذه الطريقة: «اكتب شيكاً وأنهِ الحرب»[١٢]، ومع أنها طريقة جذابة فإنها مفرطة في التبسيط إفراطاً واضحاً، حتى مع وجود بعض الأمثلة من شاكلة مشاركة إجْزِكْيودِف آوتْكَمْز في سيراليون. وعموماً فالحرب التعاقدية مفعمة بالصعاب، وخاصة فيما يتعلق بإنفاذ العقود، ووفقاً للمؤرخين العسكريين: يورخن براور وهيوبرت فون تايل، فإن تحدي إلزام الأطراف المتعاقدة بتعهداتهم التعاقدية يؤدي في نهاية الأمر إلى إبعاد قادة المرتزقة عن هذا العمل[١٣]. ولم يوجد- ولا يوجد حالياً- نظام قضائي فعال لإنفاذ العقود المبرمة في سوق القوة.

ضعف إنفاذ العقود هو الخلل المحوري في سوق القوة؛ لأنه يسمح للعميل

والمرتزقة كليهما بمخادعة كل منهما الآخر، وهو ما يؤدي بدوره إلى وقوع الخيانات. بيد أن القوات العسكرية الخاصة تعمل واقعاً في أماكن تعاني ضعفَ السيطرة، مثل الدول الهشة، أو مناطق الحروب، حيث يصعب إنفاذ العقود؛ فما من شرطة للحرب هناك، أو قضاء، أو سجون للمحتالين، سواء كانوا مستخدِمين أم جيوشاً خاصة.

حتى القوى العظمى مثل الولايات المتحدة تجد صعوبة في معاقبة الشركات العسكرية الخاصة سيئة السلوك؛ فحينما قتل أفراد بلاك ووتر سبعةَ عشر مدنياً عراقياً في ساحة نسور عام ٢٠٠٧، أُعيدوا إلى أوطانهم بمنتهى البساطة دون عقاب، أو كما صرح إيريك برنس، المدير التنفيذي للشركة آنذاك، في شهادته أمام الكونجرس، «لم يكن لديهم سوى قرار واحد ليتخذوه: النافذة أو الممر»، خلال رحلة عودتهم إلى ديارهم على متن الطائرة[١٤]، فبدلاً من فصلهم من الخدمة، لا يتلقى أفراد الشركة العسكرية الخاصة إلا قليلاً من العقوبة- إن تلقوا أصلاً- لقتلهم مدنيين عن طريق الخطأ في الوقت الذي قد يتعرض أفراد القوات المسلحة الأمريكية وقوات الأمن العراقي للمحاكمة العسكرية والسجن.

لإنجاح العقود دون إنفاذ القانون، لا بد من توافر الثقة بين البائع والمشتري، لكن الثقة سلعة نادرة حقاً في سوق القوة، وفق ما صاغ الروائي الإيطالي في القرن الرابع عشر، فرانكو ساكتشيتي، رأيه حول المرتزقة بأنهم «لا عاطفة لهم ولا ولاء»[١٥]، وعليه؛ تُخلِفُ إشكاليات الموكل والوكيل في الحروب التعاقدية الغدرَ والمأساة لكل من المستهلكين، ومقدمي الخدمات، والمتفرجين، في سوق القوة، على حد سواء.

تغيب مسألة الشرعية عن قائمة الاهتمامات غياباً واضحاً للعيان، وهي تقتضي أن تتولى الدول والمنظمات الدولية حصراً، كالأمم المتحدة، استخدام القوة العسكرية على الوجه الصحيح. هذا التحيز يستوجب الكشف عنه، ولفهمه لا بد أولاً من سبر أغوار أصول النظام العالمي المعاصر وكراهيته لمبدأ المرتزقة خاصةً.

الفصل السابع
النظام العالمي المعاصر: نبذة تاريخية

خرجت الدول من رحم الحروب، فشنت الدول الحروب بعد ذلك.
-تشارلز تيلي

أطل صباح يوم التاسع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني من العام ٢٠١٥، مثله مثل أي يوم آخر، على القوات البحرية الأمريكية التابعة لسرية "كيلو"، وكانت السرية في جولتها الثالثة في العراق، وهي تتكون في غالبيتها من المخضرمين ممن شهدوا الغزو الأول في ربيع عام ٢٠٠٣، والقتال الضاري الذي دارت رحاه في الفلوجة في خريف ٢٠٠٤. خرجت أربع مركبات من طراز همفي من القاعدة في هذا الصباح في دورية روتينية في مدينة حديثة، تسير في صف واحد منتشرين انتشاراً منضبطاً، ومدججين بالأسلحة الثقيلة، وبينما هم على الطريق، وجدوا قنبلة كبيرة زرعها المتمردون منذ أسابيع، فانفجرت القنبلة في المركبة الرابعة في تمام الساعة ٧:١٥ ملقية بها في الهواء مشطورة إلى نصفين، فلقي أحد الجنود مصرعه على الفور، في حين أصيب اثنان آخران إصابات خطيرة.

وما حدث بعد ذلك يكتنفه الغموض؛ فوفقاً للتقارير، أوقف قائد المشاة البحرية القافلة، وأمر خمسة رجال عراقيين، سائق سيارة أجرة وأربعة شباب، بالخروج من سيارتهم، وأطلق عليهم النار فأرداهم قتلى على قارعة الطريق، ثم هاجم الجنود أربعة منازل مجاورة على مدار الساعات القليلة التي تلت الحادث، مخلفين وراءهم تسعة عشر قتيلاً آخرين تراوح أعمارهم بين ثلاث سنوات وست وسبعين سنة، وقد تلقى عدد كبير منهم عدة طلقات على مسافة قريبة وهم عزل،

حتى إن بعضهم كان لا يزال يرتدي منامته وفي غرفة نومه، بل كان من بينهم قعيد على مقعد متحرك وأربعة أطفال.

يرى كثيرون أن نوبة القتل هذه كانت بدافع الانتقام لمقتل زميلهم في الفرقة، وهو الموقف المشابه لمجزرة ماي لاي إبان حرب فيتنام، غير أننا لا يمكننا أبداً الوقوف على ملابسات الحادث الحقيقية؛ نظراً لعدم تطرق عملية التحقيق الوحيدة إلى القضية الرئيسية: ألا وهي مقتل المدنيين العزل، وهي عملية التحقيق التي أجراها الجيش على نفسه، بل خلصت التحقيقات إلى الإشارة بأصابع الاتهام إلى "العدو معدوم الضمير" الذي استخدم أساليب قتالية غير تقليدية، وركزت على العمليات الإجرائية والروتينية، معلنة الحادثة برمتها باعتبارها "دراسة حالة"، نتعلم منها "كيف قد تُسفر بعض الهفوات البسيطة في وقوع نتائج وخيمة"[1]. وبعد أن انتهت هذه المجزرة التي راح ضحيتها ستة وعشرون مدنياً، أسقط الجيش جميع التهم الموجهة للجنود، باستثناء قائد الفرقة، الذي حصل على عفو في وقت لاحق في محاكمة عسكرية، ولم يبدُ أن العالم حينها قد ألقى للأمر بالاً أو أولاه أي اهتمام.

مجزرة مدينة الحديثة(١) تتعارض تعارضاً صارخاً مع واقعة ميدان نسور التي قتل فيها موظفو بلاك ووتر في هذا الميدان الكائن في بغداد سبعة عشر مدنياً عراقياً في أوضاع مشابهة، في أثناء مرافقتهم لبعثة دبلوماسية أمريكية في السادس عشر من سبتمبر/أيلول من العام ٢٠٠٧. وكما كان الحال مع جنود المارينز، أفلت أفراد شركة بلاك ووتر من العقاب، لكن العالم التفت إلى الأمر، وكان هناك غضب عارم حياله، على عكس الحال مع جنود المارينز.

فصب العراقيون لعناتهم على بلاك ووتر، فضلاً عن اجتياح عاصفة من المشاعر المعادية للولايات المتحدة للبلاد، وهو ما قوض من استراتيجية الولايات المتحدة لمحاربة المتمردين بالبلاد التي ترمي إلى "كسب القلوب والعقول". فقد صرح رجل الدين الشيعي المتطرف مقتدى الصدر- قائد جيش المهدي الذي حمل

---

(١) مجزرة حديثة: وقعت أحداث هذه المجزرة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، إذ قتل جنود من مشاة البحرية الأمريكية، ينتمون إلى الكتيبة الثالثة، من الفرقة الأولى ٢٤ مدنياً عراقياً بينهم نساء وأطفال، وقد وقعت الجريمة في بلدة حديثة العراقية التي تبعد ٢٦٠ كم غربي بغداد.

لواء المواجهة المسلحة الكبرى الأولى لقوات الاحتلال التي قادتها الولايات المتحدة- بمطالبته بطرد هؤلاء "المجرمين" من العراق، إضافة إلى تصريح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الغاضب بقوله: «لا نقبل بأي حال من الأحوال قيام شركة أمن أمريكية بمجزرة على أراضينا، فذلك من شأنه أن يفرض تحديات خطيرة للغاية على السيادة العراقية»[٢].

انتقلت موجة الغضب إلى خارج حدود دولة العراق، وتولد عنها شعور الكراهية من جانب المجتمع الدولي تجاه الولايات المتحدة اضطرت على إثره كوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى التعامل مع الحادث علانيةً، وإطلاق تحقيقات رسمية بشأنه، وكذلك أطلقت الحكومة الأمريكية هي الأخرى بعد ذلك بمدة وجيزة أربعة تحقيقات مستقلة تحت قيادة وزارة الدفاع ومكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالات أخرى. أضف إلى ذلك إطلاق الكونجرس الأمريكي أيضاً تحقيقاً خاصاً به، فضلاً عن إجراء عضو الكونجرس الأمريكي هينري واكسمان، رئيس لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي بالكونجرس، جلسات استماع «للوقوف على ملابسات الحادث، ومدى الضرر الواقع على مصالح الولايات المتحدة الأمنية»، والتي خلصت إلى أن «الجدل المحتدم حول شركة بلاك ووتر ما هو إلا نتيجة مؤسفة للأخطار التي تنبثق عن الاعتماد المفرط على المتعاقدين الأمنيين من القطاع الخاص»[٣].

ولم تتوقف التحقيقات وموجة الغضب عند هذا الحد، إذ أجرى العراقيون هم أيضاً تحقيقاتهم، وحظروا تنفيذ بلاك ووتر أي عمليات أخرى في العراق، مطالبين حكومة الولايات المتحدة بإنهاء تعاقدها مع الشركة، ومطالبين الشركة كذلك بدفع تعويضات للأهالي بقيمة ٨ ملايين دولار أمريكي، هذا إلى جانب قيام بعض المنظمات الخاصة بإجراءات تقصٍّ، ونشرت النتائج التي توصلت إليها في تقارير؛ مثل تقرير جمعية حقوق الإنسان أولاً بعنوان: "المتعاقدون الأمنيون من القطاع الخاص في الحروب: وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب". واستغلت الأمم المتحدة هذا الوضع مطلقة دراسة مستمرة امتدت عامين بشأن "الزيادة الهائلة" في أعداد المتعاقدين المسلحين، وخلصت إلى أنه على الرغم من أن تجنيدهم كان بغرض الاعتماد عليهم بوصفهم "حرساً أمنياً"، فقد كانوا ينفذون في الحقيقة مهام عسكرية، وهو ما يجعل بعض الشركات مثل بلاك ووتر "شكلاً جديداً من أشكال

نشاط الارتزاق"، وهو أمر مُجرَّم بموجب القانون الدولي[٤].

الجريمة التي اقترفها أفراد المشاة البحرية هي نفسها الجريمة التي ارتكبها أفراد شركة بلاك ووتر، وأسفرت عن النتائج نفسها، غير أن رد الفعل الدولي على الجريمتين كان مختلفاً تمام الاختلاف؛ فبالنسبة إلى حادثة جنود المشاة البحرية، لم يكن هناك رد فعل يذكر؛ إذ لم تُسفر إلا عن مجرد تحقيق داخلي واحد فقط، مع إسقاط التهم بعد ذلك في تكتم، وهي الحادثة التي لم يلاحظها سوى عدد قليل حول العالم، وعدد من يتذكرونها الآن أقل من ذلك. وعلى النقيض، فقد تمخض عن حادثة ميدان نسور غضب دولي، وعمليات تحقيق على أعلى مستوى، فضلاً عن التصاقها بالأذهان في جميع أنحاء العالم بوصفها إحدى السقطات القاتلة للحرب على العراق، بما يشبه مذبحة ماي لاي إبان حرب فيتنام. فلماذا هذا التباين الكبير في رد الفعل؟ وما السبب وراء تلك الوصمة التي تلتصق بالمنظمات العسكرية الخاصة؟ يكمن الجواب في البذور التي نبت منها النظام العالمي المعاصر. وحتى تتضح لنا الصورة، علينا أن نعود بالزمن إلى الوراء.

النظام العالمي القروسطي

اتصفت الحياة في أوروبا العصور الوسطى بالفوضوية، فإن كنت من الفلاحين، فقد كان لديك على الأرجح أكثر من سيد يطالبك كل منهم بالولاء له، وهم يتمثلون في: الإقطاعيين المحليين، والملك، ودير الفرنسيسكان المجاور، والإمبراطور الروماني المقدس، والبابا، وغيرهم كثيرين. والأسوأ من ذلك أنهم غالباً ما كانوا في عداء، وكل منهم يدعي حقه فيك وفي أرضك ونفسك، وإن لم تُذعن لهم فمصيرك الموت. وعلى عكس الحال اليوم، فلم تكن هناك سلطة عظمى تقع تحتها المنطقة التي تعيش فيها، وهو ما أدى إلى وجود سلطات متداخلة وولاء مجزأ.

يصف علماء السياسة هذا الوضع بالسيادة "المقسمة" أو "المجزأة"، وقد كانت تلك هي السمة المميزة للنظام العالمي في العصور الوسطى، حيث البابوات والأباطرة والملوك والأساقفة والنبلاء والدول المدن والرهبانية وتشكيلات الفرسان والإقطاعيون الذين كثيراً ما كانت لهم دعاوى متداخلة ومتضاربة بالحق في نفس الرقعة ومن يسكنونها، وقد أدى ذلك- لا ريب- إلى نشوب كثير من الحروب.

لم تكن هناك محرمات بشأن الارتزاق في العصور الوسطى، مثلها مثل معظم حقب التاريخ، بل كانت- على الرغم من الاحتجاجات الميكافيلية- تُعد من بين الأعمال المشروعة، فضلاً عن وجود حالات كثيرة من اتخاذ أبناء الطبقة النبيلة الأقل درجة، مثل ويرنر دوق يورسلينجين، والكونت كونراد فون لاندو، وجوفاني دي ميديشي، من قيادة كتائب المرتزقة عملاً لهم. ولم يكن هناك ما يشين في الاستعانة بالجيوش الخاصة، بل كان الأمر لا يعدو كونه مماثلاً للاستعانة بشركة هندسية لإصلاح الخنادق المائية، أو تكليف أحد الفنانين برسم لوحة عائلية. وقد أدى تسليع الصراعات إلى ازدهار سوق القوة العسكرية حيث كانت خدمات الجيوش الخاصة، أو "السرايا الحرة" كما كانت تُعرف حينها، مسخرة لمن يدفع أكثر، أو لصاحب القوة الكبرى، وقد شاعت الحرب التعاقدية انتشاراً كبيراً في العصور الوسطى، لا سيما في شمالي إيطاليا.

تعود أصول النظام العالمي في القرون الوسطى إلى سقوط الإمبراطورية الرومانية، ووصلت إلى ذروتها إبان "أوج العصور الوسطى" ما بين عامي ١٠٠٠ و١٣٠٠، إلا أنها شهدت بعد ذلك انخفاضاً تدريجياً في القرون اللاحقة. وعادة ما يربط المؤرخون عام ١٥٠٠ بنهاية العصور الوسطى، غير أننا لا يمكننا الوقوف بوضوح على حقيقة الأمر؛ فالقرون ما بين عام ١٤٠٠ و١٧٠٠ شهدت تماسكاً تدريجياً للسلطة السياسية، لتتحول من حالة السيادة المجزأة التي اتصفت بها العصور الوسطى- حيث الكنيسة والإمبراطور والملك والأمراء ودول المدن والأديرة، ومثلهم ممن كانت لديهم دعاوى متداخلة ومتضاربة بحقوقهم في السلطة- إلى نظام مركزي من الدول أصبح بعد ذلك هو النظام العالمي المعاصر، غير أن هناك تاريخاً واحداً يتمتع بارتباط خاص بهذا التحول السياسي.

١٦٤٨م

اندلعت أحداث تمرد في العام ١٦١٨ في بوهيميا[1]، تحولت إلى حرب ضارية استمرت ثلاثين عاماً وضربت أرجاء وسط أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت

(١) بوهيميا: منطقة تاريخية في أوروبا الوسطى، وتحتل الأجزاء الغربية ومعظم الأجزاء الوسطى من جمهورية التشيك.

والانتهازيين السياسيين، وقد كان الدمار الذي خلفته هذه الحرب دماراً لا يمكن إصلاحه؛ فقد أودت هذه الحرب بحياة قرابة ثلث الشعوب التي تشكل الآن ألمانيا وجمهورية التشيك، إضافة إلى تدمير جيوش السويد التي كانت من ضمن القوى العظمى حينها، لما يصل إلى ألفي قلعة، وثمانية عشر ألف قرية، وخمسة عشر ألف بلدة في ألمانيا وحدها. أما الاقتصاد، فقد كان في حالة يرثى لها، وكان هناك عدد كبير من القرى والمدن الصغيرة التي كانت في حاجة إلى مئات السنين حتى تتعافى وتعود إلى سابق عهدها. واستشرت الأمراض والمجاعات، وتحول عشرات الألوف من الأهالي إلى لاجئين يهيمون على وجوههم في أرجاء أوروبا. وبالنظر إلى ما خلفته هذه الحرب من دمار شامل، فإنها تشبه الحروب العالمية بالنسبة إلى وسط أوروبا.

تولد من رحم هذه الحرب النظام الدولي المعاصر، أو هكذا قيل لنا، فقد انتهت الحرب في العام ١٦٤٨ بصلح وستفاليا(١)، الذي جاء اسمه من معاهدتي السلام الموقعتين في مدينتي أسنابروك ومونستر في وستفاليا، وقد اضطلعت جميع القوى العظمى بالقارة بدور في هذا الصلح الذي أعاد رسم خريطة أوروبا، وصاغ موازين القوى من جديد. تقودنا القراءة المعتادة لهذا المشهد إلى أنْ نعُد عام ١٦٤٨ العام الذي تخلصت فيه الإنسانية من براثن فوضوية العصور الوسطى؛ بفضل تأسيس نظام عالمي جديد، أحياناً ما يُطلق عليه اسم نظام وستفاليا، والذي من المفترض أن يكون مألوفاً للقراء. يعزو بعض الباحثين أصول النظام المعاصر إلى صلح لودي (١٤٥٤)، الذي أسس الاتفاقية الإيطالية، أو التطورات التي وقعت في فرنسا في أواخر العصور الوسطى، غير أن عام ١٦٤٨ غالباً ما يُعد عام تأسيس النظام العالمي المعاصر[٥].

يتسم نظام وستفاليا بثلاث خصال رئيسية، أولها أنه يختلف عن العصور

(١) اسم عام يطلق على معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنابروك (Osnabrück) ومونستر (Münster) في وستفاليا وتم التوقيع عليهما في ١٥ مايو ١٦٤٨ و٢٤ أكتوبر ١٦٤٨ وكتبتا باللغة الفرنسية. وقد أنهت هذه المعاهدات حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة (معظم الأراضي في ألمانيا اليوم)، وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة.

الوسطى في أنه يضع جميع السلطات في يد جهة فاعلة واحدة فقط؛ ألا وهي الدولة، فقد كان للمنتصرين في حرب الثلاثين عاماً الفضل في حل مشكلة العصور الوسطى المتمثلة في تداخل السلطات والولاءات، من خلال إعلان عدم شرعية حكم أي جهة أخرى سوى الجهات ذات السيادة على الأراضي، ولا ريب أنه كان هناك وجود للسلطات القائمة على الأراضي قبل ذلك- الإمبراطوريات والممالك والدوقيات وغيرها- لكن الدولة الحديثة لها طابع مختلف، فهي تدعي لنفسها الهيمنة المطلقة على جميع السكان والموارد داخل حدود أراضيها، وتستبعد جميع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، مثل البابا.

وأما الثانية فهي أن تقر الدول بأن يعامل بعضها بعضاً على أساس المساواة. وأما الثالثة، فيجب على الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقد كان لذلك بالغ الأثر في وضع حدود واضحة بين السياسات الداخلية والخارجية، بخلاف ما كان عليه الحال في العصور الوسطى. فبالنسبة إلى السياسات الداخلية، تمتعت الدول بمطلق الحرية في الطريقة التي تحكم بها، ما دام أنها استطاعت إقناع الشعوب بالخضوع لحكمها أو إجبارهم على ذلك. وقد أصبح لهذه الدول على مدار القرون التالية دور أكبر في بناء فكرة المواطنة والقومية، حتى إنه بحلول القرن العشرين أصبحت هوية معظم الأوروبيين وغيرهم تتحدد أولاً بالجنسية، ثم بالديانة أو المجموعة العرقية أو أي انتماءات أخرى.

استعانت الدول كذلك بالقوة في إخضاع المواطنين المعارضين تحت وطأة حكمها، وسعت إلى احتكار العنف حتى لا تكون هناك قوة قادرة على مواجهتها، فجرَّمَت أي مواجهة مسلحة لها مثل المرتزقة الذين بإمكانهم تهديد وجود الحكومة فعلياً، ويرى كثيرون أن ادعاء الدولة الحق الأوحد في استخدام العنف من أجل تقوية دعائم سلطة القانون هو جوهر إقامة الدول. فعلى سبيل المثال يُعرِّف عالم الاجتماع الألماني البارز ماكس فيبر الدولة على أنها «مجتمع بشري يزعم (بنجاح) احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية في إقليم معين»[٦]، وهو التعريف الذي لا يزال استخدامه شائعاً إلى الآن على نطاق واسع، والدول التي تعجز عن الاحتفاظ باحتكارها القوة، وتحمُّل الحروب الأهلية، أو جرائم العنف المتكررة، غالباً ما توصم بأنها دول "ضعيفة" أو "هشة" أو "خائبة".

أما بالنسبة إلى السياسات الخارجية، فقد أبرمت الدول معاهدات مع الدول

الأخرى، وسعت في بعض الأحيان إلى بسط نطاق نفوذها بالقوة ليضم الأراضي المجاورة تحت سطوة حكمها، فضلاً عن وقوفها أمام الدول الأخرى لمنعها من التدخل في السياسات الداخلية، وبمرور الوقت، وضعت الدول ضوابط أحكم على حدودها، وأقامت جيوشاً نظامية دائمة- على خلاف الحال في العصور الوسطى- تشن بها الحروب على الدول الأخرى. يصف صاحب نظريات الحروب في القرن السابع عشر، البروسي العظيم كارل فون كلاوزفيتز، استخدام الدول الجيوش بأنه «مبارزة على نطاق أوسع» لحل النزاعات بين الدول، فالحرب بالنسبة إليه ما هي إلا «امتداد للسياسات ولكن بوسائل أخرى»[٧]. ولا يزال كتابه الرائع "عن الحرب" أفضل تفسير منطقي للحروب على الطريقة الوستفالية، والتي تندلع في صورتها الأساسية بين الدول، وأفضل مثال على ذلك الحربان العالميتان الأولى والثانية.

تتطلب السيادة من وجهة النظر الوستفالية تفكيك الدول للجيوش الخاصة؛ أولاً، إذا أرادت إحدى الدول أن يكون لها الحكم المطلق في بقعة ما، فإنها في حاجة إلى احتكار القوة لتقوية دعائم سلطة القانون؛ ومن ثم كان عليها حظر جميع ما يمكن أن يهدد هذا الصرح، كالمرتزقة على سبيل المثال. ثانياً، وفق النظام الوستفالي، فإن كل دولة مسؤولة عن أعمال العنف العابرة للحدود التي تنشأ من داخل أراضيها، حتى لو لم تكن مدعومة من النظام الحاكم، وهو ما أدى إلى حظر الدول الجيوش الخاصة خوفاً من احتمالية شنها الحروب على الدول المجاورة، وجر الدولتين إلى مواجهة مسلحة. وبهذه الطريقة، انتهى زمن سوق القوة المسلحة في العصور الوسطى، تزامناً مع انتشار النظام الوستفالي، حيث حلت الجيوش النظامية محل الجيوش الخاصة، وأصبح المرتزقة من الخارجين عن القانون. فيا لدونية الانطباع المأخوذ عن مهنة الارتزاق التي لا تزال تتفشى في النظام العالمي إلى اليوم، وهو ما يتضح من تباين رد الفعل الدولي على مجزرة مدينة الحديثة وعلى مجزرة ميدان نسور.

العنف "المشروع"

نظراً لاهتمام الدول بالعنف وسيلةً لفرض السيطرة، فإنه ليس من المستغرب أن يرتبط ظهور الدولة الحديثة ارتباطاً وثيقاً بالحروب، ولقد كان تطور الدول ونظام الدول اللاحق الذي يُشكل نظام وستفاليا تطوراً تدريجياً ومعقداً كُتِبَت فيه مجلدات

من المؤلفات البحثية. ولا يتسع مقام هذا الكتاب لاستعراض تلك الأبحاث استعراضاً وافياً، ولكن هناك أمراً واحداً واضحاً كعين الشمس، وهو أن تفوق الدولة في استخدام العنف لفرض السيطرة داخلياً وخارجياً أتاح لها القضاء على الانشقاقات الداخلية وقهر المنافسين من غير الدول.

طبقاً لتشارلز تيلي أستاذ علم الاجتماع الذي يعد من الشخصيات التاريخية، نشأت الدول كنوع من أنواع الابتزاز الأمني، متخذة شكلاً أقرب إلى المافيا، بحيث توفر "الحماية" للمواطنين مقابل رسوم معينة أو ضريبة ما. ومع مرور الزمن، أصبحت الدول قوية من خلال حلقة متصلة من العنف: فلقد أنشأت الدول قوات أمن قوية لانتزاع الثروات من السكان لكي تدفع لتلك القوات الأمنية أجورها، وتطلب الدول من تلك القوات التخلص من خصومها الداخليين والخارجيين. لذا تعد القوة المسلحة أحد العوامل المهمة في صعود الدول للسلطة، أو كما قال تيلي: العنف يولِّد الدول والدول تولِّد العنف[٨].

يصف الاقتصادي الأمريكي مانكور أولسون مسألة ظهور الدول بطريقة أخرى، وذلك بتشبيه ما تقوم به الدول بأعمال اللصوصية؛ إذ يعيش اللصوص على نهب خيرات الآخرين، والانتقال من ضحية إلى أخرى، ولكن في مرحلة ما يُقرر اللص أن التجول في المناطق الريفية بحثاً عن المسروقات أمرٌ مرهق للغاية، فيختار بدلاً من ذلك أن «يمارس عمليات النهب في محيط المكان الذي يوجد به»، من خلال السيطرة بالقوة على مجتمع ما، وابتزاز سكانه المحليين للاستيلاء على ثرواتهم تحت وطأة الاستبداد، مثل أمراء الحروب، والاستمتاع بحياة مستقرة دون تنقل وتعب ونصب. بيد أن ذلك يُعطي اللص المتمركز في مكان ثابت حافزاً لإقامة ما يُشبه الحكومة لضمان استمرار الشعوب في توليد الثروات له، وكذلك حمايتهم من اللصوص المتجولين[٩]، وبهذه الطريقة تُعد الدولة «لصاً متمركزاً في مكان ثابت»، بعد أن كان «لصاً جوالاً».

من وجهة نظر تيلي وأولسون، نشأت الدول من قدرتها الفائقة على استخدام القوة والقضاء على الخصوم من غير الدول، وهو ما يجعل الفرق بين القوة "المشروعة" و"غير المشروعة" غامضاً ومطاطاً ومُختلَقاً. ومن وجهة نظرهما، من يمتلك القوة هو من يمتلك القدرة على تحديد الصواب من الخطأ، وكانت الدول هي الأشد قوة. وقد كان من الواضح أن إطلاق ألقاب مثل "المشروع" و"العادل"

على القوات التابعة للدول لم يكن مستخدماً ومقبولاً إلا بعد أن أصبحت الدول هي القوة السياسية المهيمنة في أوروبا، ولا تعترف بسلطة أخرى سوى الدول الأخرى.

يعتقد كثير من علماء العلاقات الدولية، وربما غالبيتهم، أن النظام العالمي المعاصر مستقر بطبيعته، ويصفون سيادة نظام وستفاليا على أنه "نظام" أو "مجتمع" من الدول التي تحكم العالم، وخير مثال على ذلك اليوم هو الأمم المتحدة التي لا يدخل ضمن الأعضاء ممن لهم حق التصويت فيها إلا الدول فقط. ويستمر الاستقرار من خلال تحقيق توازن طبيعي داخل النظام، بحيث تتعاون القوى المتنافسة لمنع أي دولة من الحصول بمفردها على قدر مفرط من القوة. وتقوم الدول بقياس مدى القوة التي تتمتع بها الدول الأخرى باستخدام حسابات ميكافيلية للمصالح القومية، وسياسات موازنة القوى، مع احتلال القوة العسكرية نصيب الأسد. ومن ثم يُحافظ نظام وستفاليا على الحكم العالمي الذي تكون فيه الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية في العلاقات الدولية.

التحول من معاهدة السلام إلى النظام العالمي

إن الآثار المترتبة على ما شهده عام ١٦٤٨ عميقة للغاية على صعيد العلاقات الدولية؛ لأنها بمنزلة بداية لنظام عالمي جديد تحكمه الدول، وقد أدى ذلك إلى حل مشكلة تداخل السلطات والولاءات التي شهدتها العصور الوسطى من خلال الجمع بين السيادة والأراضي الفعلية التي تنظمها الدولة، تاركة بذلك السلطات غير التابعة للدول، مثل البابوية، من دون أي سلطات على الإطلاق. ولعل هذا هو السبب وراء إشارة البابا إنوسنت العاشر إلى معاهدة وستفاليا على أنها «باطلة ولاغية وظالمة وجائرة وشريرة وفارغة، وتفتقر إلى أي معنى على اختلاف الأزمان»[١٠].

ولسوء حظ البابا إنوسنت، شهدت القرون الأربعة التالية تطور نظام وستفاليا من نموذج أوروبي إلى نموذج عالمي، ويرجع ذلك جزئياً إلى تصدير القوى الأوروبية هذا النظام من خلال الاستعمار، إذ هيمنت الدولة تدريجياً على جميع أشكال السلطات الدولية الأخرى؛ إذ فقدت البابوية، التي كانت في يوم من الأيام خصماً قوياً للملوك والأمراء في العصور الوسطى، كامل سيطرتها على الأراضي بحلول عام ١٨٧٠، وتحولت سلطتها تحولاً كبيراً إلى التركيز على مجال الآداب

والأخلاقيات. وبحلول نهاية القرن التاسع عشر، حل نظام الدولة المنبثق من نظام وستفاليا محل النظام الذي كان مستخدماً في العصور الوسطى كلياً.

في بداية القرن العشرين كانت الدول الأوروبية إمبراطورياتٍ تتمتع بقوة هائلة مكنتها من النجاح في السعي إلى فرض السيطرة على الأراضي، واحتكار ممارسة العنف خارج حدودها وفي إفريقيا وآسيا والأمريكتين. وخلال الفترة من العام ١٨٨٠ إلى عام ١٩١٤، اضطلعت سياسات الدول الأوروبية بأدوار مؤثرة على الصعيد العالمي، ويتجلى ذلك في أزمة فاشودة[١]، والعديد من حروب البلقان على الحدود ما بين هاسبورغ والعثمانيين، واللعبة الكبرى بين بريطانيا وروسيا في آسيا الوسطى، والمنافسة الاقتصادية في الصين، ومؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥ الذي قنن عملية التدافع إلى إفريقيا.

كذلك سعت دولٌ جديدة غير أوروبية أيضاً إلى احتلال مكان في النظام العالمي المعاصر، إذ شرعت كل من الولايات المتحدة واليابان في تنفيذ حملات استعمارية، بل وتفوقت في بعض الأحيان على القوى الأوروبية، وذلك في الحرب الأمريكية الإسبانية (١٨٩٨)، والحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤- ١٩٠٥). ولقد تمادت الدول الأوروبية في هيمنتها، حتى إن فرنسا أعلنت في ظل الجمهورية الثانية أن الجزائر جزء لا يتجزأ من أراضيها.

لا تزال كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية أعظم مثال على الحروب وفق نظام وستفاليا من حيث النطاق والدمار الذي تخلف بعدهما، إذ شملت المعارك التي دارت فيهما العالم كله، والذي كان في أغلبه مستعمراً من الدول الأوروبية في ذلك الحين. وإلى جانب الخسائر المفجعة التي خلفتها الحرب العالمية الأولى، تسببت هاتان الحربان في الإطاحة بإمبراطورية هابسبورغ والدولة العثمانية في طريقها، كما أضعفت معاهدة فرساي قوة ألمانيا إلى حد كبير، إلا أن ذلك الاختبار المدمر للنظام الويستفالي لم يؤد إلى سقوطه؛ فخلال جيل واحد أدت مساعي اليابان الإمبريالية إلى دخولها في منافسة مع الولايات المتحدة، وتوغلت الغزوات الإمبريالية

---

(١) حادثة فاشودة، أو أزمة فاشودة، وقعت عام ١٨٩٨ في ذروة التنافس الاستعماري الأوروبي بين المملكة المتحدة وفرنسا في شرق أفريقيا. وكادت الحادثة تؤدي إلى نشوب حرب بين فرنسا والمملكة المتحدة، لكنها انتهت بانتصار دبلوماسي للمملكة المتحدة.

الإيطالية في عمق شمال شرق إفريقيا، واستعادت ألمانيا عافيتها وهددت القوى الأوروبية مجدداً تحت راية النظام النازي.

اندلعت الحرب العالمية الثانية في الأول من سبتمبر/أيلول عام ١٩٣٩، وهي- بلا ريب- تمثل ذروة النظام الوستفالي، إذ تجرعت كل من ألمانيا واليابان من دول المحور مرارة الهزيمة والاحتلال من الدول الأخرى، وأصبحت إيطاليا قوة عالمية غير فعالة، كذلك عانت بريطانيا وفرنسا التابعتان لدول التحالف جراحاً غائرة انتهت بانسحابهما من مستعمراتهما خلال العقود التي تلت الحرب. أما أزمة قناة السويس في العام ١٩٥٦ فأظهرت أن بريطانيا وفرنسا- آخر القوى الأوروبية القديمة القائمة- لم تعودا ضمن الجهات الفاعلة الرائدة على الساحة العالمية، وحلت محلهما قوتان حديثتان، ألا وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ومع ذلك، تغيرت العلاقات الدولية بسبب التغيرات التي شهدتها الحروب، إذ سعت القوى العظمى الأمريكية والسوفييتية إلى الاستيلاء على السلطة دون الدخول في مواجهات مباشرة، وهو السبب وراء خوضهما حرباً باردة من خلال الدول المتحالفة معهما، والحروب بالوكالة، والمنافسة الاقتصادية.

مركزية الدول

إن التحيزات المعيارية الحالية التي تسري في نظام وستفاليا القائم على الدول قوية للغاية، حتى إنها تدخل في صميم القانون الدولي والسياسات والدراسات العلمية، فعلى سبيل المثال تكمن هيمنة الدول وسموها فوق كل شيء في القانون الدولي، وهو المصطلح الذي يعني بدقة "القانون الذي يحكم ما بين الدول". والمبادئ الثلاثة للسيادة الواردة في نظام وستفاليا مدونة في اتفاقية مونتيفيديو التي أبرمت عام ١٩٣٣ بشأن حقوق الدول وواجباتها، وفي المادة رقم (٢) في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، وفي الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية[١١]، وغيرها من الوثائق القانونية.

تعد الدول في نظام وستفاليا الجهات الفاعلة الوحيدة على الساحة السياسية الدولية، وهي الجهات الوحيدة المعنية بالقانون الدولي والكيانات الوحيدة التي يمكنها استخدام القوة استخداماً مشروعاً لفرض سلطتها. وتماشياً مع آراء تيلي وأولسون، تُجرَّم الجهات الفاعلة من غير الدول التي تستخدم العنف، ويُطلق عليها

"المتمردين"، و"الإرهابيين"، و"العناصر المسلحة"، و"المرتزقة"، وهلم جراً، وذلك على الرغم من الحقيقة المتمثلة في أن هناك من الدول ما تستخدم تكتيكات مشابهة، كما رأينا في كثير من الأحيان في حملات القمع التي تشنها الحكومات ضد المعارضين. وإذا ما ألقي القبض على هذه الجهات المقاتلة من غير الدول، فلا تحصل على أي مزايا مثل "أسرى الحرب"، على النحو المبين في اتفاقيات جنيف؛ وذلك لأنهم ليسوا "مقاتلين شرعيين"، فمثل هذه المزايا تقتصر حصراً على جماعة الدول وجنودها.

نظام وستفاليا هو النموذج المهيمن على السياسة العالمية؛ فسيادة الدولة من الأمور المترسخة للغاية في فهم واضعي السياسات للشؤون العالمية، حتى إن كثيرين رأوا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر المأساوية أنه من غير المعقول أن تتمكن جهة فاعلة من غير الدول، أي تنظيم القاعدة، من تنسيق مثل هذا الهجوم دون مساعدة من دولة ما. وليس هناك ما يقال بعد تصريح جيمس وولسي المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية بأنه من غير المرجح- إن لم يكن من المستحيل- أن يُنفذ تنظيم القاعدة بمفرده هذا الهجوم دون رعاية من إحدى الدول. وفي حوار تلفزيوني معه في برنامج "صباح الخير يا أمريكا" (Good Morning America) قال: «نحتاج بوجه خاص إلى إمعان النظر في إمكانية وجود دولة ما- والأرجح لي أنها العراق- تعمل جنباً إلى جنب مع جماعة بن لادن»[١٢].

لم ينفرد مدير وكالة المخابرات المركزية وحده بذلك الرأي، وقد أمضى آخرون ممن يشغلون مناصب في أعلى المستويات بالحكومة الأمريكية سنوات مضنية في البحث، دون دليل، محاولين إيجاد روابط بين تنظيم القاعدة ودولٍ مثل العراق، لكن دون جدوى، ويرجع غزو الولايات المتحدة للعراق في جزء منه إلى الاشتباه في وجود علاقات بين النظام العراقي والتنظيم الإرهابي. فمثلاً في المرحلة التي سبقت حرب العراق ومهدت لها، زعم الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن بين الرئيس العراقي صدام حسين وتنظيم القاعدة «اتصالات رفيعة المستوى يعود تاريخها لقرابة العقد»، وأن «العراق يمكنه أن يتخذ قراراً في أي وقت بمنح الإرهابيين، سواء من الجماعات أم من الأفراد، سلاحاً بيولوجياً أو كيميائياً، وقد يمكّن هذا التحالف مع الإرهابيين النظام العراقي من ضرب أمريكا من دون ترك أي أدلة تشير إليه»[١٣]، ومع ذلك لا يزال عديدٌ من واضعي السياسات أسرى لنموذج نظام وستفاليا.

بالنظر إلى الجانب العلمي والمعرفي، نجد أن الاستقراءات القانونية المستسقاة من نظام وستفاليا العالمي كانت لها اليد العليا في نظرية العلاقات الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية طيلة السنوات الخمسين الماضية، ففي العام ١٩٤٨، وإبان الذكرى الثلاثمئة لمعاهدة وستفاليا، نشر الباحث القانوني ليو غروس مقالاً لقي انتشاراً واسعاً في أوساط القراء، واستخدم فيه الكاتب مصطلحات أقرب إلى المثالية في وصفه للمعاهدة بأنها «البوابة المهيبة التي تنقلنا من العالم القديم إلى الحديث»، ونسب إليها الفضل بكونها «الطور الأسمى [في] مراحل تطور العلاقات الدولية»[١٤]. أما هانز مورغنثاو، وهو باحث رائد في مجال العلاقات الدولية في القرن العشرين، فقد أوضح أن «قواعد القانون الدولي قد أُسست وترسخت في العام ١٦٤٨»، وأن «معاهدة وستفاليا جعلت من الدولة الإقليمية حجر الزاوية في نظام الدولة الحديثة»[١٥]. وبحسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، فإن «هناك عدداً من المبادئ المهمة- التي أسهمت لاحقاً في صياغة الإطار القانوني والسياسي للعلاقات بين الدول الحديثة- قد أسست بدايةً في نظام وستفاليا، الذي اعترف صراحة بمجتمع من الدول يقوم على مبدأ السيادة الإقليمية»[١٦]، وتطول قائمة الاقتباسات[١٧]. تلك هي قوة معتقدات وستفاليا والتحيز المحتدم نحو الدول بوصفها الوحدة السياسية المركزية للعلاقات الدولية في القانون والسياسة والمعرفة.

نهاية النظام

في العام ١٩٨٩، سقط جدار برلين، وانتهت الحرب الباردة، مُخلِّفة قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة، وكان ذلك بالنسبة إلى بعض المراقبين إيذاناً بالانتصار الأبدي للدولة الليبرالية الديمقراطية على كل أشكال الدول الأخرى، وإشارة إلى انطباق نظرية داروين على نظام وستفاليا. في كتاب "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" الذي حقق أعلى المبيعات، أكد الباحث فرانسيس فوكوياما أن أقل ما يُقال عن نهاية الحرب الباردة أنها كانت "نهاية التاريخ"، واستلهم فوكوياما أفكاره من الجدلية الهيجلية، في إشارة إلى فيلسوف القرن التاسع عشر جورج هيجل وفكرته عن التاريخ، إذ كان يقول إن انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة كان «منتهى التطور الأيديولوجي للبشرية، وبداية غلبة الديمقراطية الليبرالية الغربية

بوصفها الشكل النهائي للحكم الإنساني»[١٨]، وأصبح السلام العالمي أخيراً في متناول اليد.

بيد أن المستقبل كان له رأي آخر مغاير لرأي فوكوياما، فبوجود منتصر واحد في ظل نظام وستفاليا، دخل العالم في دوامة متنامية من الفوضى، إذ لم ينتشر نهج الليبرالية الديمقراطية إلى الدول الأكثر ضعفاً داخل المنظومة الدولية التي تمنح النظام العالمي شكله المعتاد، بل تداعت كثير من الدول الأشد ضعفاً وتدهورت إلى مستويات أسوأ مما كانت عليه، ففقدت بعض الدول سيطرتها على أراضيها، كما حدث في الصراعات التي شهدتها دول مثل البلقان وإندونيسيا والسودان، في حين انهارت دولٌ أخرى تماماً، مثل ليبيريا والصومال، وخسرت كثير من الدول احتكارها القوة، مما أشعل نيران الحروب الأهلية وأدى إلى ظهور مساحات شاسعة من المناطق غير الخاضعة لأي سلطة، مما أطلق العنان فيها لجهات مسلحة غير حكومية، أمثال الجماعات الانفصالية في شمالي مالي، وأمراء الحرب في شرقي الكونغو، والمتطرفين في اليمن. وكذلك أذعنت بعض الدول لعصابات المخدرات، مثل غينيا بيساو في غرب إفريقيا، فأصبحت "دولاً قائمة على المخدرات"، في تجسيدٍ حرفي لصورة العصابات المستقرة عند مانكور أولسون.

وهددت التنظيمات الإرهابية الدولية، مثل تنظيم القاعدة، الدول الضعيفة والقوية على حد سواء، وفي ٢٠١٣ أُعلن قيام الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي إمارة مستقلة تفرض سيطرتها على أراضٍ في العراق وسوريا. وفي الواقع، بات ظهور الدول الضعيفة مدعاة للقلق بحلول عام ٢٠٠٢، ووصل لدرجة دعت الولايات المتحدة إلى إعلان أن «التهديد الحقيقي الذي تواجهه الآن لا ينبع من القوى الكبرى التي تطمح للسيطرة على العالم، بل من الدول المتهاوية»[١٩].

لم يكن التآكل ينخر في جسد سيادة الدول من الداخل فحسب، لكنه كان يطالها من الخارج أيضاً، فعقب انتهاء الحرب الباردة، شرعت الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل منظمة الأمم المتحدة، في التدخل في السياسات الداخلية للدول، في انتهاكٍ صريح لميثاقها الذي يُقدس في المادة الثانية منه مبادئ نظام وستفاليا الأساسية[٢٠]. ومن الناحية النظرية، تمثل الأمم المتحدة والمنظمات المماثلة، الإرادة الجماعية للدول، التي تشكل عضوية الأمم المتحدة، ولكن في الواقع، تجاوز بعض هذه المنظمات الدولية دوره ليصبح هو أيضاً طرفاً فاعلاً عالمياً بحكم

مكانته، في اعتناقٍ لنزعة "المجموع يفوق الجزء".

فعلى سبيل المثال بعد عام من استسلام الاتحاد السوفييتي رسمياً، خرج الأمين العام للأمم المتحدة، الذي كان بطرس بطرس غالي حينها، وأعلن بجرأة أن «زمن السيادة المطلقة قد ولّى، فنظريتها لم تتماشَ أبداً مع الواقع»، وترمز كلمة سيادة هنا إلى "الدول"، في إشارة إلى نظام وستفاليا. وكان الحل الذي قدمه هو إقامة نظام عالمي جديد تديره الأمم المتحدة صاحبة القوة الهائلة، التي تفرض إرادتها على الدول، وحذر قائلاً: «يجب ألّا نسمح بعودة المنظمة إلى حالة الشلل التي أصابتها في الحقبة الماضية»[٢١]. ومنذ ذلك الحين صرحت الأمم المتحدة بإجراء تدخلات عسكرية في أراضي الدول رغماً عن إرادتها- وهو ما يعد انتهاكاً للسيادة التي نص عليها نظام وستفاليا- كما رأينا في شمالي العراق، ورواندا، والصومال، ويوغوسلافيا السابقة (البوسنة)، وهايتي، وليبيريا، وكوسوفا، وسيراليون، وقد صرحت الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من العام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٨٩ بإجراء سبعة عشر تدخلاً، لكنها أقرت أكثر من عشرين تدخلاً سنوياً[٢٢] في الأعوام من ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٦، وهي الإجراءات التي لم تكن لتدور في مخيلتنا في ظل تطبيق نظام وستفاليا بصرامة.

في العشرين عاماً التي تلت نظرية فوكوياما بشأن نهاية التاريخ، بدا أن سيادة الدولة تتهاوى على معظم الجبهات، وكذلك انهار معها نظام وستفاليا، وهو ما أفسح المجال لاحتدام الجدل بين أصحاب الخبرات، فأعلن بعضهم موت ما كان يُعرف بالدولة، في حين رفض آخرون تلك الفكرة، فبدا الأمر أشبه بتقارير وفاة مارك توين، من قبيل المبالغة[٢٣]. وبدأ العديد يشككون في المسلمات التقليدية لمعاهدة ١٦٤٨، فزعم بعضهم، من أمثال فيليب بوبيت وروبرت جاكسون، أن الدولة بصدد التحول من سلطة إقليمية تقوم على السيادة على الأراضي إلى شكل جديد[٢٤]. وأشار آخرون، مثل يورغ فريدريكس وإس جاي كوربين، إلى أن نظام وستفاليا كان مفارقة تاريخية، ويرى هؤلاء أن الدولة ليست أبدية ولا طبيعية، وأن التاريخ حافل بنماذج بديلة للتنظيم السياسي الإنساني، بدءاً بالقبائل ومروراً بالممالك ووصولاً إلى الإمبراطوريات[٢٥]. بيد أن آخرين لا يزالون يؤكدون أن وستفاليا برمتها كانت محض أسطورة؛ فقد وصف إدوارد كين، وأندرياس أوسياندر، وكثيرون غيرهما، معاهدة ١٦٤٨ أنها ضربٌ من ضروب الخيال في القرن التاسع عشر،

تجسدت في النظريات الأكاديمية للقرن العشرين[٢٦]. وفي الواقع، لا تنص اللغة المستخدمة في معاهدتي مونستر وأوسنابروك صراحةً على وجود نظام دولي للدول، بل إن أحد الباحثين قارن العالم في ظل نظام وستفاليا بعالم نارنيا الخرافي[٢٧].

على الرغم من هذا الجدل، لا يزال نموذج وستفاليا مستمراً في الهيمنة على النسيج الفكري للعلاقات الدولية، ولا تزال جميع النظريات الكبرى- كالواقعية والواقعية الجديدة، والليبرالية والليبرالية الجديدة، والبنائية، والمدرسة الإنجليزية، والنظرية النقدية، وغيرها- تدور حول سيادة الدولة، بيد أن الدول لم تعد اليوم السلطات الوحيدة في العلاقات الدولية كما كان متصوراً أيام العمل بنظام وستفاليا، إذ أمست الجهات الفاعلة من غير الدول الآن أطرافاً سياسية فاعلة على الساحة العالمية أيضاً، مما يجعل الالتزام بنظام دوليٍّ يتركز حول الدولة أمراً مستحيلاً. وفي الوقت نفسه نجد عودة لظهور التصورات البديلة- والقديمة في الغالب- للنظام السياسي على أساس عرقي أو ثقافي أو قبلي أو ديني، حتى إنها تكاد تطمس الهوية على أساس الجنسية. لم تعد نظريات العلاقات الدولية التي تقوم في جوهرها على فكرة الدولة في القرن العشرين قادرة على تقديم تفسيرٍ مرضٍ لهذه التغيرات، وهو ما قد يسوغ بعض مظاهر التفكك النظري والتنافر المعرفي التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة.

ثمة حاجة إلى نموذج بديل لفهم هذا العالم المتحول الذي نعيش فيه، نموذجٍ لا يقيده ذلك التحيز الموروث المتركز على الدولة، وبينما يرجع العالم إلى الوضع الذي كان قائماً في العصور الوسطى، تلك الحقبة التي لم تكن الدول فيها هي المهيمنة على السياسة الدولية، فمن المنطقي أن نتكيف مع ذلك، وأن نتبنى منظوراً يشمل هذا الواقع، ويطلق على هذا المنظور اسم "القروسطية الجديدة".

الفصل الثامن
القروسطية الجديدة

لا توجد قطعاً طريقة جديدة، بل هي طريقة قديمة.
- جيفري تشوسر

الحياة في بلاط الملك روجر الثاني ملك صقلية (١٩٠٥ - ١١٥٤) قد تتكشف عن مفاجأة للقراء المعاصرين الذين ربما يقرنون بين العصور الوسطى والجهل والعنف والمعاناة، ويتعارفون عليها بعبارة "عصور الظلام". فقد كانت الحياة في صقلية في العصور الوسطى آمنة ومتطورة ومُعولَمة نسبياً، ومن ذلك أن عمارة القصر الملكي في باليرمو كانت مفعمة بالتأثيرات النورمانية والعربية والبيزنطية، شأنها في ذلك شأن سائر المجتمع حولها، وسيسمع المسافر خلال الزمن عند دخوله من أبواب القصر أحاديث بألسنة عدة؛ فهذا لسان فرنسي أو لاتيني، وذاك يوناني أو عربي أو عبري، يتحدثون بحرية في مواضيع شتى، قد تتناول تجارة الحرير الدولية، أو آخر الأخبار الواردة من بلاد الشام النائية حول الحملة الصليبية الثانية، أو حماية الأقليات بموجب قوانين روجر التي كانت خليطاً من القانون النورماني المسيحي والشريعة الإسلامية ومدونة القانون الروماني التي كانت سارية في عهد الإمبراطور جوستنيان، وهؤلاء رجال الحاشية الملكية يتبادلون الأحاديث والإشاعات عند باب الحصن، ربما فيهم الجغرافي العربي محمد الإدريسي، والمؤرخ اليوناني نيلوس دوكسوباتريوس، ورئيس شمامسة كاتانيا الذي ترجم من أعمال أفلاطون مينونَ وفيدونَ المحضريْن من القسطنطينية إلى اللغة اللاتينية.

الملك نفسه لم يكن من ذلك ببعيد؛ فقد كان نورمانياً، إلا أنه يتحدث العربية

بطلاقة، ومغرم بالثقافة العربية، وقد وظف الباحثين والشعراء والعلماء المسلمين، واستعان بالجنود العرب ووسائل الحصار التي يستخدمونها، في حملاته على جنوبي إيطاليا. لم يكن العدو الرئيسي لروجر دولة نداً، بل كان البابا الذي استأجر المرتزقة للإغارة على أراضيه جنوبي إيطاليا، مع ذلك لم يكن البابا إنوسنت الثاني هو الجهة الفاعلة من غير الدول، ذات السلطة، الوحيدةُ في عالم روجر، بل كان على روجر أيضاً مغالبة جماعات أخرى مثل فرسان الهيكل، والمدن شبه ذاتية الحكم مثل باري، وعائلات بالغة النفوذ مثل أفراد عائلتي ولف وبابنبرج البافاريتين.

ربما كان النظام العالمي في العصور الوسطى أكثر فوضوية من عالمنا اليوم، لكنه مع ذلك لم يسقط في هوة الفوضى بسبب عدم وجود نظام قوي مرتكز على الدولة، وفي الواقع لقد كان مستقراً نسبياً، ودام قرابة ألف عام. وبخلاف النظام في وستفاليا فإن السيادة في العصور الوسطى كانت متجزئة؛ نتيجةً لوجود العديد من الجهات السياسية الفاعلة- كالكنيسة، والإمبراطور، والملك، والأمراء، ودول المدن، والأديرة، وهلم جراً- التي تتشابك ادعاءاتُها السلطةَ على الناس والأماكن والأشياء، لذلك نادراً ما احتفظ حكام العصور الوسطى بسلطة مطلقة على أقاليم كبيرة.

تسبب هذا في تقسيم الولاءات؛ بموجب نظام وستفاليا طالبت الولايات الخاضعة له شعوبها بالإخلاص الوطني أولاً وكل ما عداه ثانياً. تنازعت الولاءاتُ الأفرادَ في العصور الوسطى؛ فقد تفرقت بين الكنيسة والمملكة والإقليم والنسب العائلي والمجموعة العرقية ونظام الأديرة ونظام الفرسان وهلم جراً، فعلى سبيل المثال قد يعرف الشخص نفسه بأنه من فرسان الهيكل أولاً، وكاثوليكي ثانياً، وأوفِرني ثالثاً، وفرنسي رابعاً، حينها لم تكن الهوية حكراً للدولة ولا الولاء.

خلقت تلك السلطات والولاءات المتداخلة في عالم العصور الوسطى اضطراباً دائماً أعجز أي سلطة منفردة عن فرض استقرار أكبر، أو التسبب في انهيار النظام، وتنمو حالة مشابهة لهذا حاضراً؛ فمنذ مئة عام كانت "سياسة الدول العظمى" قائمة على التفاعل بين الدول فقط، أما الآن فتشارك الدولُ العديدَ من الجهات الفاعلة من غير الدول في المسرح العالمي: منظمات مثل الأمم المتحدة؛ المجموعات غير الربحية مثل منظمة العفو الدولية؛ شركات مثل أكسون موبيل؛ اتحادات تجار المخدرات؛ المنظمات الإرهابية. ويمارس العديد من هذه الجهات الفاعلة من غير

الدول نفوذاً دولياً على قدم المساواة مع الدول، وهو ما يجعل نظام الدولة المركزية أمراً مستحيلاً.

قد يعود النظام العالمي بطيئاً إلى حالته السابقة في القرون الوسطى، فإن حدث ذلك فالأجدر وصفه بالقروسطية الجديدة: نظام دولي متعدد الأقطاب، لا يرتكز على الدولة، وتتداخل فيه السلطات والولاءات في الإقليم الواحد. والسؤال هو: هل نحن نعيش في مثل هذا العالم فعلاً؟

تصور القروسطية الجديدة

قد يرتد المرء من فكرة العصور الوسطى "الجديدة" ارتداداً غريزياً؛ فهي تعني ضمناً الجهل والركود والبربرية على نطاق قاري، لكنه انطباع غير عادل في الواقع؛ فحقبة العصور الوسطى كانت مركبة وغنية وتتدفق حيوية ونشاطاً. وينبع سوء الفهم هذا جزئياً من وسم الحركة التنويرية إياها بعبارة العصور المظلمة؛ في خدعة روج لها دعاتها لتمييز أفكارهم من أفكار الماضي، وحتى عبارة العصور الوسطى غير مُوفَّقة؛ فقد صيغت بعد انقضائه بأمد طويل، ومن المؤكد أن أهلها لم يحسبوا أنهم سيُنعتون يوماً ما بأهل العصور "الوسطى"، اعتقدوا كما نعتقد جميعاً أنهم يقيمون فوق قمة التاريخ. وعلى الرغم من هذا التعسف فقد أمدت العصور الوسطى محرك الخيال بالوقود اللازم على مدار قرون لاحقة، فقاد إلى أعمال شهيرة مثل الأسطورة الآرثرية، وأوبرا فاغنر، وكتب هاري بوتر.

كان للعصور الوسطى حضورها أيضاً في فكر العلاقات الدولية الذي بدأ بعد الحرب العالمية الثانية واستمر إلى يومنا هذا. فقد تعني القروسطية الجديدة لبعضهم الفوضى، مثلما ورد في كتابات ليو جروس وفرانسيس ورمث وأرنولد ولفرز ومارتن فان كريفيلد وروبرت كابلن وألان مينك، لكن هذه الكتابات أقرب إلى أن تكون تنبؤات بنهاية مروعة للعالم، وتفسيرات للماضي بلا منظور تاريخي، وهو ما لا يخدم الحاضر، وحري بها والحال كذلك أن يطلق عليها أسماء مثل "البربرية الجديدة"، أو "العصور المظلمة الجديدة". في حين يختلف الأمر عند آخرين، فهم يعدون نموذج العصور الوسطى بديلاً لنظام وستفاليا، ومن هؤلاء فيليب كرني، ومارك دافيلد، وستيفن كوبرن، ويورغ فريدريشس[١]، والكتاب الذي بين أيدينا امتداد لهذه المدرسة الفكرية.

ترجع أهمية القروسطية الجديدة إلى أنها تقدم عدسات مفاهيمية تعين على فهم ما يبدو نظاماً عالمياً متضارباً وفوضوياً، والذي نشأ من رماد الحرب الباردة التي لا يمكن استيعابها بسهولة بمنأى عن الغمَّامات المفاهيمية المتعلقة بالارتكاز على الدول. وبدلاً من تسويغ التناقضات البادية في نظرية العلاقات الدولية التقليدية المرتكزة على الدول، تقر القروسطية الجديدة مفهوم إعادة تنظيم السلطة، وإعادةِ توزيعها في نظام يضم دولاً وجهات فاعلة من غير الدول، وتدعم أيضاً تجزئة السيادة، وتسعى إلى إعادة توجيه أفكار العلاقات الدولية والبعد بها عن الارتكاز على الدول، والاتجاه بها صوب نظام غير مهيكل يضم سلطات وولاءات متداخلة من أجل فهم شؤون العالم فهماً أفضل.

القروسطية الجديدة تشبيه مجازي غير دقيق بالنظام العالمي في أوروبا في العصور الوسطى المتوسطة، لكنه لا يعني الرجوع الحرفي لحقبة العصور الوسطى، كما لا يعني ضمناً المركزية الأوروبية؛ فالخصائص المركزية لهذه القروسطية الجديدة يمكن العثور عليها بسهولة في تواريخ آسيا والهند وإفريقيا وغيرها. وليست العصور الوسطى الأوروبية إلا مثالاً توضيحياً لهذا النمط من الأنظمة العالمية، ولا يشير اسم القروسطية الجديدة ضمناً إلى استثنائية أوروبية، فإن كان ثمة استثناء فهو أن القروسطية الجديدة ليست مرتكزة على أوروبا؛ لأنها تبتعد عن أولوية الدولة التي يمكن القول إنها اختراع أوروبي صُدِّر بواسطة الاستعمارية. ولا تُلمِّح القروسطية الجديدة إلى العودة إلى أنماط السلوك القديمة عالمياً، إذ لن تزول الدول، ولكن سيقل تأثيرها عما تمارسه منذ قرن، كذلك لا توعز القروسطية الجديدة بالفوضى التامة، أو انعدام الدولة؛ بل سيستمر النظام العالمي بخلل دائم يحتوي المشكلات بدلاً من حلها.

اختبار هيدلي بول القروسطيةَ الجديدة

أحد أهم المفسرين للقروسطية الجديدة هو هيدلي بول، الباحث التأصيلي فيما يسمى المدرسة الإنجليزية للعلاقات الدولية. وُلد عام ١٩٣٢، وكان أستاذاً في جامعة أستراليا الوطنية؛ وكلية لندن للاقتصاد؛ وجامعة أكسفورد حتى وفاته مصاباً بالسرطان عام ١٩٨٥. وقد تناول القروسطية الجديدة في أهم أعماله The Anarchical Society (المجتمع الفوضى) الذي يستكشف نماذج بديلة للنظام الوستفالي شملت ما أسماه

"القروسطية الجديدة"، وكان تصوره المستقبلي لهذا النظام هو "احتمال زوال الدول السيادية" مُستبدَلاً بها "نظاماً متداخل السلطات متعدد الولاءات"[٢].

سيبدو نظام القروسطية الجديدة مغرياً بعدم الاستقرار وربما الفوضى، لكنه متوازن ومتمركز، حسب ما يراه بول؛ وذلك بسبب الصراع بين الإمبراطورية والكنيسة؛ كل يدعي الحقوق الشاملة، والأمر نفسه بين الأطراف المكافئة حاضراً. في مثل هذا النظام العالمي لا توجد سيادة لحاكم فرد، أو دولة واحدة، على إقليم معين وسكانه بمعنى السلطة العليا مثلما الحال في الدولة الحديثة. بدلاً من ذلك يتشارك العديدُ من السلطات- الإمبراطور الروماني المقدس، والبابا، والأمير، والدولة القائمة على مدينة، ونظام الدير، والنقابة الحرفية، وما شاكلهم- السلطةَ على التابعين الإقطاعيين والموارد، أو يتنافسون عليها في مساحة جغرافية واحدة. وحسب ما يراه بول يمكن القول إن القروسطية الجديدة تصبح نظاماً عالمياً «إذا شاركت الدول الحديثة سلطتَها على مواطنيها، وقدرتَها على حيازة ولاءاتهم مع السلطات الإقليمية والعالمية من جهة، ومع الولايات التابعة أو السلطات الوطنية التابعة من جهة أخرى، وذلك إلى الحد الذي يتوقف عنده العمل بمفهوم السيادة، عندئذ قد يقال إن النظام السياسي العالمي صار نموذجاً للقروسطية الجديدة»[٣]. نظام عالمي كهذا يتسم بتعددية السلطات والولاءات «يمثل بديلاً من نظام الدول».

بحث بول عن دليل على وجود القروسطية الجديدة في عصره، واقترح خمسة معايير لاختبار وجودها: توحيد العالم تكنولوجياً، والتكامل الإقليمي بين الدول، وبزوغ المنظمات عبر الوطنية، وتفكك الدول، واستعادة العنف الدولي الخاص. وبعد إمعان النظر، خلص إلى وجود بعض عناصر القروسطية الجديدة، وإمكانية قيام "نظام قروسطي جديد" على المدى الطويل، لكنه عموماً رفض الفكرة؛ بسبب افتقارها إلى "المنفعة، وقابلية الاستمرار" بما يكفي لاستبدال نظام الدولة.

وليس مستغرباً أن يجد بول قليلاً من الأدلة على وجود القروسطية الجديدة؛ فقد كتب كتابه في أواسط السبعينات، في ذروة الحرب الباردة، إذ كان المهيمن على السياسة العالمية دولتين عظميين، وقد بلغ النظام الوستفالي ذروته. مع ذلك، ولأن الحرب الباردة قد انتهت، فقد آن الأوان للنظر في بحث بول البَدْئي في القروسطية الجديدة، وتقييم كونها استبدالاً بطيئاً بالنظام الوستفالي أو لا. توجد فعلاً براهين قوية على أن العنف الدولي الخاص يستعيد منزلته بعد غياب عن العلاقات الدولية،

أما خصائص القروسطية الجديدة الأربع الأخرى التي اقترحها بول فإنها تستوجب التمحيص.

توحيد العالم تكنولوجياً

من وجهة نظر أهل البندقية في القرن الثالث عشر فالعالم "مسطح"؛ لأنه متصل كلياً عبر التخوم والحدود، سواء كانت طبيعية أم اصطناعية، وكان تصورهم الجغرافي عن كوكب الأرض أنه يحتوي على عدد لا نهائي من بدائل الطرق والشبكات والإمكانيات التجارية التي تمتد عبر البر والبحر. سافر تجار البندقية- مثل ماركو بولو- عبر العالم المعروف وإلى ما وراءه، مستخدمين السفن بحراً، أو في قوافل براً، بحثاً عن أسواق جديدة، وجالبين بضائع مختلفة شملت التوابل والجواهر والملح والعبيد، ووصل العالم الخارجي بدوره إلى البندقية، حيث كانت مركزاً للتجارة الدولية، وداراً لتبادل السلع القادمة من إفريقية والشرق الأوسط وأوروبا الغربية. هذا النشاط العالمي هو ما دفع شكسبير إلى الهتاف من خلال شخصية أنطونيو في مسرحية تاجر البندقية قائلاً: إن «تجارة المدينة وأرباحها تضم جميع الأمم»[٤].

كانت تجارة البندقية صورة من صور العولمة؛ فقد أقام تجار المدينة شراكات متينة وشبكات معقدة مع البلدان القاصية التي تتنوع فيها الأعراق والديانات، وأصبح العرب واليهود والأتراك واليونانيون والمغول شركاء تجاريين، حتى عندما بدوا أعداءً سياسيين. واختلطت الثقافات والعادات واللغات في نواحٍ بقيت إلى يومنا هذا، فعلى سبيل المثال الكلمة الإنجليزية "arsenal" (تُنطق بالإنجليزية آرسنال) مشتقة من الكلمة الإيطالية "arzenale" (تنطق بالإيطالية آرزنالَ مع الوقوف على الفتح وإمالته) التي من معانيها مكان تخزين الأسلحة، أو حوض صناعة السفن وإصلاحها، واستخدمها أهل البندقية لوصف رصيف مرفأ كبير في مدينتهم مشهور بأنه مركز لبناء السفن، واشتقت اللفظة الإيطالية بدورها من الكلمة العربية التي تُنطق دار الصناعة التي تعني "مقر التصنيع" أو الورشة.

بعد ذلك بثمانمئة سنة، يُرى العالمُ "مسطحاً" مرة أخرى، وهذه المرة لم تُسَوِّه السفن والقوافل، بل الطائرات النفاثة والاتصالات عن بعد، واحتل توحيد العالم تكنولوجياً، حديثاً، وما ترتب عليه من عولمة، مكانه بين الظواهر التي حظيت

بدراسات مستفيضة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وقد أدت قدرة المعلومات على تجاوز الحدود الإقليمية إلى تقليص أهمية الحدود الوطنية والدول التي تسيطر عليها، بطرائق تفوق تصور جيل بول.

تقود العولمةُ القروسطيةَ الجديدة بعدة وسائل؛ فالتكنولوجيا الحديثة، وقلة الدخل عما تخطط له الدول، خلق سوقاً عالمية واحدة تربط بين ثروات الدول والجهات من غير الدول على حد سواء، وهذا-عموماً- يصب في مصلحة الصحة المالية العالمية. وحسب التقارير الصادرة عن البنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي العالمي تضاعف بنسبة لا تصدق، بلغت خمسة وأربعين ضعفاً خلال العقود الأربعة الماضية، فبعد أن كان ١,٣٥ تريليون دولار أمريكي عام ١٩٦٠، بلغ ٦١,١٠ تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٨، مع ملاحظة أنه قد تضاعف تقريباً في المدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨ وحدها[٥]. ولكن متى حدثت أزمة اقتصادية في أحد البلدان فإنها قد تؤثر في العالم أجمع، مثلما حدث عند انهيار عملة تايلاند التي سببت ركوداً في دول شرق آسيا عام ١٩٩٧، أو كما حدث عند وقوع أزمة الرهن العقاري عالي الأخطار في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧، التي أدت إلى ركود عالمي واسع النطاق، إذاً فالوظائف، ومجالات الإنتاج، والمدخرات، والاستثمارات، في كل صوب وحدب متصلةٌ تقريباً.

امتدت العولمة حتى تجاوزت الأسواق التجارية إلى قلب المجتمعات نفسها، أطلق عليه مُنَظِّر الاتصالات مارشال مَكلوان "القرية العالمية"[٦]. لقد وحدت تكنولوجيا الاتصالات الحديثة العالم، وجعلت مسألة الحدود الوطنية أقل أهمية، ومن ثمَّ جعلت الدول أقل قدرة على السيطرة. ومثال ذلك ما أثبته الربيع العربي من أن الانشقاق المدني في أحد البلدان قد ينتقل إلى جيرانه خلال أيام، مُحَفِّزاً جزئياً بتكنولوجيا الاتصالات. كذلك مكنت شبكة الإنترنت تنظيمات مثل القاعدة من تجنيد إرهابيين داخل الولايات المتحدة، مثلما حدث مع الشباب "الخمسة من واشنطن العاصمة"، الذين سافروا إلى باكستان للالتحاق بأحد معسكرات تدريب الإرهابيين، أو فيصل شاه زاد الذي حاول تفجير ساحة تايمز سكوير في مدينة نيويورك. في عصر العولمة تواجه الدول تحديات متزايدة لتسيطر على حدودها، إذ يتآكل التمييز الوستفالي بين المجالات المحلية والأجنبية، وينشأ عالم تتداخل فيه السلطات والولاءات.

التكامل الإقليمي بين الدول

في أواخر القرن الرابع عشر، واجهت أوروبا مشكلة؛ تمثلت في أنه كان فيها اثنان من الباباوات. وفي عام ١٣٧٨، أدى الشقاق البابوي حول السياسية، لا الدين، إلى انقسام الكنيسة الكاثوليكية؛ إذ ادعى رجلين، في آن واحد، أنه البابا الحق، استقر أحدهما في روما، والآخر في أفنيون، غامسَيْن أوروبا في صراع؛ فقد أصبح الملوك والأمراء والقسيسون ورؤساء الأديرة والأفراد مجبرين على اختيار أحد الجانبين، وهو ما عُرف بالانشقاق العظيم. بعد عدة عقود، وبداية إصلاح خاطئة في بيزا، وزيادة عدد الباباوات المنشقين إلى ثلاثة، توصل مجمع كونستانس (١٤١٤-١٤١٨) أخيراً إلى قرار يقضي بإعادة البابوية الواحدة إلى روما، وبتَّ في أمور أخرى مهمة تتعلق بالكنيسة.

شارك مجمع كونستانس بدور بالغ الأهمية في تاريخ سيادة الدول وتكاملها الإقليمي؛ فقد كان أول مجمع مسكوني يُنظَّم على النسق الوطني بدلاً من النسق الديني، ويرأسه الإمبراطور بدلاً من البابا، ويرى بعضهم أن هذا المجمع هو الأصل الحقيقي لنظام الدولة[٧]. علاوة على ذلك جرد مرسوم هاك سانكتا الشهير البابا من سلطته العليا، وقلدها مجمعاً أو مجلساً يضم أعضاءً من الدول والمنظمات الكنسية المختلفة، وبذلك أصبح ممثلو هذا المجمع، متى جمعوا سلطتهم، أقوى من أي سيادة منفردة، حتى لو كانت سيادة البابا نفسه.

اليوم، تعمل الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى، بعمل مجمع كونستانس: تسمح للدول بتجميع سيادتها، والمطالبة بالسلطة على فرادى الدول الأعضاء لتحقيق المصلحة الكبرى، وهذه النزعة في تزايد مستمر؛ فمنذ قرن كان عدد المنظمات الدولية قرابة عشرة، ويزيد عددها حالياً على ٣٥٥ منظمة، وهي عموماً منظمات تتألف من دول، وتحافظ على الإجراءات الرسمية، وتركز على العمل الإقليمي، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ أو تهتم بقضية واحدة، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). من وجهة نظر بول فإن هذه المنظمات لا تهدد أولوية الدول ما دام أنها عملت بمنزلة قنوات تنسيق لمواجهة المشكلات عبر الوطنية مثل تغير المناخ والإرهاب.

على أي حال، ما ذُكر في شأن الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة صَحَّ

عن غيرها، فقد سعت بعض المنظمات الدولية إلى تحويل نفسها من مسرح للعلاقات الدولية إلى أحد مؤدي الأدوار فوقه، ومن هذه المنظمات المحكمة الجنائية الدولية، فقد أُسست عام ٢٠٠٢، وهي محكمة دائمة مقرها لاهاي، تختص بمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وبحلول عام ٢٠١٧ قد يتوسع اختصاصها ليشمل الفصل في "جريمة العدوان"، وهي فئة عريضة تضم أي عمل "يعد انتهاكاً واضحاً" لميثاق الأمم المتحدة، ويشمل هذا محاكمة رئيس الدولة التي يذهب جيشها إلى الحرب بعد إعلان حالة الحرب رسمياً، وهو ما يؤذن بتحول مهم عن القواعد الوستفالية.

أُنشئت المحكمة الجنائية الدولية لتعزيز القانون الدولي الذي قد يعارض قوانين الدول المحلية، وقد أُخذت قوانينها من الاتفاقية التي أُبرمت عام ١٩٩٨، المعروفة باسم نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتوضح ديباجتها أن غرض المحكمة هو «ضمان الاحترام الدائم للعدالة الدولية وإنفاذها»[٨]. حتى الآن، أصبحت ١١١ دولة طرفاً في النظام الأساسي، على الرغم من غياب ثلاث قوى من الخمس التي تتمتع بحق نقض قرارات مجلس الأمن- الصين وروسيا والولايات المتحدة- عن التوقيع؛ قلقاً من أن تعيق سلطة المحكمة سلطاتهم، بما يحد من حريتهم في التصرف في العديد من المجالات، بداية من الحرب ونهاية بإنفاذ القانون المحلي. قد يبدو هذا رد فعل مفرِطاً، لكنه ليس كذلك؛ لأن "العدالة الدولية" غالباً ما تكون مدونة قوانين فوق وطنية تسعى إلى التدخل في شؤون الدول المحلية، أو حسبما حذرت روزالين هيجنز، رئيسة محكمة العدل الدولية السابقة، «لن تستطيع الدول حماية نفسها بعد الآن بزعم الولاية القضائية المحلية»[٩].

يتشابه دور المحكمة الجنائية الدولية والقوانين فوق الوطنية، في عدة أوجه، مع دور الكنيسة في القرون الوسطى في التسبب في تداخل السلطات في الإقليم الواحد. لم تستمد الكنيسة شرعيتها من الأساس الإقليمي، ولكن من دعوى المجال الأخلاقي لحياة الأفراد. وبالمثل، يُعنى القانون فوق الوطني برفاهية الناس داخل الدول، حسب تحقيقها، من خلال مفهوم حقوق الإنسان الذي يرجع نسبه الأخلاقي إلى الكنيسة وتصوراتِها القانونَ الطبيعي. ويعمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الأمم المتحدة بمنزلة وثيقة تأسيسية لحقوق الإنسان، وحجر الزاوية لجعل المنظمات الدولية جهات فاعلة شرعية في عالم القروسطية الجديدة.

تدعي المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية العالمية على جميع الناس أينما كانوا، إذ نصبت نفسها حامي حقوق الإنسان، كما فعلت الكنيسة في العصور الوسطى، وهو ما يؤدي إلى ازدواج السلطات ووضع قانون الدولة في مواجهة القانون فوق الوطني؛ ففي بعض الحالات قد تحقق المحكمة وتحاكم مواطني الدول التي لم توقع نظام روما الأساسي أو تصدق عليه[١٠]، وكذلك تصدر المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق رؤساء الدول؛ مثل الرئيس السوداني عمر البشير، والرئيس الليبي معمر القذافي، بسبب ممارسات قاموا بها في بلادهم، وعلاوة على ذلك فقد برزت مبادئ جديدة؛ كمبدأ مسؤولية توفير الحماية الذي يقتضي تدخل الأمم المتحدة عسكرياً في البلدان التي لا تحترم حقوق الإنسان[١١]، [١٢]ومثل هذه الإجراءات لا يُسمح بها في ظل نظام وستفالي قوي.

لا تغرد المحكمة الجنائية الدولية منفردةً؛ بل إنها تمثل اتجاهاً أكبر نحو خلق سلطة فوق وطنية من شأنها استبدال الإدارات بالحكومات؛ إذ يتزايد تطبيق الدول قوانين وضعتها منظمات دولية كالمحكمة الدولية لحقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي عموماً. على نقيض افتراض بول بأن تجميع سيادة الدولة لا يمس سلطة الدولة، فقد أثبتت المنظمات الدولية أنها أكثر من مجرد مجموع أجزائها؛ إذ تصر هذه المنظمات الآن على نيل سلطتها جنباً إلى جنب مع الدول في الإقليم نفسه، وهو ما يؤدي إلى ظهور القروسطية الجديدة. وحسبما صرحت إيما بونينو، كبيرة مفوضي الاتحاد الأوروبي، خلال مفاوضات معاهدة روما: «ربما تكون السياسة الخارجية آخر ما تختال به الأمم»[١٣].

بزوغ المنظمات عبر الوطنية

غادرت بعثةٌ دبلوماسيةٌ أوروبا في عام ١٣٣٨، وشرعت في رحلة محفوفة بالأخطار عبر آسيا الوسطى إلى كاثي، التي تُعرف اليوم بشماليِّ الصين. وكان هدف المبعوثين "حمل الرسائل والهدايا" إلى خان التتار العظيم- الإمبراطور المغولي الصيني- بغية عقد معاهدة، وإنشاء علاقات دبلوماسية، وبناء سفارة في عاصمة أرماليك.

لم تنبع الدبلوماسية محل الحديث من دولة، بل من جهة فاعلة عبر وطنية، ألا وهي الكنيسة؛ فقد أرسل البابا بندكت الثاني عشر جونَ ماريجنولي إلى كاثي بعد

"استشهاد" مهمتهم الدبلوماسية الأخيرة المؤسف، ولقد أثبت جون أنه أكثر جدارة أو أوفر حظاً بقضائه سنوات عديدة في كاثي ومانزي في جنوبي الصين نائباً بابوياً في بلاط الخان الملكي، وتعددت مهامه بين بناء الكنائس، وتحويل الوثنيين إلى المسيحية، وخدمة رعايا الكنيسة. واحتفظ الخان العظيم بسفارة له في أفينون حيث أقام البابا بندكت الثاني عشر قصره الملكي، وبهذه الطريقة أبقت كلتا السلطتين السياسيتين على العلاقات الدبلوماسية مع أن الكنيسة لم تكن دولة.

لم تكن الكنيسة الجهة الفاعلة الوحيدة من غير الدول في أوروبا آنذاك، فالمجتمع الدولي في العصور الوسطى كان يعج بالمنظمات عبر الوطنية: تشكيلات الفرسان؛ كفرسان الهيكل وفرسان المشفى؛ والنقابات التجارية والحرفية التي تضم الجميع بدءاً من الصيادلة حتى حرفيي العَجل؛ والفرق الدينية القائمة على الصدقة مثل الفرنسيسكانيين والكرمليين والدومينيكيين والأوغسطينيين، واعتمد جميعهم في كسب قوتهم على إحسان السكان المحليين بدلاً من الكنيسة.

لم يكن إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة عبر الوطنية أمراً غير شائع خلال العصور الوسطى، وازداد الأمر شيوعاً اليوم. يُعرف بول المنظمات عبر الوطنية بأنها أي منظمة «تعمل عبر الحدود الدولية، وعلى نطاق عالمي في بعض الأحيان، وتسعى بقدر الإمكان إلى تجاهل هذه الحدود، وتعمل على إقامة روابط بين مختلف المجتمعات الوطنية أو قطاعات هذه المجتمعات»[١٤]. وفي ظل العولمة وظهور المنظمات الدولية، توسع نطاق المنظمات عبر الوطنية بصفتها جهات فاعلة سياسية دولية أضعافاً مضاعفة عما كانت عليه الحال في زمن بول، وربما بما يفوق توقعاته آنذاك. تقع هذه الجهات الفاعلة اليوم ضمن ثلاث فئات عريضة: المنظمات غير الحكومية كمنظمتي أوكسفام والصليب الأحمر؛ والشركات المساهمة متعددة الجنسيات مثل إكسون موبيل ووالمرت؛ والجماعات المحظورة مثل القاعدة واتحادات تجار المخدرات.

المنظمات غير الحكومية هي مجموعات دولية غير ربحية، تسعى- بمعزل عن الحكومات- إلى تقديم الخدمات الإنسانية مباشرةً للناس، وتواجه سلطة الدولة مواجهات متزايدة، وعددها في ازدياد؛ فمنذ مئة سنة مضت كان هناك ١٠٨٣ منظمة غير حكومية، أما اليوم فقد صارت أكثر من ٤٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية[١٥]. وتستمد المنظمات غير الحكومية شرعيتها وقوتها من قيامها "بأفعال الخير"، شأنها

في ذلك شأن الجمعيات الخيرية والكنسية في العصور الوسطى، غير أنها لا تفعلها باسم الدين بل من منطلق حقوق الإنسان. يتنوع عالم المنظمات غير الحكومية تنوعاً يفوق الوصف؛ إذ تقدم هذه المنظمات برامج في كل ركن من أركان العالم تقريباً، وفي بعض الأحيان تتفوق على الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمجموعات السكانية، وهي تنقسم عموماً إلى نوعين: المنظمات العملياتية والمنظمات الدفاعية، وتسهم كلتاهما في النظام القروسطي الجديد بأساليب فريدة.

تسعى المنظمات العملياتية التي "تعمل على الأرض" إلى فعل الخير حرفياً، من الألف إلى الياء؛ كتقديم الرعاية الطبية إلى الأطراف الأشد عوزاً في العالم، كما فعلت منظمة أطباء بلا حدود الحائزة جائزة نوبل للسلام. وتتحدى المنظمات غير الحكومية سلطةَ الدولة باختيارها الطرف المتلقي للمساعدات، وتوقيت تقديمها بغض النظر عن مصالح الدولة وأحياناً في انتهاك صريح لها؛ فقد تقدم منظمة غير حكومية الرعاية الطبية لمجموعة متمردة. وتتذرع المنظمات غير الحكومية بحقوق الإنسان لتسويغ مثل هذه الأعمال المخادعة برأي بعضهم، وقد يطالب كثيرٌ منها "بحيز إنساني"، وهو "منطقة غير خاضعة لسيادة الدولة" في نطاق دولة ما، تتيح لها العمل بحرية، وضمان وفائها بمبادئها الأساسية: الحيادية، وعدم التحيز، والاستقلالية. وكما يتضح فإن هذا الزعم أكثر جدوى في الدول الضعيفة التي تفتقر إلى القوات العسكرية اللازمة للفظ المنظمات غير الحكومية خارج نطاق سيادتها. ومع ذلك فإن مفهوم الحيز الإنساني لهو تحدٍّ مباشر للسيادة الوستفالية؛ إذ إنه أتاح للمنظمات غير الحكومية منازعةَ الدول في سلطاتها في نطاق نفس الأراضي.

تتحدى المنظمات غير الحكومية الدفاعية السيادةَ الوستفالية بمراقبتها السلوكيات المشينة الصادرة عن الدول على حد زعمها، بالإضافة إلى استجلاب الضغط الدولي على أنظمة الحكم عن طريق شن حملات "تشهير وفضح" إعلامية بارعة حول العالم، ومنها على سبيل المثال حملة "أنقذوا دارفور"، وساعدت المنظمات غير الحكومية الأخرى على الضغط على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهو منظمة دولية إقليمية، لتدشين مهمة حفظ سلام في دارفور لإنهاء الإبادة الجماعية هناك. ونشرت عدداً من الإعلانات النقدية اللاذعة، بعرض صفحات كاملة في نيويورك تايمز وغيرها من المنافذ الإعلامية المؤثرة التي طالت كبار

المسؤولين السودانيين شخصياً، وطالبت المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق البشير، رئيس السودان.

تسعى المنظمات غير الحكومية الدفاعية إلى توسيع حدود القانون فوق الوطني عن طريق عملها بصفة منظمي معايير، وترويجها مفاهيم العدالة التي تصير في نهاية المطاف قانوناً دولياً كنظام روما الأساسي. لقد جعلت المنظمات غير الحكومية السلطة الوستفالية أمراً مبهماً، سواء عن طريق "الحيز الإنساني" حيث تستطيع هذه المنظمات تجاهل سيادة الدولة، أم عن طريق "تنظيم المعايير" الذي يستدعي القوانين فوق الوطنية.

تستأجر المنظمات غير الحكومية الشركات العسكرية الخاصة أيضاً، فمنظمات "أنقذوا الأطفال" و"كير" و"كاريتاس" و"جول"، ولجنة الإنقاذ الدولية، جميعها استأجر شركات عسكرية خاصة لحماية عملياتها بالخارج. وتُعد المنظمات الإنسانية سوقاً تجارية كبيرة للصناعة العسكرية الخاصة، ومن بين هذه الشركات أرمور جروب، كنترول ريسكس جروب، استراتيجيات الأخطار العالمية، إيرينس، هارت للخدمات الأمنية، كرول، لايفجارد، شركة الموارد الفنية العسكرية (مبري)، أوليف، رونكو، تريبل كانوبي، الصليب الجنوبي[١٦]، وقد طالبت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المنظمات غير الحكومية التي تعاقدت معها في العراق باستئجار شركة أمن خاصة، فوفقاً لما قاله كوري ليفن، أحد مستشاري حقوق الإنسان، «منظمتي لم تكن استثناءً، وهي منظمة صغيرة غير حكومية، تعمل على بناء قدرات المجتمع المدني العراقي؛ فقد أُنفق ما يقارب ٤٠٪ من ميزانيتنا التي تقدر بـ ٦٠ مليون دولار أمريكي على حماية موظفينا الدوليين، البالغ عددهم ١٥ موظفاً، وكانت شركة الأمن التي تعاقدنا معها جنوب أفريقية»[١٧].

انضمت الشركات متعددة الجنسيات أيضاً إلى صفوف العلاقات الدولية، واستعانت أيضاً بالشركات العسكرية الخاصة. ويتدفق ما يزيد على ٣ مليارات دولار أمريكي عبر الحدود الوطنية يومياً في ظل الاقتصاد المعولم اليوم، أي ما يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي لبلدان العالم أجمع منذ قرن مضى[١٨]، والشركات متعددة الجنسيات هي من تدفع عجلة هذا النمو الاقتصادي المذهل، وهي منظمات ربحية خاصة، تزاول عملياتها التجارية، ولها فروع في بلدين أو أكثر، وجدير بالذكر أنه في عام ١٩٦٠ بلغ عدد هذه الشركات ٣,٥٠٠ شركة، بإجمالي

قيمة سهمية ٦٨ مليار دولار أمريكي، وبحلول عام ٢٠٠٠ تجاوز عددها ٦٤,٠٠٠ شركة، بإجمالي قيمة سهمية يقدر بـ ٧,١ تريليون دولار أمريكي. تمثل هذه الشركات ما بين ٢٥٪ و٣٣٪ من معدل الناتج العالمي، و٧٠٪ من معدل التجارة العالمية، و٨٠٪ من معدل الاستثمارات الدولية. وتزيد قيمة إيرادات المبيعات السنوية لكل شركة من الشركات متعددة الجنسيات الخمسين الكبرى على قيمة إجمالي الناتج الوطني لـ ١٤٢ بلداً، أي قرابة ٧٥٪ من بلدان العالم. وإذا عُدت الإيرادات بمقياس إجمالي الناتج المحلي، فإن شركة إكسون موبيل تُصنف ضمن أعلى ٣٠ بلداً[١٩]. من ثم فلا شك أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات كان له بالغ الأثر على قابلية النظام المرتكز على الدولة للبقاء.

بخلاف شركات الهند الشرقية في أوائل الحقبة الوستفالية، فإن الشركات متعددة الجنسيات اليوم ليست شركات شبه مملوكة للدولة، بل شركات خاصة مستقلة تماماً، ولاؤها المطلق لحملة أسهمها الذين ينحدرون من مختلف أنحاء العالم، وشاغلها الرئيسي هو الربح وليس المَلك أو الدولة، ومثال على ذلك: يتزايد إعادة دمج الشركات متعددة الجنسيات خارج بلدانها الأصلية للتهرب من الضرائب في بلدانهم، والاستفادة من انخفاضها في بلدان "خارجية"؛ كجزيرة مان، وجزر فيرجن البريطانية، وهو ما يضاعف أرباح حملة الأسهم، مثيرين حنق بلدانهم الأصلية. وقد كشف تقرير صادر عن الحكومة الأمريكية أن ثلاثاً وثمانين شركة من أصل أكبر مئة شركة أمريكية عامة التداول لجأت إلى هذه الملاذات الضريبية في عام ٢٠٠٧. والأسوأ من ذلك- من منظور الولايات المتحدة- أن بعض هذه الشركات، مثل مورجان ستانلي وسيتي جروب وبنك أمريكا، قد تلقت في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أموال إنقاذ فيدرالية تصل قيمتها إلى ٧٠٠ مليار دولار أمريكي، وذلك مما أثار غضب أعضاء الكونجرس الذين طالبوا الحكومةَ بدورهم «بإيقاف عمل هؤلاء المتهربين من الضرائب»[٢٠]، [٢١]والأمر المثير للدهشة أن هذا لم يحدث.

لقد ساعدت الشركات متعددة الجنسيات على خلق نظام مالي عالمي ربط مصائر الدول الاقتصادية بعضها ببعض، وأوجد اقتصاداً عالمياً قوياً تعجز فيه أي حكومة، ولو كانت من الحكومات ذات أقوى الاقتصادات، عن تحمل مضاربة عملتها المتواصلة، وهو ما يفرض قيوداً كبيرة على سياساتها الاقتصادية الوطنية. لم تعد الدول قادرة على السيطرة على التدفقات المالية من خلال حدودها، كما لا

تستطيع أي دولة الاستقلال باقتصادها إلا إذا اختارت العيش في عزلة تامة كما فعلت كوريا الشمالية. علاوة على ذلك فإن الدول التي ترغب في الاستفادة من ثروات العولمة لا يمكنها تجاهل الشركات متعددة الجنسيات؛ إذ إنها بمنزلة بوابة الدخول إلى الأسواق العالمية، إضافة إلى أنها تتحكم في مواقع وتوزيع الرأسمال الاقتصادي والتكنولوجي. لقد أكسبت هذه الديناميكية الشركات متعددة الجنسيات نفوذاً كبيراً في مجال العلاقات الدولية؛ فكثير من الشركات الواردة في قائمة "فورتشن ٥٠٠" تتمتع بقوة أكبر من تلك التي تتمتع بها أغلب الدول، فلا يمكن القول إن توجو أكثر تأثيراً في الشؤون العالمية من شركة إكسون موبيل.

تستعين الشركات متعددة الجنسيات بالشركات العسكرية الخاصة، لا سيما في مجال الصناعات الاستخراجية، فعلى سبيل المثال استعانت شركة التعدين العملاقة فريبورت ماكموران، بشركة تريبل كانوبي لحماية منجمها الضخم في إندونيسيا، واستأجرت شركة تشيفرون بشركة تعهد الخدمات الخارجي في دلتا النيجر، وكذا فإن الحراس التابعين لشركة جي فور إس واسعو الانتشار في مختلف أنحاء العالم، وغالباً ما يكون الأفراد التابعون لهذه الشركات العسكرية الخاصة مسلحين بالهراوات وليس بالبنادق. وقد تزايد إسناد حماية خطوط الشحن الدولية إلى حراس مسلحين لمكافحة القراصنة قبالة سواحل الصومال، أو مضيق ملقة، أو خليج غينيا، وهي مشكلة تضرب بجذورها إلى العصور الوسطى. تضع الشركات العسكرية الخاصة البحرية كشركتي الخدمات التكتيكية الخاصة والأمن البحري المسلح متعهدين مسلحين على متن سفن الشحن واليخوت المسافرة عبر هذه المياه الخطرة.

ليس هذا وحسب، بل تتولى الشركات متعددة الجنسيات الإدارة الخاصة عوضاً عن الدول الضعيفة، وهو ما يتسبب في تشابك السلطات والولاءات. وفي عام ٢٠٠٢ أعلنت الأمم المتحدة "تخليها" عن جهودها الرامية إلى الاعتماد على الحكومات في الدول الضعيفة، لوقف وباء فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، واتجهت إلى الشركات متعددة الجنسيات بغية توفير العقاقير المضادة للفيروس. هذا التحول في السياسات كان بمنزلة «إقرار بتمتع هذه الشركات بالموارد اللازمة لإيجاد حلول صحية، في الوقت الذي عجزت فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية أو أخفقت في ذلك»[٢٢]، ومنحت الشركات متعددة الجنسيات سلطة سياسية في هذا

الصدد. إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في ملء فراغ السيادة لهو إشارة جلية إلى قوتها وتطور القروسطية الجديدة.

وتعد المجموعات المحظورة، كالإرهابيين والمتمردين واتحادات منتجي المخدرات والمنظمات الإجرامية الدولية حول العالم، النوع الثالث من الجهات الفاعلة عبر الوطنية التي تشهد ازدياداً مطرداً، وما يجعل هذه المجموعات غير شرعية ليس فقط انتهاكها الصارخ للقوانين، ولكن استخدامها الفاحش للعنف بغية تحقيق خططها وأهدافها، سواء كانت سياسية أم ربحية أم كليهما.

يحتضن الإرهاب اليوم أجندة قروسطية جديدة، ففي القرن العشرين حينما كان النظام الوستفالي في أوجِه، ناضل مجموعة ثوريين، مثل ماو تسي تونج في الصين، وهو تشي منه في فيتنام، وفيدل كاسترو في كوبا، وتشي جيفارا في بوليفيا، من أجل السيطرة على البلاد. وفي عهد ما بعد الحرب الباردة حاربت بعض المجموعات؛ كحركة الشباب في القرن الأفريقي، وبوكو حرام في غرب أفريقيا، والقاعدة في مختلف أنحاء العالم، من أجل هجر نظام الدولة والنظام الوستفالي كلياً، ولا تقتضي رؤيتها المستقبلية الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، بل إقامة خلافة غير محدودة بدولة ومجتمع قائمين على رؤيتها الخاصة للإسلام. مثل هذا التهديد ليس تافهاً البتة؛ فقد أعلنت الولايات المتحدة "حرباً على الإرهاب" ضد هذه المجموعات التي تُعد خرقاً لنموذج التهديد الوستفالي الذي يتمثل في الدول القوية والجيوش العسكرية الأقوى.

بخلاف المجموعات الإرهابية التي تحركها الأيدولوجيا ظاهرياً، تسعى المنظمات الإجرامية الدولية إلى تحقيق الربح، وتلجأ إلى العنف- الدموي والمروع غالباً- للوصول إلى بيت القصيد. إن المنظمات الإجرامية عبر الوطنية ليست بالأمر الجديد؛ فقد مثلت تهديداً خطيراً في العصور الوسطى، فخلال عهد إدوارد الثالث (١٣١٢-١٣٧٧) استغل البارونات اللصوص، مثل توماس دي ليزل أسقف مدينة إيلي، وسير جون مولينز، نفوذهما الأرستقراطي في إدارة شبكات إجرامية شاركت علناً في عمليات سرقة واستغلال وقتل في مواجهة سلطات الدولة، وتُرك الحبل على الغارب للعصابات التي يقودها عائلات النبلاء كعائلتي فلوفيل وكوتيريل على امتداد مساحات شاسعة من إنجلترا، فارتكبت العديد من الجرائم دون عقاب. وفي عام ١٣٢٦ قتلت عائلة فلوفيل وحلفاؤها سير روجر بيلرز، أحد البارونات في خزينة

الدولة، وبعد بضع سنوات خطفوا سير ريتشارد ويلوبي رئيس القضاة في محكمة الملك، وأعادوه إلى الملك مقابل فدية قدرها ألف وثلاثمئة مارك، وهذا يعد مبلغاً باهظاً حينذاك. وفي ظل البيئة السياسية غير المتجانسة التي اتسمت بها العصور الوسطى، غالباً ما زاحم قانونُ البارونات اللصوص قانونَ الملك بدلاً من الانصياع له.

وما أشبه اليوم بالبارحة، إذ تتمتع المنظمات الإجرامية الدولية؛ مثل عصابة مارا سالفاتروتشا (MS-13) في أمريكا اللاتينية، وعصابة داوود (D-Company) في آسيا الجنوبية، بالحكم الذاتي، وتمارس أعمالها دون اعتبار للحدود الجغرافية، كما أن لديها القدرة على تهديد الدول القوية، بالإضافة إلى أنها جهات فاعلة سياسية مستقلة في مجال الشؤون العالمية، شأنها في ذلك شأن القاعدة. بعض هذه المنظمات بالغة القوة حتى إنها قادرة على استمالة الدول، ومن أمثلة ذلك "دولة المخدرات" التي يسيطر عليها اتحادات تجار المخدرات وتعيث فيها فساداً. وقد ازداد اتجاه اتحادات تجار المخدرات نحو استمالة الدول منذ أوائل التسعينيات؛ فها هي عصابتا تيخوانا والخليج في المكسيك ووسط أمريكا، وعصابة أمراء الحرب في أفغانستان وطاجيكستان ومنطقة الصليب الذهبي، وعصابات المافيا كعصابة أركان ومنظمة روداج في منطقة البلقان، وكذلك اتحادات تجار المخدرات من أمريكية الجنوبية العاملة في غرب أفريقيا. إن دول المخدرات إحدى ظواهر القروسطية الجديدة التي نشأت نتجة تدهور النظام الوستفالي، وارتبطت ببزوغ المنظمات الإجرامية عبر الوطنية، وغيرها من تهديدات القروسطية الجديدة.

لنأخذ غينيا-بيساو، الدولة الصغيرة الواقعة في غرب أفريقيا، مثالاً على ذلك، إذ تحتل هذه الدولة المرتبة الخامسة في قائمة الدول الأشد فقراً في العالم، وهي مرتعٌ للفساد، وذلك مما جعلها نقطة عبور مثالية للمخدرات المتجهة من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا. وحسب تقديرات المسؤولين الغربيين فإن دفقات الكوكايين التي تمر من خلال هذه الدولة تبلغ ١٥٠ مليون دولار أمريكي شهرياً، بما يعادل إجمالي الناتج المحلي السنوي للبلاد. غينيا-بيساو ليست حديثة عهد بهذه الظاهرة، ففي أواخر تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين نادراً ما تجاوزت قيمة مضبوطات الكوكايين في أنحاء أفريقيا كافة طناً مترياً واحداً في السنة، أما الآن فتراوح شحنات الكوكايين في غرب أفريقيا بين ٦٠ و٢٥٠ طناً، وهو ما يدر عوائد

بيع يراوح إجمالي قيمتها ما بين ٣ مليارات دولار أمريكي و١٤ مليار دولار أمريكي[٢٣]. تقزم الأرباح التي تدرها شحنات الكوكايين الموارد الرسمية للمنطقة دون الإقليمية، وقد أحدثت الجهات الفاعلة غير الشرعية اقتصاداً عالمياً موازياً قائماً على المحظورات، ينافس الاقتصاد السياسي الشرعي، وفقاً لمفهوم مجتمع الدول الذي تبناه بول، وأحياناً يحاربه.

تفكك الدول

الخصوماتُ السياسية اللانهائية، وانتشارُ أمراء الحرب والمرتزقة، والدولُ الضعيفة، والحكامُ الأضعف، والشعوبُ المروعة، وضعفُ سيادة القانون أو انعدامُها، تسبب جميعاً في خلق دوامة الفوضى التي كانت موجودة في شمالي إيطاليا في ذروة العصور الوسطى. وفي ظل غياب سلطة مدنية تتمتع بالكفاءة، صار الحكامُ طغاةً والشعوبُ فرائس. فقد تحولت فلورنسا ورافينا إلى قلاع، وأحيطت القرى بالأسوار (القلاع) وزُينت قمم التلال بالقلاع لحماية الأقوياء، ونشبت حروب ثأرية دموية بين العائلات؛ كتلك التي اندلعت بين عائلتي مونتيفيلتري ومالاتيستي دامت قروناً من الزمان، وحصدت أرواحَ عدد لا يُحصى من البشر، على الرغم من أنه لا أحد بإمكانه أن يذكر لمَ نشب الثأر أساساً. تركت الحروب المتواصلة بين الدول، والدول القائمة على مدن، والكنيسة، وأي شخص يمتلك المقدرة على استئجار جيش أو تكوينه، آثارَها في سكان الريف؛ فصاروا معدمين جائعين هلعين. وبينما كان دانتي يعاني الأمرَّين، اقترب منه أحدُ أمراء الحرب سيئُ السمعة ويُدعى ماستن فيكيو، وسأل الشاعرَ المرتحلَ هل ينعم وطنه رومانيا بالسلام؟ فأجابه دانتي قائلاً: «وطنُك رومانيا لا ينعم بالسلام، ولم يكن يوماً دون حرب مستعرة في قلوب طغاته»[٢٤].

كما هي الحال في جحيم دانتي أو رومانيا العصور الوسطى، فإن العيش في دولة حديثة منهارة- كالصومال أو هايتي- هو الجحيم ذاتها، ويبدو أن حالات تفكك الدول في ازدياد منذ انتهاء الحرب الباردة، فمنذ عهد بول اختفت دولٌ بأكملها، بعضها اختفى تماماً (تشيكوسلوفاكيا)، وبعضها الآخر اختفى نوعاً ما (يوغوسلافيا). وتوجد العشرات من تصنيفات الدول يتفق جميعُها على أن أغلب دول العالم ضعيفة أو على حافة الانهيار أو منهارة فعلاً[٢٥]، ويعيش ما يقارب مليار

نسمة اليومَ في بلدان على حافة الانهيار أو هشة، وتشير الاتجاهات إلى احتمالية ازدياد هذا العدد مستقبلاً.

متى ما ضعفت حكومات الدول، اقتنصت الكيانات غير التابعة للدول الفرصة وملأت فراغ السلطة، وفرضت سيادتها المستقلة مع احتكارها القوة. إن تفكيك يوغوسلافيا العنيف إلى مناطق شبه ذاتية الحكم عقب انتهاء الحرب الباردة، يتماشى مع عملية تفكيك الدول وتفتيتها إلى حكومات أصغر بلا دول، كما هي الحال في القروسطية الجديدة. كثير من هذه السلطات الجديدة تشبه أمراء الحرب الذين يمتلكون جيوشاً خاصة، مثل زليكو راجنياتوفيتش بجيشه "أركان" في أرض البلقان، ومحمد فرح عيديد في الصومال، وهناك مجموعات أخرى مدفوعة أيديولوجياً؛ كحزب الله في جنوبي لبنان وبعض فروع القاعدة، والعامل المشترك بينهم جميعاً هو القدرة على إنفاذ القانون وفرض النظام باستخدام العنف إذا لزم الأمر، وهو ما يخلق حالة من تشابك السلطات والولاءات مع الدولة.

تضع الأحياءُ الفقيرة في جامايكا العالمَ القروسطي الجديد تحت عدسة مكبرة، ويرى الخبير الكاريبي أنه في أي مكان تتقاعس الدولة فيه عن توفير الخدمات الأساسية، يتدخل زعماء المناطق المحلية "السادة" لتوفيرها، ولو تحت لواء حكمهم المستقل، فهو لا يعد جامايكا دولةً ذاتيةً مستقلة، بل دولةً قروسطية جديدة كما يفسر بقوله:

«تحافظ العصابات المحلية على قوانينها ونظامها، الذي يتضمن زنزانة احتجاز تتخذها من حظيرة دجاج قديمة ومحكمة في زاوية شارع، ومن ثم "تفرض الضرائب" على الأعمال المحلية نظير حمايتها، وتعاقب من يأبى الدفع. تقدم هذه العصابات شبكة خدمات أساسية؛ عن طريق مساعدة السكان المحليين فيما يتعلق بالرسوم المدرسية، وأموال الغداء، والتوظيف، وهو الدور الذي اعتادت حكومة جامايكا أداءه، ولكن على مدار العقدين الماضيين حجَّمت الحكومة العديد من عملياتها، رغبةً في الحد من الإنفاق، وهو ما خلَّف فراغاً، وكلما تراجعت إحدى السلطات تقدمت أخرى»[٢٦].

للحيلولة دون ذلك تسمح بعض الدول رسمياً بالسيادة المحدودة لأطراف أخرى على أراضيها، وهو ما يصفه علماء السياسة "بالتعددية القانونية" التي تنشأ

حينما تُطبق آراء ومبادئ وأنظمة قانونية مختلفة على نفس الحالة في إطار دولة ما، فمحاكم كاهدي في كينيا هي نظامٌ قانوني منفصل يخص المسلمين، ويتبنى قوانينَ مطابقة للشريعة الإسلامية، في حين تعتمد المحاكم الحكومية نظاماً قانونياً قائماً على القوانين البريطانية، ومن ثم يستطيع الكينيون المسلمون اختيار اللجوء إلى محاكم الدولة أو المحاكم الدينية لتسوية النزاعات. هناك محاكم إسلامية مماثلة في كل من الهند وتنزانيا لمعالجة الأمور في المجتمعات المسلمة، في حين تقر الحكومة في الفلبين الطرق العرفية التي يسلكها السكان الأصليون في منطقة الكوردليرا، لا سيما في مقاطعة كالينجا، حيث يلجؤون إلى مجالس الصلح، أو عقد "اتفاق سلام" لتسوية النزاعات. على أي حال لم تفلح هذه التدابير التي اتخذتها الدول في الحيلولة دون القروسطية الجديدة؛ إذ إنها أقرتها ببساطة بدلاً من حل إشكالية تشابك السلطات.

كما هي الحال في العصور الوسطى، تتسم الحياة في الدول الضعيفة باختلاط الولاءات وتشابكها، فهناك المجموعات العرقية، والأنظمة الدينية، والأحزاب السياسية، والقادة الفرادى، والسلطات السياسية الأخرى التي تتنافس مع الحكومة المركزية على كسب الولاء، ومن ثم تموج الدول الضعيفة في العالم بالحروب الأهلية، وحركات التمرد التي لا تعترف بحدود أراضي الدولة أو الحكومة عموماً. ويظل الاتجاه المتزايد نحو هشاشة الدول وانهيارها وتفككها تحدياً قائماً أمام النظام المعاصر، وهي ليست دلالة على تدهور النظام الوستفالي فقط، بل على احتمالية زواله.

الأوضاع القروسطية الجديدة

تصف القروسطية الجديدة، في جوهرها، تصادم السيادة الواقع ليس فقط بين الدول بل بين السلطات غير التابعة للدول أيضاً، التي تُعد فعلياً أنداداً للدول بدلاً من أن تكون جهات فاعلة "خاضعة للدولة"، وذلك من منظور العلوم السياسية التقليدية. ومثالاً على ذلك فإن الخصومة الواقعة في العصور الوسطى بين الكنيسة وسلطات الدولة أشعلت الصراع خلال هذه الحقبة، كما حدث في الخلاف حول التنصيب في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فقد شب نزاعٌ بين الإمبراطور الروماني المقدس والبابا حول التحكم في التعيينات الكنسية، أو تقليد المناصب

الكنسية، كسيامة الأساقفة ورؤساء الأديرة، لكن سرعان ما تطور هذا الخلاف إلى صراع أوسع نطاقاً على السلطة بين مجموعة من الباباوات والملوك، وكانت السلطات العلمانية قبل نشوب هذا الصراع قد عينت مسؤولي الكنيسة في أراضيهم بموافقة الكنيسة على مضض.

وقد عارض البابا جريجوري السابع هذا في عام ١٠٧٥ بتأكيده القرار البابوي، الذي يشمل مجموعة من الشرائع أو القوانين الكنسية التي تقضي بأن الرب وحده هو من أسس الكنيسة، ومن ثم فإن البابوية هي السلطة العالمية الوحيدة، وهو ما يمنحها سلطة تعيين الأساقفة وعزلهم ونقلهم من أسقفية إلى أخرى، وحتى عزل الملوك، لكن هنري الرابع، الإمبراطور الروماني المقدس، تجاهل قرار البابا جريجوري السابع وأرسل له خطاباً يطالبه فيه بانتخاب بابا جديد، ولكي يبرز صدق نواياه فقد افتتح خطابه للبابا بقوله «هنري، الملك المُنَصَّب برسامة الرب المقدسة وليس باغتصاب السلطة، إلى هيلدبراند الذي ليس البابا حالياً بل راهب زائف»، واختتمه بقوله: «أنا هنري، الملك المُنَصَّب بنعمة الرب، وجميع أساقفتي، نقول لك عليك التنحي التنحي، ولتطاردك اللعنات على مر العصور»[٢٧].

وهكذا بدأت الحرب بين الفصائل المنحازة للبابا وتلك المنحازة للإمبراطور، الغويلف ضد الغيبلينيين، وهو صراعٌ دام في إيطاليا حتى القرن الخامس عشر، كما صُور من خلال المبارزة بين العائلتين مونتاج وكابوليت في رواية "روميو وجولييت" لشكسبير. فاقتنص الأمراء الانتهازيون الفرصة، وتمردوا على سادتهم مستبدلين نير البابا بنير الإمبراطور، والعكس بالعكس. انتشر هذا الخلاف لاحقاً في أنحاء أخرى من أوروبا، فتكرر بين الملك هنري الأول والبابا باسكال الثاني، وكذا الحال في فرنسا. وبعد مرور خمسين عاماً على الحرب عُقدت اتفاقية وُرمز في عام ١١٢٢ لتضع حلاً وسطاً لهذا الخلاف، فبموجبها يمتلك الملك حق تعيين الأساقفة بالسلطة العلمانية (بمنحهم رمحاً) في الأقاليم التي يديرونها، في حين تمنح الكنيسة هؤلاء السلطة المقدسة (بمنحهم خاتماً وعصا)، ومن ثم فقد كان الأساقفة يدينون بولاءات مزدوجة لكل من البابا والملك.

إن الخلاف على تنصيب الأساقفة ليس أمراً عفا عليه الزمن كما قد يتصور بعض القراء المعاصرين، فالصدام بين السلطة المقدسة والسلطة العلمانية يعود إلى العلاقات الدولية، ومثال على ذلك أنه قد ظهرت السلطات المتبارزة مجدداً في

الصين التي عينت أساقفتها في الكنيسة الكاثوليكية التي تديرها الدولة، وقد أعقب ذلك قرارٌ من الفاتيكان بحرمان هؤلاء الأساقفة كنسياً، فكما قال أحد الكرادلة الكاثوليك: «إنها الحرب»[٢٨]، إن أساس سيادة الكنيسة ليس الحدود الإقليمية بل دعوى المجال الأخلاقي في حياة الأفراد.

ليست الكنيسة هي الجهة الفاعلة المعاصرة الوحيدة التي تعارض الدول، فنظام حقوق الإنسان يمارس ضغوطاً على الدول بمطالبته بالسلطة عالمياً فيما يتعلق برفاهية الأفراد. ويصف مصطلح نظام حقوق الإنسان عموماً المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات صنع القرار التي وافقت عليها الجهات الفاعلة العالمية كالمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي تنظم حقوق الإنسان وتروج لها. وليس من قبيل المصادفة أن تكون حقوق الإنسان مبنيةً على الصرح الأخلاقي للمفاهيم المسيحية الغربية للقانون الطبيعي، وأن تركز على رفاهية الأفراد داخل الدول بإصدارها قوانين دولية أقرب إلى القوانين الكنسية التي قد تتعارض مع قوانين الدولة ذاتها، فعلى سبيل المثال كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبدأ مسؤولية الحماية، والمحكمة الجنائية الدولية، يدعي الولاية القضائية العالمية جنباً إلى جنب مع الدول، كما فعلت الكنيسة في العصور الوسطى استناداً إلى الالتزام بالحقوق الأصيلة لكل إنسان. لقد استُخدمت المطالبات العالمية بالحقوق "الطبيعية" و"الثابتة" و"الإنسانية" أمداً طويلاً بغية كبح سلطة الدول، وفي بعض الأحيان للتمرد عليها[٢٩]، أما الآن فيمكن القول إنها موجودة في هيئة نظام عالمي.

لقد ظلت السلطة العالمية التي أصر عليها نظام حقوق الإنسان مثاراً للجدل مثلما كانت الكنيسة في العصور الوسطى، ففي عام ١٩٤٨ امتنعت كلٌّ من المملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا عن الإقرار بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة تأسيسية لحقوق الإنسان، خشية أن يمس ذلك قدرتهما على تحديد معايير العدالة على أراضيهما، وعارضت البلدان الإسلامية عالميةَ حقوق الإنسان؛ بزعم عدم مراعاة هذه الحقوق القيمَ المتضمَّنة في الشريعة الإسلامية. وفي عام ١٩٨٢ احتج المندوب الإيراني بالأمم المتحدة، رجائي خراساني، بأن «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يمثل فهماً علمانياً للتقاليد اليهودية المسيحية، لا يسع المسلمين تطبيقه»[٣٠]. وقد أُضفي الطابع الرسمي على هذا الموقف في إعلان

القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام، الذي تبنته الدول الأعضاء الست والخمسون في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ١٩٩٠. كذلك وافقت الجامعة العربية في وقت لاحق على الميثاق العربي لحقوق الإنسان (وذلك عام ٢٠٠٤، وقد دخل حيز النفاذ في عام ٢٠٠٨).

ليست البلدان الإسلامية وحدها من اعترضت على "عالمية" حقوق الإنسان، فقد أدى تزايد القلق بشأن حقوق الإنسان إلى إعلان حقوق الشعوب الأصلية، الذي تبنته بنما في عام ١٩٨٤ للحفاظ على عادات وتقاليد الشعوب غير الغربية، وبالمثل فقد أقر إعلان فيينا لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ «بأهمية الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية» في مواجهة عالمية حقوق الإنسان. وأكد إعلان بانكوك لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ أن حقوق الإنسان، على تصورها العمومي، لا تتفق مع "القيم الآسيوية" التي تعارض بعض القيم المسيحية والديمقراطية. كلٌّ من هذه التحديات التي تواجه عالمية حقوق الإنسان تقترح ضمناً رؤيةً عالميةً للعدالة والشرعية منافسةً، تضعُ حجر الأساس لبيئة قروسطية جديدة متعددة السلطات والولاءات.

أحد الأمثلة على الصدام الواقع بين السلطة العالمية لنظام حقوق الإنسان والسيادة الوستفالية للدول هو الجدل المثار حول جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٠؛ فقد منحت لجنة نوبل الجائزةَ لناشط حقوق الإنسان الصيني المسجون ليو شياوبو؛ «لنضاله الطويل وغير العنيف من أجل حقوق الإنسان الأساسية في الصين»[٣١]، ومن ثم فقد ندّدت الصين، التي تراه مجرماً، بمنح الجائزة إياه، وعدَّت ذلك إهانةً متعمدةً لسيادة الصين، وتحدياً لسلطة البلاد الشرعية المنوطة بوضع القوانين وإنفاذها في إطار حدودها الإقليمية، وهذا هو جوهر النظام الوستفالي. وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية ما تشاوشيوي قائلاً: «إن لجنة نوبل النرويجية، بمنحها الجائزة لشخص مدان في الصين، لا تبدي احتراماً للنظام القضائي في الصين»، وحذر الأجانب المتطفلين بقوله: «إذا حاول بعض الناس تغيير نظام الصين السياسي بهذه الطريقة، وإعاقة الشعب الصيني عن المضي قدماً، فهم بلا ريب يرتكبون خطأً»[٣٢].[٣٣]وعلاوة على ذلك فقد احتجت الصين رسمياً على النرويج، وألغت عدة لقاءات رسمية كان مقرراً عقدها، وأعلنت أن العلاقات الصينية النرويجية قد تضررت.

ومن منطلق دفاع ثوربيون ياغلاند، رئيس لجنة نوبل، عن منحه الجائزة الناشط الصيني، أصر بجرأة على موقفه فوق الوطني الذي يتسق مع نظام حقوق الإنسان، زاعماً أن الدول الآن خاضعة للحكومة العالمية التي تتجسد في الأمم المتحدة، ومن ثم يتعين عليها الإذعان لمعايير حقوق الإنسان:

لقد تغيرت فكرة السيادة... خلال القرن الماضي حين انتقل العالم من القومية إلى الدُّولية. ولقد أُسست الأمم المتحدة في أعقاب حربين عالميتين كارثيتين، وألزمت الدول الأعضاء بتسوية النزاعات عبر السبل السلمية، وعرَّفت الحقوق الأساسية لجميع الناس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ووفقاً لما نص عليه هذا الإعلان فإن الدولة لن تتمتع بسلطة مطلقة لا حدود لها من الآن فصاعداً، فاليوم تُعد حقوق الإنسان العالمية رقيباً على الأغلبيات المستبدة حول العالم للتأكد من أنها أغلبيات ديمقراطية أم لا، فلا يجوز لأغلبية في برلمان أن تقرر إلحاق الضرر بحقوق أقلية أو التصويت لقوانين تنال من حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الصين ليست دولة ديمقراطية دستورية، فإنها إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أنها عدلت دستورها ليتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٣٤].

إن الخلاف بين الصين ولجنة نوبل لهو دلالة على التحول الأكبر من مجتمع دولي يضم الدول إلى نظام عالمي تعددي متعدد السلطات، يعارض أسس النظام الوستفالي، ويتسم بتنافس السلطات والولاءات الذي يُعد قوام القروسطية الجديدة.

تتراجع سيادة الدولة على ما يبدو على الجبهات كافة، كما يتراجع معها النظام الوستفالي. القروسطية الجديدة على الأبواب حقاً وفقاً لنظرية بول، ففيما عدا ثلة من الدول القوية في غرب أوروبا وشمال أمريكا وأجزاء من آسيا، الأغلبية المتزايدة من الدول هشة أو "مفتتة"؛ إذ قللت العولمة وتوحيد العالم تكنولوجياً من شأن الحدود الوطنية والمسيطرين عليها، كما يتحدى التكامل الإقليمي للدول والمنظمات الدولية المنبثقة عنها سيادةَ الدول تحدياً متزايداً؛ إذ يوجد عددٌ لا يحصى من الجهات الفاعلة عبر الوطنية التي تتسبب في تشابك السلطات والولاءات في إطار الدولة الواحدة. وعلى عكس ما كانت عليه الحال أيام بول، لم تعد الدولة اللاعب الأساسي على الساحة العالمية؛ فهي مجرد واحدة ضمن مجموعة من الجهات

الفاعلة. هذا النظام العالمي البازغ ينذر بالعودة إلى الوضع السابق السائد في العصور الوسطى، أو بمعنى آخر الانتقال إلى القروسطية الجديدة.

نظراً للعلاقة بين السيادة والحرب فإن تبعات الحروب القروسطية الجديدة جد خطيرة؛ فلقد شكلت الدول في النظام الوستفالي قواعد السلوك الخاصة بالحرب على مدار القرون الماضية للحد من القتل والدمار، ولكن من سيفعل ذلك في النظام القروسطي الجديد؟ إذا كان التاريخ مرجعاً فالإجابة موحشة ومخيفة.

الفصل التاسع
أساليب الحرب القروسطية الجديدة

اقتلوهم جميعاً، وسيعرف الرب خاصته.
- منسوب إلى أرنود أمالريك، أحد رؤساء الأديرة

في وقت ما في القرن الحادي عشر، ظهرت طائفة نصرانية تُدعى الكاتار في لانغدوك جنوبي فرنسا، ما زالت جذور تلك الطائفة لغزاً محيراً، على الرغم من احتمال نشأتها في أرمينيا وانتقالها غرباً عبر طرق التجارة البيزنطية. لم يُعرف الكثير عن معتقدات الكاتار غير أنها كانت مزيجاً هرطقياً من معتقدات الكنيسة مع مبادئ من ديانة فارسية قديمة تسمى المانوية، ومبادئ الغنوصية النصرانية التي ترجع إلى القرن الأول فقد كانوا- على سبيل المثال- يؤمنون بتناسخ الأرواح، وأن الشيطان قوي قوة الرب، والمساواة بين الجنسين، والنباتية، والسلمية، وكانوا كذلك لا يؤمنون بضرورة توسط الكهنة لدى الرب؛ لذلك لم يعترفوا بسلطة الكنيسة، وهو ما جذب انتباه البابا.

في عام ١٢٠٩، شن البابا إنوسنت الثالث حملة صليبية على الكاتار، وهو ما يشبه الحرب على الإرهاب لدى المراقبين المعاصرين، وتألف الجيش الصليبي من شركات المرتزقة الحرة، والفرسان وأتباعهم، والحجيج، وغادر الجيش ليونَ في يوليو/تموز زاحفاً جنوباً إلى لانغدوك، وبعد مرور أسبوعين على ذلك واجهوا أول معاقل الكاتار الرئيسة في مدينة بزييه جيدة التحصين غزيرة الموارد.

وبينما كان جيش البابا مشغولاً بإعدادات الحصار، تسللت مجموعة صغيرة من

الرجال المسلحين من المدينة المحاصرة إلى معسكرهم لتنفيذ هجمات خاطفة، محاولين إحداث فوضى، وقد فعلوها حقاً، فقد نشب العراك بينهم وبين المرتزقة، وتبينوا قلة قدرتهم سريعاً، فانسحبوا على عجل إلى أسوار المدينة، ولسوء حظهم فقد كان المدافعون يستعدون أيضاً لحصار طويل، فلم تكن الأسوار مجهزة بكامل الجند، وتدفق المرتزقة عبر البوابة، وعجت بهم طرقات المدينة، ولحقهم باقي الجيش الصليبي قريباً، ودُمرت المدينة.

اندفع الصليبيون في الشوارع، يقتلون الكاتار والكاثوليك جميعاً، وهُرِعَ السكان الهلعون إلى الكنائس ينشدون ملاذاً، ولكن خاب سعيهم، فقد حطم الجنود الصليبيون الأبواب، وذبحوا الجميع. وقيل إن رئيس الدير، أرنود أماليريك، المندوب البابوي الذي يقود الصليبيين أمرهم قائلاً: «اقتلوهم جميعاً، وسيعرف الرب خاصته».

بعد المذبحة المقدسة أتى وقت الغنائم، ودب النزاع بين الفرسان والمرتزقة حول قسمتها، فطارد الفرسان المغضبون المرتزقةَ غير المنظمين، وربما السكارى، وأخرجوهم من البيوت التي احتلوها، واستولوا على أسلابهم. ولم يقف المرتزقة مكتوفي الأيدي، بل أحرقوا بزييه على بكرة أبيها، مدمرين إياها مع غنائمها. وأسفر الأمر في نهايته عن قتلى تراوح تقديرات أعدادهم بين سبعة آلاف وعشرين ألف قتيل، معظمهم من المدنيين، وسرعان ما انتشرت أخبار المذبحة؛ فاستسلم العديد من المدن والقلاع رعباً من ملاقاة المصير نفسه. لقد كان نصر الصليبيين سريعاً وشاملاً.

لكن القتل لم يتوقف عند هذا الحد؛ لأن النجاح العسكري ليس سبيلاً دائماً إلى النصر السياسي؛ وعلى مدى الخمس والأربعين سنة التالية، طُورد وقُتل الآلاف من الكتار، إبادةً لطائفتهم، فقد أقصت مجموعةٌ من الرهبان المتحمسين، يقودهم جوزمان دومينيك (عُرف فيما بعد بالقديس دومينيك)، الهراطقةَ وسجنوهم، واضطهدوهم بأسلوب منهجي، شمل التعذيب والإعدام؛ وكان غرضهم من وراء ذلك محو آخر أثر للمقاومة، لذلك مُزقت كتب الكاتار المقدسة، وحُرِّقَت كنائسهم، أما المؤمنون بعقائدهم منهم الذي رفضوا النكوص عنها فقد شُنقوا على الملأ، أو أحرقوا مشدودين إلى الأوتاد، وكان هذا في الوقت ذاته ميلاداً لمحاكم التفتيش والنظام الدومينيكاني.

ربما بدا الصليبيون الكاتار مروِّعين للقراء المعاصرين، ولكن أتُراهم يختلفون عن مرتكبي الإبادات الجماعية في رواندا ودارفور؟ أو مرتكبي المذابح في حروب البلقان أو الكونغو أو غرب إفريقيا؟ أو في الحروب بين السنة والشيعة في العراق وسوريا؟ أو مختلفين عن أطراف الصراعات المسلحة في سريلانكا أو كولومبيا أو الشيشان؟ الإجابات غير كثيرة. مع أخذ العلاقة بين الحرب والدولة في الحسبان، فإنه من المهم إمعان النظر في كيفية تغير أساليب الحرب بسبب تحول طبيعة النظام الدولي والعكس بالعكس.

أساليب الحرب: الوستفالية مقابل القروسطية الجديدة

الحرب أزلية لكن أساليب الحرب ليست كذلك؛ فالأولى تصف نشاطاً يتسم بالدموية والعنف والطابع السياسي، ولا يزال الأمر نفسه في القرن الحادي والعشرين كما كان عليه في القرن العشرين والقرن التاسع عشر، بل والقرن الخامس قبل الميلاد، أما الثانية فتصف كيفية إدارة الحرب، والتغيرات التي طرأت عليها نتيجة تطور التكنولوجيا والأوضاع الجغرافية السياسية والأيدولوجية والثقافية، ونوع نظام الحكم، وغيرها من العوامل؛ فعلى سبيل المثال حارب كلٌّ من جحافل قيصر ومقاتلي الماو بطرائق مختلفة، وهذه هي أساليب الحرب، في حين استخدم كلاهما العنف المنظم لتحقيق هدف سياسي وهذا هو مفهوم الحرب. ليس هناك جديد حول الحرب القروسطية الجديدة، لكن أساليب الحرب القروسطية الجديدة تختلف اختلافاً جذرياً عن أساليب الحرب الوستفالية.

في النظام الوستفالي، الحربُ مقدرةٌ وحقٌّ حصريٌّ للدول؛ إذ إنها تدعي حق احتكار القوة، ويُحظر على الجهات الفاعلة من غير الدول استخدام العنف، ومن ثم فإن أساليب الحرب الوستفالية شأنٌ بين دُولي عموماً، فالدول تتقاتل مستخدمةً جيوشها الوطنية بصفةِ مصارعين مهمتهم تسوية النزاعات التي تطرأ بينها بالقوة، أما الهدف من الحرب فهو دحر دولة منافسة، أو الاستيلاء على الأراضي، وهذا هو مقياس السلطة السيادية في النظام الوستفالي.

وضعت الدول على مر القرون بروتوكولات دبلوماسية لتنظيم الشؤون المشتركة بين الدول كالحرب والسلام، فعلى سبيل المثال تشير الدول إلى بدء الصراع المسلح بإعلانها الحرب رسمياً، وغالباً ما يكون تحقيقُ انتصارات حاسمة في أرض المعركة

معيارَ تحديد الطرف المنتصر، كمعركتي وُترلو وميدواي، ويشير إبرام معاهدة سلام رسمية بين الدول إلى نهاية الحرب. وأفضل من وصف أساليب الحرب الوستفالية هو كارل فون كلاوزفيتز في كتابه "On War" (في الحرب)، الذي كُتب في العقد الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أنه لا يزال مقرراً أساسياً في الكليات الحربية اليوم. إن دور الجيوش العسكرية في العلاقات الدولية محوريٌّ؛ إذ إن الانتصار في أرض المعركة هو الحكم النهائي الذي يفصل في الخلافات السياسية بين الدول، وقد برع كلاوزفيتز في تصويره في مقولته المأثورة: «ليس هناك سوى انتصار حاسم واحد: الانتصار الأخير»[١].

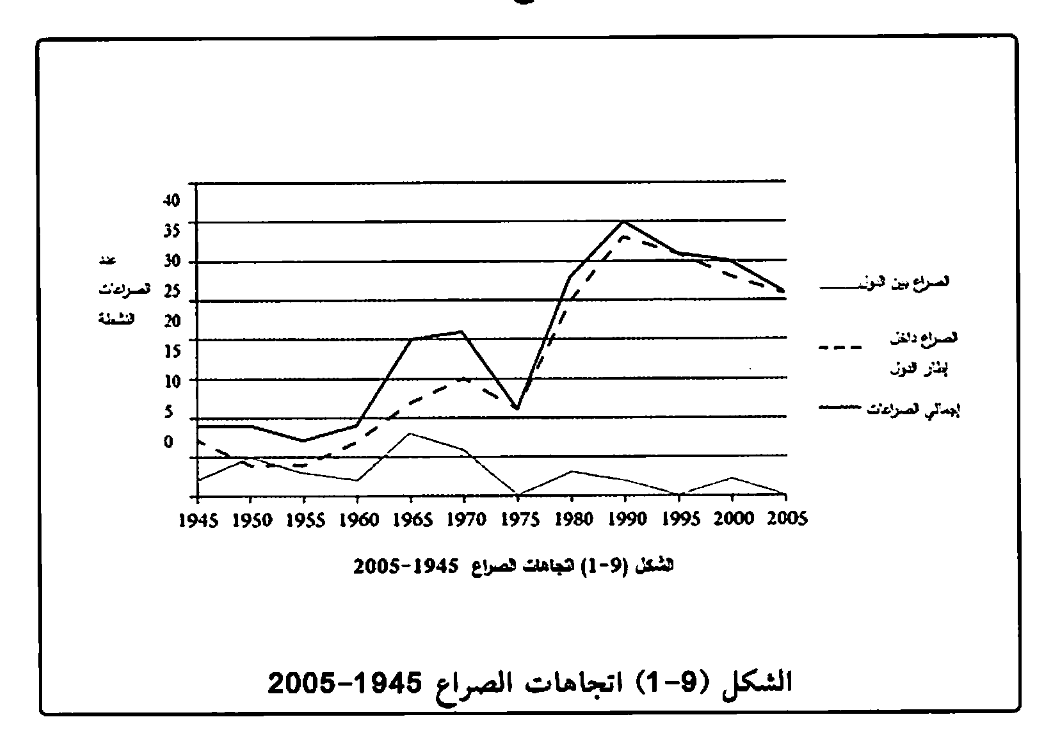
لقد صاغت الجيوش الوطنية أيضاً تقاليد عسكرية فيما يتعلق بالصراع، جُمعت فيما بعد على هيئة "قوانين الحرب"، مثل قانون ليبر، واتفاقيات جنيف، ونظام روما الأساسي، وهي قوانين تنشد تنظيم استخدام العنف. وتُميز بعض هذه القوانين المقاتلين الشرعيين من غير الشرعيين، وتملي قواعد الاشتباك في القتال، وتقتضي المعاملة الإنسانية للمسجونين، وتجرم أخذ الرهائن، وكذا بعض الأسلحة (مثل حراب البنادق الثلاثية وقاذفات اللهب)، وتتخذ الرايات البيضاء إشارةً إلى نية الاستسلام. وتعدُّ الحربان العالميتان الأولى والثانية خيرَ مثالٍ على طريقة الحرب الوستفالية التي غالباً ما يُطلق عليها أساليب الحرب "العادية" أو "التقليدية".

يتخذ هذا الاتجاه الآن مساراً عكسياً، وصارت أساليب الحرب "غير العادية" أكثر شيوعاً من تلك "العادية"، ولم تعد الجيوش العسكرية تقاتل مثيلاتها، بل تقاتل الجهات الفاعلة من غير الدول، وتموت بدلاً منها؛ فالتقديرات تشير إلى أن ٩٠٪ من خسائر الأفراد اليوم تقع في صفوف المدنيين[٢]. وتتحول الحرب من كونها شأناً بين دُولي إلى شأن داخلي يحدث داخل إطار الدولة نفسها، ومن ثم تقع الحروب في الدول الهشة أو الفاشلة التي فقدت احتكارها القوة وفقاً للتعريف السابق. على نقيض أساليب الحرب الوستفالية، فإن أغلب حالات القتال اليوم ناتجة عن حروب أهلية، وصراعات عرقية، وحالات تمرد وتفشي الجريمة العنيفة، وانتشار الميلشيات، واستباحة القانون عموماً.

ولقد أكدت دراسةٌ نقديةٌ أُجريت حول اتجاهات الصراع الحديثة التحولَ بعيداً عن أساليب الحرب الوستفالية، فوفقاً لمركز التنمية الدولية وإدارة الصراعات بجامعة ميرلاند، تضاعف عددُ الصراعات الداخلية ثلاثة أضعاف، في حين تضاءل عدد

الحروب بين الدول حتى قارب الصفر على مدار السنوات الستين الماضية (انظر الشكل ٩-١). وتعاني البلدان الخمس والعشرون المتصدرةُ قائمةَ البلدان "ذات الأخطار"، جميعاً، تمرداً عرقياً نشطاً أو جماعة إرهابية واحدة على الأقل داخل حدودها. ويخلص التقرير إلى أن «معدل تكرار حدوث الصراعات قد ارتفع إلى مستويات غير مسبوقة، فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين فاق عدد الصراعات المتكررة عددَ مثيلتها المندلعة حديثاً بهامش كبير»[٣].

أغلب الصراعات المسلحة اليوم، مثلها مثل الحروب الصليبية ضد الكاتار، تقع بين عدد لا حد له من الدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول؛ بهدف تحقيق أهداف أيديولوجية، أو السلب، وليس السيطرة على الأرض، فعلى سبيل المثال تقاتل القاعدة من أجل فرض تفسيرها المتشدد للإسلام على أرض الواقع، وتقاتل عصابة مالا سالفاتروتشا من أجل السيطرة على تجارة المخدرات غير المشروعة؛ فهما لا يقاتلان من أجل نيل عضوية مجتمع الدول.



الشكل (9-1) اتجاهات الصراع 1945-2005

لا تسري تقاليد الدول على الجهات الفاعلة القروسطية الجديدة، وهو ما يؤثر في كيفية قتالها، فالحروب القروسطية الجديدة ليست لها بداية واضحة أو منتصف أو

نهاية؛ فليس هناك إعلان حرب رسمي، أو انتصار في أرض المعركة يحدد الفائز، أو معاهدة سلام ترمز إلى نهاية الصراع، بل تتسم هذه الحروب بالديمومة الضبابية، وقد تمتد لأجيالٍ، ربما تكون أقل وطأة، لكنها تظل صراعاً مسلحاً لا نهاية له يجسد الاضطراب طويل الأمد.

وهكذا فإن أساليب الحرب القروسطية الجديدة كثيراً ما تنتهك قوانين الحرب انتهاكاً صارخاً، وهذا أمر متوقع؛ إذ إن الجيوش الوطنية هي من وضعت تلك القوانين ليقاتل بعضها بعضاً، ولم تكن الجهات الفاعلة من غير الدول من الموقعين على بروتوكولات جنيف، ومن ثم فإن أساليب الحرب القروسطية الجديدة تطمس الخط الفاصل بين المدنيين والمقاتلين، كما حدث خلال استباحة مدينة بزييه، والغالبية العظمى من ضحايا الحرب اليوم من المدنيين، وهذا دليلٌ آخر على بزوغ القروسطية الجديدة. أشارت تقديرات الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ إلى أنه «منذ تسعينيات القرن العشرين قُتل نحو ٤ ملايين شخص في الحروب، ٩٠٪ منهم من المدنيين». يتفق بول كولير أستاذ علوم الاقتصاد بجامعة أوكسفورد مع هذه الرؤية في تقرير بحثي صادر عن البنك الدولي، إذ أفاد أنه في الحروب الأهلية الحديثة «ما يقارب ٩٠٪ من الخسائر البشرية الناجمة عن الصراع المسلح يقع في صفوف المدنيين»[٤]، وقد أفاد بمثل هذا العديدُ من الأفراد والمؤسسات.

يختلف مفهوم النصر أيضاً في أساليب الحرب القروسطية الجديدة؛ فوفقاً لكلاوزفيتز وطريقة الحرب الوستفالية، فإن القوة المنتصرة هي التي تفوز في المعركة التي تؤدي إلى الفوز في الحرب، ومن ثم تحقيق الأهداف السياسية أو المصالح الوطنية التي تبتغيها. وغالباً ما تكون اليد العليا للجيوش الوستفالية حين تشتبك مع أعدائها القروسطيين الجدد في أي معركة، إلا أنها تخسر الحرب؛ لأن النجاح العسكري لا يعني الظفر السياسي في البيئة القروسطية الجديدة؛ وبعبارة أخرى، القوةُ أقل جدوى في أساليب الحرب القروسطية الجديدة، وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد هذه الظاهرة: فرنسا في الجزائر (١٩٥٤- ١٩٦٢)، الاتحاد السوفييتي في أفغانستان (١٩٧٩- ١٩٨٩)، إسرائيل في لبنان (٢٠٠٦)، الولايات المتحدة في فيتنام (١٩٥٩- ١٩٧٥)، والعراق (٢٠٠٣- ٢٠١١)، وأفغانستان (٢٠٠١- ٢٠١٤). حاولت الدولة في كلٍّ من هذه الحالات شقَّ طريقها نحو النصر على عدوها الأدنى شأناً من الناحية العسكرية، لكنها في نهاية المطاف لم تنجح في تحقيق أهدافها

الاستراتيجية؛ لأن القوة العسكرية يمكنها فقط تحقيق النتائج التكتيكية، ومن ثم لا تجدي الاستراتيجيات الوستفالية في أساليب الحرب القروسطية الجديدة.

لقد تزايدت نماذج أساليب الحرب القروسطية الجدية تزايداً مطرداً منذ نهاية الحرب الباردة، في حين أوشكت الحرب الوستفالية بين الدول على التلاشي. فقد دارت رحى الإبادة الجماعية في رواندا بين جماعتين عرقيتين: الهوتو ضد التوتسي، ولم يكن هدفها السيطرة على الأرض بقدر ما كان هدفها القضاء على جماعة عرقية منافسة، وقد قُتل ثمانمئة ألف شخص في مئة يوم تقريباً[٥]، وقد لاحق الصراعُ السكانَ على الأساس العرقي متجاهلاً حدود البلد، منتشراً من رواندا إلى جيرانها؛ بروندي وأوغندا وزائير الشرقية (التي تُعرف الآن بجمهورية الكونغو الديمقراطية). لم يكن هناك جيوش وطنية، أو المنطق الكلاوزفيتزي، أو أي اعتبار لقوانين الحرب؛ وبعبارة أدق أساليب الحرب "العادية" أو "الوستفالية".

هناك العديد من الأمثلة الأخرى على أساليب الحرب القروسطية الجديدة التي ظهرت منذ نهاية الحرب الباردة: الحرب في البلقان، الصراع بين السنة والشيعة في العراق ما بعد الغزو، حركة طالبان في أفغانستان، الإبادة الجماعية في دارفور، الصراعات الدائرة في الكونغو، الحروب في غرب إفريقيا، الحرب الأهلية في سوريا. كانت حروب المخدرات في أمريكا اللاتينية نواة ظهور عصابات دولية على درجة عالية من التنظيم، يقاتل بعضها بعضاً والمجتمع، مخلفةً دماراً واسع النطاق، ويمكن القول إنها جعلت بعض الدول كالمكسيك دولة مخدرات. أما الجماعات الأخرى كجماعة بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، والقاعدة، فتحدوها الرغبة في هجر النظام الوستفالي برمته، وإقامة خلافة قائمة على رؤيتهم للإسلام في القرن الثامن الهجري.

علاوة على ذلك يستطيع الضعيف هزيمة القوي في ظل أساليب الحرب القروسطية الجديدة، ففي العالم الوستفالي تصير الدول الضعيفة لقمة سائغة للدول القوية، أو على الأقل لا تمثل تهديداً لها، ويتجلى ذلك في أوضح صوره في عهد الاستعمار، حينما غزت الدول الأوروبية القوية كثيراً من بلدان العالم، أما الآن فالعكس صحيح؛ إذ تتحاشى الدول القوية التورط مع الدول الضعيفة، ومن ذلك ما حدث في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ عندما استطاعت العشائر الصومالية، التي لم تكن مسلحة إلا بالأسلحة الخفيفة و"بعض المعدات الفنية"- التي غالباً ما تكون

شاحنات صغيرة مثبتاً عليها الرشاشات الثقيلة أو المدافع المضادة للطائرات- هزيمةَ أفضل نخب القوات العسكرية الأمريكية، المؤلفة من قوة دلتا، وفرق الرينجرز، وفوج طيران العمليات الخاصة ١٦٠، وفرقة سيل السادسة التابعة للبحرية، وقوة الإنقاذ التابعة للقوات الجوية الأمريكية (مراقبي قتال القوات الجوية)، وقد صُورت معركة مقديشيو، المعروفة لدى الصوماليين بيوم الرينجرز أيضاً، بنجاحٍ في كتاب، ثم في فيلم يحمل العنوان نفسه "بلاك هوك داون" (إسقاط البلاك هوك)، وفي أعقاب هذه الهزيمة غادرت الولايات المتحدة الصومال. وقد أظهرت معركة مقديشيو أن طريقة الحرب الوستفالية ليست مطلقة، وأن سيطرة الدول القوية لم تعد سيطرةً تامةً.

كما أدت الهزيمة إلى تحولات أوسع نطاقاً في مسار السياسة الخارجية الأمريكية؛ فقد صارت الدولة العظمى تخشى التدخل في الدول الضعيفة، كما يتضح في تقاعسها إزاء الإبادة الجماعية في رواندا. وقد أوضحت سامانثا باور في كتابها "A Problem from Hell" (مشكلة من الجحيم) أن "درس الصومال" جعل البنتاغون يخشى من «تحول اشتباك صغير مع بعض القوات الأجنبية إلى معركة كبيرة وباهظة التكاليف، يتحمل أعباءها الجنود الأمريكيون»[٦]، وتمخضت هذه التجربة عما يسمى "خط مقديشيو"، أحد مصطلحات السياسة الخارجية التي تشير إلى النقطة التي يصير حفظ السلام عندها حرباً، وقد يُستخدم أحياناً بغرض الاحتقار، لوصف عزوف الدول القوية عن التدخل في الأوضاع التي تطرأ في الدول الضعيفة، والتي قد تجرها إلى صراع مسلح، كرفض الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حشد القوات البرية لكبح الصراع الذي اكتنف جيش صرب البوسنة في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥، وكذا قراره باستخدام القوة الجوية فقط في كوسوفا خلال عملية القوة الحليفة في عام ١٩٩٩. حينما تُنشر القوات البرية فإنها تقضي معظم الوقت منشغلةً بحماية نفسها بدلاً من التركيز على الحملة العسكرية، وهذه استراتيجية عسكرية محل نظر.

أطلق السير روبرت سميث، الجنرال المتقاعد من الجيش البريطاني، على هذه الصراعات القروسطية الجديدة اسم "الحرب بين الناس"؛ إذ إنها لا تدور حول الدول، وقد ألف كتابه "The Utility of Force" (استخدام القوة) بعد أربعين عاماً من خدمته في الجيش البريطاني، وكذا خدمته في شرق إفريقيا وجنوبها، والجزيرة

العربية، ومنطقة البحر الكاريبي، وإيرلندا الشمالية، وأوروبا، وماليزيا. وتولى أيضاً قيادة الفرقة العسكرية البريطانية المدرعة في حرب الخليج (الأولى)، والقوات التابعة للأمم المتحدة في البوسنة عام ١٩٩٥، وكذا فقد تولى قيادة القوات البريطانية في إيرلندا الشمالية من ١٩٩٦ حتى ١٩٩٩، وأنهى حياته المهنية بعمله نائب قائد حلف شمال الأطلسي خلال حرب كوسوفا. وبعد هذا المشوار المهني الحافل خلص إلى أن طريقة الحرب الوستفالية قد لفظت أنفاسها الأخيرة: «الحرب كما يدركها أغلب غير المقاتلين، حرب معركة الميدان التي تدور رحاها بين الرجال والمعدات العسكرية، الحرب التي توصف بأنها الحدث العظيم الذي يحسم النزاع حول الشؤون الدولية: هذه الحرب لم تعد موجودة»[٧].

الجيوش الخاصة والحرب التعاقدية

إحدى السمات الرئيسية للحروب القروسطية الجديدة هي سوق القوة، وذلك يعني احتمالية اندلاع الحروب التعاقدية. تُعد الشركات العسكرية الخاصة إحدى الجهات الفاعلة الجديدة التي تشن الحروب القروسطية الجديدة، شأنها في ذلك شأن أسلافها من زعماء المرتزقة، وهو ما يزيد من طمس الحد الوستفالي الفاصل بين المقاتلين والمدنيين، وذاك الذي بين الحرب والسلام. ليس هناك بروتوكولات جنيف أو قوانين حرب تنظم عمل المدنيين المسلحين تنظيماً واضحاً، وهو ما يجعل موقفهم في أرض المعركة مبهماً، ويفرض تحدياً حول تعريف المرتزقة في القانون الدولي، وقد كانت هذه المسألة نواة عدد لا يحصى من المقالات الأكاديمية التي كتبها باحثون ومحامون دوليون متشبعون بتقاليد الحرب الوستفالية، ومناوئون لهذا الاتجاه عموماً. وعلى الجانب الأكثر عملية تفرض هذه المسألة العديد من التساؤلات حول كيفية تفاعل الجيوش العامة مع الجيوش الخاصة، كما تجلى في المبادرات الحكومية كاللجنة الأمريكية الخاصة بالتعاقد في وقت الحرب، والجهود الدولية كوثيقة مونترو التي تطمح إلى إرساء أفضل الممارسات في هذه الصناعة ومدونات قواعد السلوك الخاصة بها، ومع ذلك يظل التحدي بلا حل جوهري، كما كانت الحال في بزيبه وخلال عهد مكيافيلي، وربما يكون غير قابل للحل.

ثمة نتيجة أخرى لذلك؛ وهي تزايد الاعتمادية بين الحكومات والصناعة لكسب الحرب؛ فكما هو موضح فيما سبق في الفصل الثاني، نصف عدد الأفراد

الأمريكيين في حربي العراق وأفغانستان من المتعهدين العسكريين، وما عدا التجنيد الإلزامي، لا تستطيع القوى العظمى شن حرب دون الاستعانة بالصناعة العسكرية الخاصة. هذا الاستخدام المفرط للمنظمات العسكرية الخاصة يؤدي إلى تغيير النتائج الاستراتيجية بطرق لا تستطيعها الجيوش الوطنية؛ فعلى سبيل المثال يعتمد الطرفُ المستخدِمُ في الحروب التعاقدية، سواء كان فلورنسا في العصور الوسطى، أم الولايات المتحدة في العراق، على الصناعة العسكرية الخاصة بغية تحقيق النصر، والمثالُ أكثر وضوحاً عند الحديث عن فلورنسا؛ إذ إن الدولة المدينة كانت تملك ميلشيا ضعيفة نسبياً، واعتمدت اعتماداً شبه كلي على خدمات زعماء المرتزقة مثل هوكوود؛ لقوتهم العسكرية. أما حالة الولايات المتحدة فهي أكثر عمقاً؛ إذ إن هذا البلد يمتلك جيشاً عسكرياً قوياً، ومع ذلك ينطبق عليه الأمر ذاته.

يتزايد اعتماد الولايات المتحدة على الصناعة العسكرية الخاصة لتحقيق "النصر" في الحروب الحديثة على الرغم من قوة جيشها؛ ويُعزى هذا إلى أن جيشها مهيكلٌ ومدربٌ ومعدٌّ أساساً لشن الحروب الوستفالية؛ كهزيمة الاتحاد السوفييتي في سيناريو حرب عالمية ثالثة، وليس أعداءً قروسطيين جداً كالقاعدة أو حركة طالبان، فعلى سبيل المثال تسلك الحملات العسكرية الأمريكية خمس مراحل: المرحلة ٠: هي مرحلة منع نشوب الصراع، المرحلة ١: هي مرحلة اتخاذ قرار بردع العدو أو الاشتباك معه، المرحلة ٢: هي مرحلة الإمساك بزمام المبادرة لمناورة العدو، المرحلة ٣: هي مرحلة العمليات الحاسمة لهزيمة العدو على أرض المعركة، المرحلة ٤: هي مرحلة الانتقال إلى ما بعد الصراع وعمليات الاستقرار[٨]. في الحروب الوستفالية يحدث النصر الحاسم على أرض المعركة في المرحلة ٣؛ ومن ثم فقد ركز الجيش الأمريكي خلال حملاته العسكرية على العراق وأفغانستان على العمليات القتالية الدائرة في المرحلة ٣ لإحراز النصر، في حين أسند أغلب مهام المرحلة ٠ والمرحلة ٤ "الأقل شأناً" إلى متعهدين.

على أي حال، فإن النجاح العسكري في المرحلة ٣ لا يهم كثيراً في إطار الحروب القروسطية الجديدة، ولا توجد استعارة في هذا الصدد أفضل من صورة الرئيس جورج دبليو بوش واقفاً على متن حاملة الطائرات الأمريكية أبراهام لنكولن معلناً "النصر"، ووراءه راية كبيرة تحمل عبارة "المهمة أنجزت"، بعد انتهاء العمليات القتالية الخاصة بالمرحلة ٣ في العراق، بعد بضعة أسابيع فقط من بدء

الغزو. يرى قليل من المراقبين اليوم أن الولايات المتحدة قد أنجزت مهمتها في هذا اليوم المفعم بالنشاط عام ٢٠٠٣، وظلت الولايات المتحدة متورطةً في الحرب الداخلية العراقية بعد رحيل بوش من البيت الأبيض أمداً طويلاً.

يعتمد النصر في الحرب القروسطية الجديدة على نجاح عمليات المرحلة ٠ والمرحلة ٤، التي لا تتضمن القتال غالباً، بدلاً من كسب المعارك في المرحلة ٣، وقد استغرق البنتاغون بضع سنوات لتعلم هذا الدرس في العراق وأفغانستان، والتحول بعيداً عن الحرب الوستفالية، وقد برهن على هذه النقلة الفكرية الاستراتيجية ظهور التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم ٤٤، وقوةُ مهام مجلس علوم الدفاع بشأن عمليات الاستقرار اللتين قضتا بأن المرحلة ٤ الخاصة بعمليات الاستقرار وما بعد الصراع، ضرورة استراتيجية على قدم المساواة مع العمليات القتالية. وبالمثل، فقد أقرت المراجعة الدفاعية الرباعية لعام ٢٠٠٦ أن منع الصراع أو المرحلة ٠ يجب أن تكون مهمة عسكرية رئيسية؛ «المنع المشكلات من التحول إلى أزمات، ومنع الأزمات من التحول إلى صراعات»[٩]. يعتمد النصر على إجراءات ما قبل الصراع وما بعده، أكثر من اعتماده على ما يحدث في ساحة المعركة.

مع ذلك، ما لبثت الولايات المتحدة أن وجدت نفسها عاجزةً عن تحقيق النصر بنفسها؛ إذ إن جيشها كان معداً لخوض الحروب الوستفالية، وافتقر إلى القدرات المدنية لتنفيذ عمليات المرحلة ٠ والمرحلة ٤ بنجاح[١٠]، ولرأب هذا الصدع أعلن الرئيس باراك أوباما عام ٢٠٠٩ إرسال "طفرة مدنية" إلى أفغانستان، وأنشأ فيلق الاستجابة المدنية، ولكن هذه المبادرة انتهت بالإخفاق؛ وذلك لوجود حضور مدني فعلياً، وهو حضور قوي يضطلع بتنفيذ عمليات الاستقرار: المتعهدون. كان عشرات الآلاف من المتعهدين يديرون عمليات المرحلة ٠ والمرحلة ٤، في حين بلغ قوام فيلق الاستجابة المدنية مئة موظف متفرغ فقط[١١].

في وقت سابق خلال هذه الحملة، بينما كان تركيز الجيش منصباً على عمليات المرحلة ٣ القتالية، كانت الصناعة العسكرية الخاصة منكبة على تعلم المهارات المتعلقة بعمليات المرحلة ٠ والمرحلة ٤ وبيعها مرة أخرى إلى الحكومة، ونتيجة لذلك تزايد اعتماد الولايات المتحدة على القطاع الخاص من أجل تحقيق النصر. في واقع الأمر، فقد استُخلصت العديد من الدروس المستفادة الواردة في الدليل الميداني للجيش لعام ٢٠٠٨ بشأن عمليات الاستقرار من تجارب القطاع

الخاص[١٢]. ومن دواعي القلق البالغ للجيش الأمريكي أن المهارات المتخصصة اللازمة لعمليات الاستقرار غير متوافرة الآن إلا لدى القطاع الخاص، وتُعد معارف ذات حقوق ملكية، ومن ثم فإذا أرادت الحكومة الوصول إلى هذه المهارات فعليها إذن استئجار الشركات التي تستخدمها؛ لأن الجيش لم يعد لديه قدرات داخلية خاصة به.

علاوة على ذلك فإن منظمة التنمية الرئيسية في البلاد، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تعهد الغالبية العظمى من أعمالها إلى القطاع الخاص فعلياً، وهذا ما أدى بمديرها راجيف شاه إلى مقارنتها بالعقدة الصناعية العسكرية التي تنبأ بها الرئيس إيزنهاور[١٣]، فعلى سبيل المثال كانت أكاديمية التنمية التعليمية واحدةً من أكبر شركاء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكانت تدير ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار أمريكي سنوياً في المنح والعقود، لكنها توقفت عن العمل بسبب سوء الإدارة البالغ للأموال المخصصة لتنفيذ برامج في باكستان؛ وهو ما تسبب في إفلاس الشركة عام ٢٠١١، ورد ٥ ملايين دولار أمريكي إلى الحكومة، وعليه؛ فخليق بالولايات المتحدة أن تقلق استراتيجياً بسبب اعتمادها المفرط على المتعهدين، سواء كانوا عسكريين أم مدنيين؛ فذلك يضطرها إلى الاعتماد على القطاع الخاص لتنفيذ عمليات الاستقرار، التي تحقق النصر في الحروب القروسطية الجديدة.

نتيجة لذلك، فإن الولايات المتحدة عرضة لتجرع هزيمة استراتيجية إذا أخفق المتعهدون، وحادثُ ساحة نسور أوضح مثال على ذلك؛ إذ تحول إخفاق بلاك ووتر التكتيكي إلى مسؤولية استراتيجية على عاتق الولايات المتحدة في أنحاء الشرق الأوسط كافة، وهناك كثير غيرها من الأمثلة على الأمر ذاته. في عام ٢٠١٠، قررت بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية (إيساف)، بقيادة حلف شمال الأطلسي، في أفغانستان أن الشركات العسكرية الخاصة قد أخفقت في عقودها المنوط بها تدريب الشرطة الأفغانية وتوجيهها[١٤]، وأفاد الجنرال ستانلي ماكريستال، قائد إيساف آنذاك، بأن الشرطة كانت أحد أهم عناصر خطة حملته، وعلى الرغم من ذلك خلص أحد تحقيقات الحكومة الأمريكية حول دور الشركات العسكرية الخاصة بتدريب الشرطة الأفغانية إلى أن البرنامج لم «يزود [الشرطة] بالمهارات اللازمة لمكافحة حالات التمرد بنجاح، ومن ثم فإنه يعيق قدرة وزارة الدفاع عن أداء دورها في الاستراتيجية الوطنية الناشئة»[١٥]. يتزايد احتمال تعرض الولايات المتحدة لمد وجزر

الحروب التعاقدية بإيكالها النصر والهزيمة إلى جهات خاصة، كما كانت فلورنسا في العصور الوسطى.

الروح القتالي بين المقاتل العام والخاص

الروح القتالي أمر حيوي في تحديد الأسباب التي تدفع الأفراد للقتال، بل يدفعهم في بعض الحالات إلى الموت، وقد أدى اختلاف الدوافع المحركة للمقاتل العام عن تلك المحركة للمقاتل الخاص، إلى تنافر كل منهما من الآخر أمداً طويلاً، كما تجلى ذلك في الشجار بين الفرسان والمرتزقة في أعقاب استباحة مدينة بزييه الذي تسبب في تدميرها. اشتهر مكيافيلي باستبصاره إخلاف المرتزقة عهودهم، في إشارة إلى أنهم لا يبغون من المصالح إلا الربح، ومع ذلك فقد حظي العديد من قادة المرتزقة باحترام وافر على مدى حياة مكيافيلي، مثل: بارتولوميو دالفيانو، جان جاكومو تريفولزيو، تشيزري بورجا. ويتكشف مثل هذا التوتر تدريجياً حالياً، خاصة في صفوف المهنة ذاتها.

الاختلافات بين مقاتلي القطاع العام ومقاتلي القطاع الخاص جد كبيرة؛ فالجيوش الوستفالية مؤسسات عالية التنظيم، تتمتع بحس متأصل من حب الوطن والتضحية بالنفس؛ فكما كانت حال الفرسان في مدينة بزييه، يُفترض أن يقاتل الجنود من أجل غاية إيثارية- وهي الرب في حالة الفرسان، والوطن في حالة الجنود- وليس من أجل تحقيق مكاسب شخصية، ولا يُسمح لهم بالتفاوض بشأن الأجور أو أوضاع العمل، أو تأسيس نقابات، أو تنظيم إضرابات. وكذلك تتمتع هذه المهنة بعهد غير معلن مع المستخدم، سواء كان الكنيسة أم الدولة، وهو ما يُكسبهم مركزاً اجتماعياً، وغالباً ما يمنحهم المطعم والمسكن والملبس والتعليم والرعاية الصحية والسلع المدعمة، وفي المقابل يُتوقع منهم حماية مستخدمهم وافتدائه بحياتهم.

هذا "النداء" يخلق روحاً قتالياً لدى الجيوش الوستفالية التي تستلهم بعض المفاهيم مثل "الخدمة"، و"الواجب"، و"الشرف"، و"التضحية"، و"الوطن"، وتصوغها في مدونة سلوك تسعى إلى تمايز شريحة الجنود من غيرها من شرائح المجتمع التي تسمى المدنيون. هذه العقيدة راسخة في ذهن كل جندي منذ اللحظة الأولى التي ينضم فيها لصفوف الجيش؛ فعلى سبيل المثال شعار الأكاديمية

العسكرية الأمريكية في ويست بوينت هو: "الواجب- الشرف- الوطن"، وكذا فإن العمل لدى الجيش يُسمى "تأدية الخدمة"، وتوجب العديد من الدول، كألمانيا وإيران والبرازيل، التجنيدَ الإلزامي جزئياً لشحذ الحس الوطني لدى مواطنيها. وفيما يتعلق بالفرسان فالحافز الأساسي لجنود القطاع العام أو الوستفالي يجب أن يكون نابعاً من المثالية وتحديداً الوطنية.

المقاتلون الخاصة سبةٌ في وجه هذه المدونة؛ لأنهم يرفضونها، إذ تؤدي الشركات العسكرية الخاصة التحية العسكرية لشيء ملموس وأساسي أكثر كثيراً من الدولة: الربح، على خلاف نظرائهم الوستفاليين. وقد عكف الباحث كريستوفر كوكر على دراسة الروح القتالي والحروب الحديثة، وقد أوضح أن «شركات الأمن الخاصة تقبل معايير السوق، مع ارتباطها بقانون العرض والطلب... ويُقاس الأداء مقارنة بمعايير السوق كالكفاءة والتكلفة. كما أن علاقتهم بالمجتمع تعاقديةٌ للغاية»[١٦].

سيكون أحد التحديات المتزايدة التي تواجهها الحرب القروسطية الجديدة هو التوفيق بين نموذجي الروح القتالي لدى المتبارزين، الرؤية التجارية التي تتبناها الجيوش الخاصة ووطنية الجيوش العامة، لا سيما حينما تتعاقد الأخيرة مع الأولى. ولا تزال العلاقة بين المجتمع والمقاتلين الخاصة تتكشف تدريجياً، وهي علاقة تملك القدرة على تغيير العلاقات المدنية العسكرية، وتغيير ما تعنيه لفظة "يؤدي خدمة"، وتغيير من يذهب إلى الحرب ومن لا يذهب في نهاية المطاف.

تمتلك الحرب القروسطية الجديدة قدرة التأثير في مستقبل العلاقات الدولية. وتفقد بعض الدول احتكارها القوة؛ أحياناً بسبب فقدها في الحروب الأهلية كما حدث في نيبال، أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي أحيانٍ أخرى لأنها سمحت بضياعها، كما فعلت الولايات المتحدة حينما تعاقدت مع الشركات العسكرية الخاصة في العراق وأفغانستان. يستطيع هؤلاء الذين يمتلكون البطش إنفاذَ القواعد أو القوانين التي يرغبونها، أو كما قالها ماو تسي تونغ صراحةً: «السلطة السياسية تنبثق من فوهة البندقية»[١٧]. أحد مثارات القلق الأخرى بشأن القروسطية الجديدة هو تحويل الصراع إلى سلعة؛ لأن إعطاء أدوات الحرب لأي شخص يستطيع شراءها سيغير أسلوبَ الحرب، وأسبابَ قتالنا، ومستقبلَ الحرب أيضاً. إذا استطاع المال شراء القدرة النيرانية فستصبح الشركات الكبرى والأفراد فاحشي الثراء نوعاً جديداً من القوى العظمى.

هناك مساران على الأقل ستسلكهما سوق القوة مستقبلاً في العالم القروسطي الجديد؛ المسار الأول هو سوق قوة توسطية، وفيه يهيمن المتعهدون العسكريون على السوق، ويعملون بتعاون وثيق مع مستخدميهم، كما فعل فالنشتاين مع الإمبراطور الروماني المقدس فريدناند الثاني خلال حرب الثلاثين عاماً. أما المسار الثاني فهو سوق حرة، وفيه يعمل المرتزقة لحساب من يدفع أكثر، ويسعون إلى الحرب، وقد يختلقونها، كما كانت الحال في إيطاليا في العصور الوسطى.

هذان المساران المستقبليان يحملان في طياتهما تبعات مختلفة للعالم فيما يتعلق بالسلام والأمن، ولاستكشافهما فإن حالتي ليبيريا والصومال مفيدتان في هذا الصدد. إفريقيا موقع مفيد؛ لأنها بؤرة صراع مسلح، ومن ثم فهي بيئة جاذبة للصناعة. والواقع أن إفريقيا ستكون على الأرجح محل مشروعات الصناعة مستقبلاً؛ إذ إن العرض ينشد الطلب بطبيعة الحال.

تعمل شركة داينكورب إنترناشيونال في ليبيريا متعاقداً عسكرياً، مهمته تسريح الجيش القديم للبلاد وتكوين جيش جديد للحكومة بعد حرب أهلية دامت أربعة عشر عاماً، والولايات المتحدة هي من أبرم عقد الجيش الجديد ودفع قيمته، وهي المرة الأولى، خلال مئة وخمسين عاماً، التي تستأجر فيها إحدى الدول شركةً ما لتكوين القوات المسلحة لدولة أخرى. ومن منطلق الشفافية، فإن مؤلف هذا الكتاب هو أحد مهندسي هذا البرنامج الرئيسيين. تُبرز دراسة هذه الحالة مزايا نموذج المتعهد العسكري وأخطاره، علاوة على قابلية سوق القوة التوسطية للاستمرار.

تتضمن الحالة الثانية الصومال، وهي سوق حرة حقيقية، حيث تقاتل الشركات العسكرية الخاصة، التي تعمل وفقاً لاستراتيجية "الذئاب المنفردة"، لحساب من يدفع أكثر، وتصير هذه الشركات انتهازية حينما يناسبها ذلك. وكما كانت إيطاليا في العصور الوسطى، فإن الصومال بيئة صراع لا ينقطع، تُستباح فيها القوانين. وتكشف دراسة الحالة هنا تبعاتِ هذه السوق، ودور الجهات الفاعلة العسكرية الخاصة في تأجيج القلاقل أو كبحها.

ولنكون واضحين، ليست القروسطية الجديدة بالضرورة ظاهرة سلبية، وليست إفريقيا المعاصرة بالضرورة نظيرة أوروبا في القرون الوسطى؛ في الواقع فإن إفريقيا موطن خمسة من اقتصادات العالم الأسرع نمواً[١٨]، ولكن النماذج المتطرفة غالباً ما

تكون الأكثر وضوحاً، وتبرز كلتا الحالتين سمات القروسطية الجديدة الخمس: تفكك الدول، التكامل الإقليمي بين الدول، بزوغ المنظمات عبر الوطنية، توحيد العالم تكنولوجياً، عودة العنف الدولي الخاص. وتقدم كلتا الحالتين أيضاً رؤى استراتيجية لمستقبل الصناعة العسكرية الخاصة، وهو أمرٌ مهم؛ لأن الحرب الخاصة لديها القدرة على تشكيل العلاقات الدولية والعالم جميعاً.

الفصل العاشر
المتعهدون العسكريون في ليبيريا: بناء جيوش أفضل

لقد قَتلَ أمي، لقد قتل أبي، لذا سأصوِّت له!
- شعار حملة تشارلز تايلور[1] الانتخابية الرئاسية

في عام ٢٠٠٥، كنت ضمن حشد مكون من دبلوماسيين ومسؤولين من الأمم المتحدة، ورموز سياسية محلية، وصحفيين في القصر الرئاسي بليبيريا، عندما احتله تشارلز تايلور، أمير الحرب الذي اشتهر بجرائمه، والذي أصبح رئيساً للبلاد، وهو القصر الذي تجلس فيه ومِن حولك آثار الرصاص في الجدران، وتُنيره مولدات الكهرباء. لقد عانى هذا البلد الصغير الواقع في غرب إفريقيا من حرب أهلية استمرت أربع عشرة سنة لم تُخلف وراءها سوى الرماد والجروح الغائرة، وشهد حينها أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في العالم، وكنت حينها أعمل في إحدى الشركات العسكرية الخاصة تُدعى شركة داينكورب إنترناشيونال.

صعد الرئيس الجديد إلى منصة مؤقتة ليلقي بياناً لا يجرؤ عليه سوى عدد قليل من رؤساء الدول في إفريقيا؛ بياناً بالعزم على تفكيك الجيش الوطني. لقد تغافل هذا

(١) تشارلز تايلور (تشارلز ماكارثر غانكاي تايلور): سياسي ورجل دولة ليبيري، وهو رئيس ليبيريا الثاني والعشرون من ٢ أغسطس/آب ١٩٩٧ حتى استقالته في ١١ أغسطس/آب ٢٠٠٣ م. اتُّهم خلال فترة رئاسته بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بسبب تورطه في الحرب الأهلية في سيراليون.

الجيش عن الأعمال الوحشية الجماعية التي أُرتكبت إبان الحرب، والبلاد في حاجة إلى جيش جديد إن كانت تريد أن تشهد مستقبلاً يخلو من الحرب الأهلية، ولكن إن كان هناك أمر أخطر من وجود جيش مارق، فسيكون قطعاً وجود جيش يشعر بأن هناك تهديدات تتربص به؛ فالمحاولات المماثلة في بعض البلدان المجاورة، مثل كوت ديفوار، لتفكيك بعض الوحدات العسكرية لم تُسفر إلا عن سفك مزيد من الدماء، وهو ما بث في نفوس كثيرين الخوف من أن يطول ليبيريا التي لا تزال هشة مصيرُ هذه الدول نفسه.

ألقى الرئيس بيانه في حفل عظيم- وكان من المفارقات الساخرة أن يُحييه الفريق الموسيقي التابع للقوات المسلحة الليبيرية- تبعه تصفيق من الحضور، ثم نزل من على المنصة وخرج من القاعة متوجهاً إلى الموكب الذي كان في انتظاره، وفي أثناء تحركه أنهى الفريق الموسيقي عزف النشيد الوطني الليبيري، وشرعوا في عزف الأغنية الشهيرة "Que Ser Ser"[(١)].

إن تفكيك الجيوش وبناءها لهو حدث جلل، ومن يمارس العنف في دول منهارة مثل ليبيريا هو من يمتلك زمام السلطة فعلياً بها؛ نظراً لعدم احتكار دولة لمثل هذه القوة التي تمكنها من إنفاذ سلطة القانون. فأمراء الحرب لهم قوانينهم الخاصة، وإنك إن تأمرهم بوضع أسلحة الكلاشنكوف ليكونوا مزارعين عاطلين عن العمل، يتلقون الأوامر من شخص آخر، هو أمر ليس له عواقبه السياسية فحسب، بل أمر ينطوي على خطورة بالغة؛ لأنهم قد يأنفون ذلك ويكون رد فعلهم عنيفاً.

غير أن الحكومة الليبيرية ليست في حاجة إلى الشعور بالقلق حيال هذه المشكلة؛ فقد أُسند التعامل مع الأمر إلى القطاع الخاص؛ فقد دفعت الولايات المتحدة لشركة داين كورب عشرات الملايين من الدولارات لتسريح الجيش القديم وبناء جيش آخر جديد "من الألف إلى الياء" (وفق ترجمة الصيغة المذكورة في عقد الحكومة الأمريكية حرفياً)، وهو سبب وجودي في ليبيريا.

يمثل العقد الذي أبرمته داين كورب مع الحكومة الأمريكية في ليبيريا دليلاً واضحاً على كيفية عمل الشركات العسكرية الخاصة في زمننا المعاصر في ظل النظام

---

(١) أغنية إنجليزية مشهورة، ويعني عنوانها "ما هو كائن سيكون"، غناها العديد من الفنانين، من أشهرهم المغنية "دوريس داي".

القروسطي الجديد الناشئ. والعودةُ إلى ممارسة القطاع الخاص العنفَ على المستوى الدولي هو ظاهرة تأتي تحت مظلة الولايات المتحدة، ومن ثم فمن المنطقي أن ندرس مثالاً على ذلك. لا تصلح كل من العراق وأفغانستان لتكون دراسات حالة؛ نظراً لندرة حدوث مثل هذا الكم الهائل من إسناد المهام مع ضخ الولايات المتحدة لمليارات الدولارات في سوق القوة المسلحة، فالعقود المستقبلية ستكون على الأرجح على هيئة عقود ذات نطاق أصغر، كما هو الحال مع شركة داين كورب في ليبيريا، أضف إلى ذلك أن القطاع الخاص هو من حمل لواء بناء جيش ليبيريا، على عكس ما يحدث في المناطق الأخرى، وهو ما سينتج عنه ظهور أوضح لما تنطوي عليه عملية التعاقد مع القطاع الخاص من منافع ومساوئ، وأخيراً، فإن ليبيريا تُعد من السيناريوهات الناجحة مقارنة بالعراق وأفغانستان، وذلك يمنحنا دروساً مهمة نتعلم منها.

لم تعمل شركة داين كورب كقادة المرتزقة القدامى، بل كانت مثل المتعهدين العسكريين على غرار الكونت إيرنست فان مانسفيلد، ولويس دي جير، وماركيز سبينولا، والكونت ألبرشت فون فالنشتاين في حرب الثلاثين عاماً. فمثلما يمثل المتعهدون العسكريون نقطة المنتصف في عملية الانتقال من سوق القوة العسكرية الحرة في العصور الوسطى إلى احتكار الدول القوة العسكرية، فها هي شركة داين كورب في ليبيريا تؤذن بانعكاس هذه العملية: فهي المرة الأولى منذ قرنين من الزمان التي تجند فيها إحدى الدول ذات السيادة شركة عسكرية خاصة لبناء القوات المسلحة الخاصة بدولة أخرى ذات سيادة.

ولهذه الحالة سمات أخرى عديدة أيضاً: فليبيريا بمنزلة نموذج مصغر للقروسطية الجديدة (حتى في أسوأ الأحوال)، والحالة التي نحن أمامها توضح الطريقة التي تتعاقد بها الولايات المتحدة مع الشركات العسكرية الخاصة؛ وشركة داين كورب تضرب مثالاً ممتازاً على كيفية تقديم الشركات العسكرية الخاصة الخدمات بموجب عقود مبرمة مع حكومة الولايات المتحدة؛ وإفريقيا هي أرض خصبة سوف يبحث فيها هذا القطاع لنفسه على الأرجح عن أسواق جديدة بعد انفجار فقاعة سوق العراق وأفغانستان؛ والعمل في بناء جيوش جديدة هو مجال يسعى هذا القطاع إلى الدخول فيه لأنه يدر ربحاً أكبر من مجرد الاضطلاع بعمليات حماية كبار المسؤولين وتأمين القوافل. إضافة إلى أن الحالة التي نحن بصددها تظهر

منها بعض أساليب العمل الداخلية بقطاع الجيوش الخاصة، وكيفية عمل هذه الشركات، والطريقة التي تؤثر بها في النتائج الدولية، فضلاً عن الهيئة التي سيسير عليها عمل القطاع في السنوات المقبلة في بيئة عمل أوسع نطاقاً تصطبغ بصبغة القروسطية الجديدة.

حصار مونروفيا

يصف جون وليام بلاني، سفير الولايات المتحدة في ليبيريا، الأيام الأخيرة للحرب في العاصمة الليبيرية قائلاً: «لقد كان حصاراً أشبه ما يكون بحصار من القرن الرابع عشر؛ حيث أحاط جيش المتمردين بمدينة مونروفيا محاصرين القوات النظامية داخلها مع الضغط عليهم بشدة من الخارج»[١]. أخلي حينها جزء كبير جداً من السفارة، حيث أمطرت سماء المدينة بوابل من نيران قذائف الهاون، وملأت الجثث الشوارع، وكانت هناك عصابات من الأطفال المجندة يقاتل بعضها بعضاً، وسقط الضحايا التعساء بين الأقدام وتذوقوا ويلات العذاب.

كانت الحرب في ليبيريا حرباً قروسطية جديدة؛ إذ دارت رحاها بين أمراء الحروب وليس الدول، فكان المدنيون هم الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه الحرب، وهم أنفسهم أيضاً من كانت تستهدفهم الصراعات المسلحة، وهو ما أدى إلى نزوح نصف السكان، وزعزعة الاستقرار بالمنقطة. أما الجيوش النظامية، فهي إما كانت غائبة عن الساحة، وإما تحارب في صفوف أحد أمراء الحروب، وديست قوانين الحروب الوستفالية بالأقدام، حيث أصبحت المجازر، وعمليات التعذيب والاغتصاب، وتجنيد الأطفال، والنهب، وقتل الأهل والعشيرة، هي التكتيكات والاستراتيجيات التي تُدار بها الحرب.

كانت ليبيريا آنذاك أشبه بالمملكة من كونها دولة، فالسلطة النظامية- إن وجدت- لم يكن نفوذها يمتد إلى خارج مدينة مونروفيا إلا نادراً منذ أول انقلاب عسكري في عام ١٩٨٠، فكانت المؤسسات هزيلة، وكانت الأطراف التي تمتلك القدرة على ممارسة العنف تُسخِّر خدماتها لأمراء الحروب، مثل تايلور، وليس لخدمة البلاد. وفي تعليق لأحد الليبيريين يقول: «إن غانكاي [تشارلز تايلور] هو القانون هنا، وهو يرى أن من يحمل السلاح هو رجل قوي»[٢].

تقلد تايلور مقاليد الحكم في عام ١٩٨٩ عندما قبضت قواته على الرئيس

الليبيري- الذي كان أيضاً أحد أمراء الحروب، والذي أمسك بزمام الحكم في أعقاب انقلاب عسكري- وعذبته وقتلته في النهاية على شاشة التلفاز، وتلا ذلك اندلاع حرب دموية حصدت مئات الآلاف من الأرواح، وشردت مليون نسمة من واقع ٣ ملايين نسمة بالبلاد، وتشير التقديرات إلى وصول عدد ضحايا هذه الحرب التي استمرت لأربعة عشر عاماً إلى ٢٧٠,٠٠٠ قتيل و٣٢٠,٠٠٠ حالة تشرد داخلية طويلة الأجل، فضلاً عن ٧٥,٠٠٠ لاجئ في الدول المجاورة. لم تترك الحرب أحداً تقريباً إلا وكوته بنارها: إذ يشير أحد استطلاعات الرأي الحديثة إلى أن ٩٦ بالمئة تقريباً من المستجيبين تأثر بصورة مباشرة من جراء الصراع، منهم نسبة صادمة وصلت إلى ٩٠٪ تعرضوا في وقت ما للتهجير من بيوتهم[٣]. ولم تدر رحى الحرب داخل البلاد فقط، بل نفثت نيرانها إلى الدول المجاورة، حتى إن تايلور حاول الإطاحة برئيس دولة سيراليون، مولداً شرارة اشتعلت منها نيران حرب قروسطية جديدة موازية خلفت وراءها ٥٠,٠٠٠ قتيل.

كان تايلور إبان حكمه كالملك الفاسد؛ فكان ديدنه سفك دماء المدنيين وتشويههم، وعمد إلى تهريب الألماس "الملوث بالدماء" ليجمع من ورائه ثروة لنفسه على حساب الدولة، وخطف النساء والفتيات لاستعبادهم لأغراض جنسية، وأجبر الأطفال والكبار على العمل والتجنيد بالسخرة في أثناء الحرب في سيراليون. أما ميليشياته فطاردت المدنيين، وحين كانت تمسك بهم كانت تسألهم هل يرغبون في قميص طويل الأكمام أم قصير الأكمام، فأما من يجيب بأنه يريد قميصاً طويل الأكمام، فيقطع المقاتلون يده بالساطور من عند الرسغ، وأما من يجيب بأنه يريد قميصاً قصير الأكمام، فتُقطَّع أيديهم ناحية الأكتاف. وإلى يومنا هذا، تمتلئ طرقات مونروفيا بأناس لديهم طرف أو اثنان أو حتى أربعة أطراف مبتورة يتسولون طلباً للمال.

تنبأت مجلة ذا إيكونوميست في عددها الصادر في عام ٢٠٠٣ بأن ليبيريا ستكون "أسوأ مكانٍ معيشةٍ في العالم" لذاك العام[٤]، وقد كانت على حق؛ فقد حاصر جيشا المتمردين في صيف ذاك العام مدينة مونروفيا، وسدًّا مداخلها، في حين دافعت الكتائب المتبقية من القوات المسلحة الليبيرية داخل المدينة، التي كانت لا تزال تكن الولاء لتايلور، بضراوة عنها، وكان القتال حامي الوطيس، ولم يتوان أي طرف عن ارتكاب الأعمال الوحشية، وكان وجود جنود من الأطفال أمراً

مألوفاً، واختفى الخط الفاصل بين المقاتلين والمدنيين، وغابت قوانين الحروب تماماً.

تقع مونروفيا على شبه جزيرة صغيرة تحميها المياه من ثلاث جهات كالخندق المائي، وقد كانت المعارك التي دارت على الجسور التي تصل إلى مونروفيا شديدة الضراوة، حتى إن الطرقات اكتست بالدماء وأغلفة الرصاصات الفارغة، وامتلأت أعمدة الإنارة ولافتات الطرق والمباني المجاورة بالثقوب من جراء إطلاق الرصاص، إلا أن الحصار لم يكن لينفك.

فبدأت قوات المتمردين- بعد أن أعيتهم مقاومة القوات المسلحة الليبيرية- بقصف المدينة بمدافع الهاون عشوائياً، غير مفرقة بين مدنيين ومسلحين، مزهقة أرواح أكثر من ألف مدني. وقد شبه الليبيريون الوضع بمونروفيا "بحرب عالمية ثالثة"، وشرعوا في تكديس جثث ذويهم عند بوابات السفارة الأمريكية في استجداء مروع للمساعدة، لقد كانت مونروفيا حينها في وضع إنساني مأساوي؛ حيث هرب مئات الألوف من القتال الدائر في المناطق النائية ولجؤوا إلى العاصمة التي لم تستطع استيعابهم جميعاً، ومع غياب الكهرباء والماء والصرف الصحي والشرطة والغذاء، أو أي مظهر آخر من مظاهر الحياة الحديثة، تحولت المدينة إلى حي فقير ضخم تعج جنباته بأكواخ الصفيح، ويمتلئ بالقمامة والمخلفات البشرية، ويستشري فيه المرض، ويغيب فيه القانون. لقد كانت ليبيريا في يوم من الأيام جوهرة تاج غرب إفريقيا بثلاث رحلات جوية مباشرة أسبوعياً من مدينة نيويورك على متن خطوط بان أمريكان، أما حينها فكانت فريسة في براثن الدمار الشامل.

استسلم تايلور أخيراً في ١١ أغسطس/آب ٢٠٠٣ بعد ضغط عالمي، وتكاثُر المتمردين على أبواب المدينة، وهرب إلى نيجيريا، وعلق مشكلات ليبيريا على شماعة التدخل الأجنبي، واصفاً نفسه بالشهيد: «لم يُنقذنا اليوم إلا أن المسيح قد مات، وأنا أريد أن أكون كبش الفداء، أنا القربان. ما أسهل القول إن (تايلور هو السبب)، ولكن لن يكون هناك تايلور بعد الآن لتلقوا باللوم عليه»[٥]. بعد ذلك ببضعة أيام، رفع المتمردون الحصار، وولجت قوات حفظ السلام إلى المدينة معلنة نهاية الحرب.

نظرة على النظام الجديد

يتضح لنا من سقوط ليبيريا العنيف ونهوضها الهش، جميع خصائص القروسطية الجديدة الخمس مع تسليط الضوء على آليات عمل هذا النظام العالمي الجديد الناشئ، فليبيريا هي مثال صارخ على تفسخ الدول؛ فبحسب تعليق المراقب الخبير في الشؤون الإفريقية بيتر هام فإن: «التاريخ الحديث الذي عاشته ليبيريا هو- للأسف- دراسة حالة مثالية على الدول المنهارة»[٦]. ففي عام ١٩٧٥، كان إجمالي الناتج المحلي للفرد في ليبيريا أكبر منه في مصر أو إندونيسيا أو الفلبين، فضلاً عن كونه ضعف ما كان عليه في الهند. أما بحلول عام ٢٠٠٣، فقد أصبحت ليبيريا في مصاف أفقر الدول في العالم، وظلت تتذيل معظم مؤشرات الصحة والتنمية الدولية، وعاش ٨٣ بالمئة من السكان من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ على ٢٥,١ دولاراً أمريكياً يومياً، وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ في ليبيريا إلى ثاني أقل معدل في العالم[٧].

حين غادر تايلور البلاد، اكتمل انهيار ليبيريا الاقتصادي، وحل محله اقتصاد يفتقر إلى القانون، يهيمن عليه تهريب أمراء الحروب للألماس والخشب والموارد الطبيعية الأخرى لتحقيق مكاسب شخصية على حساب البلاد[٨]، وقد قفزت المساعدات الأجنبية بعد الحرب من ١٠٦ ملايين دولار أمريكي في ٢٠٠٤، إلى ٢٥,١ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٨، فلم يكن إجمالي الناتج المحلي في ذاك العام سوى ٨٤٣ مليون دولار أمريكي فقط[٩]. وظلت البلاد قابعة تحت رحمة الهبات العالمية حتى تنجو من الأزمة التي تعصف بها: فقد كانت المساعدات الأجنبية بعد وقف إطلاق النار بخمس سنوات لا تزال تسهم بنسبة هائلة تبلغ ٧٧١ بالمئة من الإنفاق الحكومي، وهي أعلى نسبة على الإطلاق في العالم للمساعدات الأجنبية مقابل الإنفاق الحكومي، حيث تبعد عنها غينيا بيساو، التي تحتل المركز الثاني، بكثير بواقع ٢٢١ بالمئة[١٠]. ولم يكن من المستغرب أن يستشري الفساد، ويصبح راسخاً ومتأصلاً، حتى إن الليبيريين ألفوا له كلمة خاصة هي: الاستقطاع؛ حيث كان من المتوقع من الوزراء وكبار والمسؤولين التنفيذيين استقطاع الأموال من الميزانيات لإطعام أسرهم ولرعاية القبائل التي ينتمون إليها.

ولكن المشكلات الاقتصادية الليبيرية لم تمثل سوى جزء ضئيل من التحديات

التي واجهت الدولة، فلم تكن هناك حينها أي هيئات عامة عاملة، وافتقر معظم السكان الليبيريين إلى الكهرباء والمياه، ومرافق الصرف الصحي، والرعاية الصحية. أضف إلى ذلك أن البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والجسور كانت في حاجة ماسة إلى الإصلاح والصيانة، وهي البنية التي يحتاجها العمال، وأصحاب الأعمال، وقوات حفظ السلام، والليبيريون أنفسهم، خاصة في المناطق الريفية. علاوة على ذلك، خلفت الحرب الأهلية التي ضربت البلاد سنوات عدة وراءها جيلاً من الليبيريين الذين لم يحصلوا على أي تعليم رسمي، فضلاً عن تسببها في هجرة هؤلاء الذين حصلوا على التعليم، ومن ثم لم يكن لدى ليبيريا نظام قضائي يعمل على نحو فعال، وهو ما أدى إلى استشراء ثقافة الإفلات من العقاب: فقد دُمرت معظم المحاكم، ولم يكن إجراء محاكمات التعذيب خارج العاصمة أمراً غريباً.

من بين العلامات الأخرى التي تدل على تحرك العالم نحو القروسطية الجديدة هو أن من أدار الوضع في ليبيريا كانت المنظمات الدولية وليست الدول، فمن قدم يد العون والإنقاذ لليبيريا لم تكن دولاً أخرى حسبما يتطلب النظام الوستفالي، بل كانت منظمة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)، وهي منظمة تعمل في إقليم غرب إفريقيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها بلاني للنجاح في وقف إطلاق النار في ساحة القتال، فقد كان دور الولايات المتحدة في هذه الأزمة ضئيلاً جداً؛ فقد قبعت سفنها الحربية الثلاث، ومشاتها البحرية التي كان عددها آنذاك ٢٣٠٠ جندي، قبالة ساحل ليبيريا ولم تبادر بأي إجراء يضع حداً للقتال الدائر، باستثناء تدخل مئتي جندي بعد رحيل تايلور فقط. أما جيوش الدول الأخرى، فلم تقدُم أي منها لمساعدة ليبيريا. وعلى النقيض، نجد بعثة حفظ السلام من الإيكواس تقدم المساعدات الأمنية والإنسانية فور انقشاع غمامة الحرب، ثم حلت محلها قوة أكبر تابعة للأمم المتحدة بعد ذلك بأسابيع قليلة.

أسست منظمة الأمم المتحدة بعثة تدخلية لحفظ السلام وفق الفصل السابع، وأسمتها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (UNMIL)، وقد كانت مخولة استخدام "جميع الوسائل الضرورية" لدعم تطبيق اتفاقية وقف إطلاق النار وسير عملية السلام. كانت هذه البعثة التي حمل لواءها جاك بول كلاين أكبر بعثة لحفظ السلام في العالم آنذاك، قوامها خمسون ألف جندي من أصحاب الخوذات الزرقاء، وصاحب ذلك تأسيس حكومة انتقالية (غير نظيفة اليد) لإرضاء التحيز الوستفالي

لإرساء حكم وطني للبلاد، غير أن من كان يدير البلاد في واقع الأمر هي الأمم المتحدة، وخضع تايلور في نهاية المطاف لمحاكمة بتهم جرائم حرب، ولكن لم يكن ذلك في ليبيريا؛ إذ حكمت عليه محكمة دولية في لاهاي في ٢٠١٢ بالسجن خمسين عاماً على خلفية تهم بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وكما كانت المنظمات الدولية هي الجهات التي مدت يد العون لليبيريا وأنقذتها من براثن الحرب، فإن الجهات الفاعلة الدولية هي التي أبقتها على قيد الحياة؛ بالمساعدات التي قدمتها، حيث قدمت أكثر من أربعمئة منظمة غير حكومية معظم الخدمات التي تُقدمها الدول بنفسها في المعتاد، إن كانت الإدارة بها جيدة: مثل الرعاية الصحية، والغذاء، والمأوى، والتعليم، والأمن، والمياه، والصرف الصحي، والمجاري، والبنية التحتية، وتوفير فرص العمل، والإدارة العامة. فعلى سبيل المثال قدمت منظمة أنقذوا الأطفال "Save the Children" خدمات رعاية صحية مجانية لـ١٠٢,٣٩٩ مريضاً، وطعَّمت ٤٠,٦٧٠ طفلاً ضد أمراض فتاكة، فضلاً عن توفيرها المأوى لـ ١٥,١٨٢ طفلاً من العنف والإساءة، ومساعدتها لـ ٥٦,٠٩٤ طفلاً على تلقي التعليم[١١]. ونظراً لتوفير المنظمات غير الحكومية خدمات عامة أكثر بكثير من تلك التي تقدمها الحكومة نفسها، فقد سخر كثيرون ممن لديهم علم بالوضع هناك من الأمر، وقالوا إن البلاد حينها ما هي إلا "جمهورية المنظمات غير الحكومية".

كان للمؤسسات الدولية كذلك دور في تعافي ليبيريا من كبوتها، فبعد أن وضعت الحرب أوزارها، عادت شركة فايرستون ناتشورال رابر للمطاط "Firestone Natural Rubber Company" من جديد إلى البلاد، التي عملت بها من قبل من عام ١٩٢٦ حتى عام ١٩٨٩. ووفقاً للشركة، فقد ضخت استثمارات منذ عام ٢٠٠٥ تزيد على ١٠١,٧٥ مليون دولار لتحسين الأوضاع في البلاد «وتنتوي ضخ عشرات الملايين الأخرى من الدولارات». ووفق إحصائيات عام ٢٠١١، كانت الشركة قد انتهت من بناء وتجديد ٢٢٠٠ منزل، مع وجود ٣٢١ منزلاً آخر قيد الإنشاء حينها، وهو ما تزامن مع إدارة هذه الشركة متعددة الجنسيات ستاً وعشرين مدرسة، وتوفيرها التعليم لما يقرب من ستة عشر ألفاً من الأطفال، إلى جانب إدارتها تسعة مرافق للرعاية الصحية، منها مستشفى. أضف إلى ذلك توزيعها أكثر من ٢,٢١ مليون شتلة شجر مطاط مجانية للمزارعين الليبيريين لمساعدتهم على بناء هذا القطاع من جديد،

وتأمين مستقبل آلاف الأسر في البلاد[١٢]. لقد كان ما بذلته شركة فايرستون أمراً من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ توجه جديد، حيث يشير خبير الشؤون الإفريقية جريج ميلز إلى أن الدول الإفريقية ذات الدخل المنخفض يمكنها تحقيق الازدهار إن شجع قادتها التنمية التي تكون تحت مظلة القطاع الخاص بسياسة تقوم على "التجارة وليس المساعدات"[١٣].

كان لتوحيد العالم تكنولوجياً الفضل في تدعيم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، وتمكينها من بذل هذه الجهود، وهو التوحيد الذي كان له يد حتى في تحفيز صدور رد فعل دولي، فقد بثت وسائل الإعلام العالمية صوراً صادمة للمجازر التي دارت في أثناء الحرب، إلى المنازل حول العالم على مدار الساعة، وهو ما أجج غضباً دولياً ومطالبات بالتدخل الإنساني، وهي المطالبات التي استجاب لها الرئيس الأمريكي بوش بإعلانه على قناة السي إن إن أن «تشارلز تايلور عليه أن يتنحى»، فضلاً عن تصريح كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بأن رحيل تايلور يُمثل «بداية نهاية الكابوس الطويل الذي يعيش فيه الليبيريون»[١٤]. وقد كان هذا التسلسل، الذي يبدأ بإشعال وسائل الإعلام الغضب الدولي، وحث قادة العالم على التحرك، دائرةً ذاتية التحرك، يُشار إليها أحياناً باسم "تأثير السي إن إن"[١٥]. وتُشير البيانات المستقاة من استطلاعات الرأي إلى أن الدعم الأمريكي لإرسال بعثة أمريكية لحفظ السلام زاد بشكل مبدئي إبان التغطية الإعلامية للحرب، ولكنه ظل في تخبط إلى أن أعلن الرئيس بوش على السي إن إن أن قوات المشاة البحرية سوف تُرابط قبالة ساحل ليبيريا، وهو ما ألهب الدعم الشعبي لهذه السياسة؛ فمن دون العولمة، كان من الممكن أن يتجاهل العالم المأساة التي عانتها ليبيريا.

كان للعولمة سهم كذلك في تعافي ليبيريا، فلم تكن لتستطيع بعثة حفظ السلام ذات الحجم الضخم، بعد أن حطت رحالها بالبلاد، أن تقوم لها قائمة من دون تقنيات المعلومات وسلاسل التوريد العالمية، حيث ساعدت الهواتف التي تعمل بالأقمار الصناعية، وشبكات الهواتف المحمولة، وشبكات الإنترنت، على التنسيق الفوري بين عمال الإغاثة في قلب الميدان، وبين الموجودين في المقرات في نيويورك ولندن وباريس وجنيف وواشنطن العاصمة وغيرها، فضلاً عن أن سلاسل التوريد العالمية هي صاحبة الفضل في التمكن من تقديم المساعدات الإنسانية من

جميع أنحاء العالم لليبيريا في الوقت المناسب. وقد مثلت هذه المساعدات ما يقرب من نصف إجمالي المساعدات الممنوحة لليبيريا، لتكون بذلك واحدة من أكبر حصص المساعدات المقدمة في جميع البلدان المتلقية للمساعدات في ٢٠٠٤، إذ لم يتخطَّها سوى العراق والسودان والصومال. ففي غضون الأشهر التي تلت رحيل تايلور، وصلت مساعدات إنسانية بقيمة ١٠٩ ملايين دولار إلى ليبيريا جواً وبحراً وبراً، وهو الحجم الذي قفز إلى ١٧٧ مليون دولار في ٢٠٠٤ [١٦]. وكان للعولمة أيضاً دور تحفيزي في عودة الجاليات الليبيرية المشتتة إلى البلاد، وعودة ضخ الاستثمارات بها من جديد: حيث ارتفعت التحويلات النقدية من صفر إبان الحرب إلى ١,٠٠٨,١٦٦ دولاراً في ٢٠٠٩ [١٧].

وأخيراً، فإن قطاع الشركات العسكرية الخاصة كان عنصراً ضرورياً في تعافي ليبيريا التي اعتمدت على شركة داين كورب في إقامة جيشها بتمويل من الولايات المتحدة. لقد كان هذا القرار التاريخي بإيكال بناء جيش جديد لجهة من القطاع الخاص قراراً غير مبيت النية من جميع جوانبه تقريباً؛ فقد كان قراراً مدفوعاً بحاجة ملحة. واللافت للنظر في الأمر هو أن الجهة التي أصدرت العقد لم تكن وزارة الدفاع، بل كانت وزارة الخارجية، فقد كانت وزارة الخارجية تأمل في أن يقوم الجيش الأمريكي ببناء الجيش الليبيري، غير أن وزارة الدفاع أحجمت عن ذلك بعد زيارة سريعة للبلاد، متذرعة بما لديها من عمليات جارية في العراق وأفغانستان[١٨]، فوجدت وزارة الخارجية نفسها أمام طريق مسدود: فإما أن تقوم بإيكال بناء الجيش لشركة عسكرية خاصة، أو لن تمتلك ليبيريا جيشاً على الإطلاق؛ فاختارت وزارة الخارجية الخيار الأول وأسهمت من دون قصد في صناعة التاريخ.

شراء جيش جديد

اتسمت عملية شراء الجيش الأجنبي ببيروقراطية رتيبة مثلها مثل جميع الأمور التي يكون لحكومة الولايات المتحدة دور فيها، فقد طرحت وزارة الخارجية في صيف عام ٢٠٠٤ طلباً لتقديم العروض للقطاع الخاص بشأن إعادة بناء القوات المسلحة الليبيرية. وطلبات تقديم العروض في نظام العقود بالحكومة الأمريكية هي دعوةٌ لتقديم العطاءات للفوز بأحد العقود، وهي العطاءات التي تشتمل في مجملها على جزأين: عرض فني وعرض تكاليف. فأما العرض الفني فيبين خطة الشركة

لتحقيق الأهداف الموضحة في طلب تقديم العروض، وأما عرض التكاليف فيحتوي على تقديرات مفصلة للتكاليف المتوقعة- بداية من الطائرات حتى أقلام الرصاص- بالنسبة إلى الوقت والمواد والعمالة اللازمة لتنفيذ العقد. وتخصص تلك الشركات في المعتاد موارد هائلة غير قابلة للاسترداد لإنشاء عروض مفصلة، وتقديمها في الموعد المحدد؛ نظراً لأن الحكومة لا تقبل العروض المتأخرة.

لم يُسمح إلا لشركتين فقط، هما داين كورب وباسيفيك آركيتيكتس آند إنجنيرز، بتقديم العطاءات على طلب تقديم العروض الخاص بعقد بناء جيش ليبيريا؛ نظراً لكونهما الشركتين الوحيدتين اللتين فازتا من قبل بعقد مواعيد تسليم غير محددة/ كميات غير محددة (IDIQ) مدته خمس سنوات من وزارة الخارجية لدعم الجهود المبذولة في إفريقيا، وهو نوع من العقود يكون بمنزلة عقود شاملة ضخمة تُبرمها الولايات المتحدة والقطاع الخاص، تنص- حسبما يظهر من اسمها- على حجم غير محدد من الخدمات في أثناء مدة محددة من الزمن. وتستخدم الحكومة هذا النوع من العقود عندما تعجز قبل إبرام العقد عن تحديد حجم الإمدادات أو الخدمات التي ستحتاجها للعمليات ذات الطبيعة المعقدة مثل مهام حفظ السلام[١٩].

لا يُمثل هذا النوع من العقود أمراً قاطعاً ونهائياً لتقديم الخدمات، بل تقدم الشركات العطاءات لتكون مؤهلة مسبقاً من أجل العقود الفرعية المستقبلية التي قد تنبثق عن نطاق عقد مواعيد التسليم غير محددة/ الكميات غير محددة (IDIQ). وبعبارة أخرى، فإن هذا النوع من العقود يؤدي إلى التأهيل المسبق للشركات، وإلى تيسير سير العملية فور إصدار أمر المهام، حيث تكون المفاوضات قد رُتب لها (في معظمها) بالفعل، وتكون هذه العقود غير خاضعة لأي اعتراض. ولأن عقود مواعيد التسليم غير محددة / الكميات غير محددة، هي عقود ضخمة في طبيعتها ونطاقها، فإنها عادة ما تُسند إلى أكثر من شركة، وكانت هذه الشركات في حالة ليبيريا شركتَي داين كورب وباسيفيك آركيتيكتس آند إنجنيرز.

تتميز عقود مواعيد التسليم غير محددة/الكميات غير محددة بآلية عمل غير معقدة نسبياً، فهي تنص على نطاق مطلوب من الخدمات على مدار مدة زمنية معينة، تبدأ بسنة الأساس، يتبعها عدد من سنوات الخيار إذا رغبت الولايات المتحدة في تمديد العقد، وتضمن هذه العقود أيضاً وجود حد أدنى وحد أقصى للأموال المنفقة على العقود عموماً حتى يكون أمام الشركات ما يحفزها على تقديم العطاءات. ولا

تقدم الحكومة أي ضمان بشأن عدد أوامر المهام التي ستصدرها بموجب هذا النوع من العقود، ولا حجم الإنفاق الفعلي فوق الحد الأدنى المضمون، ولكن تتنافس الشركات بضراوة للحصول على هذه العقود لأنها تمنحها إمكانية الحصول الحصري على اتفاقيات مربحة بصفتها المقاول "الرئيسي" للحكومة، وليس مقاولاً من الباطن، أو "ثانوياً" تحت شركة أخرى تكون هي المقاول الرئيسي، فيصبح المقاولون الرئيسيون في مكانة تتطلع الأعين إليها؛ إذ يكونون بمنزلة البوابة التي تمر منها العقود المربحة أولاً إلى القطاع الخاص.

وعندما تحتاج الولايات المتحدة إلى خدمات أو إمدادات في نطاق عقد مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة، فإنها تطرح طلب تقديم عروض للمناقصات يحتوي على بيان بالعمل، يوضح مقتضيات العقد لمجموعة الشركات التي حددّت سابقاً بموجب العقد. ويُطلق على الأوامر التي تصدر بشأن الإمدادات "أوامر التسليم"، في حين تُسمى الأوامر الخاصة بالخدمات باسم "أوامر المهام". وفور إصدار طلب تقديم العروض لأمر تسليم أو أمر مهام، تُرسل الشركات المحددة بموجب العقد عطاءاتها لتولي العمل. وتكون عملية إرساء العقود في المعتاد على أساس "منهجية أفضل قيمة"، وعادة ما تُسند الأوامر الكبيرة إلى أكثر من شركة، وذلك يختلف بالنسبة إلى الأوامر الصغيرة. وفور اختيار الحكومة لمقاوليها، تُصدر لهم إشعاراً بالشروع (NTP) يخولهم بدء العمل مقابل دفعات مالية. وعادة ما يتطلب أمر التسليم أو المهمة منجزات مستهدفة من المقاول للحكومة، مثل الجدول الزمني للتسليم، ومتطلبات إعداد التقارير، لضمان إمكانية المساءلة.

تضمن عقد مواعيد التسليم غير المحددة/الكميات غير المحددة، الخاص بليبيريا، مدة خدمة قدرها خمسة أعوام، تبدأ من ١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ إلى ٢٦ مايو/أيار ٢٠٠٨، وتنقسم هذه المدة إلى عام واحد أساسي وأربعة أعوام اختيارية، على أن يُموَّل هذا العقد من حساب عمليات حفظ السلام بوزارة الخارجية (انظر الملحق أ). ويبلغ الحد الأدنى المضمون للإنفاق ٥ ملايين دولار أمريكي، والحد الأقصى ١٠٠ مليون دولار أمريكي، الذي زاد فيما بعد ليبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (انظر الملحق ب). وعلى الرغم من أن شركة داين كورب وشركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز هما الوحيدتان اللتان بإمكانهما تقديم عطاءات بشأن العقد، فإن شركة ميليتاري بروفيشنال ريسورسيس إنك انضمت لشركة باسيفيك

أركيتيكتس آند إنجنيرز بصفة مقاول من الباطن في بعثة تقويم الأوضاع في ليبيريا؛ وذلك نظراً لما تتمتع به ميليتاري بروفيشينال ريسورسيس إنك من خبرة في مجال إعادة هيكلة القوات العسكرية وانعدام خبرة شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز في ذلك المجال. وعلى كل حال، بلغت تكلفة تدريب القوات المسلحة الليبيرية بحلول عام ٢٠٠٩ ما يقدر بنحو ٢٤٠,٥٦ مليون دولار أمريكي، وهو ما يجعلها إحدى أغلى القوات العسكرية في إفريقيا من حيث نصيب الفرد[٢٠].

بعد أن انتهت الحرب ووافقت الولايات المتحدة على إعادة بناء الجيش الليبيري، درست خمسة خيارات حول من سيقوم بذلك وكيف، وهي كالآتي: الجيش الأمريكي وحده، أو الجيش الأمريكي مع مشاركة بسيطة من أحد المقاولين، أو أحد المقاولين مع مشاركة بسيطة من الجيش الأمريكي، أو أحد المقاولين بمفرده، أو لا أحد (أي التخلي عن المشروع برمته). وللمساعدة على الوقوف على أحد هذه الخيارات المتاحة، انضممت إلى فريق التقييم مقاولاً في عام ٢٠٠٤.

إن ما وجدناه كان بلداً من الواضح أنها خرجت من فورها من حرب فتاكة، والخوف منتشرٌ في جميع أرجائها من القوات المسلحة الليبيرية منزوعة السلاح غير المسرَّحة، مع وجود احتمالية أن تندلع الحرب مجدداً خلال الأشهر المقبلة. وإلى جانب قيامنا بتقويم الأوضاع في ليبيريا، درسنا أيضاً فكرة تنفيذ النموذج البريطاني لإعادة بناء قوات الجيش في دولة سيراليون المجاورة، الذي يتضمن تعيين جنود بريطانيين في وحدات الجيش السيراليوني لتوجيهها وتدريبها، ولكننا في النهاية رفضنا هذه الفكرة؛ إذ رأينا أن ذلك سيتولد عنه مشكلات أكثر من التي سيحلها؛ حيث إن تعيين موجهين في الوحدات الحالية لتدريبها وتجهيزها ليس كافياً لتحقيق تغيير كلي في الجيش، وذلك أمرٌ ضروري في الدول المنهارة التي تسلك فيها الجيوش سبيل الفساد. إضافة إلى أن الوحدات القديمة قد دُمجت في قوات الأمن الجديدة بغض النظر عن الجودة والخبرة والقدرات والاحتياجات الأمنية للبلاد؛ وهو ما أدى إلى خلق مشكلات كبيرة في عملية مراقبة الجودة، وإيجاد عدد هائل من القوات لم تستطع حكومة سيراليون توفير الدعم اللازم له.

نظراً لما ذكرناه آنفاً، جرى الاتفاق على أن القوات المسلحة الليبيرية بحاجة إلى إصلاح كلي لقطاع الأمن، وليس مجرد برنامج "للتدريب والتجهيز" فحسب. وكانت الغاية المتوخاة إنشاء جيش خاضع لقيادة مدنية لا علاقة له بالسياسة، ويتسم

بالتوازن العرقي، ومكون بالكامل من أفراد متطوعين خضعوا لفحوصات وتحريات ملائمة، ويتمتع بالقدرة على «الدفاع عن السيادة الوطنية، وفي حالات الضرورة القصوى التعامل مع الكوارث الطبيعية»، وذلك وفقاً لما دعت إليه اتفاقية وقف إطلاق النار[٢١].

لإنجاز هذه المهمة، أوصى الفريق بإنشاء قوة عسكرية قوامها أربعة آلاف شخص قابلة للزيادة مع مرور الوقت، وكان هناك إقرار بأن هذا العدد الصغير لن يتمكن من حماية الحدود الليبيرية في حالة اندلاع حرب وفق نظام وستفاليا، وهي حربٌ للدفاع عن الأراضي، ولكن لم تندلع مثل هذه الحرب هناك على الإطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، كان يُنظر إلى أن وجود قوة عسكرية كبيرة يُمثل خطراً على أمن ليبيريا بدلاً من تحقيقه لها، لأن الجنود غير مدفوعي الأجر، العاطلين عن العمل، يميلون إلى تنفيذ انقلابات على السلطة، ومن ثم حُدد حجم الجيش بناءً على قدرة الحكومة على دفع رواتب الجنود بانتظام، وفي الوقت المحدد، بدلاً من توفير عدد أكبر من القوات لوضعها على حدود البلاد، إلى درجة أن كلاين اقترح إلغاء الجيش الليبيري على بكرة أبيه، إذ سخر من الجيوش الإفريقية قائلاً: إنها «قابعة هنا وهناك تلعب بأوراق اللعب وتُخطط للانقلابات»[٢٢].

بعد رفض وزارة الدفاع الأمريكية تنفيذ البرنامج، اتجهت وزارة الخارجية للقطاع الخاص لتنفيذه، وأصدرت خلال صيف ذلك العام طلب تقديم عروض، وأعقبته ببيان أعمال في خريف ذلك العام، يتضمن أمراً بتأسيس جيش ليبيري جديد، وكان ذلك البيان مكوناً من سبع صفحات فقط، واتسم الهدف من العمل ونطاقه ببساطة توحي بالخداع، حيث كانا كالآتي: مساعدة الحكومة الليبيرية على تجنيد جيش جديد قوامه في البداية ألفا جندي وتدريبه وتجهيزه.

قررت وزارة الخارجية بعد الاطلاع على عرضي المقاولين أن تقسم المهام بينهما؛ بأن تُعطي كلاً منهما أدواراً مختلفة حسب الخبرات التي يتمتع بها؛ إذ ستعمل شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز- شركة تقدم خدمات الدعم الأمني- على بناء البنية التحتية اللوجستية؛ كالطرق، والقواعد العسكرية اللازمة لدعم القوات المسلحة الليبيرية، وبعد إنشاء الجيش ستزود الجيش بالإمدادات اللازمة؛ في حين ستُعيد شركة داين كورب بناء الجيش "من الألف إلى الياء"، ويتضمن ذلك تصميم قوات جديدة، وتجنيدها والتحري عن أفرادها، وتدريبها وتجهيزها ونشرها ميدانياً،

وكذلك ستُنشئ أيضاً وزارة دفاع جديدة لإدارة شؤون هذا الجيش الجديد. ولم تتضمن الخطة الأولية عملية تسريح القوات المسلحة الليبيرية القديمة التي كان من المفترض في الأساس أن تُنفذها الحكومة الليبيرية لكن شركة داين كورب تحملت فيما بعد مسؤولية تنفيذها بسبب عدم قدرة الحكومة على ذلك.

كانت وزارة الخارجية محددة للغاية فيما يتعلق بدور شركة داين كورب في عملية إنشاء جيش ليبيريا الجديد؛ إذ دعا بيان الأعمال الأصلي إلى عملية إعادة بناء جديدة بالكامل للقوات المسلحة الليبيرية، وحدد قوامها بعدد ٢٠٠٠ جندي، لكنه قابل للزيادة ليبلغ ٤٣٠٠ جندي إذا أتاحت موارد التمويل ذلك. وكذلك قدم هذا البيان توجيهات تتعلق بهيكل القوات المسلحة ووزارة الدفاع وسياسات الدفاع، لكنه ترك التفاصيل الدقيقة لتحددها الشركة، فضلاً عن تحديد ثمانية أنواع من الأسلحة التي يجب أن يكون الجيش الجديد بارعاً في استخدامها، وتسع مهام يجب أن يكون قادراً على تنفيذها، وتضمن توجيهات لشركة داين كورب بشأن تجنيد الجنود وتعليمهم وتدريبهم، فضلاً عن شراء الأسلحة والذخائر والمعدات اللازمة للجيش.

باختصار، وجه بيان الأعمال شركة داين كورب إلى إنشاء قاعدة لليبيريا مثل تلك الموجودة في "فورت بينينج، جورجيا"، وهي قاعدة عسكرية رئيسية في الولايات المتحدة تقع في ولاية جورجيا، ويُدرب فيها المشاة والقوات المحمولة جواً والحراس وغيرهم من الجنود، وبعبارة أخرى أوكلت وزارة الخارجية لشركة داين كورب مهمة إنشاء قاعدة تدريب متكاملة وإدارتها بحيث تكون قادرة على إنشاء جيش وتأهيله. ومن المثير للدهشة أن بيان الأعمال الذي كُلِّفَت الشركة بموجبه بإنشاء الجيش كان موجزاً- مكوناً من ست صفحات فقط- وهو ما أتاح للمقاول المرونة اللازمة لتنفيذ مهمة معقدة كهذه، بيد أن هناك من قد يرى في إيجاز هذا البيان المتعلق بمثل هذه المهمة مدعاة للقلق.

بحلول عام ٢٠١٠، كان لدى ليبيريا جيشٌ فتيٌّ صغير، ولكن ذلك لا يزال نجاحاً نسبياً مقارنة بالجهود التي بُذلت في أفغانستان والعراق وتيمور الشرقية وغيرها، التي تحولت قوات الأمن الجديدة فيها إلى قوات منعدمة الكفاءة، أو آلات قتل طائفية، أو صناع انقلابات عسكرية. وجديرٌ بالذكر أن ما تنفرد به ليبيريا عن غيرها يتمثل في أن إحدى الشركات هي التي حشدت جيشها وهو ما أدى إلى الكشف عن بعض الفوائد والتعقيدات والأخطار التي ينطوي عليها قطاع الشركات

العسكرية الخاصة في الوقت الحالي. ويتضمن الملحق (ج) إطاراً زمنياً للبرنامج لتوفير الترابط المنطقي اللازم.

الفوائد

اضطلع القطاع الخاص بمسؤولية تصميم عملية تحوُّل الجيش الليبيري وتنفيذها، وذلك على خلاف مساعي الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، أو غيرها من بعثات حفظ السلام الأخرى من الأمم المتحدة. ولم يكن ذلك أمراً سيئاً تماماً، على عكس بعض التحذيرات الملحة من المشككين الذين يرون أن الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بأي مهمة عسكرية أمر غير مرغوب فيه. فقد دفع حافز التربح شركة داين كورب إلى إيجاد حلول مبتكرة تتسم بالكفاءة والفعالية للمشكلات الأمنية الشائكة- مثل قادة المرتزقة من قبلهم- وهذا يفسر بعض النجاح الذي تشهده ليبيريا في الوقت الراهن.

الابتكار: محرك النجاح

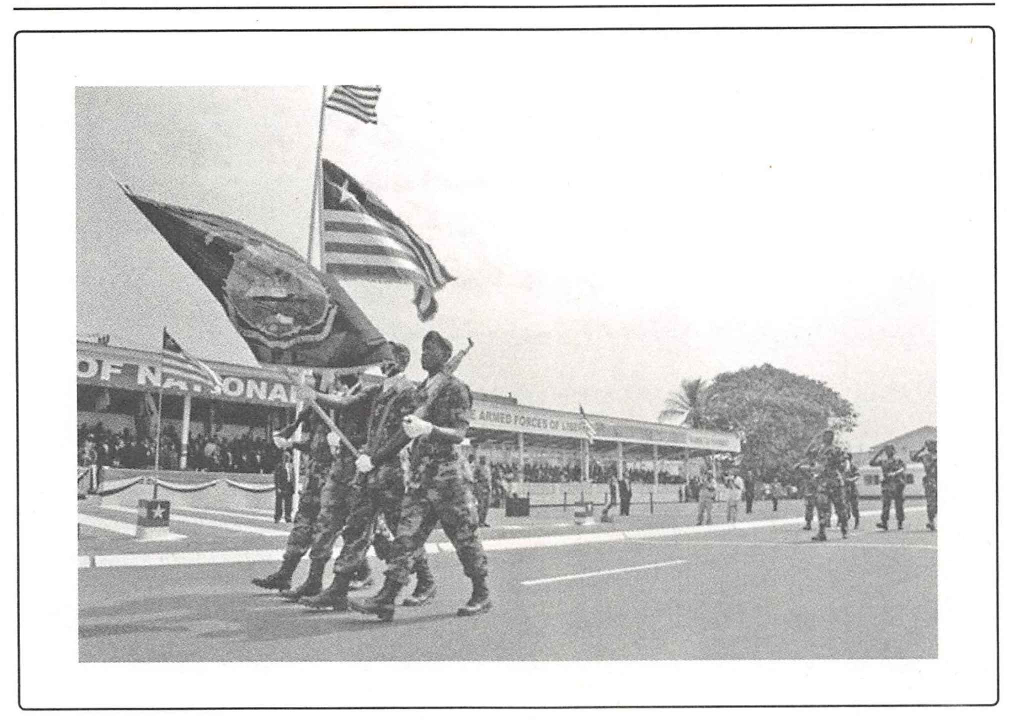
تُقدم الشركات العسكرية الخاصة في عصرنا هذا خدمات مبتكرة في مجال الحروب، تماماً مثل الشركات السويدية التي كانت بارعة في القتال بالرمح، ومثل أساليب وستفاليا الفريدة المطورة لتكوين كتائب عسكرية سريعاً. وكان مثل هذا الإبداع هو الأهم في ليبيريا، فعندما عُيِّنَت شركة داين كورب في عام ٢٠٠٤ لإعادة بناء القوات المسلحة الليبيرية، لم تكن هناك أي كتب علمية، أو أدلة ميدانية، أو خبراء ممارسين، للاستعانة بهم في ذلك الأمر؛ بل اضطُرَّت الشركة إلى ابتكار طريقة آمنة لتسريح الجيش القديم وإعادة إنشاء جيش في بلد يتعافى من حرب دامت سنوات عديدة. ولقد حققت بعض ابتكاراتها نجاحاً أكبر من ذلك الذي حققته جهودٌ مماثلة بذلتها الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة، وفيما يأتي استعراضٌ لمثالين على ذلك.

يتمثل المثال الأول في فحص مدى التزام المجندين الجدد بمعايير حقوق الإنسان، وهو ما صرحت به مجموعة الأزمات الدولية- وهي منظمة كبيرة غير حكومية- بأنه «نجاحٌ ملحوظٌ، وقال عديد من الخبراء إنه أفضل ما شهدوه في أي مكان في العالم»[٢٣]. ونظراً للتاريخ المقلق الذي خلفته القوات المسلحة الليبيرية خلال الحرب الأهلية، اتفق على تسريح القوات المسلحة الليبيرية القديمة بالكامل،

وإعادة بنائها من جديد؛ لضمان إجراء فحص منهجي لمدى التزام المجندين الجدد بمعايير حقوق الإنسان، إلى جانب طمأنة الشعب أن هذه القوات المسلحة جديدة حقاً. بيد أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة لم تضعا طريقة منهجية لفحص المجندين العسكريين في الدول الهشة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أفغانستان، التي لا يوجد بها إلا عدد قليل- إن وجد- من السجلات العامة التي يمكن فحصها، مثل السجلات الجنائية والتجارية والحكومية والمالية والتعليمية، بل الأدهى من ذلك أن من الصعب للغاية في المناطق التي خرجت من فورها من صراعاتٍ التحققُ من شخصية الأفراد الذين يعيشون فيها.

لهذه الأسباب، لا تُخضِع الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة المجندين الجدد المنضمين لقوات الأمن لأي فحوصات صارمة، وذلك على الرغم من أن الجيش الأمريكي- على سبيل المثال- لم يكن ليُجنِّد شخصاً في صفوفه إلا بعد إجراء فحوصات وتحريات لصحيفة سوابقه. وعلى الرغم من ذلك، لم تُجرِ الأمم المتحدة أي تحريات تُذكَر لسوابق الليبيريين المنضمين لقوات الشرطة، ولم تُجرِ الولايات المتحدة أي تحريات جدية للعراقيين ولا الأفغان المنضمين إلى قوات الجيش أو الشرطة، ونتيجة لذلك تسلل المجرمون والمتمردون إلى هذه القوات، وأشاعوا فيها الفساد، وذلك ما أدى إلى انهيار شرعيتها انهياراً تاماً في عيون عامة الشعب. وفي عام ٢٠١٢، كان مقتل شخص من بين كل سبعة أشخاص من جميع قتلى قوات حلف الناتو في أفغانستان على يد القوات الأفغانية التي كان يُدربها الحلف[٢٤].

كان ذلك بمنزلة النذير في عام ٢٠٠٤ عندما وضعت شركة داين كورب أسلوباً جديداً لفحص مدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان في البلدان التي خرجت من فورها من صراعات، يجمع بين تقنيات التحقيق الشائعة، وأفضل الممارسات الدولية، ومعايير حقوق الإنسان، للحكم على شخصية المرشح وقدرته على أن يشغل منصباً يقوم على الثقة وتحديد الأخطار المحتملة التي قد تترتب على ذلك لأسباب أمنية. وقد كانت عملية الفحص والتحري مدمجة في البرنامج العام للتجنيد في الجيش الذي صممته الشركة وكانت تديره أيضاً (انظر الشكل ١-١٠). وتتضمن عملية الفحص ثلاث طرائق، وهي: التحريات، وفحص السجلات، والفحص العلني.



الشكل (١٠-١) سرحت شركة داين كورب إنترناشيونال الجيش الليبيري القديم، ثم أنشأت جيشاً جديداً للبلاد، ودفعت الحكومة الأمريكية ثمن تنفيذ هذه العملية. (مصدر الصورة: وزارة الدفاع الأمريكية، الرقيب بالبحرية الأمريكية ليديا إم ديفي)

بالنسبة إلى التحريات، نشرت شركة داين كورب فرقاً لتقصي الحقائق، كل منها مكون من شخص ليبيري وآخر من جنسية دولية لإجراء مقابلات مع المرشحين وأصدقائهم وذويهم وزملائهم، وما إلى ذلك، باستخدام مجموعة من الأسئلة والأساليب القياسية، أما فريق فحص السجلات، فقد جمع كل السجلات العامة المتوافرة للتأكد من صحتها واكتمالها. وأُجري فحص لأسماء المترشحين في هذه البيانات المجمَّعة؛ بحثاً عن أي أمور مثيرة للانتباه؛ مثل انتحال الشخصية، أو الأنشطة الإجرامية. ووجد الفريق أن بعض أفضل السجلات احتفظت بها المنظمات الإقليمية، مثل مجلس امتحانات غرب إفريقيا، وغيرها من المصادر غير الحكومية الأخرى التي تعاونت مع برنامج الفحص.

كان الفحص العلني بمنزلة نداء مباشر موجه إلى المواطنين يلتمس منهم معرفتهم المحلية بالمخالفات التي ارتكبها المرشحون فيما مضى، وقد أُعلن على

الصعيد المحلي صور المرشحين، وأسماؤهم، ومساقط رؤوسهم؛ لتوفير فرصة للشهود والضحايا لتعرُّف المرشحين غير المرغوب فيهم دون الإفصاح عن هويتهم. وقد أُطلع المرشحون على هذا الإجراء خلال عملية التجنيد، ووقعوا على تصريح يُجيز لشركة داين كورب نشر معلوماتهم علناً. واستخدمت الشركة في عملية نشر المعلومات الملصقات، وملحقات الجرائد، والإذاعة، والفيسبوك، ودعت عامة الشعب إلى تقديم تعقيبات (دون الكشف عن هوية صاحبها) بواسطة خطوط الهاتف الساخنة، أو البريد الإلكتروني، أو ببساطة في أي مركز للتجنيد. ومن غير المدهش أن الفحص العلني في ليبيريا قد جذب العديد من المعلومات الكاذبة والمزاعم الاحتيالية التي تهدف إلى تشويه سمعة المرشحين لأسباب لا علاقة لها بمسألة التجنيد، ولكن في بلدٍ كهذا لا يحوي إلا عدداً قليلاً من السجلات العامة، تعد الاستفادة من ذاكرة المواطنين الجماعية طريقة مهمة للغاية لإجراء عملية الفحص.

في حالة استيفاء أحد المرشحين لمعايير التجنيد والفحص، تُقدم شركة داين كورب بعد ذلك الطلب المقدَّم إلى مجلس يُقرر قبول ذلك الفرد أو عدمه، ويتكوَّن هذا المجلس من ممثل عن كل من الحكومة الليبيرية والأمم المتحدة والولايات المتحدة، لكل واحد منهم صوتٌ مساوٍ للآخر. وخلال الأشهر الستة الأولى من التجنيد والفحص خضع ١٠٨٠ مرشحاً للفحص والتحريات، قُبِل منهم ٣٣٥ شخصاً فقط. وجديرٌ بالذكر أن شركة داين كورب لم تُشارك في التصويت على أي ممن قُبِلوا في الجيش الجديد الذي تم التعاقد معها على إنشائه.

أدى نجاح شركة داين كورب في إجراء عملية الفحص والتحري إلى تولُّد مشكلات غير مقصودة؛ ففي عام ٢٠٠٦ طلبت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة (TRC) الوليدة، الحصول على جميع سجلات الفحص والتحري التي تحتفظ بها الشركة للاستشهاد بها في جلسات استماع علنية. وكان من الممكن أن تكون مثل هذه الخطوة كارثية بالنسبة إلى حملة التجنيد والفحص، إذ لن يتطوع أحد للانضمام للجيش إذا اعتقدوا أن ذلك قد يؤدي بهم إلى لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. والأسوأ من ذلك، إذا استخدمت لجنة تقصي الحقائق والمصالحة سجلات الفحص والتحري أدلةً، أو إذا انطوت العملية على كشفها علانية أو تسريبها مصادفة، فقد يؤدي ذلك إلى الكشف عن الهوية السرية للشهود الذين ساعدوا على إظهار الماضي الجنائي للمرشحين، وسينتُج عن ذلك تعرضهم لأعمال انتقامية، بل قد يؤدي ذلك

إلى قتلهم بغرض الانتقام، ولذلك يؤدي تنفيذ أجندات الأمن والعدالة في بعض الأحيان في البلدان التي خرجت من فورها من صراعات، إلى تحقيق أهداف متناقضة.

نظراً إلى ما تقدم، رفضت شركة داين كورب تسليم السجلات التي تحتفظ بها، ولم تلقَ الشركة أي مقاومة لذلك من جانب الولايات المتحدة التي رأت أن الاحتياجات الحالية الملحة أهم بكثير من العدالة الانتقالية. وكان ذلك خير مثالٍ على توظيف سياسة الإنكار المقبول- التي تنتهجها الشركات الخاصة- لخدمة صاحب العمل. ولقد كان من السهل على هذه الشركة العسكرية الخاصة أن تتجاهل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة بدلاً من أن يفعل الجيش الأمريكي ذلك في حال تحمله مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج؛ إذ إن الحكومة الأمريكية كانت تدعم عملية العدالة الانتقالية علانيةً، في حين التزمت الشركة الصمت حيال هذا الشأن.

يوجد مثال آخر على الابتكار، وهو التدريب الأساسي؛ إذ بَنَت شركة داين كورب قاعدة عسكرية في مونروفيا، وزودتها بالموظفين والمعدات اللازمة لتدريب الجيش الجديد (انظر الأشكال ١٠-٢، ١٠-٣، ١٠-٤). وكان غالبية الليبيريين بعد أربعة عشر عاماً من الحرب الأهلية قد تعلموا كيفية إطلاق النار باستخدام البندقية AK-47، ولكنهم لم يعرفوا متى يفعلون ذلك، وعلى من يجب أن يصوبوها، ومن ثم قلَّص منهج التدريب الأساسي الأصلي وصياغته الأولية إلى حد كبير عدد الساعات التي قضاها المجندون في القوات المسلحة الليبيرية في ساحة الرماية، وأضاف موادَّ تتعلق بالتربية المدنية مدة ثلاثة أسابيع ليتعلموا خلالها قوانين الحروب، والأخلاقيات، والتاريخ الليبيري، وما إلى ذلك. وعالجت الشركة أيضاً مشكلة تدني مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة في صفوف الجنود من خلال تضمين برنامج للمساعدة على تعلم القراءة في نظام التدريب يمكن لأي مجند الالتحاق به إذا كان بحاجة إليه أو يرغب في ذلك. وفي النهاية، ساعدت الشركة الليبيريين على التغلب على ظاهرة القروسطية الجديدة التي عاصروها في كثير من الأحيان أولاً في قبيلتهم وثانياً في دولتهم، فقد جندت شركة داين كورب عمداً قوات الجيش الجديد بأسلوب وفر توازناً عرقياً في صفوفه، وسعت بعد ذلك جاهدة إلى غرس هوية وطنية بداخلها خلال التدريب الأساسي والدروس التي كانوا يتلقونها بعد ذلك عن التاريخ الليبيري، والولاء للدستور، وسيادة القانون، والمواضيع الأخرى ذات الصلة التي

ترمي إلى غرس الوعي الوطني فيهم، وجعل الواجب تجاه الوطن فوق كل اعتبار.



الشكل (١٠-٢) الجنود الليبيريون في ساحة الرماية في قاعدة زودتها الشركات بالموظفين والمعدات اللازمة. (مصدر الصورة: وزارة الدفاع الأمريكية، العريف كولين تيرنان).

صُمِّم منهج "التربية المدنية" غير التقليدي هذا بالتعاون مع محامين ومؤرخين ومعلمين من ليبيريا إلى جانب مجموعة من موظفي شركة داين كورب ممن لديهم خلفية عن القانون الدولي العام والتدريب العسكري. ويأتي تدريس مادة التربية المدنية في المرتبة الأولى بواقع ١٢٠ ساعة تدريس، متفوقاً بذلك على جميع مواد التدريب الأخرى بفارق كبير؛ إذ جاء تعلم مهارات الرماية الأساسية بالبندقية في المركز الثاني بواقع أقل من ٥٠ ساعة. وكذلك أبرمت الشركة اتفاقية شراكة مع منظمات دولية غير حكومية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لإلقاء محاضرات مدتها ثماني ساعات عن القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

يمثل ذلك تناقضاً صارخاً مع برامج الولايات المتحدة في كل من العراق وأفغانستان، التي ما كانت إلا نسخة من التدريب الأساسي للجيش الأمريكي، وشعر بعض الأشخاص في البنتاجون بعدم الارتياح تجاه النهج غير التقليدي الذي انتهجته

شركة داين كورب في التدريب الأساسي، وأوصوا بالتخلي عن الأسابيع الثلاثة المخصصة للتربية المدنية، وذلك ما نفذته وزارة الخارجية بالفعل. وأدى ذلك إلى صعوبة تقويم مدى فاعلية برنامج التربية المدنية الذي أعدته شركة داين كورب. ويتضح من رفض الجيش الأمريكي تخليه عن مبادئه أن مدى ابتكار المقاول- مثل قادة المرتزقة في العصور الوسطى- مرهون بمدى ابتكار العميل.

القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة

يُطلق في لغة هذا القطاع على قدرة الشركة العسكرية الخاصة على الحشد السريع للموظفين والموارد المادية وتوفيرها في المكان المطلوب: "القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة"، وتعد هذه القدرة ميزة مهمة في القطاع الخاص تفتقدها الجيوش النظامية الكبيرة البيروقراطية. فبعد أن أبرمت شركة داين كورب العقد، تحول فريق الشركة من موظفين أساسيين إلى تسريح جيش في غضون ثلاثة أشهر، وذلك يتسم بالسرعة مقارنة بالقطاع العام؛ إذ كان من الممكن أن يستغرق الجيش الأمريكي ما يقرب من ستة أشهر أو عام لنشر وحدة نموذجية، وقد يستغرق إنشاء وحدة جديدة وقتاً أطول من ذلك بكثير، لكن شركة داين كورب- التي تتسم بصغر حجمها، وبأنها أكثر مرونة مقارنة بالحكومة الأمريكية- تمكنت خلال نحو ثلاثة أسابيع من تجميع فريق عمل مكون من سبعة وثلاثين مقاولاً.

من العوامل التي تساعد على الإسراع في عملية التعيين لدى الشركات العسكرية الخاصة القدرة على تعيين أنماط من الأشخاص لا يستطيع نظراؤها من القطاع العام تعيينهم، ألا وهم الأجانب؛ لذا يمكن لشركة داين كورب، شأنها في ذلك شأن جميع الشركات متعددة الجنسيات، تعيين موظفين من جميع أنحاء العالم- كندا والمكسيك وأستراليا وغانا وألمانيا والولايات المتحدة، وبلا ريب: ليبيريا- من أجل توفير الموظفين اللازمين حسب الطلب لأداء المهمة، وذلك أمر لا يستطيع الجيش الأمريكي فعله، ومن ثم يتضمن فريق العمل عديداً من الأفراد الذين يتمتعون بخبرات متعمقة في الشؤون الإفريقية، وعاشوا في هذه القار، وعملوا بها، ودرسوا فيها، إلى جانب آخرين يتمتعون بخبرات واسعة في إصلاح القطاع الأمني. وفي هذا تناقض واضح مع الجيوش النظامية التي لا يمكنها تجنيد غير المواطنين من الدول التابعة لها، وهو ما أدى إلى نهج قائم على الاعتبارات العرقية به ثغرات في توافر

الخبرات، فعلى سبيل المثال قوات الولايات المتحدة غير مدربة على تسريح القوات الأجنبية، أو فحص مدى الالتزام بمعايير حقوق الإنسان؛ فليست هناك كتيبات ميدانية أو مبادئ تدريبية، أو "إجراءات تشغيل موحدة"، لمثل هذه المهام في الجيش الأمريكي. وعلاوة على ذلك، تميزت شركة داين كورب بالمرونة في تعيين متخصصين من مختلف أنحاء العالم بعقود قصيرة الأجل لتنفيذ مهام محددة، مثل تحديد العتبات القانونية لعملية الفحص والتحري، أو استبانات موقع البناء، لكن البيروقراطيات الحكومية أقل مرونة بكثير في ذلك الشأن.

لمواكبة الوتيرة السريعة لهذه التعيينات، أمر خبراء الخدمات اللوجستية بالمقر الرئيسي لشركة داين كورب (في ذلك الوقت) في ولاية تكساس بتوفير المعدات اللازمة للبرنامج، بداية من الأقلام وحتى الشاحنات ومجمعات المباني، بتكاليف زهيدة، من خلال الاعتماد على اقتصاديات الحجم، وسلسلة التوريد العالمية، والخبرات الفنية في مجال الخدمات اللوجستية في مناطق الصراعات بشكل يُنافس أي خدمات يُقدمها البنتاجون في هذا المجال. وفي الواقع، يوفر المقاولون في الوقت الحالي كثيراً من متطلبات الجيش الأمريكي اللوجستية، إن لم يكن غالبيتها، وهو ما يُشير إلى أن سلسلة التوريد في الجيش قد أصبحت بالفعل مخصخصة للغاية.

وكيل حر لتحقيق الفعالية اللازمة

في العصور الوسطى، كان الحرس الفارانجي المرتزقة يدينون بالولاء الشديد للإمبراطور البيزنطي، وقد وقفوا أنفسهم لحمايته فقط، وكان هذا الإخلاص أحد العوامل المهمة للغاية في بلاط مليء بالدهاء والتعقيد والغدر آنذاك، حتى إن كلمة بيزنطي تُستخدم اليوم وصفاً للسياسات البيروقراطية العنيدة. ويكمن السر في نجاح الحرس في عزلته النسبية عن المؤامرات التي تحاك داخل البلاط البيزنطي؛ إذ كان جميع المحاربين المنضمين لهذا الحرس من القبائل الإسكندنافية الصارمة في الشمال، الذين يعُدُّهم معظم رجال البلاط والمسؤولين كالبرابرة، وبذلك كان أفراد الحرس من الغرباء وليسوا أصحاب مصلحة في مخططات البلاط، وهو ما جعلهم حراساً شخصيين مثاليين. وبالإضافة إلى ذلك، فنظراً لأنهم غرباء فإنهم لم يدينوا بالفضل لأصحاب المصالح الخاصة من الفصائل الموجودة داخل البلاط، ومن ثم

كانوا أحراراً في تنفيذ مهمتهم الوحيدة بكفاءة وفاعلية بعقلية تُركز على جانب واحد فقط.

لم يكن لشركة داين كورب- شأنها في ذلك شأن الحرس الفارانجي- إلا مصلحة وحيدة في العقد الذي أبرمته، ولم تكن مهتمة بالشقاق القائم داخل الحكومة الأمريكية، أو البيروقراطية في الأمم المتحدة، أو الوزارات الليبيرية، وذلك ما مكنها من القيام بمهمتها بفاعلية كبيرة، وتجنب التورط في الصراعات البيروقراطية على السلطة، والمعارك المتعلقة بالميزانية التي قد تُعرقل عجلة الفاعلية التشغيلية. فالمتعاقدون ليس لديهم مصالح طويلة الأجل في منظمات عملائهم، ويمكنهم بحرية تبني الخيارات التي تدعم البرنامج بدلاً من الأسهم في أوطانهم، ولكن ذلك لا يعني أن شركة داين كورب بإمكانها العمل مستقلةً في واشنطن أو مونروفيا، فلا يمكنها ذلك. بيد أن مديري شركة داين كورب يتمتعون حقاً بقدر أكبر كثيراً من الحرية البيروقراطية في العمل مقارنة بتلك التي يتمتع بها نظراؤهم في الحكومة الأمريكية، لا سيما على طول الخطوط الفاصلة بين الوكالات المنوط بها الدفاع والتنمية والدبلوماسية. يمكن لشركة داين كورب بوصفها جهة مؤسسية خارجية أن تقوم بدور الوكيل الحر الذي يهدف إلى تحقيق الفاعلية في ظل أجواء بيروقراطية بيزنطية من الناحية الظاهرية.

لكون شركة داين كورب جهة فاعلة من القطاع الخاص، لم تكن الشركة رهينة أي عقيدة عسكرية أو حلول محددة تخص أي دولة من الدول، ولذلك تمكنت بحرية من صياغة البروتوكولات الحالية دون الخوف من التعرض لأي أعمال انتقام مؤسسي. ويعد التعديل الكبير الذي أجرته الشركة على المناهج التقليدية- مثل التدريب الأساسي- من أجل ملاءمة احتياجات أي دولة مضيفة، خروجاً عن الممارسات التي تسير عليها الولايات المتحدة، والتي تميل- وفقاً لما تُشير إليه التجربة الأخيرة- إلى إجراء نقل (كلي وجزئي) لنماذجها العسكرية الخاصة إلى القوات الأجنبية، من دون النظر في كونها ملائمة أم لا[٢٥]. وليس من المستغرب أن تلقى مثل هذه الجهود نجاحاً محدوداً؛ إذ لم تكن حلول الولايات المتحدة في كل من العراق وأفغانستان ملائمة على الإطلاق، لكن على النقيض من ذلك، استخدمت داين كورب في ليبيريا مفاهيم الجيش الأمريكي حجرَ أساس للابتكار، بدلاً من عدِّها حلولاً واضحة مسلماً بها.

بالإضافة إلى ذلك، تمكنت داين كورب من دعم مصالح ليبيريا في المكاتب الخلفية للبنتاجون ووزارة الدفاع في واشنطن، التي قلما تمكن الليبيريون من الإقدام على دعمها. ويشير النقاد إلى أن داين كورب تواصلت قليلاً، أو لم تتواصل، مع الليبيريين بشأن تأسيس ملكية محلية، ولكن هذا غير صحيح؛ فقد كان رئيس محاوري شركة داين كورب مع المجتمع المدني الليبيري هو وزير الدفاع السيد دانيال شيا، ومن بعده السيد براوني ساموكي.

أصبح من الواضح خلال المشاورات أن الليبيريين ينادون بقوة بالمساواة بين الجنسين في صفوف الجيش، في حين لم تنادِ الحكومة الأمريكية بذلك؛ فقبل الحرب الأهلية، كانت القوات المسلحة الليبيرية تتضمن وحدة كاملة من النساء يُطلق عليها الفيلق النسائي المساعد "Women's Auxiliary Corps"، حظيت باحترام كبير حتى في عام ٢٠٠٥، وفي أثناء الحرب الأهلية كان بعض أمراء الحرب- مثل: الألماس الأسود "Black Diamond"- من النساء. ولقد استوعب الليبيريون جيداً أن النساء يتمتعن بقدرات قد تؤهلهن ليصبحن محاربات ناجحات، ولكن الجيش الأمريكي يرى أن النساء لا يصلحن للقتال، ولذلك يجب ألا يخدمن في وحدات الصفوف الأمامية، كما عارض في بداية الأمر انضمام النساء إلى وحدات المشاة في القوات المسلحة الليبيرية.

أصبحت داين كورب بذلك، عن غير قصد، حكماً في جدال بين المؤسستين العسكريتين في واشنطن ومونروفيا، وبوصفها جهة خارجية شكلية في هذه العملية، تمكنت داين كورب بمصداقية من تقديم أفكار وتوصيات للبيروقراطية الراسخة على جانبي المحيط الأطلسي من دون تحمل أعباء الولاء أو التحيز المؤسسي. ولقد ساعد ذلك على توجيه دفة الحوار نحو المساواة بين الجنسين، إذ كان المديرون الرئيسيون بشركة داين كورب على قناعة تامة بقضية الليبيريين. ونظراً إلى أن وزارة الدفاع كانت تدير العقد، فقد كان لها الكلمة الفصل في هذا الشأن، واختارت في النهاية تحقيق المساواة بين الجنسين، متجاهلة بذلك رغبة البنتاجون في فرض عاداته الخاصة على القوات المسلحة الليبيرية، ووجود تحيز قوي ضد النساء في وحدات المشاة. ونتج عن ذلك في عام ٢٠٠٥ أن تمتعت النساء الليبيريات بقدر من المساواة في صفوف الجيش أكبر من ذلك الذي تتمتع به نظيراتها الأمريكيات.

التعقيدات

على الرغم من نجاح البرنامج بصورة كلية، ثمة أمور قليلة هي التي سارت على النحو المخطط له، ويرجع ذلك جزئياً إلى مدى تعقيد المهمة، وصعوبة البيئة التي نشأت بعد الحرب، ولكن ذلك يعود أيضاً إلى الطبيعة المميزة التي ينفرد بها قطاع الشركات العسكرية الخاصة. ولكن يمكن في بعض الأحيان أن يؤدي استخدام وسائل خاصة لتحقيق غايات عامة إلى تحريك دوافع التربح على حساب الأهداف السياسية، ولقد خلق ذلك مشكلات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين الولايات المتحدة وداين كورب وليبيريا.

المنافسة على الأسوأ

في العصور الوسطى، دائماً ما كانت الشركات الحرة التي يستعين بها رب العمل عينه لا تعمل معاً في وئام، وينطبق الأمر ذاته في عالمنا المعاصر؛ إذ أسندت وزارة الخارجية مهمة إعادة إنشاء الجيش الليبيري لشركتين؛ داين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز، وعلى الرغم من أهمية المهمة المشتركة التي تضطلعان بها، نادراً ما كان بينهما تعاون مشترك. يحمل مفهوم العمليات المتكاملة أهمية بالغة للفوز في الحروب حتى إن الولايات المتحدة وضعت لها تسمية خاصة؛ ألا وهي: التسلح المشترك "jointness"، الذي يشير إلى قدرة الأجهزة العسكرية المختلفة، مثل الجيش الأمريكي والمشاة البحرية، على العمل معاً من كثب. هذا وقد خصصت الحكومة الأمريكية جهوداً كبيرة للتصدي لهذا التحدي منذ المحاولة الخائبة لإنقاذ الرهائن الأمريكيين عام ١٩٨٠ في إيران، وما جاء في أعقابها من قانون جولدووتر نيكولاس لعام ١٩٨٦ لمعالجة مشكلات القدرة على العمل المشترك ما بين الأجهزة العسكرية. ومن المفترض في قطاع الجيوش النظامية التزام الأجهزة المختلفة بالعمل معاً في تعاونٍ تام.

لكن لا مكان لمثل هذا الافتراض في قطاع الشركات العسكرية الخاصة؛ إذ تفتقر الشركات العسكرية الخاصة إلى الحافز على العمل بعضها مع بعض؛ وذلك لسبب وحيد قوي بما يكفي؛ ألا وهو معلومات الملكية، التي لا تمثّل أي مشكلة للجيوش العامة. فلا ترغب الشركات في مشاركة أسرارها التجارية التي تتعلق بآليات عملها، أو غيرها من المعلومات الحساسة، مع منافسيها، حتى وإن فازت تلك

الشركات بعقدٍ مشترك، كما حدث في برنامج إعادة بناء القوات المسلحة الليبيرية. وبدلاً من ذلك، صبت كلتا الشركتين تركيزها على ما أُسنِد إليها من مهام فحسب، ورأت في كل منها منافساً للأخرى. وتمثَّلت مهمة داين كورب في تسريح الجيش القديم وبناء جيش جديد؛ في حين تمثَّلت مهمة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز في توفير دعم العمليات اللوجستية والفنية للوحدات المُشكَّلة حديثاً حتى تؤدي مهامها باستقلالية تامة (أو حتى انتهاء العقد)، وهو ما لم يكن حلاً مجدياً لهذه البيئة التي تتسم بالحركة.

أمسى هذا النهج يمثِّل مشكلة؛ إذ تداخلت أدوارهما المشتركة ومصالحهما المتضاربة، بما أضر بالقوات المسلحة الليبيرية، وفي نهاية العقد حكم العميل على جودة القوات المسلحة الليبيرية الجديدة من خلال إجراء تدريبات ميدانية شاقة استمرت عدة أيام على شاكلة برنامج تدريب وتقويم الجيش الأمريكي (ARTEP). وليس من المستغرب أن استخدم العميل أيضاً برنامج تدريب وتقويم الجيش لتقويم شركتي داين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز، إذ إن أداء القوات المسلحة الليبيرية انعكس على الشركات، ومن شأنه أن يؤثر في فرص إبرام عقود في المستقبل مع وزارة الخارجية، وهو الوضع الذي أصاب كلتا الشركتين بالإحباط. ولم تكن لشركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز أي يد في تدريب القوات المسلحة الليبيرية أو تأسيسها، ولكن كان المتوقع منها إنهاء ما بدأته داين كورب. ومن منظور داين كورب، اضطلعت شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز بتعديل برنامج تدريب وتقويم الجيش وإدارته، وهو ما وضع هذا المنافس في موضع إجراء مراجعات النظراء للعمل الذي تولته شركة داين كورب. وترتب على ذلك علاقة عمل مضطربة، الأرجح أنها انتقصت من جميع الإنجازات الكلية التي تحققت من وراء العقد. والأدهى من ذلك، أنه كان من المرجح إلقاء كل شركة باللوم على الأخرى في حال أعلنت وزارة الخارجية استياءها من جودة التدريب.

ثمة تأثير آخر ضار للمنافسة القائمة بين الشركات في السوق الحرة؛ ألا وهو اختيار القيادة وتدريبها، ولا تزال القوات المسلحة الليبيرية اليوم واحدة من الجيوش التي تفتقر إلى القيادة، والتي يُقدَّر قوامها بألفي جندي، ويُعزى ذلك في جزءٍ منه إلى عدم تحمل أي من الشركتين المسؤولية الكاملة عن اختيار القيادة وتدريبها، بل أهملت في نهاية المطاف في معضلة "مأساة المشاعات"، فقد كان يقع على كاهل

داين كورب مسؤولية التدريب المبدئي للضباط وضباط الصف، في حين تمثَّلت مسؤولية باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز في توجيههم فور وصولهم إلى وحدتهم الأصلية. وتوخياً للإنصاف، فإن وضع قيادة عليا "فورية" أمر في غاية الصعوبة، ويقع ضمن التحديات الأساسية التي تحيط بإنشاء الجيوش، ففي معظم الجيوش الحديثة، يستغرق الأمر عشرين عاماً ليصل الضابط إلى رتبة العقيد، ومدة أطول من ذلك بكثير ليصل إلى رتبة اللواء، ولم يكن بوسع ليبيريا الانتظار كل هذا الوقت.

طالبت الخطة الأولية التي وضعتها داين كورب الحكومة الليبيرية بتحديد قيادة للجيش من خلال لجنة ترقيات ربع سنوية أو شهرية للضباط الذين يتمتعون بمهارات قيادية محتملة في التدريبات الأساسية، أو من المتقدمين أصحاب الخبرة المرجوة، مثل الليبيريين الذين يخدمون في الجيش الأمريكي أو في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ثم كان من المفترض أن توجه باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز هؤلاء القادة في المرحلة التالية من البرنامج، ومع ذلك تمخضت هذه العملية عن عدد قليل من القادة المؤهلين. وكان هناك خيار بديل مفاده تعيين قائد أجنبي للقوات المسلحة الليبيرية، ويكون من اختيار الحكومة الليبيرية: فكان رئيس أركان القوات المسلحة الليبيرية لواءً نيجيرياً، غير أنه كان هناك أيضاً خيار ثالث، لم تدرسه داين كورب، وهو خيار يصطبغ بصبغة القروسطية الجديدة بشدة: ألا وهو تولي الشركة العسكرية الخاصة مسؤولية قيادة الجيش، وتدريب الأطراف المقابلة في الجيش الليبيري، حتى يتسنى لهم تولي زمام الأمور بأنفسهم، وقد يبدو ذلك الخيار مشيناً للبعض، لكن هناك بالفعل سابقة له، إذ قادت شركة إجزكيودف آوتمكز قوات أحد العملاء في معركة له خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن المرجح أننا سنشهد ذلك مجدداً في المستقبل.

العمل بصورة غير معتادة

في عصر قادة المرتزقة، لم يكن المرتزقة الوحيدين الذين يضربون بالمبادئ والقيم عُرض الحائط في أعمالهم، مخلفين وراءهم الكوارث؛ ففي أثناء حرب القديسين الثمانية (١٣٧٥- ١٣٧٨)- على سبيل المثال- انشقت شركة من المرتزقة البريتونيين كانت تعمل لحساب البابا؛ لعدم حصولها على مستحقاتها المالية. فذهب فصيل ناحية الشمال للقتال لحساب بيزا أحد منافسي البابا، وظل فصيل آخر يقاتل

في صف البابا، في حين ظل ثالث في المنطقة المحلية ليمارس أعمال السلب والنهب.

ولا تزال عمليات السداد المتقطعة تمثّل مشكلةً لشركات الأمن الخاصة والشركات العسكرية الخاصة. وخلال البرنامج الليبيري، دفعت وزارة الخارجية لداين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز مستحقاتهما المالية على مراحل، وهو ما وضع البرنامج، بل والدولة أيضاً، في خطر، إذ إن عدم وجود جيش في الأساس أفضل بكل تأكيد من وجود نصف جيش يضمر الضغينة. وفي ذلك الوقت كان هناك جزء كبير من تمويل وزارة الخارجية يذهب للمساعدة على وقف أعمال الإبادة الجماعية في دارفور، وهو ما كان يعني أنه حين بدأ برنامج القوات المسلحة الليبيرية، لم يكن هناك ما يضمن استمراره؛ فعلى سبيل المثال كانت الأموال المخصصة لتسريح ١٣٧٧٠ جندياً من الجيش القديم شحيحة، فأدى ذلك إلى تعطيل عملية التسريح، ووضع برنامج تأسيس القوات المسلحة الليبيرية برمته في خطر. وفي أواخر أبريل/ نيسان ٢٠٠٦، احتج ما يراوح بين أربعمئة وخمسمئة جندي سابق بالقوات المسلحة الليبيرية بعنف خارج مبنى وزارة الدفاع، بدعوى عدم حصولهم على متأخرات الرواتب ومعاشات التقاعد، واشتبكوا مع قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبيريا، المرسلة لإخماد الاضطرابات التي تعصف بالبلاد[٢٦].

خلّف التمويل غير المنتظم لأجزاء مختلفة من البرنامج نتائج فوضوية، وأُنهي برنامج إصلاح وزارة الدفاع قبل أوانه بعد انتهاء الدورة التدريبية على الخدمة المدنية التي استمرت سبعة عشر أسبوعاً، ولكن قبل تنفيذ مرحلة التوجيه والتدريب على العمل، البالغة خمسة أشهر، المخطط لها. ونتيجة لذلك عاد موظفو الخدمة المدنية الجدد غير المدربين لتولي مهامهم الرسمية في الوزارة الجديدة دون معرفة ماهية مهامهم، وهو الأمر الذي أفضى إلى عجزهم التام[٢٧].

نجم عن الانقطاعات في تمويل العميل والقدرة الليبيرية أوضاع خطيرة، وتوقف التدريب شهوراً بسبب انقطاع وزارة الخارجية عن السداد، تاركةً الجنود الجدد بلا عمل في أثناء انتظارهم للمجندين الاحتياطيين للانتشار في وحداتهم، وما زاد الأمر سوءاً استمرار عجز وزارة المالية الجديدة عن أداء مستحقات الجنود في ٢٠٠٦، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أنه عند انتشال الدول المنهارة من مستنقع العجز والانهيار، يجب على جميع مؤسسات الدولة أن تنهض معاً. وأفضى

ذلك إلى وضع خطير من وجود جنود ساخطين من دون أجر، وهو ما سعت الشركة العسكرية الخاصة إلى تجنبه منذ البداية.

وفي الوقت ذاته، بلَّغ فريق البرنامج المحبط هؤلاء المستعدين للالتحاق بالتدريب الأساسي قائلاً: «لا تتصلوا بنا، فنحن من سيتصل بكم»، ومن ثم تألف البرنامج من مئة موظف من جنسيات مختلفة (موظفون يحملون الجنسية الأمريكية وجنسية بلد آخر)، وبضع مئات من الموظفين الوطنيين المحليين. وكان سيتسبب إرسال الموظفين الدوليين إلى وطنهم، وتسريح الموظفين المحليين مؤقتاً، لتوفير المال، في إثارة الاستياء في صفوف السكان المحليين، نظراً لمعدل البطالة البالغ ٧٥ بالمئة في ليبيريا، وأن العديد من الموظفين الدوليين كانوا متخصصين، ومن الصعب إيجاد البديل المناسب لهم.

حثت داين كورب- التي أصابها الإحباط والخوف من أنها قد تضطر إلى مغادرة ليبيريا نظراً لعدم حصولها على مستحقاتها- عميلها على سداد مستحقاتها في أوقات منتظمة، وبعثت التكاليف المرتفعة لدفع أجور الموظفين الدوليين ليقفوا بالنهاية مكتوفي الأيدي في بلد يعيش فيه الشخص العادي على ٢٥,١ دولاراً أمريكياً يومياً، رسالة ساخرة للسكان الذين ينتابهم بالفعل بعض الشك إزاء القوات المسلحة الليبيرية الجديدة، وهو ما خلق بالفعل وضعاً خطيراً في دولة تفتقر إلى الاستقرار؛ إذ تعذر على داين كورب تخزين الأسلحة والذخيرة بأمان دون الاستعانة بترسانة، كان من المقرر أن تبنيها باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز لكن لم تستطع؛ بسبب عجز عميلها عن السداد. وما هو أسوأ من ذلك أن الجنود الذين أكملوا التدريب لم تكن لديهم قاعدة عسكرية يخدمون تحت رايتها، إذ لم تكن باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز قد أكملت بعد بناء القواعد العسكرية، وهو الأمر الذي دل على مواجهة المجتمع الليبيري وضعاً محفوفاً بالأخطار، وشكك في الجيش الجديد. وكان التمويل الضعيف وغير المنتظم من جانب العميل هو السبب الرئيس في التباطؤ الذي شاب تطوير القوات المسلحة الليبيرية، وليس أداء الشركة العسكرية الخاصة، وعلاوةً على ذلك، بدا من غير المحتمل أن يكون الوضع على نفس المنوال إن كان الجيش الأمريكي هو من تولى إدارة البرنامج بنفسه بدلاً من الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة، إذ إنه من الصعب أن تتخلف الحكومة الأمريكية عن سداد مستحقات الجيش الأمريكي.

من يدير من؟

تماماً مثلما أرسل العملاء في العصور الوسطى مراقبين "provveditori" لمراقبة قادة المرتزقة في أرض المعركة، ترسل الولايات المتحدة مندوبين فنيين تابعين لمسؤولي العقود (COTR)؛ للإشراف على المقاولين، ويواجه نظام المندوبين الفنيين التابعين لموظفي العقود العديد من المشكلات، كما هو الحال مع المراقبين من قبلهم؛ ففي ليبيريا يقيم مسؤولو وزارة الخارجية المسؤولون عن البرنامج في واشنطن العاصمة وليس في إفريقيا. وكان المندوب الفني التابع لموظف العقود الذي يعمل تحت إدارتهم ضابط جيش وحيداً، عمل في مكتب التعاون الدفاعي التابع للسفارة الأمريكية، وكان مسؤولاً عن الإشراف على البرنامج بالكامل، وعلى مئات المتعاقدين التابعين له، بالإضافة إلى مهام السفارة الأخرى.

تنقل العديد من رؤساء مكتب التعاون الدفاعي بين عدة وظائف داخل أروقة السفارة، بيد أن القليل منهم، إن وجدوا، كان يحمل خبرة هائلة في إدارة عقود تُقدَّر قيمتها بملايين الدولارات، أو التعامل مع شركات تبلغ قيمتها ملايين الدولارات، أو بناء جيوش على مستوى ضخم في بلدان تضربها الصراعات. وكان أحد رؤساء مكتب التعاون الدفاعي ضابطاً بالبحرية لا يحمل في جعبته أي خبرة فعلية بالخدمة في الجيوش، فضلاً عن المؤهلات التي تمكّنه من بناء جيش، ولم يكن الافتقار إلى تلك المؤهلات تقصيراً من رؤساء مكتب التعاون الدفاعي، بل كان تقصيراً من جانب حكومتهم؛ فالولايات المتحدة تنشر بصورة روتينية مندوبين فنيين تابعين لموظفي العقود دون أن يتلقوا تدريباً وموارد مناسبة تُمكنُهم من النهوض بواجباتهم، كما يؤكد تقرير جانزلر[٢٨].

لقد أفضى افتقار المندوبين الفنيين التابعين لموظفي العقود إلى الخبرة إلى عدم تماثل المعلومات التي يمكن للشركات العسكرية الخاصة استغلالها بغرض جني الأرباح، وهو الأمر الذي يتشابه تماماً مع ما فعله قادة المرتزقة مع المراقبين. ونظراً إلى أن المندوبين الفنيين التابعين لموظفي العقود عادة ما يكونون أقل خبرة من المتعاقدين الذين يخضعون لإشرافهم، فيجب عليهم الاعتماد على آراء أهل الخبرة من المتعاقدين، والحصول على ما يلزم من معلومات لاتخاذ القرارات التجارية المهمة نيابةً عن الحكومة، وهو ما ينبثق عنه خطر معنوي بالنسبة إلى المتعاقدين

المتحفزين لمماطلة عقودهم أو تأخيرها أو تمديدها بغرض جني مزيدٍ من الأرباح، وهم يفعلون ذلك من خلال البحث عن مهام إضافية يحصدون أموالاً مقابلها، ومن ثم يملك هؤلاء المتعاقدون الحافز لتوجيه قرارات المسؤولين الحكوميين لخدمة أهدافهم، ومن ثم التأثير في سياسات الحكومة الخارجية من حيث إنفاذها ونتائجها.

توافرت أوضاع ملائمة لظهور أخطار معنوية في ليبيريا، إذ كشف تحقيق داخلي أجرته وزارة الخارجية النقاب عن ضعف الرقابة على شركة داين كورب ومتعاقدين آخرين، وهو ما خلق أوضاعاً يمكن استغلالها، على الرغم من عدم ذكر التقرير أي مخالفات ارتكبت من جانب المتعاقدين. واكتشف المحقق العام أن موظفي السفارة الذين شاركوا في البرنامج «لم يتلقوا أي تدريبات على إدارة أو تقويم» هذه العقود. والأسوأ من ذلك أنهم اكتشفوا «تسلُّم المندوب الفني التابع لموظفي العقود فواتير ذات توصيفات مبهمة من آن لآخر، شملت الأعمال التي تمت قبل وصوله إلى ليبيريا، أو أعمال ذات توصيفات مريبة». واكتشف المحققون أيضاً أن موظف وزارة الخارجية المسؤول عن البرنامج في واشنطن قد زار ليبيريا مرات قليلة جداً، وخلص التقرير إلى أن المحقق العام «لا يرى أن مثل هذه الزيارات غير المنتظمة من شأنها ضمان رقابة كافية على المشروع لهذا البرنامج الكبير الذي بلغت نفقاته ١٢٧ مليون دولار أمريكي خلال [السنة المالية] ٢٠٠٧»[٢٩].

ويتفق مع ذلك المراقبون الخارجيون؛ إذ اكتشفت مجموعة الأزمات الدولية في ليبيريا أن «هياكل الرقابة التي تستعين بها وزارة الخارجية الأمريكية كانت دون المستوى»، وأوصت بأنه «يجب على وزارة الخارجية لذلك السبب تحديداً إصلاح نظامها الرقابي إصلاحاً جذرياً»[٣٠]. ولنكون أكثر وضوحاً، فلا يُستنتج من حالات ضعف الرقابة أي استغلال من جانب شركة داين كروب، بيد أن ذلك يوضح أن هذه المخاوف تظهر عند العمل بطريق التعاقد، وهو الفارق المهم بين الجيوش الخاصة والنظامية، بسبب أن الأولى تلهث وراء جني الأرباح أما الأخيرة فلا، وهذا المثال خير دليل على مشكلة أكبر لطالما سلط العديد من نقاد هذا القطاع الضوء عليها؛ إذا تملك الولايات المتحدة قدراً محدوداً من الضوابط لتنظيم قطاع الشركات العسكرية الخاصة والإشراف عليه، على الرغم من اعتمادها الكبير عليه، وهو ما يفتح الباب أمام استغلال المتعاقدين الوضع، إذ تعمل الشركات العسكرية الخاصة بدهاء للتأثير في قرارات العملاء بما يحقق مصالحها المتمثلة في جني الأرباح على حساب

الأهداف المرجوة من السياسات المتبعة، وهو ما يفضي إلى تغيير النتائج الاستراتيجية في هذه العملية، وستختلف أهداف الشركات العسكرية الخاصة عن أهداف عملائها، تماماً مثلما اختلفت أهداف قادة المرتزقة والمراقبين إبان العصور الوسطى.

من يملك ماذا؟

كما هو الحال مع قادة المرتزقة، لا يقدِّم المتعاقدون في عصرنا الحالي خدماتهم إلا لمن يدفع لهم، على حساب الاعتبارات الأخرى ذات الصلة، مثل تخصيص الجهود لأداء المهمة على أكمل وجه، فقد أضحت الملكية شعاراً يتغنى به المجتمع الدولي المنوط به دعم الدول النامية المنهارة والهشة؛ وتشير الملكية إلى الدعم السياسي والشعبي لبرامج المساعدة الخارجية، مثل ذلك البرنامج قيد التنفيذ في ليبيريا، وهناك إجماع متزايد بين الباحثين على أن الملكية المحلية المبكرة حاسمة لاستدامة البرنامج وشرعيته. والمفهوم في غاية البساطة: فأي قوة أجنبية تنهض بدورٍ كبير في تحويل بلد آخر، ستقصي على الأرجح شعب هذا البلد الذي تطمح إلى خدمة مصالحه، وهو ما ينافي الغرض من البرنامج.

ونظراً إلى أن البرنامج الرامي إلى إعادة إنشاء القوات المسلحة الليبيرية كان خاضعاً لإدارة كل من الولايات المتحدة ومتعاقديها، فإن بعض الباحثين يؤكدون افتقاره إلى السيادة والاستدامة والشرعية. ويلخِّص مورتن بواس، وكارين ستيغ، هذا النقد الجماعي في زعمهما بأن انعدام الشفافية والمساءلة والمشاركة من الليبيريين في قرارات البرنامج، قد أفضى إلى نقص قدرة البلاد على تولي زمام أمورها بنفسها[٣١]. حتى إن خدمة أبحاث الكونغرس التابعة للحكومة الأمريكية تشكك في التوازن بين الدعم الخارجي وتولي ليبيريا زمام قضية الأمن بنفسها، كما تخشى من أن يتسبب عدم وجود ما يكفي من أبناء الشعب الليبيري في الجيش في بناء جيش «مشكوك في شرعيته السياسية»[٣٢].

وزاد المتعاقدون من تعقيد مأزق تولي ليبيريا زمام أمورها في بناء جيشها؛ نظراً «إلى عدم وجود التزام تعاقدي مباشر قائم بين متعاقد الأمن ومؤسسات دولة الإصلاح وشعبها»، وفق رؤية إيبو أديديجي[٣٣]. وحتى وزير الدفاع الليبيري لم يملك

نسخة من عقد شركة داين كورب لتحويل القوات المسلحة الليبيرية الذي كان مقرراً له قيادتها، وهو ما يدل على الافتقار إلى الشفافية في هذه العملية. وأفضى ذلك إلى معضلة كبيرة؛ إذ لم يكن الشعب الليبيري صاحب عمل، ولا من الموقعين على العقد، على الرغم من أنه كان من ضمن المستفيدين المستهدفين للبرنامج. وبناءً على ذلك، كانت قدرة الحكومة الليبيرية على توجيه شركة داين كورب محدودة؛ إذ لم تكن الشركة فعلياً في موضع مساءلة أمام ليبيريا حتى وإن كانت تعيد بناء قواتها المسلحة. وحسب رؤية بواس وستيغ، فإن ذلك «يمثل بكل وضوح عجزاً ديمقراطياً في إصلاح القطاع الأمني»[٣٤].

ربما تكون استنتاجات النقاد مبالغاً فيها إلى حد ما، إذ لم يُبدِ سوى عدد قليل من الليبيريين اهتمامهم بالدور الذي نهضت به الولايات المتحدة في تحويل القوات المسلحة الليبيرية، وذلك بالنظر تحديداً إلى الحاجة الملحة إلى الإصلاح العسكري، وإلى العلاقات التاريخية القوية التي تجمع البلدين. ولم يُثِرْ وجود المتعاقدين أبداً إزعاج الليبيريين؛ إذ لم تكن هنالك أي أعمال شغب أو احتجاجات أو عنف أو غيرها من المظاهر التي تدل على الرفض العام للشركات العسكرية الخاصة. وقوبلت المبادرات- التي كانت تطرحها شركة داين كورب في أغلب الأحيان من خلال حكومة ليبيريا على المجتمع المدني- بحالة من عدم الاهتمام العام. وسنحت لوزير الدفاع الليبيري مناسبات عدة للالتحاق بشركة داين كورب في رحلات التجنيد التابعة لها، ابتداءً في ٢٠٠٦، لكنه اختار عدم الالتحاق بالشركة حتى عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، حددت حكومة ليبيريا، وليست شركة داين كورب، المؤهلين للحصول على مكافآت التسريح والمقبولين في الجيش الجديد، وهذا يشير إلى عدم تسلل القلق إلى جانب الحكومة الليبيرية، وليس إلى افتقار شركة داين كورب إلى الشفافية، كما تؤكد آخر الأبحاث: «كانت أمام وزارة الدفاع الليبيرية والمجلس التشريعي والمجتمع المدني الفرص السانحة لإقحام أنفسهم في عملية الإصلاح بصورة أكبر مما أسهموا به، وهو الأمر الذي يشير إلى أن عملية الإصلاح لا تسير بصفتها عملية مغلقة، كما زعمت أبحاث سابقة بشأن إصلاح القطاع الأمني»[٣٥].

تعصف مشكلات أخرى بالانتقادات الأكاديمية التي طالت مسألة تولي كامل المسؤولية، فهل يمكن للباحثين الأجانب التحدث بالفعل نيابةً عن الليبيريين بشأن

مسألة تولي المسؤولية محلياً؟ وهل يمكن للمراقبين الخارجيين الادعاء بأن ليبيريا لم تكن تتولى زمام الأمور ببرنامج القوات المسلحة الليبيرية إذا ما اعتمدت حكومتها، ووافقت على برنامج مجاني قدمته الولايات المتحدة من خلال متعاقديها؟ ومن التناقض الادعاء بأن تولي زمام الأمور هو أمر ضروري لنجاح البرنامج، وأن برنامج القوات المسلحة الليبيرية قد افتقر إلى ذلك الأمر، في حين لم يعلن الليبيريون رفضهم للقوات المسلحة الليبيرية، وإنه لنجاح مقارنةً بالشرطة الوطنية الليبيرية، والعناصر الأمنية الأخرى الواقعة تحت إشراف الأمم المتحدة. وتصف المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات التقدم المحرز في إصلاح القطاع الأمني الليبيري بـ"المتفاوت" : بينما «ما زال يشير إنجاز الشرطة على أنها جهاز غير فعَّال وفاسد... ويبدو إصلاح الجيش وكأنه نجاح مؤقت»[٣٦].

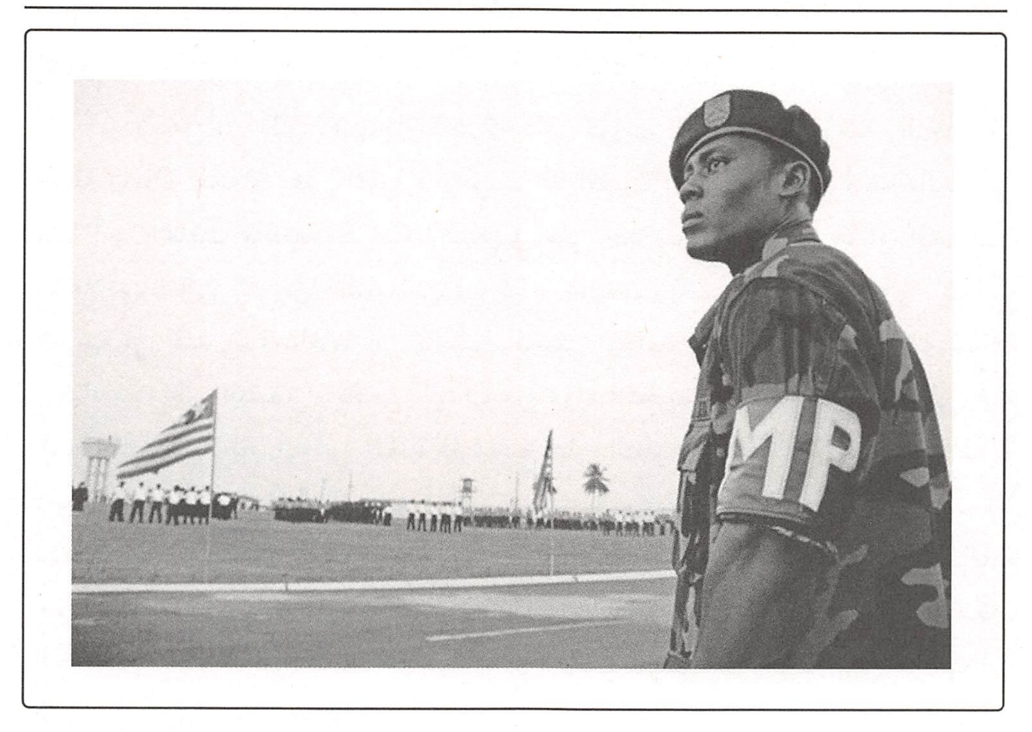
يشعر باحثون آخرون بمزيدٍ من الاستياء إزاء الاستعانة بشركة من الشركات العسكرية الخاصة في ليبيريا، إذ كتب مارك مالان في إحدى الدراسات لكلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي: «أبدت وزارة الخارجية الأمريكية لامبالاة ملحوظة في هذه الدولة والمنطقة التي كُتب تاريخها المعاصر على أيدي أمراء الحرب والمرتزقة، حيث أرسلت متعاقدين لتأسيس الجيش الجديد»[٣٧]. ومقارنة شركة داين كورب بأمراء الحروب والمرتزقة الليبيريين دون أدلة داعمة هي مقارنة سخيفة، تكشف كيف ظلت المحظورات الوستفالية متأصلة ضد المهام العسكرية الخاصة، محفورة في الفكر الأكاديمي والسياسي. حتى إن المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، التي لا تقف في موقف المدافع عن قطاع الشركات العسكرية الخاصة، تقر بتطرف مثل هذه التفسيرات، وتعلن «عدم وقوفها على اعتقاد معين» في هذه القضية[٣٨].

ومع ذلك، وعلى الرغم من المبالغات التي تدور حول تولي زمام الأمور، وحماسة بعض المراقبين الداعمين للنظام الوستفالي، فلا تزال هذه المخاوف قائمة، وأحد الأمثلة على الافتقار إلى تولي زمام الأمور هو حملة التوعية والتجنيد؛ فالخطوة الأولى في بناء قوة جديدة هو مصارحة الشعب ما لم تكن القوة سرية، ففي ليبيريا كان ذلك بمنزلة تحدٍّ؛ إذ بسبب الإرث المخيف الذي خلفته القوات المسلحة الليبيرية السابقة في الحرب، وللمساعدة على إعداد الشعب لتقبل هذا الأمر، أنشأت شركة داين كورب برنامج توعية عامة وتجنيد. ولإضفاء الطابع المحلي على هذه

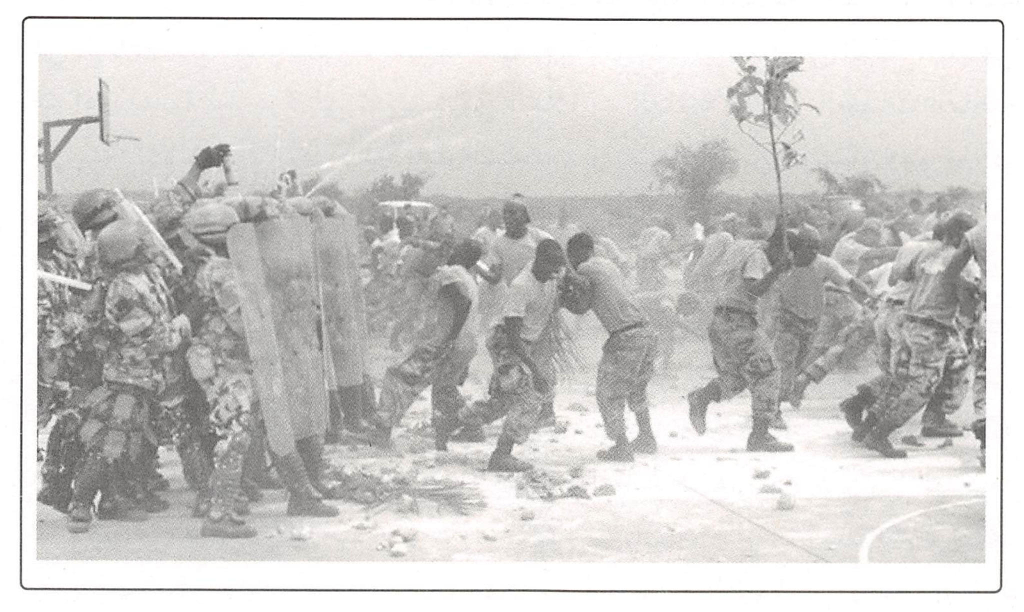
الجهود، وظفت الشركة مواطنين ليبيريين لتوجيه رسائل فعالة يتردد صداها على مسامع السكان الأصليين، واقتصر دور شركة داين كورب في معظمه على الدعم اللوجستي والتنسيق مع ممثلي المجتمع الدولي في ليبيريا.

شملت حملة التوعية والتجنيد حلقات عمل للمجتمع المدني، وتنظيم مسيرات تضم أعضاءً بارزين في الحكومة، وإنتاج أعمال درامية إذاعية أبطالها من القوات المسلحة الليبيرية، ونشر إعلانات في الصحف، وعرض لوحات إعلانية، ورسوماً جدارية كبيرة للقوات العسكرية الليبيرية، والقيام بجولات تجنيد في المناطق النائية بليبيريا، حتى إن شركة داين كورب أمرت بتوزيع كتابين مصورين عن القوات المسلحة الليبيرية؛ وهما مغامرة جاكي "Jackie's Adventure"، والقوات المسلحة الليبيرية الجديدة "Liberia's New Armed Forces" مجاناً ليصبحا في متناول الجماهير الأقل إلماماً بالقراءة والكتابة. وشيدت الشركة كشكين للمعلومات في وسط مدينة مونروفيا، يعمل بهما مواطنون ليبيريون للرد على أي أسئلة تجول بخاطر المارة فيما يتعلق بالقوات المسلحة الليبيرية الجديدة، وكيفية التطوع للانضمام إليها.

وعلى الرغم مما بذلته شركة داين كورب من جهود لإضفاء طابع محلي على الحملة من خلال توظيف السكان المحليين للمساعدة على تصميمها، فإن العديد من المواطنين الليبيريين قد رأوا أن تلك الحملة غريبة بل ومهينة في الوقت ذاته. ولم تلق الاستعانة بأطفال يرتدون ملابس جيدة وحسنة المظهر، في عدد من ملصقات تجنيد القوات المسلحة الليبيرية، قبولاً حسناً لدى السكان الذين أصابتهم صدمة بسبب الأطفال الجنود، وتساءل العديد عن الأطفال الذين تظهر صورهم على الملصقات هل يحملون الجنسية الأمريكية؟ نظراً لما يتمتعون به من حسن المظهر. وتبين من ذلك عدم إيلاء مصممي الحملة أي اهتمام بالجانب الثقافي، ويرجع ذلك في جزءٍ منه إلى أن الرسائل التي تنشرها الحملة لم تُختبر على مجموعات التركيز الليبيرية قبل بثها إلى الجمهور. وبالمثل، لاقت الكتب المصورة ردود فعل متباينة؛ فقد كانت واحدة من الأدوات الفعَّالة للجمهور غير الملم بالقراءة والكتابة، بيد أنها أثارت حفيظة بعض المثقفين الليبيريين الذين رأوا أنها تقلل من شأن ليبيريا.



الشكل (١٠-٣) ضابط شرطة عسكرية يتولى نوبة الحراسة أمام القوات العسكرية الليبيرية، من إنتاج القطاع الخاص. (مصدر الصورة: وزارة الدفاع الأمريكية، الرقيب بالبحرية الأمريكية ليديا إم ديفي)



الشكل (١٠-٤) جنود ليبيريون يتدربون على مكافحة الشغب (مصدر

الصورة: وزارة الدفاع الأمريكية، ملازم أول مارك لازان).

والأدهى من ذلك أن محاولة شركة داين كورب الجمع بين التوعية والتجنيد في حملة واحدة للحفاظ على الموارد والوقت قد أفضت إلى بث رسائل مبهمة المعالم، كما أنها أعاقت فاعلية التوعية والتجنيد على حد سواء، وتفتقر هاتان الحملتان الإعلاميتان إلى التوافق والتجانس في نواحٍ عديدة. ويكمن الهدف من وراء برنامج التوعية في لفت انتباه العامة إلى تأسيس الجيش الجديد بأكثر الطرائق الممكنة شفافية وحيادية. وعلى النقيض، يكمن الهدف من وراء التجنيد في الدعوة من خلال وضع المعلومات في إطار إيجابي للغاية للتشجيع على التطوع في الجيش. واختارت شركة داين كورب منح عملية التجنيد الأولوية على التوعية، وهو الأمر الذي يجب ألا نُدهش منه؛ فما تجنيد شركة داين كورب إلا لتأسيس جيش جديد، وليس لإقامة حوار مدني بشأن دور القوات المسلحة الليبيرية الجديدة. وأفضت انتقادات السكان المحليين الكثيرة التي طالت الأعمال التي كانت تنهض بها شركة داين كورب إلى إلغاء وزارة الخارجية عقدها.

وعلى غرار قادة المرتزقة، سعت شركة داين كورب في المقام الأول إلى إرضاء عميلها، الولايات المتحدة، وليس ليبيريا، التي كانت مكلفة ببناء جيشها. وتمخض عن ذلك هياكل تحفيزية توضح بعضاً من سلوك الشركة العسكرية الخاصة في البلاد، مثل حملة التوعية الهزيلة تلك. وإيكال هذا البرنامج إلى القطاع الخاص قد أدى بصفة أساسية إلى تغيير شكل العلاقات القائمة ما بين الجهات الفاعلة الرئيسة الثلاث؛ ألا وهي الولايات المتحدة، وليبيريا، وداين كورب؛ وهو ما أثر بالسلب في النتيجة الاستراتيجية للبرنامج الناجمة عن التحديات القائمة ما بين الموكِّل والوكيل.

حوَّل إجراء هذه العملية على هيئة صفقة تجارية تركيزها إلى الكيان الذي يملك قوة المال، وهو الولايات المتحدة، في سيناريو أقرب ما يكون إلى سوق الشركات العسكرية الخاصة في العصور الوسطى. فطالبت الولايات المتحدة بأن تطلعها الشركة العسكرية الخاصة أولاً على جميع قرارات البرنامج الرئيسة، دون علمٍ من الحكومة الليبيرية في كثيرٍ من الأحيان، وهو ما مكنها من اتخاذ قرارات مهمّة بشأن خطط نفوذ ليبيريا وأمنها، حتى قبل الرجوع إلى الحكومة الليبيرية. ووضعت وزارة الخارجية لمساتها الأخيرة على خطط شركة داين كورب الخاصة بالتسريح،

والتدريب، وهيكل القوة، والتجنيد، والفحص، والتدقيق، قبل عرضها بصورة رسمية على وزير الدفاع الليبيري، واعتمدتها أمراً واقعاً في كثيرٍ من الأحيان، وهو ما منح الولايات المتحدة تأثيراً كبيراً، وربما غير مستحق، في رسم مستقبل القوات المسلحة الليبيرية لخدمة أغراضها الاستراتيجية وليس لخدمة ليبيريا.

الأخطار

تتغير النتائج الدولية بفعل وجود قطاع الشركات العسكرية الخاصة، تماماً مثلما فعل قادة المرتزقة في العصور الوسطى، وقد يميل الاستراتيجيون العسكريون المعاصرون للتفكير في الشركات العسكرية الخاصة بوصفها جهات دعم من الدرجة الثانية لوحدات الجيش الوطني، ويعملون على نشرها وفقاً لهذه الرؤية، بيد أن هذه المثالية تعد خطأً فادحاً؛ فهذه الشركات مختلفة بصورة أساسية؛ في تكوينها وطبيعتها وغرضها، عن الجيوش الوطنية، وهو ما يمكن أن يؤثر في النتائج الاستراتيجية بطرائق غير متوقعة، ثم إن الجيوش الخاصة ليست بديلاً يمكن الاستغناء به عن الجيوش النظامية.

تغيير الأدوات يغيّر النتائج

تتصرف الجيوش الخاصة تصرفاً مختلفاً عن تلك النظامية؛ بسبب دافع الربح، وعلى الرغم من أن هذا قد يؤدي إلى الابتكار وتعزيز أوجه الكفاءة، بيد أنه قد يتسبب أيضاً في تضارب المصالح الذي يمكن أن يغير مجرى الأحداث، كما كان الحال في سوق القوة العسكرية في القرون الوسطى. وقد كان للمشكلات المتعلقة بالوكيل والموكل تأثيرٌ سلبي في الأحداث في ليبيريا، فعلى سبيل المثال اشتمل العقد الأصلي على بناء جيش جديد، دون أي إشارة إلى تسريح القوات المسلحة الليبيرية الموجودة بالأصل، وهو ما وافقت حكومة ليبيريا على فعله، ولكن سرعان ما اكتشف كل من العميل والمتعاقد أن الحكومة الليبيرية غير قادرة على ذلك، وهو ما يهدد البرنامج بأكمله؛ إذ إنه يعتمد على تسريح الجيش القديم قبل أن يحل محله جيشٌ آخر جديد، ولذلك بدأت وزارة الخارجية بالنظر في فكرة إلغاء العقد، وأثار هذا قلق شركة داين كورب.

في أوائل عام ٢٠٠٥، تواصلت الشركة مع العميل، وناقشت إمكانية

اضطلاعها بإجراء عملية التسريح بدلاً من الحكومة الليبيرية، فوافقت وزارة الخارجية على اقتراح الشركة رهناً بشرطين: أولاً، أن تقدم الشركة خطة تفصيلية لعملية التسريح كي تعتمدها وزارة الخارجية، وثانياً، أن تبدي الحكومة الليبيرية إرادة سياسية واضحة لإجراء عملية التسريح. وبحلول أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، كانت الشركة قد أرسلت فريقاً صغيراً إلى ليبيريا لتحقيق تلك الغاية.

يعد تسريح الجيوش من الأمور السياسية البحتة؛ لأن أمراء الحرب غالباً ما يمثلون- بحكم الواقع- القانون في البلدان المتضررة من النزاعات، وينطوي تسريحهم من العمل على خطورة لا يستهان بها؛ لأن في ذلك إعادة توزيع لموازين السلطة. وفي ليبيريا نجحت بعثة الأمم المتحدة في تسريح أمراء الحرب الذين يعملون تحت لواء المتمردين، في حين تُرك أمر التعامل مع القوات المسلحة الليبيرية القديمة- أمراء حرب أيضاً بالنسبة إلى كثيرين- للولايات المتحدة، وبغية تمهيد الأوضاع السياسية من أجل تسريح القوات المسلحة الليبيرية، وتحقيق حد أدنى من الإجماع على إنشاء قوات مسلحة جديدة، كان لا بد من استمالة الأطراف المعنية، مثل حكومة ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة، وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي المساهمين في إعادة بناء البلاد، ومجموعات المتمردين السابقة، ومنظمات المجتمع المدني، إلى جانب القوات المسلحة الليبيرية القديمة بطبيعة الحال.

في وضع مثالي، كانت هذه المهمة الحساسة ستقع على كاهل الحكومة الأمريكية، ولكن فريق الموظفين في السفارة كان ضئيلاً، ويحمل عبئاً كبيراً في عام ٢٠٠٥، فأسند السعي إلى إشراك الأطراف المعنية بصورة غير رسمية إلى داين كورب، وهو ما أسهم في تهيئة الأوضاع اللازمة التي قد تُتيح للشركة التأثير في النتائج، نظرياً على الأقل. وعلى مدى الأشهر القليلة التالية، وضع فريق داين كورب خطة مفصلة لتسريح الجيش النظامي، بيد أن المشكلة الأكثر تعقيداً تمثلت في تأمين التزام راسخ من جانب الحكومة بمثل هذه الخطوة الخطرة سياسياً؛ إذ ينتهي المطاف بمعظم المحاولات لتسريح الجيوش النظامية في إفريقيا إلى اشتعال أعمال العنف، ويبدا ذلك مرجحاً بالنظر إلى ما عانته ليبيريا في الماضي، فضلاً عن أن مظاهر الالتزام الجادة تحظى بأفضلية على تلك الضعيفة؛ لأنها تعزز رضا العميل، وهو ما يؤدي إلى بدء العقد ودفع المال، واستدعى هذا شيئاً أكثر واقعية من مجرد تجاذب وزير الدفاع الليبيري أطراف الحديث مع السفير الأمريكي خلال مأدبة غداء، إذ

تطلب ذلك التزاماً أكثر جدية لا يمكن للحكومة الليبيرية رفضه أو إنكاره، وإنما سيتعين عليها التقيد به.

وفقاً لذلك، سعت شركة داين كورب إلى سنِّ قانون في ليبيريا يقضي بتسريح القوات المسلحة الليبيرية القديمة، وربما كان هذا القانون تدبيراً استثنائياً، بيد أنه أقوى شكلٍ ممكن لالتزام حكومة ليبيريا العلني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأفضل فرصة للمضي بالعقد قدماً، ومع ذلك، يمثل ذلك أيضاً انتهاكاً للسيادة المنصوص عليها في معاهدة وستفاليا، لأنه ليس من المفترض أن تتدخل الدول، فضلاً عن الشركات، في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

واجهت داين كورب مشكلة إضافية تمثلت في الكونجرس الليبيري الانتقالي، وهي هيئة مختلة وظيفياً، امتهنت السرقة الحكومية في عام ٢٠٠٥. تمتع رئيس الدولة، جيود براينت، بسلطة تمرير القرارات التنفيذية التي امتلكت قوة القانون وتجاوزت السلطة التشريعية بصورة فعالة، وكان في مستطاع براينت إصدار قرارٍ تنفيذي يقضي بتسريح القوات المسلحة الليبيرية القديمة. وخلال فصل الربيع، عملت الشركة على إشراك الأطراف المعنية المختارة لاستكشاف الخيارات المتاحة للتسريح، ووظفت في هذا السياق سلطة هائلة، ولكن بصورة خفية للتأثير في آراء الأطراف المعنية، إذ كانت لديها القدرة على تعزيز سلطات مجموعاتٍ معينة من تلك الأطراف باختيارها لمن ترغب في لقائه أو تجاهله، وبالمثل، استطاعت التأثير في اختيار القيادات داخل المجموعات باختيار من تود أن توجه له الحديث أو تتجاهله. تولت الشركة مهمة وضع جداول أعمال الاجتماعات، وتحديد تسلسل القضايا المطروحة للمناقشة، والتأثير في النتائج من خلال اقتراح الحلول بصورة استراتيجية لتعتمدها الأطراف المعنية، وأمكن التغاضي عن طلبات الأطراف المعنية بوصفها غير واقعية أو غير ممكنة من الناحية العملية، أو غير مربحة، وعلى الأرجح لم يعترض مسؤولو السفارة- في حال وجودهم- على آراء داين كورب القائمة على الخبرة، وهو ما لم يكن مستغرَباً؛ لكون الولايات المتحدة تعاقدت مع الشركة لما تتمتع به من خبرة، ورغبة منها أيضاً في رؤية عملية تسريح القوات القديمة تسير بأمان.

في الثاني من مايو/أيار، قدمت داين كورب ملف إحاطة للجنة المجموعة الأولى في الحكومة الليبيرية، وهي التي تتعامل مع قضايا الأمن القومي، حددت فيها مسارين من مسارات العمل الممكنة لإجراء التسريح: خيار سياسة "معتدل"،

وخيار سياسة "صارم". وقد اقتضى الخيار المعتدل الحل الطوعي للقوات القديمة، إذ يوافق الجنود السابقون على إلقاء أسلحتهم وترك الجيش في مقابل مبلغ من المال، ومع ذلك لم يكن من الواضح ما الذي سيحدث للجنود الذين يرفضون هذه الصفقة أو هل هناك ما يكفي من التمويل لدعم الحل الطوعي، وقد ينتهي التحليل الحصيف لهذا الخيار إلى أنه محفوف بالأخطار، لاحتمال إخفاقه في تسريح القوات القديمة، وهو ما قد يعيق البرنامج إلى أجل غير مسمى، ويهدد أمن الدولة.

عوضاً من ذلك، أوصى الخيار السياسي الصارم الرئيس بممارسة حقه القانوني في إعلان "تسريح" القوات القديمة بحلول تاريخ معين، بوصفها مسألة قانونية، وكانت مزايا هذا الخيار واضحة: توفير اليقين المالي، والحسم، والتعجيل بتنفيذ البرنامج، وهي نتائج كانت من الأهمية بمكان لداين كورب، وربما لليبيريا أيضاً. بدا من المعقول استنتاج أن المساوئ كانت طفيفة، وتجسدت في اختيار موقع التسريح، واحتمال عدم إذعان أفراد القوات القديمة، وهي مشكلة انطوى عليها كلا الخيارين؛ المعتدل والصارم.

اختتم ملف الإحاطة بمصفوفة بسيطة من القرارات قارنت الشركة من خلالها الخيارين بالاستناد إلى أربعة معايير؛ هي: البساطة، والوقت، وتكاليف التسريح، وأخطار عدم الإذعان، وخصصت الشركة لكل خيار ومعيار علامة واحد (جيد) أو اثنان (سيئ). وكما كان متوقعاً، أسفر تحليل الشركة عن فوز الخيار الصارم على حساب المعتدل، وأوصى بأن يعتمد الرئيس الخيار الصارم؛ وذلك بإصدار قرار تنفيذي بتسريح القوات المسلحة الليبيرية. وبعد يومين أرسل وزير الدفاع دانيال شيا مذكرة إلى الرئيس لحثه على التوقيع على قرارٍ تنفيذي لهذا الغرض، مؤكداً الجمل الرئيسية بخط اليد.

وافق براينت على إصدار القرار التنفيذي، وسارعت داين كورب إلى صياغته على الفور ليوقع عليه. في الأحوال الطبيعية، يقتصر امتياز كتابة التشريعات على المشرعين الليبيريين حصراً، ولا يزال غير المؤكد هل كان أي من المشرعين على دراية حينها بالأنشطة السياسية التي مارستها شركة داين كورب، وقبل أن تقدم الشركة مشروع القرار للرئيس، زودت عميلها بنسخة لاعتمادها أولاً، فأدخلت أيضاً وزارة الخارجية بعض التعديلات عليه.

وما إن وقع براينت القرار التنفيذي رقم ٥، القاضي بتسريح الجيش القديم رسمياً، حتى بدأت وزارة الخارجية عقد داين كورب، ودفعت ملايين الدولارات لمباشرة العمل، وبعد ذلك بأيام قليلة، عقد براينت مؤتمراً للصحافة المحلية، وأعلن فيه القانون الجديد، مؤكداً الخيار السياسي الصارم لداين كورب، بل حرصت الشركة على تحضير نقاط الحوار التي سيتناولها وزير الدفاع الليبيري في المؤتمر الصحفي، بحيث يُشيد فيها بالشركة ويثني عليها.

تمتعت شركة داين كورب بالقدرة على التأثير في السياسة الداخلية في ليبيريا، بصفتها شركةً تمارس مناورات الضغط، مهيأةً بذلك الأوضاع اللازمة لبدء العمل بالعقد، وبدا جلياً أن هذا ليس أمراً بمقدور كتيبة في الجيش الأمريكي الاضطلاع به، لأن الأخير يفتقر إلى دافع الربح، فضلاً عن الحنكة في التأثير في قوانين بلد آخر، ولو أن المسؤولية أُسندت لوحدة عسكرية أمريكية حينها، لكان من المرجح انتهاء البرنامج في عام ٢٠٠٤، عندما أدركت الولايات المتحدة أن الليبيريين لن يستطيعوا تسريح جيشهم القديم، وكما حذر مكيافيلي، فإن الجيوش الخاصة ليست بدائل قابلة للتبديل السريع لتلك الحكومية، وسيفضي تغيير وسائل العمليات العسكرية إلى تتغير نتائج الحملة.

ما تُحسن بناءه.. ستبرع في استخدامه

تتجسد الحقيقة الأكثر بروزاً لعمل داين كورب في ليبيريا في قدرة القطاع الخاص على إنشاء جيش متكامل، وشأنها شأن فالنشتاين، وشركة الهند الشرقية البريطانية، وغيرها من المتعهدين العسكريين في الماضي، بنت داين كورب جيشاً قدمته لعميلها، وفعلت ذلك دون أدنى مساعدة خارجية بخلاف المال المدفوع؛ إذ لم يكن برنامج ليبيريا شراكة بين القطاعين العام والخاص تنطوي على مزيج من جنود الولايات المتحدة الأمريكية وأفراد شركة عسكرية خاصة يعملون معاً على إحداث تحول في قواتٍ عسكريةٍ أجنبيةٍ، كما كان الحال في العراق وأفغانستان، فقد كانت القوات المسلحة الليبيرية فريدة من نوعها، إذ إنها كانت صنيعة القطاع الخاص بمفرده، وعلاوة على ذلك، من المرجح أن مهمة داين كورب كانت ستبدو أسهل لو كان لديها عميل أقل تدقيقاً من الحكومة الأمريكية، وإطار عمل أكثر تساهلاً من ذلك الذي تنطوي عليه بعثة كبيرة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة.

إذا امتلكت شركة ما القدرة على إنشاء جيش، فهي تستطيع بعد ذلك نشره أيضاً لأن هذه الخبرات مرتبطة بعضها ببعض، ولا يشير هذا إلى أن داين كورب كانت تنشد سراً نشر القوات المسلحة الليبيرية (وهو ما لم تفعله)، بيد أنها امتلكت المهارات اللازمة لفعل ذلك، لكونها- مثل أغلب الشركات العسكرية الخاصة- جندت معظم أفرادها من المؤسسات الأخرى العاملة في الجيش أو المخابرات، أو المعنية بإنفاذ القانون. العمل العسكري مهنة لا يمكن أن يُعلِّمها إلا من هم أهلها، وأولئك المحتالون غير العسكريين ليسوا إلا لعنة، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون في جعبة الجندي أعوامٌ من الخبرة في قيادة القوات قبل أن يقع عليه الاختيار مدرباً عسكرياً. ولقد كان جميع مدربي داين كورب من قدامى المحاربين البارعين في قيادة الوحدات التكتيكية، وذلك كان سيمكنهم بسهولة من قيادة القوات المسلحة الليبيرية في المعارك، كما فعلت شركة إجزكيودف آوتكمز في أنجولا وغيرها، ولربما كان ذلك أمراً مستحباً بطريقة أو بأخرى؛ نظراً لأن القوات المسلحة الليبيرية كانت في الأساس جيشاً قوامه من المجندين المبتدئين بحلول عام ٢٠١٠، وكانوا في أمسّ الحاجة إلى القيادة التكتيكية.

ثمة مثال آخر، وهو تسليح القوات المسلحة الليبيرية؛ ففي عام ٢٠٠٦ اشترت داين كورب أسلحة خفيفة ونقلتها من أوروبا الشرقية إلى ليبيريا، فكانت تلك أول شحنة من الأسلحة القانونية تدخل هذا البلد منذ أكثر من عقدين من الزمن، وساعدت وزارة الخارجية على ترتيب الجوانب القانونية المتعلقة بعملية النقل، في حين تُركت مكائد الصفقة نفسها للشركة، بداية من تحديد ما يجب شراؤه ومن أين، ومن هي الجهات التي يجب الاستعانة بها، وكيفية شحن المشتريات، وما شابه ذلك، ولا يزال بوسع الشركة شراء الأسلحة الخفيفة ونقلها في جميع أنحاء العالم من دون دعم الحكومات، ومع أن داين كورب لم تعتزم بناء جيشها الخاص، أو السيطرة على القوات المسلحة الليبيرية، أو حتى توريد الأسلحة بطريقة غير شرعية إلى الأطراف الفاعلة الإقليمية، فإن هذه الشركة العسكرية الخاصة- ومثيلاتها- تمتلك حالياً القدرة على فعل ذلك.

قامت داين كورب في ليبيريا بدور المتعهد العسكري، فتولت مهمة بناء جيش للعميل بدلاً من نشره، وينطوي التعاقد مع الأطراف الفاعلة الخاصة لتولي هذه المهمة على فوائد كثيرة تشمل الكفاءة، والأساليب المبتكرة، وإمكانية التدخل

السريع، والقدرة على إيجاد مجموعات من الموارد غير المتاحة للعميل، وحرية العمل بوصفها طرفاً "خارجياً" عن سياسات الأطراف المعنية. بيد أن التعاقدات تفضي أيضاً إلى تعقيدات: مثل ضعف العمل الجماعي بين الشركات، والمشكلات المتعلقة بالوكيل والموكل، وعدم تناسق المعلومات، وانعدام الرقابة، والصعوبات الناجمة عن مشكلات الدفع، وتضارب المصالح الناجم عن دافع الربح، وثمة أخطار أيضاً، لا سيما قدرة الشركة على التأثير في السياسة الداخلية، وهو ما يدل على أن الشركات العسكرية الخاصة أدواتٌ مختلفة جذرياً عن نظيراتها في القطاع العام. وفي نهاية المطاف، لا تزال هناك حقيقة مقلقة قائمة، وهي أن الشركة التي تمتلك الخبرة اللازمة لبناء جيشٍ تتمتع أيضاً بالمهارة لنشره. فلقد شكلت داين كورب جيشاً لكنها أحجمت عن استخدامه، وكان ذلك جديراً بالإعجاب، ولكنه ليس النقطة المحورية هنا، إذ إن مجرد قدرة الشركة على النهوض بتلك المهمة يعد أمراً يبعث على الدهشة.

أسهم في تخفيف كثيرٍ من تلك الأخطار حقيقة أن ليبيريا كانت سوق قوة عسكرية توسطية، ويحكمها عميل قوي يتمتع بقوة سوقية ونفوذ دولي. لم تكن داين كورب جهة فاعلة قوامها المرتزقة، وإنما متعهداً عسكرياً، والمتعهدون العسكريون يخدمون عملاءهم من دون تهديد الأمن العام، كما هو الحال مع المرتزقة في بعض الأحيان؛ وذلك للعلاقة الأحادية بين العميل والشركة، والتوفيق بين المصالح طويلة الأجل. عملت داين كورب والولايات المتحدة في شراكة بين القطاعين العام والخاص، أسهمت في تقليص الأخطار التي قد تطرحها القوات الخاصة، فجنى كلا الطرفين ثمار تلك الشراكة. ولم يكن لدى داينكورب- مثلها مثل فالنشتاين[1]، والإمبراطورية الرومانية المقدسة- الحافز لخيانة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد موكّل الشركة وعميلها على المدى الطويل، كما لم تكن الحكومة الأمريكية مهتمة بالتراجع عن تعاقدها مع داين كورب، وهي شريكها المنفذ الدائم الذي تفهَّم رؤية العميل وثقافته ومراوغاته.

(١) فالنشتاين: الكونت ألبرشت فون فالنشتاين (٢٤ سبتمبر/أيلول ١٥٨٣ - ٢٥ فبراير/شباط ١٦٣٤)، قائد عسكري بوهيمي، وسياسي شارك بخدماته وجيشه في حرب الثلاثين عاماً، إلى جانب الإمبراطور الروماني فرديناند الثاني.

يمكن وصف جهود داين كورب في ليبيريا بأنها كانت نجاحاً نادراً بكفاءة عالية في عصر لطالما اتسم بإخفاق القوات الأمنية، وتبدو جهود القطاع العام التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، خيبات أملٍ بالمقارنة بما حققته هذه الشركة، فقد أسفر معظمها عن قوات مصطنعة (أفغانستان، والعراق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، وسيراليون)، ووحدات متمردة خطيرة (العراق، وجواتيمالا)، بل وانقلابات أيضاً (مالي وتيمور الشرقية). على النقيض من ذلك، نجد القوات المسلحة الليبيرية نموذجاً لذلك الجيش الذي احتفظ بولائه للحكومة، بل نشر وحدة صغيرة من قوات حفظ السلام في مالي عام ٢٠١٣، بعد عشرة أعوام من انتهاء الحرب الأهلية في موطنه. اتبعت داين كورب، بوصفها جهة فاعلة من القطاع الخاص، أساليب لبناء الجيوش تختلف عن نظرائها في القطاع العام، وهذا ما يفسر بعضاً من النجاح الذي أحرزته، وهذا يشير إلى أنه في ظل الأوضاع السوقية المناسبة، يمكن للمتعهدين العسكريين العاملين في سوق توسطية للقوة العسكرية إثبات أنهم أداة فعالة لتحقيق الاستقرار.

الفصل الحادي عشر
المرتزقة في الصومال حكاية قر وسطية جديدة

فلتنزل عليّ اللعنة إن لم أقاتل حتى الرمق الأخير.
الكابتن القرصان إدوارد تاتش الملقب بـ"بلاك بيرد"
(اللحية السوداء)، قبل معركته الأخيرة

«كان القتل رسالتنا إلى مالكي السفينة الذين امتنعوا عن دفع الفدية»، هذا ما ورد على لسان حسن عبدي، أحد زعماء القراصنة الذين يرتكبون جرائمهم قبالة سواحل الصومال. قتل القراصنة للتو أحد أعضاء الفريق، وأصابوا آخر من سفينة الشحن إم في أورنا التي اختطفوها في المحيط الهندي، على مسافة أربعمئة ميل بحري تقريباً شمال شرق جزر سيشل في العام ٢٠١٠. وأردف عبدي غاضباً: «وسنقتل مزيداً من الرهائن إذا استمروا في مسلسل الكذب هذا، فقد نفد صبرنا».

على غرار النموذج الليبيري، برزت الصومال نموذجاً كارثياً للعصور القروسطية، وتظهر فيها على الرغم من وضعها المأساوي الخصائص الخمس للعصور القروسطية بكل وضوح؛ فقد انقسمت الصومال وسقطت في هاوية الفوضى التي كانت ثمرة عقود من الصراعات والفوضى. والآن باتت العاصمة مقديشو واحدة من معاقل المتشددين الإسلاميين، وأمراء حرب العشائر، وجيوش الفصائل، والمقاتلين المجرمين، الذين نجحوا في صد جميع التدخلات الأجنبية، من بينها خمسة وعشرين ألفاً من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي. ولا تزال المدن الصومالية الخاوية على عروشها ساحات قتال لقادة الميليشيات المتناحرة، وقد قضى عشرات الآلاف نحبهم من المجاعة. ويقاتل

المتعصبون الدينيون بعضهم بعضاً باسم الرب، ويقتلون بلا رحمة ولا شفقة أولئك الذين يقاومون الخلاص. ويتربص المسلحون من جميع الأطياف- الميليشيات والمتعصبون الدينيون والحكوميون- بالنساء والفتيات وكأنهن سبايا، فيذيقونهن مختلف أنواع العذاب؛ من سرقة واغتصاب وقتل، وبالنهاية يفلتون من العقاب، واللاتي يبتسم لهن الحظ وينجحن في الفرار، يهمن على وجوههن لمئات الأميال بحثاً عما يسد رمقهن، ليجدن أنفسهن في نهاية المطاف في مخيمات اللاجئين المكتظة التي تغيب عنها شمس القانون، والتي يصل حجم بعضها إلى حجم المدن، فالصومال أقرب إلى العصور المظلمة منها إلى العصور القروسطية.

مستنقع القروسطية

يمثل القرن الأفريقي أهم الأمثلة المأساوية على العصور القروسطية. تقع الصومال في وسط القرن الأفريقي، وهي دولة متهاوية بامتياز مع تميزها الباعث على الارتياب في تصدرها مؤشر الدول الفاشلة الصادر عن منظمة الصندوق من أجل السلام، ومجلة السياسة الخارجية للعام الثالث على التوالي. ولم يحظ الصومال بحكومة مركزية فعالة منذ عام ١٩٩١، وهو ما يجعله نموذج الانهيار الكامل للدول في تاريخ ما بعد الاستعمار الأفريقي الأطول أمداً. وأُطلِقت عشرات من مؤتمرات السلام الوطنية لإعادة إحياء الصومال، وكان العديد منها تحت مظلة الأمم المتحدة، بيد أن النجاح لم يكن حليفاً لأي منها.

وعلى الرغم من أن الهدوء النسبي قد ساد أجزاء من الشمال، وامتد ليشمل بقعة كبيرة من جمهورية أرض الصومال المعلنة من جانب واحد، فإن المنطقة يستشري فيها القتال والخطف والقتل والجرائم وأعمال القرصنة، فمنذ العام ١٩٩١ أدى الصراع المسلح، وما تلاه من عواقب، إلى مصرع ما يقدر بثلاثمئة وخمسين ألفاً إلى مليون صومالي[١]، حتى إن اختطاف العاملين في منظمات الإغاثة الإنسانية الدولية هناك هو أحد المهن السارية فعلاً، وقد تضخمت أعمال القرصنة تضخماً فجاً منذ المرحلة الثانية من الحرب الأهلية الصومالية في العام ٢٠٠٥، وهو ما يهدد الملاحة الدولية.

في إبان تسعينيات القرن الماضي، تفكك الصومال إلى ثلاث مناطق شبه مستقلة على الأقل؛ وهي: أرض الصومال في الشمال، وأرض البنط في الشمال

الشرقي، والصومال في الجنوب. بيد أن الحدود التي تفصل بين تلك الأنظمة السياسية غير الرسمية وجيرانها، هي حدود مليئة بالثغرات، ويسهل اختراقها، ولا تزال التوترات التي تعصف بتلك المناطق في أوجها. وتهدد أعمال العنف والجرائم التي تفتك بالصومال باستقرار جارتيها إثيوبيا وكينيا. وفي محاولة لإخماد هذه المشكلة، غزت إثيوبيا الصومال في العام ٢٠٠٦ بقوات عسكرية من أرض البنط، وقد أوضح رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي قائلاً: إن الغزو كان أمراً لا مفر منه؛ نظراً لمواجهة إثيوبيا تهديداً مباشراً على حدودها، «ولم يكن أمام قوات الدفاع الإثيوبية خيار سوى دخول تلك الحرب لحماية سيادة الأمة العليا»[٢]. وقد أعقبت تلك الحرب حربٌ أخرى غير نظامية، وضعت أوزارها في العام ٢٠٠٩، عندما انسحبت القوات الإثيوبية، معلنة نصراً آخر للعشائر في جنوبي الصومال.

وبالمثل، اشتبكت العشائر الصومالية على مقربة من الحدود الكينية، وهو ما أفضى إلى زعزعة الاستقرار بالمنطقة. وتشير التقديرات إلى أنه منذ مطلع العام ٢٠٠٧، راح ضحية العنف ما لا يقل عن واحد وعشرين ألف نسمة في الصومال، فضلاً عن نزوح ١,٥ مليون صومالي عن منازلهم، ولجوء العديد منهم إلى دول مجاورة، وهو ما أشعل فتيل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم[٣]. وعلى مدار العشرين سنة الماضية، تزايد عدد اللاجئين والنازحين إلى مخيم اللاجئين الصوماليين في داداب بكينيا، الواقع على مسافة مئة كيلومتر جنوب الحدود، إلى ما يقرب من ثلاثمئة ألف نسمة، وهو ما يجعله أحد أكبر المراكز السكانية في كينيا، وأحد أكبر مجمعات اللاجئين في العالم. وذكرت الأمم المتحدة في تقرير صادر عنها بأن مخيمات داداب تستضيف حالياً عشرة آلاف لاجئ من الجيل الثالث من أحفاد اللاجئين الأصليين[٤]. وقد زاد الأمورَ سوءاً الازدحام الشديد في أعداد اللاجئين، ونقص الملاجئ، وعدم كفاية الطعام، والمخيم بمنزلة بقعة تجنيد دائمة لأمراء الحرب والميليشيات الصومالية.

غير أن افتقار الصومال إلى حكومة فاعلة لا يستلزم بالضرورة افتقاره إلى السُلطة على شاكلة ما كان في العصور القروسطية، فكما هو الحال مع سادة جامايكا، أدى الافتقار إلى حكومة مركزية رسمية إلى مبادرات ساعية إلى إرساء قواعد للسلطة المحلية تصب في اتجاه معين، وتوفر للمجتمعات مستويات محدودة من الأمن العام والوساطة في النزاعات والخدمات الاجتماعية، وغيرها من السلع

السياسية. وتتباين تلك الأنظمة السياسية غير الرسمية تبايناً كبيراً من منظور الخواص والفاعلية؛ إذ تتمثل المظاهر الأكثر وضوحاً لهذه السلطات المتداخلة والمتنافسة في أرض الصومال وأرض البنط، والإدارات شبه الرسمية التي تعلن عن نفسها.

لكن حتى هذه الدول الانفصالية تتمتع بسيادة اسمية فقط وليست فعلية؛ وذلك لأنهم يتنافسون مع السلطات العشائرية القائمة داخل أراضيها لإحكام قبضتها على السلطة، وضمان الإذعان لها. فالرحانوين وقبائيل الهوية ودارود وإسحاق ودير والعشائر المنحدرة منها، كل هؤلاء يحتفظون جميعاً بقدر من الحكم الذاتي في إطار النسيج السياسي الصومالي. وقد تولد هذا "التوطين الراديكالي" للسياسات من رحم الفراغ السياسي الذي خلفه انهيار الحكومة المركزية في العام ١٩٩١، وإخفاق عملية الأمم المتحدة في الصومال (عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال) في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٣. يصف الخبير في شؤون الصومال، كين مينخوس، والباحث جون برندرغاست، هذه السلطات المستقلة بأنها: «أنظمة سياسية صومالية متوطنة راديكالياً، تتسم بالانسيابية من حيث الهيكل والسلطة، وهي متداخلة وظرفية بطبيعتها»[٥]. ويوافق خبراء آخرون على أن السيادة المفتتة لا ينفرد بها الصومال فحسب؛ فظهور السلطات غير الرسمية والمحلية والمخصخصة التي تتداخل وتتنافس معاً إحدى الظواهر المتنامية في المناطق التي يطولها فشل الدول، وشعار مميز للعصور القروسطية[٦].

ليست الدول هي أكثر الجهات الفاعلة أهمية في القرن الأفريقي؛ ففي إبان الحرب الباردة لم يكن الصومال سوى بيدق للقوى العظمى، لكن مع التغير الذي شهده العالم بعد سقوط جدار برلين، خرج الصومال من دائرة اهتمامه. وفي حين عززت الأمم المتحدة من الرؤية العتية المتمثلة في "التحول العالمي" نحو نظام عالمي جديد ترتكز أركانه على الاهتمام بالقضايا الإنسانية وليس بمصالح الدول الفردية في خطة للسلام، فقد امتلأت شاشات التلفاز في جميع أنحاء العالم بصور الأطفال الصوماليين القتلى، وضحايا الجفاف والمجاعة وأمراء الحرب الأكثر وحشية والحرب المدنية التي عصفت بالصومال. وراح ضحية سوء التغذية ما يقرب من ثلاثمئة ألف من أصل ٤,٥ مليون نسمة، كما أن ١,٥ مليون نسمة باتوا يعيشون في خطر داهم. وطلب ما يقرب من مليون صومالي اللجوء إلى بلدان مجاورة وغير مجاورة، وهو ما أفضى إلى تفاقم أزمة اللاجئين في المنطقة[٧]. وكان الصومال

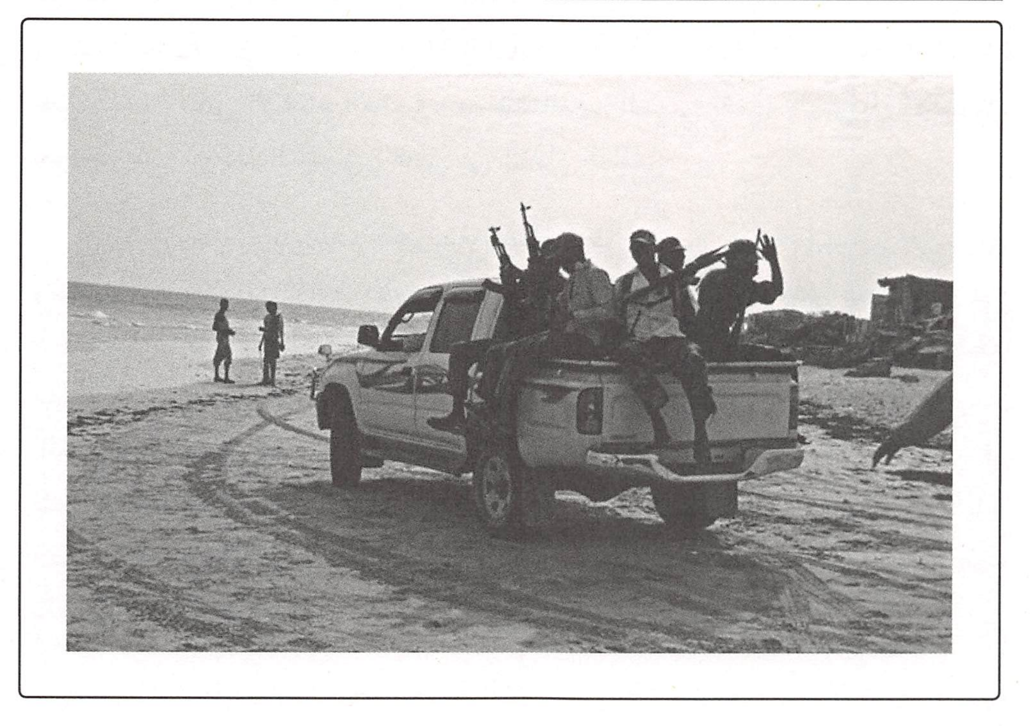
بمنزلة اختبار مبكر للنظام العالمي الجديد للأمم المتحدة؛ فبحلول ربيع ١٩٩٢، أقام مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال بغية تزويد الصومال بمواد الإغاثة الإنسانية، ومراقبة التطورات فيما يتصل بوقف إطلاق النار في الحرب الأهلية الصومالية. وعلى الرغم من أن العملية الأولى لم تُكلل بالنجاح، وكذا العملية الثانية التي لم يفصلها عن الأولى سوى عام واحد، والتي مثلت إحدى بعثات السلام الرائدة بمقتضى الفصل السابع والتي كانت بمنزلة نموذج للبعثات المستقبلية في منطقة البلقان وأفريقيا وغيرها. وبعد أن باءت بالإخفاق، أرسل الرئيس جورج دبليو بوش قوات أمريكية لحماية عمال الإغاثة الإنسانية في عملية أُطلق عليها اسم "عملية استعادة الأمل"، وتحولت هذه العملية إلى عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، لكنها باءت بالخيبة كذلك، وسحبت الأمم المتحدة جميع قواتها بحلول عام ١٩٩٥.

ومنذ ذلك الحين، استمرت الصومال في حالة من الاضطراب الدائم، واقعة في براثن حرب تتسم بطابع الحروب القروسطية الجديدة. ولم تكن القوات التي ألحقت الهزيمة بقوات الأمم المتحدة من الجيوش النظامية، لكنها كانت جهات فاعلة من غير الدول: وهم أمراء الحرب وميليشياتهم. فقد رأى محمد فرح عيديد، أحد أمراء الحرب بمقديشو في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، تهديداً لسطوته، فشن هجوماً في يونيو/حزيران ١٩٩٣ على البعثة، أسفر عن مقتل أكثر من ثمانين جندياً من قوات حفظ السلام، وعقبتها خسائر بشرية أخرى، أدى ذلك بالنهاية إلى إخراج قوات الأمم المتحدة من الصومال، ومن ثم نصَّب عيديد نفسه رئيساً للصومال. وعلى منوال نظام القروسطية الجديدة، طعن أمراء الحرب المحليون المتناحرون، أمثال علي مهدي محمد، في هذا الزعم، ولقي عيديد حتفه في عام ١٩٩٦ بطلق ناري.

لم يلق ضحايا الاقتتال الداخلي أي اهتمام من جانب المجتمع الدولي، بل أولتهم إياه مجموعةٌ من الجهات الفاعلة العابرة للحدود، وهي: منظمات غير حكومية تمثل أكبر حضور دولي داخل الصومال. أسست تلك المنظمات في العام ١٩٩٩ ائتلافاً في نيروبي لتنسيق جهودها؛ وهو الائتلاف الذي يضم الآن ١٩١ عضواً[٨]، وهو كذلك ما يجعلهم مستهدفين. ففي العام ٢٠٠٨، لقي أربعة وعشرون من العاملين في الإغاثة حتفهم، وما زال هناك عشرة في عداد المفقودين، وهو ما

أدى إلى تعليق العديد من المنظمات غير الحكومية برامجها وسحب موظفيها من الصومال. هذا وكشف تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية أن هناك ما لا يقل عن أربعين من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في هذا المجال من الصومال قد قضوا نحبهم في الفترة بين ١ يناير/كانون الثاني و١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨، ويخلص التقرير اقتضاباً إلى ما يأتي: «إن الهجمات المتزايدة على العاملين في المجال الإنساني والمجتمع المدني لهو شاهد آخر على إخفاقات المجتمع الدولي في الصومال»[٩].

يصوغ أمراء الحراب وجيوشهم الخاصة القوانين في معظم المشهد الواقع في الصومال الذي يصطبغ بصبغة القروسطية، وهم منتشرون في كل مكان (انظر الشكل ١١-١). ومن بين السلطات صاحبة النفوذ الأكبر في الصومال جماعة الشباب المعروفة على مستوى العالم (حركة الشباب المجاهدين)، وهي جماعة إسلامية مسلحة، نجحت في شن الحرب على الحكومة الفيدرالية الانتقالية الصومالية وأنصارها من الإثيوبيين والأوغنديين منذ عام ٢٠٠٦. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٩، قتلت حركة الشباب أحد عشر جندياً بوروندياً ممن كانوا ضمن بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وبمقدور الحركة أيضاً بث نيرانها إلى خارج حدودها، فقد شنت هجوماً إرهابياً مزدوجاً منسقاً في كمبالا بأوغندا في يوليو/تموز ٢٠١٠ أسفر عن مقتل أكثر من سبعين شخصاً. وبعثت تفجيرات كمبالا التي تبنتها حركة الشباب، والمماثلة لتفجيرات مدريد ٢٠٠٤ التي تبناها تنظيم القاعدة، رسالة استراتيجية واضحة إلى أوغندا بسحب قواتها من بعثة حفظ السلام الدولية في الصومال.



الشكل ١١-١ أمراء الحرب وميليشياتهم هم قانون قائم بذاته في أرض الصومال التي يغيب عنها طابع الدولة. (صورة من بيتر فام).

إن العولمة هي السبب الرئيسي وراء علم من يعيشون خارج الصومال بالصراع الذي يتخذ طابع العصور القروسطية الجديدة الدائر بها واهتمامهم بهذا الصراع. وقد استعانت المنظمات غير الحكومية بوسائل الإعلام المعولمة لتسليط الضوء على الأزمة الإنسانية في البلاد، وتعزيز شرعيتها، من خلال إطلاق أجندة حقوق الإنسان، وحث المنظمات الدولية والدول على بذل مزيد من الجهود. وبعد انقضاء مدة خيَّم عليها انعدام الأمن، والجفاف، والارتفاع غير المسبوق في أسعار المواد الغذائية في ٢٠٠٨، كان نحو ٣٫٢٥ ملايين صومالي بحاجة إلى مساعدات طارئة من خارج الصومال. وتجمع ائتلاف يضم اثنتين وخمسين منظمة غير حكومية معاً لبث رسالة إلى وسائل الإعلام الدولية، وعواصم العالم، لحشد المساعدات اللازمة وإرسالها إلى الصومال. وفي بيان لهم، ردَّدوا صلاحيات مسؤولية توفير الحماية: «لقد خذل المجتمع الدولي المدنيين الصوماليين شر خذلان، ونحن ندعو المجتمع الدولي لوضع حماية المدنيين الصوماليين على قائمة أولوياته في الوقت الحالي»[١٠]، حتى إن وكالات أنباء عالمية- أمثال سي إن إن، وبي بي سي- تخصص صفحات

مشاهدة خاصة على مواقعها لحركة الشباب، وتمثّل قدرة المنظمات غير الحكومية على شحذ وسائل الإعلام العالمية، وحشد الدعم الشعبي لقضية الصومال الإنسانية، نموذجاً على نفوذها السياسي الفعلي في النظام العالمي.

أنشأ الجانب المظلم للعولمة أيضاً رابطاً ما بين حركة الشباب الإسلامية وتنظيم القاعدة، والرابط الأيديولوجي هو الرابط الأقوى الذي يجمع ما بين الجماعتين؛ فقد بث أحد القيادات البارزة في حركة الشباب على الإنترنت مقطعاً مصوراً في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨ مشيداً فيه بأسامة بن لادن، بما يربط الصومال بالعمليات العالمية للقاعدة. وبعد بضعة أشهر، رد أيمن الظواهري، الرجل الثاني في تنظيم القاعدة، بمقطع مصور يشيد فيه باستيلاء حركة الشباب على بلدة بايدوا الصومالية، ويؤكد فيه لأتباعه أن القاعدة سوف «تُجاهد الحكومة أمريكية الصنع بالطريقة ذاتها التي جاهدوا بها الإثيوبيين وأمراء الحرب من قبلهم»[١١].

أضافت الولايات المتحدة حركة الشباب إلى قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية في فبراير/شباط ٢٠٠٨، وهي تؤكد أن قادة الشباب قد تلقوا تدريبات وقاتلوا مع القاعدة في أفغانستان.

وفي مثال على توحيد العالم تكنولوجياً، تستخدم حركة الشباب شبكة الإنترنت لتجنيد مقاتلين أجانب من جميع أنحاء العالم، من ضمنهم مقاتلون من داخل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ففي الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، غادر عشرون رجلاً ولايات مينيسوتا وكاليفورنيا وألاباما للانضمام إلى حركة الشباب؛ وجميعهم ما عدا واحداً كانوا من أصول صومالية. وفي يونيو/حزيران ٢٠١٠، أُلقي القبض على رجلين أمريكيين من ولاية نيوجيرسي في المطار كانا في طريقهما إلى الصومال للانضمام إلى حركة الشباب. كان ملهمهم في ذلك الأمر رجل الدين الأمريكي ذا الأصول اليمنية أنور العولقي، الذي أُطلق عليه لقب "بن لادن الإنترنت"؛ وهو أيضاً من كانت له اليد في تحريض الرائد الأمريكي نضال مالك حسن على إطلاق النار على زملائه من الجنود في قاعدة فورت هود بولاية تكساس، مودياً بحياة ثلاثة عشر شخصاً وإصابة ثلاثين، ويسمي النائب العام الأمريكي إريك هولدر هذا الأمر بأنه «مسارات مميتة لنقل الأموال والمقاتلين المتطوعين إلى حركة الشباب من مدن في جميع أنحاء الولايات المتحدة»، ويمثل «ظاهرة مقلقة»[١٢].

في الصراع المسلح الدائر في الصومال، ليس هناك أي دولة ضمن الجهات الفاعلة؛ فالجهات الفاعلة الرئيسية منظمات دولية مثل الأمم المتحدة، وهو ما يسوغ العنف لأسباب إنسانية تحت ستار بعثات حفظ السلام بموجب الفصل السابع. وعلى الناحية الأخرى نجد المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود التي تدعم مهامها، إذ توفر الجزء الأكبر من المساعدات الخارجية للصومال، وتسلط الضوء كذلك على المشكلة القائمة في المشهد السياسي الدولية. والمعارك الفعلية لا تدور رحاها بين وحدات عسكرية وطنية، بل بين قوات حفظ السلام من أصحاب القبعات الزرقاء التابعين للأمم المتحدة، وميليشيات تابعة لأمراء الحرب، ويتحدد النصر من الناحية الأيديولوجية بالقدر ذاته من الناحية المادية.

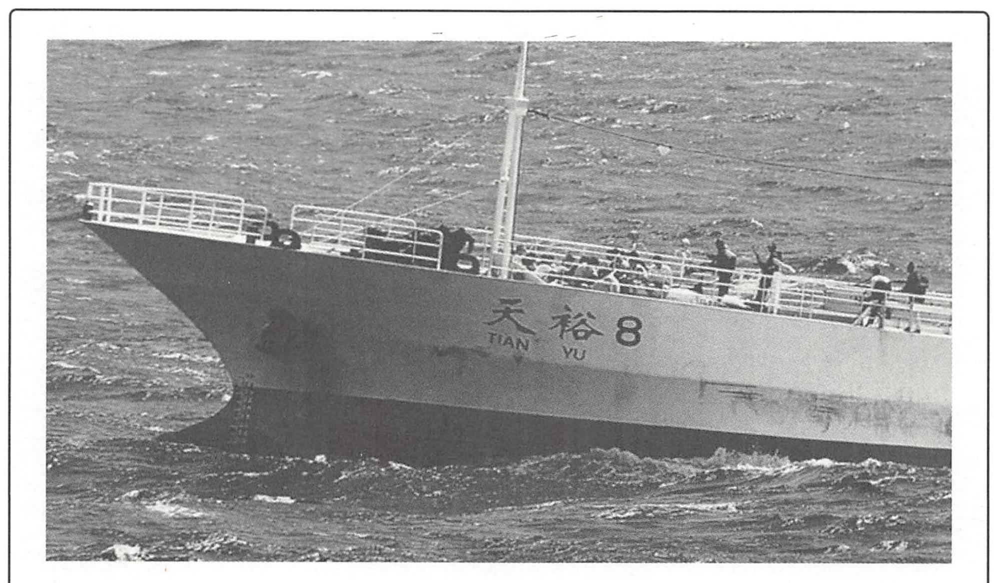
فحركة الشباب أيضاً من الأعداء المعولمين، فهم يستفيدون استفادة كاملة من توحيد العالم تكنولوجياً في استجلاب العناصر وتجنيدها في صفوفها، وإقامة تحالفات مع الجماعات المشابهة لها مثل تنظيم القاعدة في أفغانستان. كانت أشهر معركة بين جيش نظامي وجهات فاعلة من غير الدول هي معركة مقديشو، التي انتهت بنصر حاسم للميليشيات المدعومة من القبائل والعشائر التي لا تتوافر لديها جميع سبل التكنولوجيا المتطورة، على وحدات النخبة في الجيش الأمريكي. وكانت العلاقات الدولية ذات الطابع الرسمي القائمة ما بين الدول وقتما كانت تحكم مجريات الأحداث حول العالم غائبة تماماً عن هذا السيناريو الذي استمر عشرين عاماً. فالصومال تُمثل النقيض من نظرية العلاقات الدولية المتمركزة حول الدول، ويدل على ظهور القروسطية الجديدة المعولمة في المشهد الدولي.

القراصنة العاديون والقراصنة المفوضون

في أيام هيدلي بول عندما كان نظام وستفاليا في أوْجِه، كانت ستبدو فكرة القراصنة الذين يهددون أعالي البحار مادة خصبة للشاشة الفضية، لكنها أصبحت الآن حقيقة من حقائق الحياة؛ إذ تهدد عمليات القرصنة التي تُنفَّذ قبالة سواحل الصومال حركة الملاحة الدولية، وأعادت كلمة قرصان إلى معجم السياسة العالمية المعاصرة.

أصبحت القرصنة منذ عام ٢٠٠٥ نشاطاً واسع النطاق في منطقة القرن الإفريقي، حيث يستولي القراصنة على السفن في خليج عدن، ويطلبون من أصحابها

ملايين الدولارات فدية لها ولطواقمها. ووفقاً للمكتب البحري الدولي، وقع ما يقرب من نصف هجمات القراصنة في عام ٢٠١٠ على مستوى العالم قبالة سواحل الصومال، وبلغ نصيب الصوماليين من عمليات الخطف الناجحة ٩٢ بالمئة، وهو ما أسفر عن احتجاز ٩٤٨ شخصاً رهينةً، وهذه زيادة ملحوظة مقارنة بعام ٢٠٠٤ الذي لم تُسجل فيه سوى خمس هجمات قرصنة فقط في المنطقة. وحسب تقديرات البنك الدولي، يُكلف القراصنة الصوماليون العالم سنوياً مبلغاً قدره ١٨ مليار دولار أمريكي[١٣]، وجديرٌ بالذكر أن القراصنة- الذين لا يحملون إلا أسلحة خفيفة ويستخدمون قوارب صغيرة- يمكنهم الاستيلاء على سفن الشحن الكبيرة والعمل على مسافة تبلغ ٢٠٠ ميل بحري بعيداً عن سواحل بلادها؛ بفضل السفن الأم التي تعمل بمنزلة قواعد عائمة لهذه السفن، ويمكنهم كذلك الاستيلاء على أي سفينة خلال خمس عشرة دقيقة من رؤيتها من جانب طاقم السفينة، وهو ما يجعل من الصعب على الدوريات الدولية الاستجابة للاستغاثات في الوقت المناسب (انظر الشكل ١١-٢). وهذا أمر بالغ الأهمية، إذ يمر ما يقرب من ستة عشر ألف سفينة سنوياً عبر خليج عدن محملة بالنفط من الشرق الأوسط، والبضائع من آسيا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، وهو ما يجعله أحد أهم الطرق التجارية في العالم.



الشكل 11-2 قراصنة يحتجزون طاقم سفينة الصيد الصينية تيان يو 8 في عام 2008.

(المصدر: ويكيميديا كومنز)

استقطب الطلب على الأمن الناتج عن عمليات القرصنة عرضاً من جانب الشركات العسكرية الخاصة، وقد تمثلت بداية وجود القراصنة في خليج عدن في عمليات الصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات السامة في المياه الصومالية غير المحكومة، التي استغلها القراصنة فيما بعد لممارسة عملياتهم. ولم يكن التحدي الأمني الرئيسي متمثلاً في الدول المنافسة، بل في القبائل المتصارعة التي تجني أرباحاً من وراء عمليات الصيد غير المشروع فضلاً عن حكومة بونتلاند. وقد تطورت هذه الترتيبات إلى أعمال قرصنة، ويوضح ذلك مات برايدن- عضو مجموعة الأمم المتحدة للمراقبة في الصومال وإريتريا- قائلاً: «بحلول عام ٢٠٠٣، أصبحت عمليات الابتزاز مقابل حماية مصايد الأسماك لا تكاد تتميز عن عمليات القرصنة الشائعة»[١٤].

استأجرت منطقة بونتلاند في عام ١٩٩٩ شركة هارت سيكيوريتي لمحاربة هذه المشكلة، وإنشاء خفر سواحل محليين، فأنشأت هذه الشركة العسكرية البريطانية قاعدتها في مدينة بوصاصو ببونتلاند على الطرف الشمالي من منطقة القرن الأفريقي، وعكفت على تدريب قوة مسلحة قوامها ٧٠ رجلاً، وحققت بعض النجاحات على الرغم من أنها لم تمتلك إلا سفينة واحدة. فعلى سبيل المثال ألقت شركة هارت سيكيوريتي القبض على سفينة الصيد الإسبانية الاباكورا كواترو، ونجحت في الحصول من مُلاكها على مبلغ لم يُفصح عن قدره، ومع ذلك- كما هو الحال مع كثير من الكوندوتييريين- وصلت الشركة والعميل في نهاية المطاف إلى مفترق طرق، وفسخا العقد بينهما بسبب خلافات تتعلق بالمدفوعات وضعف الإنفاذ.

حلت شركة صومالية كندية عسكرية خاصة تدعى "صومكان كوست جارد" محل شركة هارت. واضطلعت هذه الشركة- مثلها مثل شركة هارت- بمسؤولية حماية الممرات الملاحية من سفن الصيد غير المشروع، وموَّلت عملياتها من خلال بيع تصاريح صيد ربع سنوية تصل قيمتها إلى ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. وما بين العامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٥، كان لدى الشركة ستة قوارب وأربعمئة جندي مشاة بحرية، وتباهت بأنها تمكنت من القبض على ٣٠ سفينة صيد. وعلى الرغم من ذلك لم تكن شركة صومكان مخلصة لرب عملها- شأنها في ذلك شأن كثير من مرتزقة العصور الوسطى- ونادراً ما كانت تُسلِّم الإيرادات المحصلة من تراخيص الصيد لوزارة الثروة السمكية.

طمست شركة صومكان الخط الفاصل بين الشركة العسكرية الخاصة والقراصنة؛ إذ كانت تعتدي على المناطق الريفية تماماً مثلما كان يفعل مرتزقة العصور الوسطى الذين كانوا يتحولون في كثير من الأحيان إلى لصوص عندما يكونون عاطلين عن العمل، فعلى سبيل المثال استولت شركة صومكان على سفينة الصيد سيريتشاينافا ١٢، وطلبت مبلغاً قدره ٨٠٠,٠٠٠ دولار مقابل إطلاقها، فأثار ذلك رد فعل قوياً من الدول؛ إذ تمكنت قوة ضاربة مشتركة مؤلفة من قوات أمريكية وبريطانية من تحرير السفينة، وألقت القبض على أفراد المشاة البحرية التابعين لشركة صومكان الذين خضعوا لمحاكمة في تايلاند بتهمة القرصنة، وحكم عليهم بالحبس ١٠ سنوات[١٥]. ومن الغريب أن رد فعل الدول تجاه الشركات العسكرية الخاصة التي كانت تجوب المياه كان أشد قوة من رد فعلها تجاه القراصنة الذين يهددونها، مع أن من الصعب في هذه الحالة التمييز بينهما.

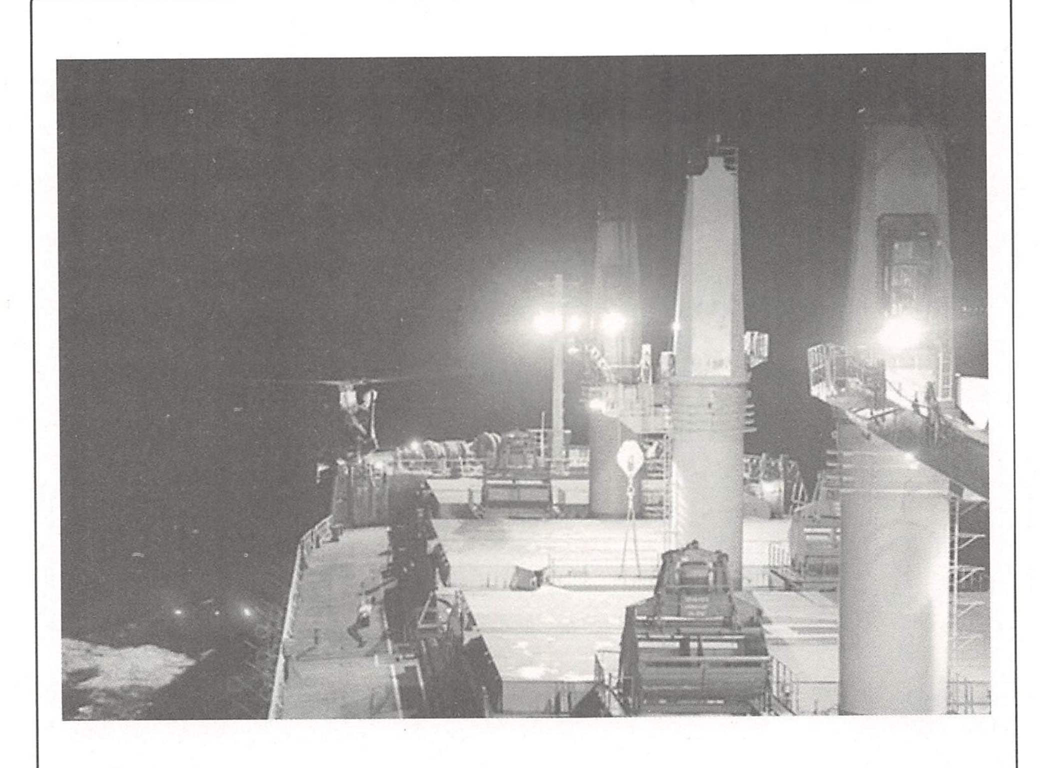
ليست بونتلاند هي المنطقة الوحيدة التي استعانت بخدمات الشركات العسكرية الخاصة، فلقد تعاقدت جمهورية أرض الصومال الواقعة غرب بونتلاند مباشرة مع شركة "نورديك كريزيز ماناجيمنت" لإنشاء قوات أمن لميناء بربرة- مينائها الرئيسي- من أجل خفض تكاليف التأمين على عمليات الشحن. وعلى عكس شركتي هارت وصومكان، لم تنخرط هذه الشركة مباشرةً في عمليات تتعلق بسفن الصيد غير المشروع، أو القراصنة، ولكنها كانت بمنزلة متعهد عسكري يُدرب قوات الشرطة، ويُجري تقويمات للأخطار، ويُعزز من التدابير الأمنية المستخدمة في الميناء البحري والميناء الجوي. وتأمل أرض الصومال في أن تستقطب هذه التعزيزات والتحديثات الاستثمارات الدولية للبلاد، وأن تكون بمنزلة بوابتها للعولمة. وقد ساعد متعهد عسكري آخر- شركة "تريتون إنترناشيونال" العسكرية الخاصة البريطانية- على بناء قوات خفر السواحل المكافحة للقرصنة في أرض الصومال، ووفقاً لرئيس الشركة التنفيذي السيد سايمون جونز، أدت الأعمال التي نفذتها الشركة إلى القبض على أكثر من ١٢٠ قرصاناً، ومحاكمتهم وحبسهم في عام ٢٠١٠ [١٦].

تنتهج شركات أخرى طرائق أكثر مباشرة؛ إذ تعيِّن على متن السفن حراساً مسلحين على أهبة الاستعداد لردع القراصنة الذين قد يقتحمون السفينة، ويُطلق في هذا المجال على هؤلاء الحراس (حراس متن السفينة) "embarked security"، ولدى هذه الشركات العسكرية الخاصة قواسم مشتركة مع المرتزقة أكثر من تلك التي

لها مع المتعهدين العسكريين مثل شركتي هارت وتريتون (انظر الشكلين ١١-٣ و١١-٤). وتتضمن الأمثلة على هذه الشركات العسكرية الخاصة شركة أنتاريز وورلد، وبروتيكشن فيسيلز إنترناشيونال، وإيسبادا مارين سيرفيسيز؛ التي عادة ما تنشر فرقة من قوات المشاة البحرية الخاصة على سفن العملاء التي تمر عبر خليج عدن. وتعمل تلك الشركات أيضاً على تعزيز سبل حماية السفينة من خلال نشر الأسلاك الشائكة حول جسم السفينة، واتخاذ التدابير الوقائية الأخرى، الواردة في إرشادات أفضل الممارسات الإدارية لردع القرصنة (BMP4).



الشكل (11-3) متعهدون مدنيون مسلحون يُطلق عليهم (حراس متن السفينة) يحمون سفينة تجارية تمر في المياه التي تعج بالقراصنة. (صورة من شركة بورت تو بورت ماريتايم سيكيوريتي المحدودة).



الشكل (11-4) حراس متن السفينة يجري نشرهم على متن سفينة شحن بطائرة حوامة. (صورة من شركة بورت تو بورت ماريتايم سيكيوريتي المحدودة).

توجد شركة عسكرية خاصة أخرى- وهي شركة تيفون- توفر الحماية لسفن البضائع التي تبحر قبالة سواحل الصومال، لكنها على عكس الشركات العسكرية الخاصة التي تضع حراساً مسلحين على متن سفن الأشخاص الآخرين، تأتي بسفنها الخاصة بها؛ حيث ترافق قواتها البحرية الخاصة سفن العميل المارة في المياه التي تعج بالقراصنة، وتُنشئ منطقة محظورة حولها مساحتها كيلومتر واحد، فسفن شركة تيفون مسلحة بمدافع رشاشة، وتستخدم طائرات من دون طيار، وأجهزة رادار للكشف عن القراصنة. وقد صرح السيد أنتوني شارب، رئيس الشركة التنفيذي، أن شركات الشحن التي تتعامل مع شركته ستخفض أقساطهم التأمينية قائلاً: «لقد تحدثت مع شركات التأمين ببنك لويدز [شركة تأمين]، ومن المتوقع أن يكون هناك تخفيض في أقساط التأمين ما بين ٥٠٪ و٨٠٪ للعملاء المستفيدين من خدماتنا»[١٧].

بعد واقعة ساحة نسور، غادر إريك برينس، مؤسس شركة بلاك ووتر،

الولايات المتحدة متجهاً إلى أبوظبي، وأصبح هناك من مبرمي الصفقات في قطاع الشركات العسكرية الخاصة، حيث كان يمثل حلقة وصل بين الشركات والعملاء، والعكس صحيح. وقد ساعد إريك شركة سراسين إنترناشيونال الجنوب أفريقية على الفوز بعقود من حكومة الصومال المحاصرَة لحماية قادتها، وتدريب القوات الصومالية، ومحاربة القراصنة والمليشيات الإسلامية. وجديرٌ بالذكر أن شركة سراسين تتألف من فلول شركة إجزكيودف آوتكمز ويُديرها ضابط سابق في مكتب التعاون المدني- فرقة اغتيالات ترعاها الحكومة سراً وكانت تعمل في أثناء عهد الفصل العنصري وحُلت الآن- بجنوب أفريقيا يُدعى لافراس لويتينج.

تعمل شركة سراسين مستقلةً عن جميع أطر العمل الدولية متعددة الأطراف في الصومال، ولا يُعرف الكثير عن النوايا الأخرى للشركة بخلاف دافع الربح. وفي الفترة ما بين مايو/أيار ٢٠١٠ وفبراير/شباط ٢٠١١، دربت هذه الشركة عدداً من المقاتلين، وزودتهم بالعدة والعتاد، ونشرتهم؛ في محاولة منها لإنشاء واحدة من «أفضل القوات العسكرية المحلية عدةً وعتاداً في الصومال بأكمله»، وذلك وفقاً لأحد تقارير الأمم المتحدة[١٨]. وقد كان معسكر تدريب شركة سراسين بالقرب من مدينة بوصاصو أفضل منشأة عسكرية مجهزة في الصومال بعد قواعد الأمم المتحدة في مقديشو. كذلك خططت الشركة لإنشاء قوة عسكرية قوامها ما يقرب من ألف شخص، مزودة بثلاث طائرات للنقل، وثلاث طائرات استطلاع، ومروحيتين (هليكوبتر) للنقل، ومروحيتين (هليكوبتر) خفيفتين، وستكون العناصر البحرية ضمن هذه القوة مزودة بسفينة واحدة للقيادة والتحكم، وسفينتي دعم لوجيستي، وثلاثة قوارب مطاطية ذات جسم خارجي صلب للانتشار والتدخل السريع.

شحنت شركة سراسين سراً باستخدام شركات وهمية معدات عسكرية إلى شمال الصومال على متن طائرات شحن، وأعلنت الأمم المتحدة في تقرير لها أن ذلك يعد «أقصى انتهاك صارخ من جانب شركة أمن خاصة للحظر المفروض على الأسلحة». والأسوأ من ذلك أن وجود الشركة قد أدى إلى تفاقم العلاقات المتوترة فعلاً في المنطقة، واتهمت الأمم المتحدة الشركة في عدة تقارير لها بأنها تحاول تكوين "جيش خاص"[١٩]. وفي نهاية المطاف، طالبت السلطات المحليةُ وقائدُ قوات الأمم المتحدة الشركةَ بمغادرة مقديشو، فأذعنت الشركة لهذه المطالبات. ونظراً لمعاناة الشركة من الدعاية السلبية التي تلاحقها نتيجة لذلك، عمدت سراسين

إلى ما تفعله العديد من الشركات متعددة الجنسيات في مثل هذه الحالات: فغيرت اسمها وعلامتها التجارية، تماماً مثلما فعلت شركة بلاك ووتر عقب واقعة ساحة النسور. فأنشأ لويتينج شركة عسكرية خاصة جديدة في دبي تحت اسم ستيرلينج كوربوريت سيرفيسيز، مستعيناً بموظفي شركة سراسين أنفسهم، وكانت الإمارات العربية المتحدة رب عمل هذه الشركة وشركة سراسين أيضاً، وتعاقدت سراً مع هذه الشركة العسكرية الخاصة لإنشاء "قوات الشرطة البحرية لبونتلاند"، بهدف منع عمليات القرصنة والصيد غير المشروع، وغيرها من الأنشطة غير المشروعة قبالة سواحل الصومال، وكشفها والقضاء عليها. وقد تضمنت قاعدة شركة ستيرلينج مركزاً حديثاً لقيادة العمليات، وبرجاً للمراقبة، ومهبطاً للطائرات، ومهبطاً للمروحيات، ونحو سبعين خيمة تتسع لما يقرب من خمسمئة متدرب.

تعد شركة ستيرلينج مثالاً للشركات العسكرية الخاصة القوية، إذ رافقت قوات بونتلاند في عدد من المهام القتالية، شأنها في ذلك شأن شركة إجزكيودف آوتكومز. وفي عام ٢٠١٣، أظهر الفيلم الوثائقي (المشروع) "The Project" الشركة في أثناء عملها برفقة "مدرب" جنوب أفريقي يؤدي دور رامي الرشاش على باب إحدى المروحيات، ولقد لقي أحد موظفي شركة ستيرلينج (لوديويك بيترسن) مصرعه خلال تنفيذ قوات الشرطة البحرية التابعة لبونتلاند إحدى عمليات مكافحة القرصنة في حي هال أنود بمدينة إسكوشوبان الذي يستخدمه القراصنة قاعدةً لهم[٢٠]. وفي شهر يونيو/حزيران عام ٢٠١٢، تخلت شركة ستيرلينج عن تنفيذ عملياتها، تاركة وراءها في بونتلاند قوات أمن غير مدفوعة الأجر، لكنها مسلحة تسليحاً جيداً.

لم تكن شركة ستيرلينج كوربوريت سيرفيسيز هي الشركة الوحيدة التي تسعى إلى العمل في الصومال، فقد تعاقدت وزارة الخارجية الأمريكية مع شركة داين كورب إنترناشيونال لتجهيز قوات حفظ سلام دولية من أوغندا وبوروندي، ونشرها، وتوفير الإمدادات اللازمة لها وتدريبها[٢١]، وموّلت أيضاً شركة بانكروفت جلوبال ديفلوبمنت تمويلاً غير مباشر لتدريب قوات أفريقية بغية محاربة حركة الشباب. وقدمت الشركة للولايات المتحدة وسيلة مريحة لشن حربها على الإرهاب في أفريقيا من دون الزج بقواتها في المعركة خوفاً من تورطها في النزاع، وهذه صفة من صفات الحروب القروسطية الجديدة، وأوضح جوني كارسون، وهو مسؤول بارز في وزارة

الخارجية مختص بشؤون أفريقيا، ذلك قائلاً: «لا نرغب في وجود أي تدخل أمريكي أو قوات أمريكية على أرض الواقع»[٢٢].

تتضمن قائمة مستشاري شركة بانكروفت جنرالاً متقاعداً من مشاة البحرية البريطانية، وجندياً فرنسياً سابقاً قاد مجموعة من المقاتلين الأجانب خلال الحرب الأهلية في كوت ديفوار عام ٢٠٠٣ وقضى مدة في الحرس الرئاسي بجزر القمر. ويعترض مايكل سي. ستوك، الرئيس الأمريكي لشركة بانكروفت، بقوة على مصطلح مرتزقة الذي توصف به شركته، ووصفها بدلاً من ذلك بأنها منظمة غير حكومية، وذلك على الرغم من أنه غير واضح أن المنظمات غير الحكومية التقليدية ستعترف بصفتها هذه أم لا[٢٣].

تعمل شركة أخرى، ريفليكس ريسبونسيز، بمساعدة من برينس، على إنشاء جيش صغير لإمارة أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة. ويقع مقر شركة ريفليكس ريسبونسيز في الشرق الأوسط، وتتميز بقدرتها على توفير أي شيء لعملائها؛ بداية من الحراس المسلحين المتمركزين في مواقع ثابتة، وحتى الأمن النووي، وذلك باستخدام «الأشخاص المناسبين للتوصل للحلول الملائمة وبسعر معقول». وبشكل يُذكرنا باستعانة فلورنسا بجون هاوكوود، دفعت الإمارة للشركة مبلغاً قدره ٥٢٩ مليون دولار أمريكي لإنشاء كتيبة من الجنود الأجانب قوامها ٨٠٠ جندي لتنفيذ عمليات خاصة داخل البلاد وخارجها (على سبيل المثال في إيران)، والدفاع عن خطوط أنابيب النفط وناطحات السحاب ضد الهجمات الإرهابية، وإخماد الثورات الداخلية[٢٤]. تعد مجموعة العمل في الشركة مجموعة دولية، تتألف من جنود سابقين من الولايات المتحدة وأوروبا وأمريكا اللاتينية وجنوب أفريقيا، لكنها لم تتضمن أي مسلمين؛ لأنهم قد يحجمون عن قتل إخوانهم المسلمين. ويعد برينس أول إمبراطور عسكري خاص كبير ينشق عن الولايات المتحدة، ولكن من المرجح أن يتبعه في ذلك أفراد وشركات أخرى عندما تنضب أسواق الولايات المتحدة، وفي حال قيامها بذلك ستسعى هي أيضاً إلى البحث عن عملاء جدد أو ستواجه الإفلاس.

تزايد نشاط الشركات العسكرية الخاصة في البر والبحر على مدار العشرين سنة الماضية في الصومال تزايداً مطرداً، ففي كل عام كانت تظهر شركات عسكرية خاصة جديدة وغير معروفة، مثل شركة تاكفورس إنترناشيونال، وشركة سبيشياليست مارين سيرفيسيز. وكانت تستعين شركات النفط بخدمات مثل هذه الشركات؛ فقد استعانت

شركة أفريقا أويل الكندية بشركة باثفايندر لحماية عملياتها في بونتلاند، وتعاقدت شركة جينيل إنرجي البريطانية التركية مع أوليف جروب في أرض الصومال، وهي تتمتع بخبرة واسعة في مجال حماية شركات النفط في العراق.

توجد أيضاً شركات عسكرية خاصة بحرية كثيرة تعمل في خليج عدن، حتى إنها أنشأت جمعية تجارية لرعاية مصالح قطاعها، شأنها في ذلك شأن "قادة المرتزقة الكونفدراليين" في القرون الوسطى. وتُشير تقديرات الجمعية الأمنية الخاصة بشركات النقل البحري (SAMI)إلى وجود أكثر من١٨٠ شركة أمنية خاصة تنحدر من ٣٥ دولة مختلفة، تزاول نشاطها في الجزء الشمالي الغربي من المحيط الهندي. ومن بين هذه الشركات ١١٧ شركة بريطانية، و٣٩ أمريكية، و١٦ جنوب أفريقية، والبقية من مختلف دول الاتحاد الأوروبي ودول الكومنولث البريطاني وكذلك روسيا. وتُشير تقديرات ستيفن جونز، مدير القطاع البحري بالجمعية الأمنية الخاصة بشركات النقل البحري (SAMI)، إلى أن ٣٦ بالمئة من السفن التي تمر عبر مياه المحيط الهندي التي تعج بالقراصنة تحمل على متنها حراساً، ليكون معدل نجاحها في دحر أي هجمات عليها ١٠٠٪[٢٥]، ويُقدر خبراء آخرون وجود ما لا يقل عن ٢٧٠٠ متعهد مسلح على متن السفن، وثمانية عشر مستودع أسلحة وذخيرة في خليج عدن، وأربعين زورق دوريات مسلحاً في المحيط الهندي. وتعمل هذه القوات البحرية الخاصة الأكثر تطوراً، شركة تيفون، على تجهيز ثلاثة قوارب كبيرة في سنغافورة، وتزويد كل منها بطاقم مكون من ٢٠ فرداً، وبإمكانها أن تحمل على متنها ٤٠ جندياً من مشاة البحرية الخاصة، وطائرة مروحية، وطائرات من دون طيار[٢٦].

لم تتوقف السوق عند هذا الحد، بل شاركت فيها الحكومات أيضاً؛ إذ عرضت كل من هولندا وفرنسا وإسبانيا وبلجيكا على شركات الشحن الاستعانة بقواتها لتأمينها عند المرور عبر المياه التي تعج بالقراصنة. و"سرايا حماية السفن" هذه متاحة للسفن المسجلة في كل دولة، أو للشركات الخاضعة خضوعاً كبيراً لسيطرة مواطنيها، فعلى سبيل المثال حظرت هولندا استخدام الشركات العسكرية الخاصة على السفن التي ترفع العلم الهولندي، وفي المقابل ستوفر قواتها لأداء مهام الحماية مقابل ٤٠٠,٠٠٠ يورو في الرحلة، على أن يتحمل مالك السفينة نصف هذه التكلفة، ومع ذلك فهذه التكلفة أكثر بخمسة أضعاف أو عشرة من السوق الحرة للشركات العسكرية الخاصة، ولذلك فضَّل كثيرٌ من ملاك السفن الهولندية خرق

القوانين والاستعانة بشركات عسكرية خاصة لتأمينها[٢٧]. ونظراً لهذه الحقيقة السوقية، وافقت حكومات أوروبية كثيرة على مضض على إضفاء الصبغة الشرعية، أو على الأقل التساهل مع وجود الحراس المسلحين على متن سفنها، وبوجهٍ ما أصبحت حرب مكافحة القراصنة حرباً خاصة.

فيما يتغلق بمسألة "المحاسن والمساوئ والجانب القبيح"، يُعد القدر المتاح للدراسة أقل بكثير من ذلك المتاح في حالة ليبيريا، وذلك نظراً لأن سوق القوة العسكرية الصومالية غير مستقرة وديناميكية، إضافة إلى أن الجهات الفاعلة فيها تعد صغيرة وأقل تطوراً مقارنة ببرنامج شركة داين كورب المعقد الذي استمر عدة سنوات، وأُنفق عليه ملايين الدولارات. ومن بعض النواحي يعكس ذلك الماضي؛ إذ كان المتعهدون العسكريون أمثال فالنشتاين يديرون شركات ضخمة، في حين كان كثير من مرتزقة العصور الوسطى عبارة عن عصابات مؤقتة من الانتهازيين.

بالنسبة إلى مسألة "المحاسن"، فالقوات البحرية الخاصة تتسم بالكفاءة والفعالية، إذ قال ستيفن جونز: «الفوائد بسيطة للغاية، فقد تمكنت قوات الأمن الخاصة من تقديم شكل قوي من أشكال الحماية والردع بأقل تكلفة لحماية البحارة والسفن من هجمات القراصنة»[٢٨]. وقد كانت أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وبالاً على قطاع الشحن التجاري، ولكن بحلول عام ٢٠١٢ انخفضت هجمات القراصنة انخفاضاً كبيراً، بواقع نحو ٧٠ بالمئة، ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى قطاع الشركات العسكرية الخاصة، إذ تخفق تسع هجمات من بين كل عشر هجمات يشنها القراصنة على السفن التجارية؛ بسبب تصدي الشركات العسكرية الخاصة البحرية لها. ووفقاً لملاحظات الأمم المتحدة، هذا الانخفاض في أعمال القرصنة «يمكن أن يُعزى بشكل كبير إلى الاستعانة المتزايدة بشركات الأمن البحري الخاصة[٢٩]».

إضافة إلى ذلك، يعد مدى الإقبال على الاستعانة بالقوات العسكرية الخاصة كبيراً، وهو ما يجعل الشركات العسكرية الخاصة خياراً جذاباً لجميع الجهات الفاعلة القروسطية الجديدة؛ فبعض الشركات مثل شركة هارت سيكيوريتي كانت تتعامل كالمرتزقة التقليديين، وكالمتعهدين العسكريين، على حد سواء، إذ كانت تُنافس في سوق القوة العسكرية ضد القراصنة لتوطيد نفوذ عملائها. وكان من غير المحتمل أن تستطيع بونتلاند تحمل تكاليف توفير جيش نظامي خاص بها، وذلك ما

جعل "استئجار القوات البحرية" التابعة لشركة هارت مقترحاً جيداً للغاية بالنسبة إليها. ومن المنظور التجاري الدولي، يوفر الحراس المسلحون التابعون لشركة تيفون لخطوط الشحن أموالاً من أقساط التأمين، في حين أسهمت شركة نورديك ريسك ماناجيمنت- المتعهد العسكري- في جعل ميناء بربرة أكثر أمناً، وهو يعد شريان الحياة الاقتصادية الذي يربط أرض الصومال بالعالم الخارجي، ومن المحتمل أن تكون هذه الإجراءات قد زادت من تدفق العمليات التجارية التي تتجاوز أرباحها تكلفة رسوم الشركات العسكرية الخاصة، وهو ما يدل على قيمة الأمن السلعية.

بحلول عام ٢٠١٢، أثبتت جدوى القوات العسكرية الخاصة جاذبيتها، حتى إن المنظمة البحرية الدولية (وكالة تابعة للأمم المتحدة معنية بشؤون السلامة البحرية) أصدرت توجيهات بشأن الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة على متن السفن في المياه التي تعج بالقراصنة. وتتناول تلك الوثيقة التي أصدرتها اعتمادات الشركات العسكرية الخاصة البحرية ومتطلباتها، ومعايير الإدارة والفحص والتدريب؛ واعتبارات نشر القوات؛ وتوجيهات بشأن استخدام القوة[٣٠]. وهذا الإجراء المثير للدهشة فيه التفاف على قانون الأميرالية القديم القائم على السيادة المنصوص عليها في معاهدة وستفاليا، وينقله إلى القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالقروسطية الجديدة. وفي الواقع، يمكن أن تكون هذه الوثيقة بمنزلة مشروع تجريبي لتحديث اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي.

حتى البحرية الأمريكية أدركت قيمة القوة البحرية الخاصة، ويوضح اللواء البحري المتقاعد تيرينس ماكنايت، القائد الأول لفرقة العمل المشتركة ١٥١- وهي أسطول متعدد الجنسيات مخصص لمكافحة القرصنة الصومالية- حدود قدرات القوات البحرية للدول، ويشير إلى "فرق الأمن المكونة من القراصنة المفوضين" بوصفها خياراً مساعداً. أما الفريق البحري بيل جورتني، قائد الأسطول الخامس الأمريكي، فهو ينصح «الشركات بألا تتردد في توظيف حراس أمن لحماية مرافقها الثمينة على الشاطئ، ويجب ألا يختلف الأمر حينما يتعلق بحماية السفن القيِّمة وطواقمها في عرض البحر»، ويتفق معه في هذا الرأي الفريق أول مارك فيتزجيرالد قائد القوات البحرية في أوروبا وأفريقيا، إذ علق على المياه التي تعج بالقراصنة واصفاً إياها بأن "مساحتها شاسعة"، وأن القوات البحرية ببساطة لا يمكنها أن تضمن حماية السفن التجارية من القراصنة، والأفضل لها ألَّا تفعل ذلك، ويوصي

بأن تحمل السفن على متنها حراساً مسلحين: «يجب الاستعانة بقوات أمن على هذه السفن، فلقد أثبتت سرايا الأمن [الخاصة] العاملة على بعض السفن التجارية الكبيرة أنها فعالة للغاية». وذهب آخرون إلى أن القرصنة التفويضية ستكون وسيلة مثالية للتنسيق القانوني والعملي بين القطاعين العام والخاص في مجال التعامل مع القرصنة[٣١].

لعل التحدي المتمثل في القراصنة قد يتمخض عن عصر جديد من القراصنة المفوضين: السفن المسلحة المأجورة التي يجري التعاقد معها من خلال "تفويض رد اعتداء"؛ للسعي وراء أعداء العميل والقضاء عليهم، ولقد كان هذا العرف القديم شائعاً حتى القرن التاسع عشر، حينما بدأ نظام وستفاليا يشهد انتشاراً، فألغت الدول ذلك العرف مع إعلان باريس لعام ١٨٥٦ بشأن احترام القانون البحري. بيد أن الولايات المتحدة لم تكن من الدول الموقعة على هذه المعاهدة، ويُجيز الدستور الأمريكي إصدار "تفويضات رد الاعتداء" في الفقرة الثامنة من مادته الأولى، ويمكن لذلك أن يُعجل حل مشكلة القرصنة في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أنه سيطلق العنان لسوق القوة العسكرية في أعالي البحار.

ومع ذلك، فإن "مساوئ" القوة العسكرية الخاصة يمكن أن تطغى على "محاسنها" وتحجبها، ولطالما كانت فكرة تسليح السفن التجارية مثيرة للمخاوف بالنسبة إلى كثيرين، لا سيما أولئك الذين يتمسكون بمفهوم نظام وستفاليا الذي يتلخص في ضرورة اقتصار ممارسة القوة المشروعة على الدول، ولا تزال المعايير والمساءلة بشأن استخدام مدنيين مسلحين للقوة المميتة مصدر قلق، وهو ما يعرض العلاقات بين الدول والسفن التي تحمل أعلامها للخطر. وتوجد مخاوف أخرى أيضاً؛ فمن الذي يزود أولئك الحراس بالمؤن؟ وما مدى جودة تدريبهم؟ وكيف يمكن الحفاظ على المساءلة؟ تظل الإجابات عن هذه الأسئلة وغيرها مجهولة؛ نظراً لما يُحيط القوات البحرية الخاصة من غموضٍ وسرية- شأنها في ذلك شأن أبناء عمومتها على اليابسة- فضلاً عن عملها في وسط المحيط، فذلك أمر يزيد الطين بلة.

وإدراكاً من الجمعية الأمنية الخاصة بشركات النقل البحري (SAMI)لهذه المشكلات، فإنها دعمت معايير لتقويم أداء أعضائها، وذلك بما يتوافق مع المعيار آيزو ٢٨٠٠٧: ٢٠١٢، أحد معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، والذي يوفر

المبادئ التوجيهية لاستخدام المتعهدين المسلحين على السفن، واعتماد الشركات العسكرية الخاصة التي تلتزم بهذه الممارسات الموصى بها. ويمثل هذا المعيار بوادر محتملة لمخطط تنظيمي للشركات العسكرية البحرية الخاصة، وتوجد شركات معتمدة، مثل شركة بورت تو بورت ماريتايم سيكيوريتي. وتساعد الجمعية الأمنية الخاصة بشركات النقل البحري (SAMI) أيضاً في إعداد "مجموعة مكونة من ١٠٠ قاعدة لاستخدام القوة"، والتي تقنن مفهوم الدفاع عن النفس، وتسن قواعد الاشتباك التي تسمح للحراس باتخاذ «الإجراءات الضرورية التناسبية لإنقاذ الأشخاص والسفن»، ولكن كما هو الحال مع المبادئ الطوعية المتعلقة بعمل الشركات العسكرية الخاصة البرية التي وضعتها الرابطة الدولية لعمليات تحقيق الاستقرار، لا تزال مراقبة الامتثال لهذا النظام المفروض ذاتياً وتطبيقه يمثل تحدياً كبيراً.

لا تخلو السوق الحرة للقوة العسكرية من وجود جانب "قبيح" لها، فكما كان الحال مع قادة المرتزقة، غالباً ما يؤدي العجز الجزئي عن إيجاد فرص عمل للشركات العسكرية الخاصة، إلى لجوئها للنهب والسلب، كما فعلت شركة صومكان عندما استولت على سفن صيدٍ للحصول على فدية، والتي نادراً ما كانت تسلم ما تحصله من إيرادات لرب عملها. يشعر مراقبون آخرون بالقلق من أن الشركات العسكرية الخاصة نفسها- أمثال سراسين وريفليكس ريسبونسيس- يمكن أن تتحول بسهولة إلى قانون قائم بذاته، وهو ما يُسهم في إدخال مزيد من الجماعات المسلحة إلى مناطق سبق أن مزقتها الحروب. وأخيراً، ما الذي سيحدث للقوات الخاصة المجهزة المدربة محلياً عندما تغادر الشركات العسكرية الخاصة الأجنبية؟ الجواب مجهول، كما هو الحال بالنسبة إلى معظم جوانب قطاع الشركات العسكرية الخاصة.

لا يقتصر وجود القراصنة العاديين والقراصنة المفوضين على الصومال وحدها، فالقرصنة التي يشهدها خليج غينيا الآن تنافس نظيراتها في خليج عدن ومضيق ملقة. في عام ٢٠١٢، أشار المكتب البحري الدولي إلى وقوع ثمانية وخمسين حادثاً في خليج غينيا، منها عشرة حوادث اختطاف واحتجاز ٢٠٧ أفراد طواقم رهائن، وقد أثبتت القوات البحرية الوطنية عدم فاعليتها في احتواء هذه المشكلة، وذلك ما دعا أصحاب السفن الخاصة إلى استئجار الشركات العسكرية الخاصة، فأساهم ذلك في توسع سوق القوة العسكرية. إلى الآن، اقتصر عمل الشركات العسكرية الخاصة على

القوات البرية والبحرية، ولكن ليس من المستبعد- بل من المحتمل- أن تستخدم الشركات العسكرية في المستقبل طائرات مسلحة من دون طيار، وهو ما سيؤدي إلى ظهور قوات جوية خاصة إلى جانب القوات البحرية والبرية الخاصة.

حلول قروسطية لمشكلات معاصرة

كل ما سبق لا يعني انعدام القوانين في الصومال، ولا أن البلاد تعيش على الدوام حالة من حالات اضطراب العصور القروسطية التي تعمُّ معظم أرجائها، ذلك لأن أمراء الحرب الصوماليين والجماعات المسلحة فيها فرضوا النظام بطريقتهم الخاصة، وإن كانت وحشية في بعض الأحيان؛ إذ تسيطر حركة الشباب على أجزاء كبيرة من جنوبي الصومال ووسطها، ومن ضمنها بعض نواحي مقديشو، ويمتد نفوذها عبر الحدود الصومالية إلى إثيوبيا وكينيا المجاورتين، وفي هذه المنطقة المقتطعة من أراضي الدول القائمة "ذات السيادة"، تحافظ حركة الشباب على احتكارها القوة، وتوفر بعض السلع السياسية للخاضعين لنسختها الخاصة والمتطرفة من الشريعة، وباستثناء مقديشو، تنعم معظم هذه المنطقة بالأمان.

تُطبق حركة الشباب مبدأ الحوكمة، إذ بدأت في عام ٢٠٠٨ في التواصل مع العامة في سلسلة من الزيارات للقرى، وصفتها مجموعة الأزمات الدولية بأنها «مصممة بإحكام، وجه خلالها رجال الدين خطابهم لتجمعات العامة، وعقدوا محادثات مع شيوخ العشائر المحلية»[٣٢]، ووزعت الأغذية والمال على الفقراء، ووفرت سبل العدالة الجنائية عن طريق محاكم شرعية متنقلة، وحاولت تسوية النزاعات المحلية، حتى إن منظمة هيومن رايتس ووتش تقر بأن «حكم حركة الشباب جلب معه الأمن والنظام النسبيين في عديدٍ من المناطق، وهو ما يتناقض تناقضاً كبيراً مع الفوضى في مقديشو[٣٣]».

وقد حدد أندريه لو سيج، الخبير في شؤون منطقة القرن الأفريقي، أربعة أنظمة منفصلة للعدالة في الصومال عقب انزلاقه إلى حالة الفوضى في عام ١٩٩١: الهياكل القضائية الرسمية المركزية التي أقامتها عمليات السلام الدولية؛ والنظام العشائري التقليدي المعروف باسم حير، والمحاكم الشرعية في المناطق الحضرية، لا سيما في مقديشو، ومبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومن ضمن ذلك تلك التي أطلقها أمراء الحرب، وما يضفي عليها سمة القرون الوسطى الجديدة أساساً هو أنها

تتعايش على أنها «مصادر للقانون تتصف بأنها متعددة ومتداخلة ومتناقضة في كثير من الأحيان»، إلا أنها لا تنحدر لدرجة الفوضى[٣٤].

لعقدين من الزمن، حير الصومال الأمم المتحدة وقوى عالمية أخرى ما زالت تواصل البحث عن حكومة قائمة على نظام وستفاليا لتتوجه إليها بالخطاب، في الوقت الذي ليس فيه أدنى وجود لمثل تلك الحكومة، وقد يتمثل أفضل الحلول في تبني القروسطية الجديدة التي تسود المنطقة، والعمل مع السلطات والولاءات المتداخلة والمختلفة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

يوصي كين مينخوس، الخبير المخضرم في شؤون الصومال، باعتماد نموذج "الدولة التوسطية" هذا، والعمل مباشرة مع فئة النخبة الحاكمة، عوضاً عن المؤسسات الحاكمة، وبعبارة أخرى، التعامل مع الصومال كدولة إقطاعية وليس كواحدة تقوم على نظام وستفاليا، وينبع اتباع هذا النهج المختلف للسياسة الخارجية مع الدول الهشة من العصور الوسطى، عندما- وفقاً لما وضحه مينخوس- «كان الملوك الطموحون ممن افتقروا للسلطة يضطرون إلى التلاعب بخصومهم المحليين، ومناورتهم، وعقد صفقات معهم، لتوسيع سلطتهم»، وغالباً ما مارس أولئك الخصوم سياسة "توسطية" في السلطة بوصفهم داعمين متنفذين للسلطة الحاكمة، أو أتباعاً من "الخاصة" يمارسون ولاية قضائية "عامة"، أو أعضاءً في هيئات تتجاوز نطاق الولاية الوطنية، مثل الكنيسة، ونتج عن ذلك وضعٌ في فرنسا القرون الوسطى هو أقرب ما يكون إلى الصومال في عهد القرون الوسطى الجديدة: «أمة تتسم بولاية قضائية مقسّمة ومتشابكة، ومدونات قانونية متعددة، وكم هائل من الرسوم الجمركية والضرائب الداخلية[٣٥]».

ونظراً لهذا الواقع، فقد تكون استراتيجية بناء الدولة على مبادئ القرون الوسطى الجديدة أكثر فاعلية من نماذج وستفاليا الحالية القائمة على إنشاء مؤسسات حكومية. وفقاً لمينخوس، ينطوي تأسيس الصومال كدولة توسطية على تأسيس حكومة مركزية محدودة، تعتمد على طيفٍ متنوعٍ من السلطات المحلية لتنفيذ المهام الأساسية للحكومة، والتوسط في العلاقات بين المجتمعات المحلية والدولة. وهذه الشراكة بين حكومة مركزية ضعيفة وسلطات محلية شبه مستقلة قد تنجح نجاحاً أكبر في دعم الاستقرار من نماذج وستفاليا التقليدية لبناء الدولة، كتلك التي شهدناها في العراق وأفغانستان، وذلك لأنها تسخر السلطات المحلية الموجودة سابقاً للنهوض

بمهمة الحوكمة الرشيدة بدلاً من تجاهل تلك السلطات أو حلها؛ وهي الممارسة القياسية لدى بعثات حفظ السلام المعاصرة.

يوصي لو سيج أيضاً بنهج قروسطي جديد بصورة أساسية في الصومال، ويشير على وجه التحديد إلى أن القوى الغربية والأمم المتحدة لن تحاول فرض نظام عدالة منفرداً داخل الصومال على حساب الآخرين، وبدلاً من ذلك فإنهم سيعترفون بأن «تعدد الأنظمة أتاح للصوماليين خيارات للتعامل مع محنتهم المتجسدة في انهيار الدولة، وأن لكل ضرب من ضروب العدالة مزاياه الخاصة»[٣٦].

أما الكيفية التي يمكن من خلالها بالضبط أن تتعايش الحكومة المركزية مع السلطات المحلية السائدة فسيكون ذلك شأناً يتولى الصوماليون تحديده، في كل بلدة ومنطقة. وهذه العملية تُنذر بكثير من الفوضى، ولكن هناك سابقة تكللت بالنجاح، فقد أنتجت المنطقة الحدودية التي يغيب عنها القانون بين كينيا وإثيوبيا والصومال والسودان وأوغندا سنوات من إراقة الدماء تضاهي الحرب الأهلية، ونتيجة عجز الحكومة الكينية عن مراقبة حدودها مراقبة كاملة، اتجهت في أواخر التسعينيات إلى عقد شراكة مع تحالف ضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية المحلية، والزعماء التقليديين، والجماعات المدنية الأخرى، بهدف إدارة الصراعات المسلحة ومنع نشوبها من خلال لجان السلام والتنمية، فتحسن الأمن العام وسيادة القانون تحسناً كبيراً عقب هذه الشراكة، وهو ما منح الحكومة الكينية القدرة على بسط سلطتها على المناطق الحدودية بمساعدة الأطراف الفاعلة التوسطية. وبالمثل، تلجأ الحكومات وقوات حفظ السلام، على حد سواء، إلى استخدام الشرطة المجتمعية في الدول الهشة استخداماً متزايداً؛ للمساعدة على تطبيق الحوكمة في أفغانستان والكونغو وليبيريا. وبهذه الطريقة، تسخر عملية بناء الدولة القروسطية الجديدة السلطات المتداخلة وولاءات الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال العمل نحو هدف مشترك.

من الناحية التاريخية، فإن المجتمع الدولي يصرف النظر عن الأطراف السياسية الفاعلة على المستوى "دون الوطني"، ويُسارع إلى التخلي عنها على وجه الخصوص بمجرد الإعلان عن حكومة وطنية، مهما كانت ضعيفة، ومع ذلك، فإن بناء دولة تقوم على نظام وستفاليا في المناطق التي يتجذر فيها نظام القرون الوسطى الجديدة بشدة قد يكون أمراً بعيد المنال، وقد يؤدي إلى الإخفاق في بناء الدولة. في

كثير من الأحيان، تحاول بعثات حفظ السلام بحسن نية إقامة دولٍ تتبع نظام وستفاليا في بيئات محكوم عليها بالإخفاق تسير على نظام القرون الوسطى الجديدة، لأن الحالتين لا تتفقان، كما يتضح من السجل الأسود لبناء الدولة في الصومال منذ عام ١٩٩١. ونتيجة لذلك، يستنتج مينخوس أن "المشكلة في الصومال لا تتمثل في أن عملية بناء الدولة نفسها محكوم عليها بالإخفاق، بل في أن نوع الدولة الذي لطالما سعت كل من الجهات الخارجية والمحلية إلى بنائه، يصعب تحقيقه، ونتيجة لذلك باءت محاولات القادة السياسيين الصوماليين والوسطاء الخارجيين بالخيبة مراراً وتكراراً»[٣٧].

تؤدي الحوكمة من دون وجود حكومة في الصومال إلى خلق اضطراب دائم قد يمنح تبصراً ثميناً يتجاوز حدودها، ففي الوقت الذي تُبذَل فيه جهود بناء الدولة في أفغانستان والعراق، جنباً إلى جنب مع قوات حفظ السلام حول العالم، في محاولة بائسة لإنشاء دولٍ قائمة على نظام وستفاليا لم تكن موجودة من قبل، قد يكون نموذج التنمية البديل القائم على حقائق القرون الوسطى الجديدة أكثر ملاءمة، إذ يعترف مثل هذا النموذج بالسلطات والولاءات المتداخلة المختلفة في المنطقة، ويعمل معها وليس ضدها، لتحقيق الاستقرار والتنمية، وربما يكون تبني القروسطية الجديدة أفضل طريقة للتعامل مع الدول الضعيفة والمناطق المتضررة من النزاعات.

يعد الصومال وليبيريا مثالين على القروسطية الجديدة، وإن كانا سلبيين للغاية، فليس من الضروري أن تتسم القروسطية الجديدة بالسلبية، ولكن الحالات الحرجة تساعد على إظهار خصائصها الخمس: توحيد العالم تكنولوجياً، والتكامل الإقليمي للدول، وصعود المنظمات العابرة للحدود الوطنية، وتفكك الدول، وعودة العنف الدولي الخاص. وكلتا الحالتين تعد مثالاً صارخاً على تفكك الدول، وبشكل ينم عن الكثير، لم تهرع الدول لنجدتهما، كما يقتضي نظام وستفاليا، وإنما الجهات الفاعلة من غير الدول، وكانت الجهات الرئيسية التي قدمت المساعدة هي الأمم المتحدة، الطرف الفاعل الذي يجسد التكامل الإقليمي للدول، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف الفاعلة التي تمثل المنظمات العابرة للحدود الوطنية. لا تتجسد التهديدات الرئيسية لكلٍّ من ليبيريا والصومال في الدول التي لها جيوش تقليدية وتستخدم استراتيجيات الحرب "الاعتيادية"، بل في الأطراف الفاعلة المسلحة من غير الدول، مثل جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية

"LURD"، وحركة الشباب المنخرطة في الحروب القروسطية الجديدة. وتقوم هذه الظاهرة برمتها على قوة العولمة، التي كانت قوة لخدمة الخير في ليبيريا؛ فعلى سبيل المثال ركز "تأثير شبكة السي إن إن" الاهتمام الدولي على الأزمة، وحث على إرسال بعثة لحفظ السلام هناك، ولكن على النقيض من ذلك، في الصومال، أسهمت العولمة في تمكين إقامة تحالف بين حركة الشباب وتنظيم القاعدة.

يتجسد الفارق الرئيسي بين ليبيريا والصومال في سوق القوة العسكرية بكلٍّ من البلدين، إذ كانت ليبيريا سوقاً توسطية عمل فيها المتعهدون العسكريون في شراكة بين القطاعين العام والخاص مع رب عملهم- الولايات المتحدة- لبناء جيش لحماية ليبيريا، وفي المقابل أسهمت سوق الصومال الحرة بما فيها من مرتزقة في حالة عدم الاستقرار بدلاً من تسوية هذه المشكلة، حيث يعمل المرتزقة الجشعون على تعزيز الصراع المتواصل وتدهور الأمن، تماماً كما كان الحال في شمال إيطاليا خلال أوج العصور الوسطى، ومن المحتمل أن يؤدي المستقبل الذي توجد فيه سوق حرة للقوة العسكرية إلى توليد مزيدٍ من الحروب.

الفصل الثاني عشر
حداثة بطابع العصور الوسطى

"كلما تأملت الماضي، استشرفت المستقبل"
- ونستون تشرشل

الحاكم الإقليمي أو رئيس الشرطة أو قائد الجيش الأفغاني ليس الرجل الأقوى في ترين كوت، وهي أرض ترابية ولكنها استراتيجية تمتد جنوبي أفغانستان، بل مطيع الله خان، الذي يقود جيشاً خاصاً تعاقد مع الولايات المتحدة على حماية خط إمدادات الناتو (حلف شمال الأطلسي) الحيوي من ترين كوت إلى قندهار. وجاءت الحرب في مصلحة مطيع الله؛ إذ جنت شركته العسكرية الخاصة الأفغانية من جرَّاء قتال طالبان إلى جانب جنود القوات الخاصة الأمريكية ثروة تُقدَّر بملايين الدولارات، وهو مبلغ هائل في بلدٍ يمزقه الفقر مثل أفغانستان.

مثلما كان قادة المرتزقة القدامى، يحتكر مطيع الله إلى حد كبير زمام القوة في أفغانستان، حتى إن قوته تطغى على قوة الحكومة الإقليمية؛ فهو يعين الموظفين العموميين، ويوزع المنح الحكومية السخية بغية تعزيز مصالحه التجارية. وأيضاً مثلما كان المرتزقة في العصور الوسطى، تحوم الشكوك حول أدائه لدور مزدوج مع مستخدِمه، ويبدو أن قادة الناتو يغضون الطرف عن التقارير التي تتحدث عن تخطيطه مع مهربي المخدرات ومتمردي طالبان الموكل إليه قتالهم، فقد أصبح من العسير على الناتو الانتصار به أو من دونه في الوقت نفسه.

مطيع الله ليس حالة فردية؛ فوفقاً لما جاء على لسان وزير الداخلية الأفغاني

حنيف أتمار، فإن مطيع الله واحد من بين ما لا يقل عن ثلاثة وعشرين قائداً لشركات عسكرية خاصة محلية تمارس أنشطتها في المنطقة دون ترخيص أو رقابة حكومية. ويعتقد الجنرال نيك كارتر، قائد قوات الناتو في جنوبي أفغانستان عام ٢٠١٠، أن الشركات العسكرية الخاصة الأفغانية تتعمد إطالة أمد القتال لجني الأرباح، وأعرب عن ذلك قائلاً: «في توقعي الشخصي، ربما يعمد أناسٌ إلى خلق سوق لأنفسهم؛ فلا مندوحة عن حرية السير عبر تلك الطرق السريعة بحرية دون ابتزاز الأموال أو اغتصابها بالإكراه»[١]. علاوة على ذلك، أبدى حنيف أتمار وكارتر رغبتهما في حل جيش مطيع الله الخاص، بيد أنهما لا يقويان على بسط سيطرتهما عليه، مما يزيد اضطراب الوضع القائم وتفاقمه.

لقد عادت الجيوش الخاصة إلى المشهد، ولا يلوح في الأفق دليل على زوالها؛ فعلى مدى القرون المنصرمة، شجَّع الحكام المرتزقة وعاضدوهم في البداية، ثم نفوا عنهم الطابع الشرعي، وفي نهاية المطاف كانوا قاب قوسين أو أدنى من القضاء على الارتزاق. والآن يتكرر الأمر؛ فمنذ نهاية الحرب الباردة، عاودت الجهات الفاعلة العسكرية الخاصة الظهور بقوة، إما في صورة شركات عسكرية، أو على صورة المرتزقة في العصور الوسطى، وبينما يبدو مستقبل الحروب الخاصة مشرقاً، يبدو مستقبل الحرب التقليدية مظلماً محفوفاً بالأخطار.

بزغت في سوق القوى أربعة اتجاهات متآزرة؛ أولها مرونة الصناعة وقدرتها على التكيُّف؛ فلن تتبدد هذه الصناعة التي قوامها مليارات الدولارات بسهولة على إثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من أفغانستان، بل ستبحث الصناعة عن عملاء جدد، وهو ما يقودنا إلى الاتجاه الثاني في الصناعة؛ وهو العولمة؛ إذ تشهد ربوع العالم كافة ظهور عملاء جدد وشركات تقدم خدمات عسكرية خاصة، كما أن الصناعة قد تطورت متجاوزةً حدود العراق وأفغانستان. أما الاتجاه الثالث فهو توطين الصناعة أو "تأصيلها" بالتزامن مع انتشارها على مستوى العالم، كما هو الحال مع جيش مطيع الله خان الخاص، وقد اتخذ سادة الحرب وآخرون غيرهم من نموذج الشركات العسكرية الخاصة وسيلة لجني الأموال وكسب الرزق، وهناك عملاء دوليون، من ضمنهم الولايات المتحدة، يشترون خدمات تلك الشركات. وأما الاتجاه الرابع فهو بداية تشعب الصناعة ثنائياً؛ فكما يتضح من حالتي ليبيريا والصومال، يتخذ السوق اتجاهين مختلفين في آن معاً؛ الأول نحو سوق تدعم

وساطة الشركات العسكرية، والثاني نحو سوق حرة للمرتزقة. ولعل المسار الذي سيهيمن على السوق خلال السنوات المقبلة بالغ الأهمية، ذلك أنه سيؤثر في الاستقرار، كما حدث في العصور الوسطى.

الاتجاه الأول: مرونة الصناعة

ستظل الصناعة العسكرية الخاصة قائمة لا محالة، فالصناعات التي تقوم على مليارات الدولارات لا تندثر سريعاً، وفي ظل مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية التي تصب في بوتقة إضفاء الشرعية على وجودها من خلال توظيف الشركات العسكرية الخاصة لما يربو على عقد من الزمان، فمن المرجح أن يحذو آخرون حذوها. فضلاً عن ذلك، سيكون من العسير تحجيم نمو الصناعة وكبح جماحها؛ إذ تتسع قاعدتها المرتكزة على الولايات المتحدة لتضرب بجذورها في العالم أجمع.

في الوقت الراهن، تتخذ العديد من كبرى الشركات العسكرية الخاصة من الولايات المتحدة مقراً رئيسياً لها، وتخضع لإدارة قيادات أمريكية، بيد أنها احتفظت بمكاتب لها في أنحاء العالم أجمع على غرار جميع الشركات المتعددة الجنسيات، فإذا فرضت إحدى الحكومات، مثل حكومة الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، أنظمة متشددة على تجارتها، تسنى لها الانتقال إلى الخارج، وعلى سبيل المثال تمثل دبي مركزاً مفضلاً لتلك الصناعة؛ نظراً لموقعها المتميز على مقربة من الأسواق (أي الشرق الأوسط وإفريقيا)، فضلاً عن قوانينها الملائمة للأعمال التجارية، وهو ما يعني أنه متى توافر العملاء والملاذ الآمن للأعمال والشركات، بات تطور الصناعة ممكناً دون قيود تُذكر.

يتوقف استمرار تلك الصناعة على عاملين إضافيين؛ أولهما الديموغرافية الداخلية للشركات العملاقة، مثل داين كورب، وشركة الموارد المتخصصة العسكرية، وإيجيس، وتريبل كانوبي، ومثيلاتها؛ فعلى غرار الشركات الحرة في العصور الوسطى، غالباً ما تعتمد تلك الشركات العسكرية الخاصة الكبرى على فريق من موظفين دوليين يأتون من جميع القارات تقريباً، وعلى سبيل المثال لم يمثل الموظفون الأمريكيون في شركة داين كورب في ليبيريا سوى أقلية، وكذلك أجرت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٠ إحصاءً حول أفراد الأمن الخاص الذين يستعين بهم جيشها في الشرق الأوسط، ففي أفغانستان، بلغ عدد موظفي الشركات العسكرية

الخاصة ١٨,٨٦٩ موظفاً لم يكن من بينهم سوى ١٩٧ مواطناً أمريكياً، وبالمثل بلغ عدد الأمريكيين في العراق ١٠١٧ مواطناً أمريكياً من بين ١١,٦٢٨ متعاقداً[٢]. لا ينتمي جُلُّ موظفي الشركات العسكرية الخاصة إلى بلد الشركة الأصلي، وبعد سنواتٍ عديدة من العمل في هذه الصناعة، فقد تعلَّم هؤلاء الأفراد معارف مهنية قيِّمة وكوَّنوا علاقات مهنية في جميع أنحاء العالم، وبات بإمكانهم العمل لحسابهم الخاص، فإذا لجأت إحدى الشركات العسكرية الخاصة الكبرى إلى تقليص حجمها وتخفيض العمالة، يستطيع عمال هذه الفئة الجديدة تأسيس شركاتهم العسكرية الخاصة في أوطانهم، حيثما كانت. لقد تمخضت مشاركة الشركات العسكرية الخاصة في الحرب على مدى عقدٍ من الزمان عن مَجمَع عمالة جديد يضم قادة المرتزقة.

يتمثل العامل الثاني في وفرة المتعاقدين من الباطن الذين ينفصلون عن الشركات العسكرية الخاصة الكبرى، وعادة ما تؤسس الشركات العالمية، مثل آرمور جروب، شركات أمن محلية، أو تستأجرها لمساعدتها على تنفيذ العقود خارج البلاد، وعلى غرار الموظفين الدوليين سالفي الذكر، أدرك هؤلاء المتعاقدون من الباطن، أو "الأبدال"، خبايا الصناعة العسكرية الخاصة، وسوف يسعون لكسب عملاء لحسابهم الخاص في تلك المناطق، مما يخلق فعلاً سوق قوة محلية ضخمة في مناطق هشة، وإنه لاحتمال مروع. وإلى جانب ذلك، لا يُعرف إلا القليل عن هذه الشركات العسكرية الخاصة المحلية في مناطق مثل أفغانستان؛ نظراً لاكتفاء الناتو عموماً بمراقبة أداء المتعاقدين الرئيسيين، مع قليل فحص ومراقبة، إن وجد، للأبدال، وهو ما سمح بانتشار المتعاقدين من الباطن دون قدر كافٍ من الفحص الدقيق.

ينبئ مجمع العمالة الدولي الجديد، الذي يضم المواهب العسكرية الخاصة والمتعاقدين من الباطن من السكان المحليين الذين استقلوا بأعمالهم وأنشطتهم الخاصة، بأنه من غير المرجح أن تنهار الصناعة وتخفت شعلتها فور انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان وغيرها من مناطق النزاع، بل على النقيض، تسهم هذه العوامل في اتساع الصناعة أفقياً ورأسياً؛ فعلى المستوى الأفقي يتسع محيطها وتكتسب صبغة عالمية من جرَّاء سير جهات فاعلة دولية أخرى على خُطا الولايات المتحدة، أما على المستوى الرأسي فتتأصل الصناعة مع ظهور الشركات العسكرية

الخاصة المحلية على الساحة، ومحاكاتها أبناء عمومتها من الشركات الدولية الكبرى، ويعطي هذا عملياً طائفة واسعة من خيارات الشركات العسكرية الخاصة، المحلية والعالمية، للعملاء المحتملين. وفيما يأتي نسوق إليكم دراسة وافية لهذه الظواهر المتزامنة.

الاتجاه الثاني: عولمة الصناعة

تتجه الصناعة العسكرية الخاصة إلى العالمية بحثاً عن فرصٍ جديدة، بعد حالة الركود التي تخيِّم على أسواق الصراعات في العراق وأفغانستان. وثمة عاملان يؤثران في هذا الاتجاه؛ على مستوى العرض، إما أن تبحث الشركات العسكرية الخاصة عن أسواقٍ جديدة، وتستحدث خدماتٍ مبتكرة، وإما أن تقع فريسة للإفلاس. وعلى مستوى الطلب، يتشجع العملاء المحتملون بالنموذج الأمريكي في الاستعانة بهذه المؤسسات. وبالإضافة إلى ذلك فقد عزز استخدام القوى العظمى الشركات العسكرية الخاصة شرعيةَ هذه الشركات، وأرسى قاعدة جديدة في العلاقات الدولية تقر بقبول تدخل القوة الخاصة في الحروب مرة أخرى. ترتقي تلك العوامل بالصناعة إلى المستوى العالمي، مجاوزةً بها حدود العراق وأفغانستان، بحثاً عن صراعات جديدة؛ فالعرض يبحث طبيعياً عن الطلب والعكس بالعكس.

أما وقد فتحت الولايات المتحدة أبواب جحيم الارتزاق على مصراعيه، فسيخرج المحاربون الخاصون على اختلاف انتماءاتهم من جحورهم للانخراط في الحروب الربحية؛ فبعضهم شركات عسكرية، مثل فالنشتاين خلال حرب الثلاثين عاماً، وداين كورب في ليبيريا، تبني جيوشاً لخدمة عملائها، وبعضهم يشبه مرتزقة إيطاليا في العصور الوسطى، أو الشركات العسكرية الخاصة في الصومال التي توفر الجيوش الخاصة والقوات البحرية مقابل المال، ويعكس كلاهما صورة جلية من صور النكوص إلى حال العصور الوسطى، عندما كانت الدول غير محتكرة للقوة، وكانت الصراعات سلعة.

على غرار السوق في العصور الوسطى، يعني هذا أن الصناعة سوف تتعقب الصراعات وتقتفي أثرها، سواء كان ذلك في إيطاليا القرن الرابع عشر، أم إفريقيا القرن الحادي والعشرين، فهناك تكمن مكاسبهم. ويجب توقع ظهور سوق قوة حرة؛ إذ تتوافر الشروط اللازمة لتحقيق الربح في البلدان المتأثرة بالصراعات: المنافسات

السياسية التي لا تخضع لقيد أو شرط، والموارد الوافرة، والشعوب المروَّعة الخاضعة لنير الحكام الطغاة، فضلاً عن انتشار الميليشيات والمرتزقة، وضعف السلطة القانونية أو غيابها. ونظرياً، من الطبيعي أن يبحث العرضُ عن الطلب والعكس بالعكس، ولكن في الحقيقة، يثير إرساء صناعة قائمة على الصراعات في المناطق الأكثر عرضة للوقوع في براثن النزاعات في العالم السخَط، بالنظر إلى التداعيات المحتملة وتأثيرها في سكان تلك المناطق.

وثمة أمثلة حية على هذا الاتجاه: فالرئيس الليبي معمر القذافي استعان بجنود مرتزقة من مختلف ربوع إفريقيا لقمع الثورة الشعبية التي اندلعت ضده قمعاً وحشياً، تماماً كما فعل هنري الثاني ملك إنجلترا في القرن الثاني عشر، بيد أن الأخير حظي بقدر أكبر من النجاح. وعلى غرار الشركات العسكرية خلال حرب الثلاثين عاماً، دفع أمير أبوظبي لشركة ريفلكس ريسبونسيز العسكرية الخاصة ٥٢٩ مليون دولار لبناء جيش صغير يتألف من ٨٠٠ جندي أجنبي؛ لتنفيذ مهام عمليات خاصة داخل البلاد وخارجها، وحماية خطوط أنابيب النفط، وغيرها من عناصر البنية التحتية، من الهجمات الإرهابية، فضلاً عن قمع التمردات الداخلية. وفي غرب إفريقيا، استعان طرفا الحرب الأهلية في ساحل العاج في عام ٢٠١١ بالمرتزقة، الذين كان معظمهم من ليبيريا، وارتكبوا أفظع الجرائم الوحشية بحق المدنيين، في مشهدٍ مأساوي يستدعي إلى الذاكرة مشهد الدمار الذي أحدثه هوكوود(١) في تشيزينا عام ١٣٧٧ [٣]. وتشير تلك الشركات العسكرية الحديثة جنباً إلى جنب مع المرتزقة إلى انهيار مبادئ وستفاليا المعارضة للقوات العسكرية الخاصة، وتصاعد مفهوم الحروب المأجورة.

على مدى السنوات المقبلة، من المرجح أن يتسع نطاق السوق، ويصبح التنافس أشد ضراوة، فربما تتنوع إمدادات الخدمات العسكرية بتطور الشركات العسكرية الخاصة في الصين وروسيا وغيرهما من المناطق التي تضم جنوداً سابقين مهرة يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الأسلحة ويتحلَّون بروح المبادرة، فعلى سبيل المثال: ستخلِّف كبرى الشركات العسكرية الخاصة في أفغانستان وراءها، عقب انسحاب الولايات المتحدة، شركات عسكرية خاصة محلية كانت متعاقدة من الباطن، وهو ما يدعم استمرارية السوق مدة أطول بعد رحيل حلف شمال الأطلسي

(١) أحد قادة المرتزقة الإنجليز في إيطاليا في القرن الرابع عشر.

(الناتو). ولا ينبغي لأحد أن يفترض أن الصناعة العسكرية الخاصة ستظل حكراً على الولايات المتحدة أو دول غرب أوروبا، فبالتزامن مع شدة ازدحام السوق، ستسعى هذه الشركات العسكرية الخاصة الجديدة إلى التميز عن منافساتها بتقديم خدمات قتالية أكبر، والعمل لحساب المتقدم بالسعر الأعلى، دون إيلاء اهتمام يُذكر لحقوق الإنسان أو القانون الدولي.

ووفق ما أثبت قادة المرتزقة، فإن بإمكان العرض العسكري الخاص أن يخلق الطلب على نفسه، إما من خلال طرح إمكانيات وقدرات جديدة غير مسبوقة، وإما من خلال الابتزاز واغتصاب الأموال بالإكراه. سوف يتنوع العملاء أيضاً بظهور مستهلكين جدد من ممثلي القروسطية الجديدة المتزايد عددهم على المسرح العالمي: الدول القوية التي تنفذ عمليات عسكرية في الخارج ولكنها لا ترغب في "وجود قواتها ميدانياً"، والدول الضعيفة التي تسعى لتعزيز قواتها، والحكومات المستبدة التي تنشد تأمين نظامها، إلى جانب بعثات الأمم المتحدة التي تحتاج قوات إضافية لحفظ السلام، والشركات متعددة الجنسيات، وخطوط الشحن التي تصبو إلى حماية ممتلكاتها، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية التي تريد حماية العاملين لديها في المجال الإنساني، وجماعات المعارضة التي تطمح إلى تغيير النظام، والمنظمات الإجرامية الدولية التي تتوق إلى تعزيز قوتها، وأهواء الأفراد فاحشي الثراء.

ومثلما كان الحال في العصور الوسطى، إذا استعان أحد الأطراف في منطقة النزاع بشركة عسكرية خاصة فقد تُضطر الأطراف الأخرى إلى أن تحذو حذوه، وهو ما يتسبب في خلق معضلة أمنية، ويؤدي إلى تصعيد النزاع على المستوى الأفقي ويوسِّع نطاق سوق القوة، وهو ما يخلق بدوره وضعاً متفجراً. تتجاوب الحرب المأجورة مع متطلبات السوق عوضاً عن التعاملات السياسية.

لم ينكشف الستار بعد عن نطاق سوق القوى الحرة التي لا تزال في طور التكوين، أو عن حجمها الحالي، بل ما زال العدد التقريبي لأفراد القوات العسكرية الخاصة، ومنطقة عملهم، غير محددين؛ إذ تُحاط هذه الشركات بالسرية سيئة السمعة، وإلى جانب ذلك لا تتعقب أي منظمة مستقلة هذه المعلومات بمصداقية، فلم ينكشف سوى النزر اليسير من المعلومات التي تقتصر عامةً على العمالة التي توظفها الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. ووفقاً لدائرة البحوث بالكونجرس، وهي هيئة رقابة غير حزبية في الكونجرس الأمريكي، فإن من بين ثلاثين ألف متعاقد

مسلح في حرب العراق، لا يعمل لحساب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مباشرةً سوى الثلث تقريباً، في حين يخدم البقية عملاء آخرين، مثل: الحكومات الأجنبية، والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية[٤]. ولعل هذه بداية متأنية لسوق قوة قروسطية جديدة على نطاق أوسع؛ ففعلياً قد تحوّل الجيش الأمريكي إلى القطاع الخاص تحولاً كبيراً؛ إذ يشكّل الجنود المتعاقدون نصف هيكل قوته في مسارح الحرب، ومن دون التجنيد العسكري الوطني الإلزامي، لا تستطيع الدولة خوض غمار حرب مستمرة دون مشاركة القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، يختبئ العديد من العقود الأمنية في طيات العقود الأكبر، مثل مشروعات إعادة الإعمار، وبرامج المعونات التي تتطلب الأمن؛ إذ تعاقد متعاقدو الإعمار العاملون لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بدورهم، من الباطن، مع شركات عسكرية خاصة لتكفل لهم الحماية. أما في أفغانستان فالوضع أكثر وضوحاً، إذ تشير تقديرات الخبراء إلى أن العدد الفعلي للمتعاقدين المسلحين يبلغ قرابة سبعين ألفاً، يعمل غالبية هؤلاء المدنيين المسلحين لحساب شركات غير أمريكية وعملاء غير أمريكيين، وهو ما يثبت أن سوق القوة في أفغانستان تجاوز نطاق العمليات الأمنية الأمريكية[٥].

تستقطب أسواق الصراع مثل العراق وأفغانستان وإفريقيا شركات عسكرية خاصة جديدة من جميع أنحاء العالم، وهو ما يشير إلى نمو السوق، فتسعى الشركات العسكرية الخاصة الصينية مثل مجموعة شاندونغ هواوي للأمن إلى حماية البنية التحتية للنفط والتعدين في السودان والعراق وأفغانستان، وتتمتع الصين فعلياً بواحدة من أضخم صناعات الأمن الخاص المحلية في العالم أجمع، إذ تضم ما يربو على أربعة ملايين فرد أمن خاص معتمد. إلى جانب ذلك، ما من رؤية واضحة حول تاريخ تأسيس أول شركة عسكرية خاصة في الصين، إلا أنه في عام ٢٠٠٤ انتشرت مزاعم حول تأسيس أحد رجال أعمال مدينة نينغبو شركة يتألف فريق موظفيها من أفراد من جماعات القوات الخاصة والشرطة المسلحة الشعبية شبه العسكرية في الصين[٦].

لم تتأخر الصين كثيراً في الانضمام إلى السوق العالمية، ولكن كان حرياً بها أن تدخل الأسواق الأجنبية منذ زمن بعيد، بحسب ما جاء على لسان هو جيانغيون، المدير العام لشركة بادي جارد سيرفسيز، للصحافة الصينية، إذ عبَّر عن منطق السوق

من منظوره الخاص فيما يتعلق بالصراعات المسلَّحة قائلاً: «تكمن المشكلة في أنه من غير المتوقع أن يفتح الأجانب أبواب سوقهم للصين، إذا لم تبادر الصين بفتح أبواب سوقها لهم»[٧]، فإذا انتقلت صناعة الأمن المحلية الضخمة في الصين إلى العالمية، فستتفوق على منافسيها في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا بميزة واحدة: السعر.

دعا تقرير برلماني فرنسي صادر عن حزبين إلى تنظيم عمل الشركات العسكرية الخاصة والاعتراف بها، خشية الهيمنة الأنجلوساكسونية على هذه الصناعة، مشيراً إلى أن أهمية تلك الصناعة بلغت مبلغاً عظيماً لا يمكن تجاهله. الشركة العسكرية الفرنسية الخاصة الكبرى هي جيوس جروب، ويبلغ متوسط مبيعاتها السنوية ٤٠ مليون يورو، وتليها شركة ريسك آند كو بمتوسط مبيعات ٢٨ مليون يورو سنوياً. وقد أماطت زيارة إلى ليبيا ما بعد القذافي اللثامَ عن حضورٍ قوي "للشركات الأنجلوساكسونية" يهدد المصالح الفرنسية السياسية والتجارية[٨]. وقد أسست مجموعة من الشركات الفرنسية- جيوديس، جي آي إي أكسس، سوديكسو، تاليس- شركة جلوبال إكس لتقديم عروض التعاقد مع الأمم المتحدة لتنفيذ عمليات حفظ السلام، إذا بدأت بإيكال تلك الأنشطة لجهات خارجية، ويُفصح مثل هذا التفكير عن منهجٍ مدفوع بالسوق نحو عمليات الاستقرار.

تشهد الصناعة العسكرية الخاصة ازدهاراً في ربوع العالم كافة؛ فاليوم يستعين أعداء هذه الصناعة السابقون، مثل الاتحاد الأوروبي، بالشركات العسكرية الخاصة؛ مثل شركة أرجوس سيكيوريتي بروجكتس في ليبيا ما بعد الصراع، حيث يحمل الأفراد السلاح بموجب منصبهم الدبلوماسي الفرنسي، في حين لجأت كينيا إلى شركة إكس فور سيكيوريتي سولوشنز، التي تتخذ من بريطانيا مقراً لها، لمساعدتها على التصدي للقراصنة الصوماليين على شواطئها، وحماية صناعة السياحة بها. وعلاوة على ذلك، تصوغ روسيا تشريعات ترسي قواعد صناعة روسية قائمة على النموذج الأمريكي والبريطاني، ومن شأنها كذلك السماح للشركات العسكرية الخاصة الروسية مثل أوسكورد سيكيوريتي جروب بنشر أفراد الشرطة والجنود السابقين لحماية أصول النفط والغاز والثروات المعدنية في مناطق النزاع[٩].

تمثل إفريقيا سوق قوة مرتقبةً أخرى؛ نظراً لكثرة الصراعات والنزاعات بها، إلى جانب ما تحظى به من موارد طبيعية ومصالح تجارية، وتمثل أنشطة شركة داين

كورب في ليبيريا والسوق المزدهرة في الصومال بداية اتجاه إليها، أما خليج غينيا المربح فكان سلاحاً ذا حدين؛ إذ جلب الأموال النفطية، والصراعات، لدول مثل نيجيريا التي تحتل المرتبة الثانية في كبريات الدول التي تمتلك احتياطي النفط في إفريقيا، وتُعد إحدى كبرى الدول المصدرة للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، منحت الحكومة النيجيرية الأمن البحري عقداً مدته عشر سنوات، وتبلغ قيمته ١٣٠ مليون دولار أمريكي، لمكافحة القراصنة والمتمردين، وستوفر شركة جلوبال ويست فيسل سبيشال نيجيريا المتعاقد معها برامج عمل لتتبع السفن والبضائع، وفرض الامتثال التنظيمي، ومراقبة المجال البحري النيجيري. ويتولى إدارة الشركة العسكرية الخاصة قائد سابق لإحدى الجماعات المتمردة المحلية، وهي حركة تحرير دلتا النيجر، ولعل محاولة الانقلاب التي قام بها سيمون مان[١] في غينيا الاستوائية الغنية بالنفط في عام ٢٠٠٤، هي أشنع حملة عسكرية خاصة والأسوأ سمعة على مدى الأعوام الأخيرة، إذ يمكن عدها نموذجاً يحذر من محاولة الإطاحة بالبلاد وإسقاطها.

تنمو سوق جديدة أخرى على أرض أمريكا اللاتينية التي مزقتها حروب المخدرات؛ فشركة الموارد المتخصصة العسكرية "إم بي آر آي" تتولى تدريب الجنود المكسيكيين على أساليب قمع التمرد؛ وتتيح شركة داين كورب فرص عمل هناك لمهندسي الميكانيكا ومدربي الطيران؛ في حين تحمل شركة كرول، إضافة إلى شركات أُخَر متخصصة في مكافحة الاختطاف، على عاتقها حماية منفذي الأعمال في المكسيك. وليست الشركات وحدها من تنفق الأموال على الأمن الخاص في أمريكا اللاتينية؛ إذ ارتفعت النفقات السنوية التي تنفقها الولايات المتحدة على عقود مكافحة المخدرات في أمريكا اللاتينية بواقع ٣٢٪، لتقفز من ٤٨٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٥، إلى ٦٣٥,٨ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩. وقد وُزعت هذه العقود على خمس جهات رئيسية: لوكهيد مارتن، رايثيون، آي تي تي، أرينك، داين كورب التي حظيت بنصيب الأسد من العمل[١٠]. ولم تتعلق معظم

(١) سيمون مان: أحد المرتزقة الإنجليز، وكان ضابطاً سابقاً بالجيش البريطاني، وقد قضى عقوبة بالسجن مدتها ٣٤ سنة في غينيا الاستوائية لدوره في محاولة انقلاب باءت بالإخفاق في عام ٢٠٠٤، وتلقى عفواً رئاسياً في ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ لأسباب إنسانية.

المهام المتعاقد عليها بالشركات العسكرية الخاصة، وإنما كانت تتمحور حول مهام الدعم العسكري الخاص كالمراقبة والرش الجوي لإبادة محاصيل المخدرات.

ولعل الأمم المتحدة هي أكثر الأسواق المرتقبة؛ فعلى أعتاب الإبادة الجماعية في رواندا، التقى مسؤولو شركة إجزكيودف آوتمكز بكوفي عنان، الذي كان يرأس إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة آنذاك، وناقشوا إمكانية تنظيم الشركة العسكرية الخاصة تدخلاً إنسانياً لكبح جماح حركة الإبادة الجماعية التي تشهد نمواً سريعاً، حتى يتسنى للأمم المتحدة إرسال بعثة أكبر لحفظ السلام لتتولى زمام الأمر. وصرَّحت شركة إجزكيودف آوتكمز بأن بإمكانها إرسال "قوات ميدانية" خلال أربعة عشر يوماً، على أن يتبعها في غضون ستة أسابيع فرقةٌ عسكرية كاملة التجهيزات بحجم لواء، تتألف من ١٥٠٠ جندي، ومزودة بكامل الدعم الجوي والدعم بالأسلحة. علاوة على ذلك، قدَّرت الشركة أن بوسعها إنشاء "جزر أمنية" وملاذات آمنة للاجئين في المنطقة لقاء ٦٠٠ ألف دولار أمريكي في اليوم الواحد، ولمدة ستة أشهر (أي ١٥٠ مليون دولار أمريكي إجمالاً)، وهو مبلغ زهيد مقارنة بالنفقات المعتادة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

رفض عنان عرض شركة إجزكيودف آوتكمز رفضاً رائعاً (أو مروعاً)، معللاً ذلك لاحقاً بأن «العالم قد لا يكون مستعداً لخصخصة السلام»[١١]، بيد أن العالم لم يكن مستعداً كذلك لإبادة جماعية أودت بحياة ما يربو على ثمانمئة ألف شخص في مئة يوم تقريباً، وهو ما جعل وجهة نظر عنان الوستفالية أيدولوجية باهظة الثمن[١٢]. وعندما وصلت بعثة الأمم المتحدة لمنح المساعدة لرواندا كان الأوان قد فات، وفاقت تكلفتها خمسة أضعاف المبلغ الذي قدرته شركة إجزكيودف آوتكمز لقاء عمليتها الخاصة[١٣].

تسبب تحيز الأمم المتحدة الوستفالي الشديد ضد خصخصة عمليات حفظ السلام، في جعلها واحدة من منتقدي هذه الصناعة منذ زمن بعيد؛ فحتى عهد قريب، كانت الهيئة تجنح إلى تجنب تلك القضية بقضها وقضيضها، بيد أن النقص المستمر في قوات حفظ السلام، والإرث الذي خلَّفته رواندا وراءها، فضلاً عن الفظائع الجماعية والأعمال الوحشية المستمرة في دارفور والكونغو، دفعت كثيرين إلى تساؤلات غير معلنة حول الحظر غير الرسمي الذي تفرضه الأمم المتحدة على الشركات العسكرية الخاصة[١٤]. إما الاستعانة بقوات حفظ السلام الخاصة، وإما لا

شيء، وهو الحال في أنحاء عدة من العالم، هو خيار بلا اختيار.

ليست الجيوش الخاصة سوى بداية؛ فقد ظهرت علامات القوات الخاصة فعلاً عبر مجالات الحرب الخمسة: البر والبحر والجو، فضلاً عن الفضاء والفضاء الإلكتروني، فعلى سبيل المثال يجوب جنود القوات البحرية الخاصة الصغيرة مثل دوريات شركة سوم كان الساحل الصومالي بحثاً عن القراصنة، فإذا واتتهم الفرصة أصبحوا هم قراصنة. وتدرس شركات عسكرية خاصة أُخرى استخدام المركبات الجوية من دون طيار، وهو ما ييسر الاستعانة بقوات جوية خاصة بثمنٍ زهيد، وفي حين أن الشركات العسكرية الخاصة لا تحلّق عبر الفضاء، برزت على الساحة الآن شركات خاصة تفعل هذا الأمر، ولعل هذا الأمر لم يكن متصوراً منذ بضعة عقود مضت، ولكن من المعقول أن يفوق عددُ المركبات الفضائية الخاصة عددَ المركبات الوطنية في المدار في بضعة عقود أخرى، ومن ضمن ذلك المركبات المسلحة التي تعمل لحساب حكومة ما أو لحساب نفسها. وأخيراً، يعج الفضاء الإلكتروني بشركات عسكرية خاصة افتراضية تزوّد العملاء بإمكانيات "القرصنة الارتجاعية" لمهاجمة الدخلاء والمتطفلين، وهو ما يجعل منهم مرتزقة المجال الخامس. ربما تغزو الحرب المأجورة مجالات الحرب الخمسة يوماً ما، مغيرةً مفهوم الصراع المسلح الذي نعرفه.

الاتجاه الثالث: تأصيل الصناعة وتوطينها

تكتسب الصناعة صبغة محلية، وتسير باتجاه تأصيلها وتوطينها، فعلى سبيل المثال يعد مطيع الله خان واحداً من العديد من الشركات العسكرية الخاصة المتحولة عن أمراء الحرب التي نتجت عن حرب الولايات المتحدة في أفغانستان، متبنيةً النموذج الأمريكي للتعاقد العسكري الخاص. وتشير السجلات في عام ٢٠١٠ إلى وجود اثنتين وخمسين شركة عسكرية خاصة مسجلة لدى حكومة البلاد، وتستعين هذه الشركات بأربعة وعشرين ألف مسلح مستأجر يحمل معظمهم الجنسية الأفغانية. ومع ذلك، فهناك العديد من الشركات العسكرية الخاصة المحلية التي تعمل في البلاد، إن لم يكن أغلبها، لم يُسجَّل مطلقاً، وبعضهم مجرد ميليشيات تسعى للربح، أشبه بمرتزقة العصور الوسطى الذين سلبوا المناطق الريفية خيراتها.

أرست استعانة الولايات المتحدة بمصادر خارجية لتحقيق الأمن، قواعد سوق

القوة، ملهمةً أمراء الحرب، وغيرهم من تجار النزاعات، تدشين شركاتهم العسكرية الخاصة، وهو ما أسفر عن توطين السوق وتأصيلها. والأسوأ من ذلك، أن الولايات المتحدة شجعت ذلك من دون قصد؛ من خلال التعاقد مع هذه الشركات العسكرية الخاصة المحلية مثل جيش مطيع الله خان. وتمثل الشركات العسكرية الخاصة المحلية الموجة المقبلة من نمو هذه الصناعة. ففي العراق، يبلغ عدد الشركات العسكرية الخاصة المسجلة لدى وزارة الداخلية اثنتين وثمانين شركة، من بينها ست وخمسون شركة عراقية، وتخدم هذه الشركات العملاء من مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص على حدٍّ سواء. وفي أفغانستان، ثمة اثنتان وخمسون شركة عسكرية خاصة مرخصة للعمل، تسلح نحو أربعين ألف متعاقد مدني. إلى جانب ذلك، استشرت الشركات العسكرية الخاصة في كل مكان، إلى الحد الذي دفع الحكومة الأفغانية في عام ٢٠١٠ إلى إصدار قرار يقضي بحل جميع الشركات العسكرية الخاصة قبل نهاية العام. ومما له دلالة، أن هذا قد لقي انتقادات لاذعة من الولايات المتحدة؛ إذ أوضحت أنه لا يسعها الاستغناء عن هذه الصناعة، وهو ما دفع الحكومة الأفغانية إلى التراجع عن قرارها، على الرغم من إغلاقها أربعاً وخمسين شركة فعلاً، كان معظمها من الشركات غير المسجلة لدى الحكومة[١٥].

واليوم أصبحت معظم الشركات العسكرية الخاصة في العراق وأفغانستان شركات محلية، وعلى نقيض نظيراتها الأمريكية، لا تعير تلك الشركات كثيراً من الاهتمام لهوية العملاء أو ماهية العمل. ويقف عقد شركة "هوست نيشن تركينج" خير مثال على ذلك؛ فبموجب هذا العقد الذي تبلغ قيمته ٢,١٦ مليار دولار أمريكي، استأجر الجيش الأمريكي ثمان شركات شاحنات مدنية لنقل الإمدادات إلى القواعد العسكرية في أفغانستان، وألزم الشركات بتولي مسؤولية أمنها الخاص، وحقق هذا الترتيب نتائجه المرجوة إلى حد ما، إذ نجح في تزويد معظم مواقع القتال الأمريكية بالمؤن اللازمة عبر التضاريس الوعرة والأراضي المعادية دون الحاجة إلى مساعدة القوات الأمريكية إلا نادراً، ومع ذلك، كشف تحقيق أجراه الكونجرس الأمريكي في عام ٢٠١٠ أن معظم المتعاقدين الرئيسيين تعاقدوا بدورهم مع شركات عسكرية خاصة أفغانية محلية لتأمين الحماية المسلحة لقوافل الشاحنات، وخلص تقرير الكونغرس الذي يحمل العنوان "شركات أمراء الحرب" إلى أن «متعاقدي الأمن الخاص الرئيسيين من الباطن في عقد [هوست نيشن تركينج] هم

أمراء حرب، وأشاوس، وقادة وزعماء ميليشيات ينافسون الحكومة المركزية الأفغانية على القوة والسلطة والنفوذ. وعلاوة على ذلك، حظي أمراء الحرب بالمال والشرعية وذريعة لوجود جيوشهم الخاصة نتيجة توفيرهم خدمات (الحماية) لسلسلة الإمدادات الأمريكية». وكما كانت حال سوق القوة في القرون الوسطى، خلص التقرير إلى أن هذه "الجيوش الخاصة" المحلية قد عززت ظهور أمراء الحرب، وأججت الفساد والابتزاز، واحتمالية التعاون مع العدو، وانتهى إلى أن «عقد الخدمات اللوجستية كان له أثر استراتيجي بالغ في أهداف الولايات المتحدة في أفغانستان»[١٦].

وأكد تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في العام ذاته توطين الصناعة، كما كشف تحقيق شامل أجراه مجلس الشيوخ حول الشركات العسكرية الخاصة حقيقة أن الصناعة تتأصل وتكتسب صبغة محلية، أو وفق ما أوضح أحد المراقبين: «ما كان يُطلق عليها ميليشيات أمراء الحرب باتت الآن شركات أمن خاصة»[١٧]. وإلى جانب ذلك، خلقت الشركات العسكرية الخاصة الأمريكية والبريطانية الصناعةَ المحلية الأصلية من دون قصد عندما تعاقدت من الباطن مع السكان المحليين، الذين شرعوا في العمل لحسابهم الخاص فيما بعد، وعلى سبيل المثال فقد تعاقدت الشركة العسكرية الخاصة البريطانية آرمور جروب من الباطن مع شركتين عسكريتين خاصتين أفغانيتين لإمدادها بقوات الحراسة، وأطلقت على إحداهما "مستر وايت"، وعلى الأخرى "مستر بينك". وعثر تحقيق مجلس الشيوخ على أدلة تدين تلك الشركات العسكرية الخاصة المحلية بمشاركتها في عمليات القتل والاختطاف والرشوة، فضلاً عن ممارسة الأنشطة المعادية لقوات التحالف، ثم انتهى إلى أن: «انتشار أفراد الأمن الخاص في أفغانستان لا يتسق مع استراتيجية مكافحة التمرد»[١٨].

ومن المثير للإشكال أن المنظمات المحلية الوحيدة القادرة على توفير الأمن الخاص في الدول المتأثرة بالصراعات هي أمراء الحرب، والميليشيات، والمتمردون الذين يعززون السوق ويضاعفون حجمها، وعلى سبيل المثال تستعين قاعدة باغرام الجوية، إحدى المنشآت العسكرية الاستراتيجية في أفغانستان، بشركة عسكرية خاصة محلية يديرها أصيل خان، وهو قائد سابق لدى قوات التحالف الشمالي، إحدى قوات العصابات القتالية. علاوة على ذلك، توفر الشركة العسكرية الخاصة أفغانستان نافين، التي ترجع ملكيتها إلى قائد المجاهدين السابق لطف الله، قوةَ حراسة تتألف

من خمسمئة رجل، إلى جانب حراسات القوافل المسلحة إلى القاعدة الجوية. وتحالفت إحدى الشركات الأمريكية التي لم تعد قائمة الآن، يو إس بروتيكشن آند إنفيستيجيشن، مع القادة العسكريين للتحالف الشمالي، مثل الجنرال دين محمد جورات، لتزويدها بأعضاء الميليشيات السابقين لتوفير الحماية. ومن أمثلة الشركات العسكرية الأفغانية المحلية الأُخَر شركة وطن ريسك مانجمنت وقندهار سيكيوريتي جروب واستراتيجيك سيكيوريتي سولوشنز إنترناشونال إلى جانب إن سي إل هولدينجس وإيليت سيكيوريتي سيرفيسيز وآسيا سيكيوريتي جروب. ولم يكن نموذج توفير القوة هذا موجوداً قبل وصول الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي بعض الحالات، استعادت هذه الشركات العسكرية الخاصة المحلية النظام، بيد أنها قوّضت المؤسسات عينها التي سعى الأمريكيون إلى تأسيسها، وهي: قوة شرطية عامة، وجيش وطني، إلى جانب إدارات إقليمية، وتمثل جميعها مقومات الدولة الوستفالية. فعلى سبيل المثال توفر شركة كوماندو سيكيوريتي العسكرية الخاصة الحماية للقوافل المتجهة غرباً بين قندهار وإقليم هلمند، وتحوم الشكوك حول تواطؤ رئيس الشركة روح الله مع حركة طالبان، شأنه في ذلك شأن معظم أقرانه، ووفقاً لما ورد على لسان أحد مسؤولي وزارة الداخلية: «يبدو أن القاعدة تجري كما يأتي: إذا كان الهجوم صغيراً فلنسحقه، أما إذا كان حضور طالبان أقوى من أن يُسحق، فلنعقد صفقة إذاً»[١٩]، ومع ذلك لا تجتث رشوة العدو المشكلة من جذورها، بل ربما تزيد الوضع سوءاً. ويعتقد المسؤولون الأفغانيون أن شركة وطن ريسك مانجمنت تدفع المال سراً لحركة طالبان لمهاجمة قوافل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، حتى تواصل الشركة العسكرية الخاصة عملها؛ ففي سوق القوة الحرة، بإمكان العرض أن يخلق الطلب على نفسه.

وعلى غرار المرتزقة في العصور الوسطى، يمكن أن يبدي هذا الجيل الجديد من الشركات العسكرية الخاصة وحشية مفرطة عند تنفيذ العقود دون الاكتراث بحقوق الإنسان، فعلى سبيل المثال يتعامل روح الله بوحشية مع من يعرقلون سير شاحناته، بغض النظر عن كونهم مدنيين أو منتمين إلى حركة طالبان، وقد ذكر مسؤول أفغاني: «لقد اجتاح قرى كاملة». وصدر قرار بمنع الشركتين وطن ريسك مانجمنت وكامباس سيكيورتي من حراسة قوافل حلف شمال الأطلسي (الناتو) على الطريق السريع بين كابول وقندهار، على إثر مواجهتين داميتين مع المدنيين الأفغان.

وقال أحد كبار مسؤولي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، شريطة عدم الإفصاح عن هويته، عند سؤاله عن سبب تعاقد حلف شمال الأطلسي (الناتو) مع هذه الشركات العسكرية الخاصة المحلية: «ليس لدي ما أخبركم به عن بديل بديل البديل»[٢٠]، فلقد تمخضت الاستعانة المفرطة بالمتعاقدين من الباطن في هذه الصناعة عن سوق قوة حرة محلية تعج بالشركات العسكرية الخاصة المحلية التي تشبه المرتزقة.

الاتجاه الرابع: تشعب الصناعة ثنائياً

تثبت ليبيريا والصومال نمو الصناعة وتطورها في مسارين مختلفين في آن واحد، ولكن لأحدهما الأفضلية على الآخر في تحقيق السلام العالمي، ويقف كلا البلدين شاهداً على القروسطية الجديدة، فيتشابهان في الأحوال والأوضاع السيئة، لكنهما يختلفان في أسواق القوة؛ فليبيريا سوق وساطة مع الشركات العسكرية، أما الصومال فهي سوق حرة مع المرتزقة؛ ومن ثم تحظى ليبيريا بقدر أكبر من الأمان والاستقرار مقارنةً بالصومال، وهو أمر مفيد مستقبلاً.

ليبيريا أكثر استقراراً؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن سوقها سوق وساطة، فبينما تولت الأمم المتحدة تأمين البلد، أسست داين كورب جيشَها بتعاون وثيق مع رب عملها الولايات المتحدة الأمريكية، في حين تعاونت بدرجة أقل مع ليبيريا والأمم المتحدة. كانت داين كورب شركة عسكرية خاصة وفقاً لتقليد الشركات العسكرية مثل فالنشتاين التي تولت بناء القوات العسكرية ولم تستخدمها، فسواء تولت جهة ما تأسيس جيش قوامه ألفا جندي أو مئتي ألف جندي، تتشابه الأساليب المتبعة في الجوهر، لكنها تتباين في الحجم والنطاق فحسب. وقد حققت داين كورب نجاحاً نسبياً في تأسيس جيش ليبيريا مقارنةً بما توصلت إليه مجهودات الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، أو تجارب الأمم المتحدة في منطقة البلقان وهايتي وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأثبتت هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في القطاع الأمني، فاعلية عالية، وقدمت نموذجاً لعالم يحظى بصناعة عسكرية خاصة مؤثرة وناجحة.

وعلى الصعيد الآخر، تشبه قروسطية الصومال الجديدة إيطاليا في عهد قادة المرتزقة: أمراء حرب وصراع بلا انقطاع. وفي مشهد مأساوي، تتجرع الدولة ويلات سوق قوة حرة حقيقيةً تعج بالعملاء عديمي الضمير والشركات التي تفتقر إلى

الانضباط، أما ثالثة الأثافي فهي الحرب القروسطية الجديدة، ويفضي تداخل السلطات في هذه الحالة إلى حالة من الفوضى العارمة تشبه أسطورة "العصور المظلمة"، تجعل الصومال واحدة من أخطر الأماكن على وجه البسيطة.

وتكشف مقارنة هذه الحالات النقاب عن احتمالين لمستقبل هذه الصناعة؛ أولهما: ليبيريا، حيث تعمل الجهات الفاعلة الأمنية في ظل سوق قوة وساطية، وتمثل الشركات العسكرية الأطراف الفاعلة الرئيسة في السوق التي تعنى ببناء القوات العسكرية وليس استخدامها. وثانيهما: الصومال، حيث توجد سوق قوة حرة، الجهات الفاعلة فيها هي المرتزقة، الذين ينخرطون في الحروب المأجورة. علاوة على ذلك، ليبيريا أكثر أماناً من الصومال، وهو ما يعني أن الشركات العسكرية الخاصة التي تؤدي مهام المتعاقدين العسكريين في سواق الوساطة يمكن أن تعود بفوائد أمنية إيجابية، أما الشركات العسكرية الخاصة التي تعمل في ظل سوق حرة، فسوف تؤدي على الأرجح إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وتدهورها.

وتمثل الشركات العسكرية نقطة وسطية بين سوق القوة الحرة ونظيرتها التي تحتكرها الدولة؛ ذلك أن الشركات العسكرية مزيج بين الاثنتين: الشراكات العسكرية بين القطاعين العام والخاص. ومثلما كانت الشركات العسكرية مثل فالنشتاين دلالة على احتكار الدول القوة تدريجياً، فلا عجب أن الشركات العسكرية المعاصرة مثل داين كورب تشير إلى التراجع الحالي عن هذا الاحتكار، كما لو كان الزمن يعود إلى نظام عالمي ما قبل الحداثة.

وفي ظل عالم تشير فيه الاحتمالات إلى بقاء الصناعة العسكرية الخاصة، تكون الأفضلية لسوق وساطة الشركات العسكرية، على سوق حرة تكون فيها السيادة للمرتزقة الذين لن يتورعوا عن إشعال نيران الحرب وتعزيز نظام أمراء الحرب. ومع ذلك، لا تخلو الشركات العسكرية من الأخطار؛ فكما ذُكر آنفاً تُنشئ بعض الشركات العسكرية أسواق قوة حرة محلية من دون قصد، وهو ما يخلق جيلاً جديداً من قادة المرتزقة المحليين، بعضهم متعاقدون سابقون من الباطن مع كبرى الشركات العسكرية الخاصة، وبعضهم من أمراء الحرب ورواد المشروعات العسكرية الذين تبنوا النموذج العسكري الخاص للتربح من وراء من يفتقرون إلى الأمن، وبعضهم مزيج من هذا وذاك. ويمكن لهذا النوع الجديد من شركات المرتزقة العسكرية الخاصة أن يجتاح المناطق الريفية كما فعل أسلافهم في العصور الوسطى.

لم يبدأ انحسار احتكار الدول القوة على مدى قرون، بل على مدى عقود من الزمن، فليست هناك صورة مؤكدة لمسار سوق القوة؛ فإما أن يتحول إلى سوق وساطة، وهو الاحتمال الأكثر أمناً، وإما أن يتحول إلى سوق حرة، وهو احتمال تحفه الأخطار. مستقبل السوق يتوقف على ما يحدث الآن.

ما العمل؟

لعل العالم يقف الآن أمام مفترق طرق فيما يتعلق بالصناعة العسكرية الخاصة، ففي ظل غياب التوجيه التلقائي، ربما تتحول الصناعة إلى وضع يشبه الحرب المأجورة التي استمرت في إيطاليا في العصور الوسطى. ومع ذلك، ثمة خيارات أخرى، ويتمثل أحد حلول هذه المعضلة في حظر الجهات الفاعلة العسكرية الخاصة حظراً قاطعاً، بيد أنه احتمال مستبعد؛ إذ فات أوان مثل هذا الإجراء القاطع؛ فالحرب التي أوقدتها القوى العظمى العالمية في العراق وأفغانستان على مدى عقد من الزمان وطدت هذه الصناعة التي تقوم على مليارات الدولارات، ورسخت أقدامها على الساحة الدولية. وبينما تفضي الجهود الرامية إلى حظر الشركات العسكرية الخاصة الكبيرة، أو تشديد قواعد تنظيمها، إلى إقصائها خارج البلاد، سوف تتجه الشركات الأصغر حجماً، كتلك الشركات المحلية في أفغانستان، إلى العمل في الخفاء بعيداً عن الأنظار، ولذلك فمن غير المتوقع أن يحقق حظر الصناعة نتائجه المرجوة.

التنظيم الذاتي نهج آخر، وثمة محاولات فعلية تصبو إلى ذلك، وتدعم الصناعة بعض هذه الجهود على أيدي كبرى الشركات العسكرية الخاصة الرئيسية التي لا تود أن تلطخ الشركات غير الشريفة سمعتها، وتقف مدونة السلوك التطوعية الخاصة برابطة عمليات الاستقرار الدولية شاهداً على ذلك، إذ طالبت الشركات الأعضاء بالالتزام بالتصرفات المسؤولة، وهو ما يشبه المسؤولية الاجتماعية للشركات. ويرى منتقدو الصناعة أن مثل هذا التنظيم الذاتي أمرٌ مشجعٌ، بيدَ أنه يفتقر في النهاية إلى الشفافية وآليات التنفيذ اللازمة حتى تتسنى محاسبة الشركات العسكرية الخاصة.

ثمة حلٌ بديل؛ وهو تنظيم الصناعة؛ ففي الولايات المتحدة حملت جميع قوانين تفويض الدفاع التي أقرها الكونجرس منذ عام ٢٠٠٥ بين طياتها محاولات

ومجهودات ترمي إلى إدارة هذه السوق، إلا أن الكونجرس لم يعتمد تشريعات شاملة بشأن هذه الصناعة حتى الآن، على الرغم من تعدد جلسات الاستماع والتقارير، وصرخات مجموعات المجتمع المدني. وإلى جانب ذلك، طُرحت على الساحة بعض التشريعات؛ مثل "قانون وقف الاستعانة بمصادر أمن خارجية"، الذي تقدم به النائب جان شاكوسكي (العضو الديمقراطي من ولاية إلينوي)، ولكن لم تحصد هذه المجهودات أصواتاً كافية لتُعتمد وتصبح قانوناً ساري المفعول. أحد أسباب ذلك- كما ذُكر آنفاً- أن الاستعانة بالقوة المتاحة حسب الطلب تجعل الشركات العسكرية الخاصة خياراً جذاباً، بل يروق للقوى العظمى العسكرية كذلك، على الرغم من أن تبعات الشركات العسكرية الخاصة بعيدة المدى قد تطغى على ميزاتها قريبة المدى.

باءت محاولات تطبيق القوانين القائمة على الصناعة بالخيبة؛ بسبب مشكلات الولاية القضائية خارج الإقليم. ويتضمن كل من قانون الولاية البحرية والإقليمية الخاصة، وقانون الوطنية "قانون باتريوت" أحكاماً تجيز تطبيق القانون الفيدرالي فيما يتعلق بالجرائم التي ارتكبها المتعاقدون في الخارج بالمناطق المخصصة حصراً لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية، ويمنح هذا الولايات المتحدة ولاية قضائية فعلية خارج الإقليم، تتيح لها البت في الجرائم التي يحمل مرتكبوها أو ضحاياها الجنسية الأمريكية، وتحدث داخل أراضٍ أو ممتلكات مخصصة للولايات المتحدة خارج البلاد، مثل القواعد العسكرية والقنصليات والسفارات. مع ذلك، لا ينطبق هذا على مناطق الحرب، فهل يسعنا حقاً أن نطلق على الأراضي المحتلة في البلدان الأجنبية ممتلكات أمريكية؟ لا شك أن الجواب سيكون بالنفي، كما يتضح مما يسمى بقضية تريبل كانوبي. ففي ٨ يوليو/تموز ٢٠٠٦، أطلق جيكوب واشبورن، وهو موظف بإحدى الشركات العسكرية الخاصة، وابلاً من الرصاص على سيارتين عراقيتين مدنيتين، دون أي أسباب، بحسب ما أدلى به الشهود، وفي النهاية صدر قرار بإيقاف واشبورن عن العمل في الشركة، ولكن لم توجه له أي اتهامات جنائية[٢١]. مناطق الحروب الخارجية لا تندرج تحت قائمة أراضي الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك ما يحد من فعالية كل من قانون الولاية البحرية والإقليمية الخاصة وقانون الوطنية بوصفهما أداتين لضمان الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالشركات العسكرية الخاصة.

ومن جهة أخرى، حاول آخرون استخدام قانون الولاية القضائية العسكرية

خارج الإقليم لفرض مساءلة الشركات العسكرية الخاصة، إذ اعتُمد قانون الولاية القضائية العسكرية خارج الإقليم في عام ٢٠٠٠ رداً على الجرائم التي يرتكبها المدنيون المرافقون للجيش في الخارج، ويضع هذا القانون إطاراً قانونياً لمحاكمة المتعاقدين في الخارج، في الجرائم التي تتجاوز عقوبتها الحبس عاماً واحداً، في المحاكم الفيدرالية الأمريكية، ولكن هذا القانون لم يكن بالقوة الكافية لإنفاذ المساءلة، ولم يُستخدم سوى مرات قليلة منذ عام ٢٠٠٠، كلها قضايا غير ذي صلة بالشركات العسكرية الخاصة.

ويُعد تطبيق القانون العسكري المعروف بالقانون الموحد للقضاء العسكري، على موظفي الشركات العسكرية الخاصة، بديلاً مؤقتاً آخر عن فرض المساءلة. وعلى الرغم من أن تلك الأفكار تحظى بإحاطة جيدة في واشنطن العاصمة، فإنها لا تلقى نجاحاً عند تطبيقها عملياً. وعلاوة على ذلك، لا يملك القانون الموحد للقضاء العسكري ولاية قضائية على المدنيين، فضلاً عن أنه لا يتسق مع القانون المدني اتساقاً كاملاً، وهو ما يترك المحامين في حيرة من أمرهم حول كيفية تطبيقه على الشركات متعددة الجنسيات، فعلى سبيل المثال هل يُعقل الزج برئيس تنفيذي في غياهب السجن لأنه «مارس سلوكاً لا يليق بضابط ورجل شريف» (المادة ١٣٣ من القانون الموحد للقضاء العسكري)؟ إن تنظيم هذه الصناعة وإدارتها يتطلب سن تشريعات جديدة على الصعيدين، المحلي والدولي. ولكن على مدى عشر سنوات من الحرب، لم تتخذ الولايات المتحدة مثل هذا الإجراء، وتبدو فرص تدخل بروتوكول جنيف، الذي يتناول هذه القضية، في الوقت المناسب، ضعيفة واهنة.

لم يكن النجاح حليف المجهودات الدولية أيضاً؛ ففي عام ٢٠٠٥، كونت الأمم المتحدة فريق عمل بشأن الاستعانة بالمرتزقة؛ بغية «رصد الآثار المترتبة على أنشطة الشركات الخاصة ودراسة تأثيرها... في التمتع بحقوق الإنسان»[٢٢]، وبعد خمس سنوات، خلص الفريق إلى وجود فراغ قانوني تنظيمي يحيط بأنشطة الصناعة، وأوصى الجمعية العامة ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضع اتفاقية دولية محتملة تنظم القوة العسكرية الخاصة، وإلى جانب ذلك يشجع الفريق المفهوم الوستفالي الذي يتلخص في أن الدول وحدها لها الحق في احتكار القوة وإحكام قبضتها عليها، ولا يمكنها أن تعهد بهذا الامتياز إلى القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تصور الفريق إمكانية وضع نظام وطني لترخيص هذه الصناعة وتنظيمها

والإشراف عليها على نطاق عالمي، وإضافة إلى ذلك، سيكون لزاماً على الدول جمع تلك المعلومات وتقديمها للأمم المتحدة، وهو ما يؤدي إلى الاحتفاظ بسجل دولي حول الجهات الفاعلة العسكرية الخاصة[٢٣]، غير أن هذا الاقتراح لم يلق سوى استقبال فاتر من جانب الدول الأعضاء. وفي إشارة أخرى إلى القروسطية الجديدة، يرى كثيرون أن وضع صك ملزم قانوناً، مصحوباً بآليات الرقابة والتنظيم فيما يتعلق باستخدام القوة، أمراً سابقاً لأوانه، وافتئاتاً على سيادتهم. وفي عام ٢٠٠٦، أطلقت سويسرا بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر "المبادرة السويسرية" الرامية إلى مواءمة ممارسات الصناعة مع معايير حقوق الإنسان، وكانت العملية ذات طبيعة تشاورية، وشاركت بها الحكومات والشركات العسكرية الخاصة ومجموعات المجتمع المدني. وقد وافقت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة على هذه المبادرة، ولم يكن هذا بالأمر الهين؛ إذ كان الجزء الأكبر من هذه الصناعة طوع بنانهما آنذاك. وبحلول عام ٢٠٠٨، أسفرت هذه المجهودات عن التوصل إلى فهم مشترك حول التزامات هذه الصناعة المتعلقة بحقوق الإنسان في مناطق الحرب، وهو ما صُدِّق عليه في مدينة مونترو بسويسرا، ويُعرف باسم وثيقة مونترو. وبلغ عدد الشركات الموقعة الأصلية ٥٨ شركة، ثم قفز عددها ليصبح ٧٠٨ شركات في ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣ [٢٤]، وعلى صعيد آخر، تمثل المدونة الدولية لقواعد سلوك مقدمي الخدمات الأمنية الخاصة جهداً موازياً للمبادرة السويسرية، إذ توضح معايير هذه الصناعة لضمان الامتثال للقانون الدولي.

ومع ذلك، تحوم الشكوك حول فاعلية وثيقة مونترو والمدونة الدولية لقواعد السلوك؛ نظراً لأنهما اتفاقات طوعية، وليست معاهدات دولية ملزمة، كما تعتمد الشفافية إلى حد بعيد على إبلاغ الشركات الذاتي عن المشكلات، وهو أمر مستبعد الحدوث؛ لأنه يسيء إلى العمل، فضلاً عن ضعف آليات التنفيذ. وإلى جانب ذلك، تقتصر تلك الاتفاقات على الشركات العسكرية الخاصة التي تقتحم ميدان الحرب، في حين أنها تستبعد شركات الدعم الأمني والشركات المعنية بالتدريب، مثل داين كورب الكائنة في ليبيريا. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر الصناعة بشدة إلى أدوات الرقابة التي تتخطى المعايير الوستفالية البالية المتأصلة في القانون الدولي مثل وثيقة مونترو، وتدرك الطبيعة القروسطية الجديدة التي تتسم بها أوائل القرن الحادي والعشرين.

الذي ما زال يمكن عمله

لن تندثر الصناعة العسكرية الخاصة وتنطفئ شعلتها، ومن ثم يجب اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتعزيز الآثار الإيجابية لهذه الصناعة والحد من آثارها السلبية، فبدلاً من الاعتماد على القوانين الضعيفة، أو قواعد السلوك الطموحة، أو الأمل اليائس في بروتوكول جنيف جديد يتعامل مع هذه الجهات الفاعلة المسلحة الجديدة، لا مناص من إيجاد حل أكثر واقعية، ينطوي على تعزيز سوق قوة وساطية، تستبعد المرتزقة، وتتعامل فقط مع الشركات العسكرية المؤهلة في شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهذا من شأنه منع الانتقال إلى نظام السوق الحرة. وربما يثبت أحد النهج السوقية فاعلية أكبر من نظيره التنظيمي، ويرجع ذلك إلى أنه في ظل عالم يتسم بالقروسطية الجديدة، لا تقوى مجموعة واحدة من الجهات الفاعلة، مثل الدول، على فرض إرادتها جماعياً من خلال القانون الدولي، ومن ثم يجب السعي إلى استخدام أساليب أخرى، مثل النهج السوقية، للسيطرة على هذه الصناعة الخطيرة.

ويسعى النهج السوقي إلى تحفيز الممارسات المرغوبة عن طريق جعلها مربحة؛ إذ يمكن لمستهلك قوي يمتلك القوة السوقية، مثل الولايات المتحدة، أن يقود السوق نحو تحقيق السلوك الجيد، أو السلوك المقبول على أقل تقدير، وذلك عن طريق التأثير في دافع الربح الخاص بهذه الصناعة. القوة السوقية هي مقدار التأثير الذي تمارسه الشركة، أو في هذه الحالة "الدولة"، في الصناعة التي تعمل فيها، ولذلك يُطلق على الشركات التي تتمتع بقوة سوقية "صنَّاع السعر"، نظراً لقدرتها على تحديد السعر الخاص بسلعة أو خدمة معينة، مع الحفاظ على الحصة السوقية.

وللمنطق سحر خاص بقدر بساطته، إذ يحدد العميل الذي يتمتع بالقوة السوقية معايير أداء الصناعة، ويُحمِّل الشركات مسؤولية الالتزام بتلك المعايير، ويحتفظ بمؤشر شركات يستند إلى الأداء؛ فالشركات التي تتفوق يمكن إعادة توظيفها، في حين تُستبدل أخرى بتلك التي يتراجع أداؤها، وهو ما يشجع أفضل الممارسات في هذه الصناعة من خلال ما أسماه عالم الاقتصاد آدم سميث "اليد الخفية" للسوق، وهو تعبير مجازي يصف سلوك التنظيم الذاتي للسوق الحرة عند مكافأة السلوك الجيد واستبعاد السلوك السيئ.

وفي حالة الصناعة العسكرية الخاصة، تحكم الولايات المتحدة قبضتها على القوة السوقية، نظراً لأنها كانت المشتري البارز الوحيد في السوق، ويعني هذا أن الدولة كانت قادرةً نوعاً ما على تحديد الأسعار والمعايير للشركات العسكرية الخاصة وإخضاعها للمساءلة. وقد أخفقت- للأسف- في القيام بذلك، على الرغم من التعاقد على نصف هيكل قواتها في العراق وأفغانستان مع جهات أخرى. لم توجد معايير أداء موحدة، واختلفت طرائق المساءلة باختلاف المكتب الحكومي الذي أصدر العقود، وتباينت العقود تبايناً كبيراً بين الشركات، ولم تنفذ تنفيذاً متسقاً، وإلى جانب ذلك لم يكن هناك أي مؤشر حكومي لقياس أداء الشركات. وعادة ما كانت العقود تُجدد لحساب الشركات الحالية، بصرف النظر عن كفاءتها، بحسب الموثق في تقرير جينسيلر، ولجنة التعاقدات وقت الحرب، والمفتش العام الخاص لبرنامج إعادة إعمار العراق، فضلاً عن المفتش العام الخاص لبرنامج إعادة إعمار أفغانستان، وغيرها من التحقيقات الحكومية. لو كان هذا المستهلك الكبير قد استخدم قوته السوقية من أجل إرساء القواعد المهنية، ووضع معايير الأداء، ومكافأة أفضل الممارسات، عندما كانت الصناعة لا تزال في مهدها، لربما صارت الأمور مختلفة اختلافاً جذرياً اليوم، لكن ما حدث أن الصناعة نمت عشوائياً.

قد تتسنى الفرصة الآن للأمم المتحدة لوضع أفضل ممارسات الصناعة، إذا قررت إيكال بعض عمليات حفظ السلام لجهات خارجية؛ إذ يمكن لعمليات حفظ السلام أن تصبح سوق القوة العسكرية الخاصة الكبرى في المستقبل القريب، وهو ما يمنح الأمم المتحدة القوة السوقية، وعلاوة على ذلك ستتاح للمنظمة الفرصة لاختيار الفائزين والخاسرين من الشركات العسكرية الخاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام، وهو ما يسمح لها بتحديد المعايير وقيادة سلوك الصناعة، كما يفعل المستهلك الكبير.

ولا يوحي هذا بضرورة عقد مزادات على عمليات حفظ السلام، أو إيكالها كاملةً للقطاع الخاص، ومثل "العقوبات الذكية"، يحتاج العالم إلى "عمليات حفظ السلام الذكية المخصخصة" التي تتناول قضايا القدرة والمساءلة، ولتحقيق ذلك يجب على الأمم المتحدة أن تنشئ نظام ترخيص وتسجيل يمتثل له جميع العاملين بالصناعة من أجل التأهل المسبق لإبرام العقود مع المنظمة. ويستتبع هذا وضع معايير وسياسات واضحة تنظم جميع أنشطة الصناعة، بالإضافة إلى آليات شفافة للرقابة

والمساءلة، وفي الحد الأدنى يجب أن يشمل هذا النظام العناصر الآتية: معايير التسجيل، ومدونة السلوك الأخلاقي، ومعايير فحص الموظفين، وآليات الشفافية والمساءلة، والعملاء المجازين (على سبيل المثال: العملاء المجازون من مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة)، فضلاً عن معايير التدريب والسلامة، والمعايير التعاقدية، وآليات تنفيذ الامتثال مثل تدقيق الحسابات. ويجب وضع أدوات تعاقد لضمان الانتشار السريع للشركات العسكرية الخاصة في حالة نشوب كارثة إنسانية، ولذلك يجب عدم فقدان ميزة رئيسية تتمتع بها الشركات العسكرية الخاصة، وهي الاستجابة السريعة، والقدرة الفائقة على التعامل مع التردد والارتباك البيروقراطي.

تعد الفوائد المحتملة التي يمكن أن تقدمها هذه الصناعة للأمم المتحدة فوائد جوهرية؛ فالمؤسسات العسكرية لديها القدرة على تعزيز قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الآخذة في التناقص، سواء لغرض معين، أم على أساس دائم. والأكثر إثارة للجدل أنه بإمكان الشركات العسكرية الخاصة القوية التي تمتلك قدرات نشر القوة الاستراتيجي أن تنتشر بسرعة لضبط الأوضاع المأساوية، مثل حالات الإبادة الجماعية، كما كان بوسع شركة إجزكيودف آوتكمز فعله في رواندا. ويمكن لهذه الشركات العسكرية الخاصة إنشاء ملاذات آمنة للمدنيين، واستثمار وقت الأمم المتحدة الثمين لحشد قوة حفظ سلام كبيرة من الدول المانحة، والذي غالباً ما يستغرق أسابيع أو أشهراً، ويمكن لهذه الصناعة أيضاً أن تزود الأمم المتحدة بقوة عسكرية شبه دائمة أو "تحت الطلب"، وهو الهدف المتوقع أصلاً لهذه الصناعة منذ نشأتها.

وإذا أُحسن إدارة هذا النظام، فسيكون بمثابة هدية للأمن العالمي بكونه سوق قوة وساطية، مع الحيلولة دون وقوع الآثار المترتبة على السوق الحرة غير المقيدة، كما ظهر في عهد قادة المرتزقة والصومال في الوقت الحالي، وسيسهم هذا النظام في تعزيز بعثات الأمم المتحدة التي تعاني نقصاً في قوات حفظ السلام المؤهلة، وزيادة القدرة على الانتشار السريع في حالات الطوارئ لوقف الأعمال الوحشية، والسماح كذلك برقابة الرأي العام على الصناعة العسكرية الخاصة، والسماح للأمم المتحدة (والعالم) بالاستفادة من خدمات الشركات العسكرية الخاصة، وتوفير القليل من الرقابة على هذه الصناعة المزدهرة التي لن تندثر. إذا استخدمت الشركات العسكرية الخاصة استخداماً صحيحاً، فستعزز قدرة الأمم المتحدة إلى حد كبير على

ضمان السلم والأمن والحوكمة، فهدفها الرئيسي وفق ميثاق الأمم المتحدة هو «إنقاذ الأجيال القادمة». ثم إن هذا من شأنه إرساء القواعد التي تؤول إلى اتفاق نهائي بخصوص الرقابة على القوة العسكرية الخاصة، ولكي يكون فعالاً يجب أن يتضمن هذا البروتوكول صنوفاً مختلفة من الجهات الفاعلة القروسطية الجديدة، وليس الدول فحسب؛ نظراً إلى أن العديد من هذه الجهات توظف القوة الآن في حين تفقد الدولة احتكارها إياها.

سترفض بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خصخصة عمليات حفظ السلام، كما فعل كوفي عنان في أثناء الإبادة الجماعية التي حدثت في رواندا، لأن ذلك ينتهك المبادئ الوستفالية، ولكن قد يتغير هذا الأمر تدريجياً. وكما أوضح السير بريان أوركهارت، مساعد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي يعد الأب المؤسس لقوات حفظ السلام، بقوله: «يبدو لي أن بعض هذه الشركات الخاصة يمكن أن تؤدي دوراً مفيداً للغاية... فهناك جميع أنواع المهام الخاصة التي قد تكون هذه الشركات مدربةً على أدائها تدريباً أفضل من قوات الأمم المتحدة التي تُجمع في اللحظة الأخيرة»[٢٥]، وفي الواقع بدأت الأمم المتحدة التحرك فعلاً في هذا الاتجاه، وتوظيف الشركات العسكرية الخاصة لحماية عملياتها في جميع أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الأمم المتحدة توجيهات للشركات العسكرية الخاصة التي تعمل على متن السفن المسافرة عبر المسطحات المائية التي يوجد بها القراصنة، في انقلاب على قانون الأميرالية (القانون البحري) الذي امتد قروناً من الزمان، وهو قانون وستفالي حتى النخاع. وفي الوقت الحاضر، تستكشف مجموعة عمل الأمم المتحدة المعنية بمسألة استخدام المرتزقة، كيفية استخدام المنظمة الشركات العسكرية الخاصة الاستخدام الأمثل؛ وقد صاغ مكتب الأمن بالأمم المتحدة مبادئ توجيهية تشغيلية، ونموذج عقد إلى جانب بيان عمل للشركات العسكرية الخاصة[٢٦].

ولذلك، فإن تبني نهج سوقي مقترنٍ بلوائح تنظيمية أمرٌ منطقي، فمن الصعب تطبيق القوانين وحدها، والقوانين مفرطة الصرامة ستؤدي ببساطة إلى تأسيس شركات عسكرية خاصة خارج البلاد، تكون خارج نطاق المساءلة. لذلك، فالأمم المتحدة وحدها لديها القوة السوقية المحتملة، والثقل التنظيمي، اللازمان لرسم مستقبل هذه الصناعة. ربما فات أوان حظر هذه الصناعة، على أولئك الذين يرغبون ذلك، لكن

لا يزال لدينا بعض الخيارات: إما السماح لسوق القوة بالتوسع دون تدخل، وإما تشكيلها لاستخلاص مزاياها مع الحد من أخطارها. وبعبارة أخرى، إما قبول السوق الحرة، أو تعزيز سوق الوساطة، ولكن الجواب هنا حتمي، نظراً للعلاقة بين القوة المسلحة والسيادة.

عودة إلى المستقبل

إن عودة ظهور الجيوش الخاصة يعد نذيراً بتوجه أوسع نطاقاً في العلاقات الدولية: ظهور القروسطية الجديدة، وفي ظل النظام العالمي الوستفالي المعاصر، تستطيع الدول وحدها صياغة قانون دولي وفرضه من خلال احتكارها القوة، وهو ما يعني أن بإمكان الدول وحدها استخدام العنف "بصفة شرعية"، لفرض إرادتها، وهو ما يجعل منافسيها من غير الدول تحت رحمتها. كما تحظر الدول المرتزقة حظراً صارماً، وذلك لأنهم يهددون هذا الاحتكار وينافسون النظام.

ينذر تراجع محظورية الارتزاق بتحول في هذا النظام العالمي، من النظام الوستفالي المرتكز على الدولة إلى الوضع الذي كان قائماً في العصور الوسطى. فالنظام في العصور الوسطى لم يكن يهيمن عليه الدول، لكنه كان متعدد المراكز بطبيعته، ذا سلطات محدودة، تتقاسمها الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على حد سواء؛ أما الدول فكانت مجرد جهة فاعلة أخرى على مسرح عالمي مكتظ، ولم تكن هناك جهة تحتكر القوة لفرض إرادتها، بل سوق قوة حرة، وجهات فاعلة؛ مثل الملوك والباباوات والأمراء ودول المدن والأسر الغنية.. وما إلى ذلك ممن يستعينون بالمرتزقة لتسوية النزاعات في الحروب المأجورة.

وتصف القروسطية الجديدة ما قد يبدو عودة إلى النظام العالمي متعدد المراكز؛ فالقروسطية الجديدة هي نظامٌ عالمي غير مرتكز على الدولة، متعدد الأقطاب، يتسم بتداخل السلطات والولاءات، وهي صورة مجازية عن ظاهرة عالمية ولا يُقصد ارتكازها على أوروبا، وهي لا تدل ضمنياً على النكوص العالمي؛ فالدول لن تختفي، لكن ستتراجع أهميتها، وستزيد منافستها مع الجهات الفاعلة العالمية الأخرى، مثل: الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات، والمجموعات الدينية والعرقية المسيسة، والإرهابيين، والمنظمات الإجرامية عبر الوطنية، وغيرها من الجهات، سعياً إلى تحقيق الهيمنة السياسية في

الشؤون العالمية. ولم يكن هذا هو الوضع قبل قرن من الزمان حين كانت سيادة الدول هي السمة البارزة، ولم تكن القروسطية الجديدة كذلك تعني الفوضى وانعدام النظام؛ فالنظام العالمي سيظل في اضطراب دائم يحتوي المشكلات بدلاً من حلها.

ويظهر للعيان وجود نقاط تشابه بين الوضع الذي كان قائماً في العصور الوسطى والوضع الحالي، وفي هذا الإطار ابتكر الباحث هيدلي بول في عام ١٩٧٧ اختباراً يستبين من خلاله حضور القروسطية الجديدة في العلاقات الدولية، استناداً إلى خمسة معايير؛ وهي: توحيد العالم تكنولوجياً، والتكامل الإقليمي بين الدول، وبزوغ المنظمات عبر الوطنية، وتفكك الدول، وعودة العنف الدولي الخاص، ولم يسفر اختبار هيدلي عن دليل يُذكر على وجود القروسطية الجديدة في عصره، لكن كان هذا في ذروة الحرب الباردة، وهي فترة ذات طابع وستفالي بامتياز، ومع ذلك أظهرت إحدى الدراسات المعاصرة بوضوح أن القروسطية الجديدة في تنامٍ.

ويرى بعضهم أن أهم ما يدعو إلى القلق في القروسطية الجديدة هو عودة دور الكيانات الخاصة في ممارسة العنف الدولي- أو ما يسمى بالارتزاق- وتبعات الحرب المأجورة على السلام الدولي. القوى المعاصرة المكافئة للجهات الفاعلة العسكرية الخاصة هي الشركات العسكرية الخاصة: منظمو صراعات سريعو الانتشار، اتخذوا هيكل الشركات متعددة الجنسيات، ينشرون جيوشاً خاصة كالمرتزقة، أو يؤسسون الجيوش كالمتعهدين العسكريين.

المخاوف المبالغ فيها بشأن الارتزاق نابعةٌ من انحياز وستفالي؛ فمن شب على النظر إلى الحرب من منظور أيديولوجي بحت على أنها صراع مسلح بين دولتين أو أكثر، قد يميل إلى تبني افتراض مفاده أن تسليع الصراعات يؤدي إلى زيادة العنف، وهو افتراض يغفل حقيقة واضحة؛ وهي أن بعض الحروب الأشد دموية في التاريخ، مثل الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، خاضتها الدول من خلال جيوش وطنية وفي ذروة سيادة النظام الوستفالي، وأن أولئك الذين يخشون شديد خطورة المرتزقة وعدم انضباطهم مقارنة بالجيوش الوطنية يتجاهلون حقيقة امتلاك كثير من الجيوش التابعة للدول سجلات مخزية مليئة بحالات انتهاك حقوق الإنسان وأعمال السلب والنهب، فهل من الأمانة القول إن الجيوش الوطنية في السودان، وميانمار، وأفغانستان، وبيلاروسيا، وتشاد، وزيمبابوي، وقرغيزستان، واليمن، وهايتي، ودول أخرى عديدة أكثر احترافية من الشركات العسكرية الخاصة؟

في الواقع، لا تتفوق الجيوش العامة بأي حال على نظيرتها الخاصة.

إضافةً إلى ذلك، فإن الاعتقاد الوستفالي السائد بأن الحرب امتياز حصري للدول ليس له ما يؤيده من واقع التاريخ؛ فقد كانت القوة المسلحة سلعة تباع وتشترى في أغلب الحقب التاريخية، وكان شن الحروب بالاستعانة بمقاتلين مأجورين أمراً اعتيادياً، بل كان من ديدن الأثرياء، أفراداً وجماعات، الاستعانة بجيوش خاصة لتحقيق مآربهم المتمثلة في امتلاك النفوذ السياسي والثروة، والثأر، والمجد، وما إلى ذلك، مما أدى إلى ظهور سوق قوة حرة تباع فيها القوة العسكرية وتشترى، بغض النظر عن جنسية البائع أو المشتري. وفي الواقع، كان اشتراك الكيانات الخاصة في تقديم خدمات العنف أمراً اعتيادياً في العلاقات الدولية قبل القرن التاسع عشر.

وجدير بالذكر أن الحرب المأجورة منذ العصور الوسطى تنطوي على مميزات وعيوب، فمن الناحية الاقتصادية تتفوق الخدمات العسكرية المقدمة عند الطلب على الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة من حيث الفائدة المرجوة من كل منهما؛ إذ إن الاحتفاظ بقوات مسلحة دائمة أمر مكلف، سواء في العصور الوسطى أو في العصر الحالي، إضافة إلى أن القطاع الخاص بما يمتلكه من قدرة إبداعية قد يجد سبلاً أكثر فاعلية وكفاءة لتحقيق أهداف الحرب، وهو ما يسهم أحياناً في إنقاذ الأرواح والأموال. وعلى المتخوفين من احتمالية أن يؤدي ظهور الشركات العسكرية الخاصة إلى موقعة هرمجدون عالمية، ألا ينسوا أن الصناعة العسكرية الخاصة، كقادة المرتزقة قديماً، تتطلب شيئاً من القانون والنظام كنظام مصرفي موثوق فيه، وآليات إنفاذ عقود، ومقرات قائمة على أرض الواقع، وقاعدة آمنة لإدارة العمليات، وغيرها من لوازم الاستقرار؛ فليس من مصلحة هذه الصناعة أن يصير العالم بلا قانون يحكمه.

وفي الوقت نفسه لا يجب أن تعمينا هذه المميزات عن الجانب المظلم من الحروب الخاصة الذي رأيناه أيضاً في العصور الوسطى؛ حيث يرى كثيرون أن ربط دافع الربح بالقتل أمر شائن من الناحية الأخلاقية، وقد يحرض على الموت والدمار بلا داعٍ. ومما يزيد الطين بلة أن الخدمات العسكرية الجاهزة عند الطلب تقلل العوائق التي تحول دون شن الحروب، والنتيجة هي ازدياد الإقبال على العنف مقارنة بالحلول السلمية؛ فبمجرد نشوب الحرب سيكون لدى الجيوش الخاصة دافعها

لإطالة زمن الصراع المسلح، وتوسيع دائرته لتحقيق مكاسب مالية، وهو خطر أخلاقي متجذر في الحروب الربحية. ثم إن بإمكان عرض الخدمات العسكرية خلق الطلب عليه من خلال تقديم تكتيكات أو تقنيات جديدة لم يسبق أن أتيحت للجهات الفاعلة القروسطية الجديدة، كما يمكن خلق الطلب أيضاً من خلال عمليات السلب والابتزاز. وما يثير القلق فعلاً هو التوجه إلى تطوير تقنيات عسكرية رخيصة يسهل الحصول عليها؛ مثل الأجهزة الآلية، والأسلحة الإلكترونية؛ فمن المحتمل أن تخوض الشركات العسكرية الخاصة حروبها في المستقبل باستخدام طائرات حربية من دون طيار، وشن هجمات إلكترونية. ظاهرة الارتزاق قد تؤدي إلى نشوب مزيد من الحروب كما كان الحال في العصور الوسطى.

ومن ناحية أخرى تؤدي خصخصة الحروب إلى إحداث تغيير في طبيعتها؛ فإتاحة وسائل الحرب لمن يمكنه دفع الثمن تغير أسباب الحروب وغاياتها، وهو ما قد يؤدي إلى تحول المؤسسات والتكتلات والأفراد فاحشي الثراء إلى نوع جديد من القوى العظمى. تغير الحرب المأجورة كذلك من نمط الصراع؛ إذ يمكن مثلاً انتهاج استراتيجيات غير عنيفة؛ مثل شراء مرتزقة العدو، أو الاحتفاظ بجميع الشركات العسكرية الخاصة، في منطقة ما، بما يؤدي إلى عدم قدرة الآخرين على المواجهة العسكرية. تتمثل إحدى الصعوبات الأزلية في إنفاذ شروط العقد في ظل امتلاك المتعاقد السلاح وعدم توافر ذلك للعميل، كما أن الشركة العسكرية الخاصة لديها ما يدفعها إلى استغلال الفوارق بين ما لديها وما لدى العميل من معلومات لتحقيق الربح، وربما تقويض السلم. هذه المعضلات ما هي إلا مقدمات بسيطة لعالم جديد جسور يبدو عليه جلياً الطابع القديم.

ما زال تطويع سوق القوة الحرة ينطوي على الخطر نفسه الذي كان ينطوي عليه في العصور الوسطى، ولذلك قد يكون تبني منهج سوقي أنجع من تبني منهج تنظيمي في التعامل مع الشركات العسكرية الخاصة؛ نظراً لأن القوانين المتشددة ستدفع هذه الشركات إلى العمل في الخارج. ولتجنب ذلك فإن دعم قيام سوق قوة وساطية، ربما مع الاقتران بإصدار لوائح منظمة مناسبة، سيؤدي إلى نتائج أفضل. وقد يسهم أحد المستهلكين، أو ائتلاف مستهلكين يتمتع بالقوة السوقية، في تأسيس سلوك الصناعة من خلال مكافأة أصحاب الكيانات العسكرية، واستبعاد المرتزقة، وهو ما يحول دون ظهور سوق حرب حرة، وقد يترتب على ذلك الاستفادة من

مميزات هذه الصناعة، والحد من أخطارها، وترويض تلك الفئة المعروفة بكلاب الحرب.

قد يشعر البعض بالقلق من القروسطية الجديدة بسبب انطوائها على شق "العودة إلى المستقبل"، لكن الأمر لا يستدعي هذا القلق؛ فالعالم ليس في حالة تقهقر وتراجع، وإنما هو في طريقه إلى العودة إلى طبيعته الأصلية التي لا يهيمن فيها نوع معين من الجهات الفاعلة السياسية على الساحة العالمية، كما فعلت الدول في القرون الأخيرة. ومن واقع التاريخ تنقسم السيادة عموماً بين جهات فاعلة مختلفة، كما كان الحال العصور الوسطى، إلى أن شذت عنها القرون الأربعة الماضية التي شهدت سيادة النظام الوستفالي الذي تؤول السيادة فيه للدول. وهذا يعني ضمنياً أنه ليس بإمكان جهة فاعلة واحدة احتكار القوة وإحكام السيطرة عليها، وذلك قد يطلق العنان لعودة الارتزاق مرة أخرى. وقد تؤدي سوق القوة الحرة الناتجة إلى حدوث تغيير في طبيعة الحروب، وتوزيع القوة في مجال الشؤون الدولية والسلم العالمي، وهو ما سيكون له بالغ الأثر؛ إذ يشير ذلك إلى أن العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين ستكون أشبه بالعلاقات الدولية في القرن الثاني عشر أكثر منها في القرن العشرين.

ملحق أ
عقد مواعيد تسليم غير محددة /كميات غير محددة

غير سري
حفظ السلام/ تعزيز القدرات/جهود المراقبة - القارة الإفريقية

S-LMAOM-03-C0034

القسم ب

الإمدادات أو الخدمات والأسعار/ التكاليف

ب-١ ينفذ المتعاقد الخدمات اللازمة لحفظ السلام وتعزيز القدرات وجهود المراقبة، أيها وجميعها، داخل قارة إفريقيا. يكلف مسؤول التعاقد المتعاقدَ بالمشروعات المحددة ونطاقات العمل عن طريق أوامر مهمات كتابية، وفقاً لشروط العقد، والشروط الخاصة الواردة في هذه الوثيقة.

ستشمل الخدمات المهنية المزمع توفيرها، على سبيل المثال لا الحصر، اللوجيستيات، ونقل الأفراد، وتدريب أفراد تابعين للبلد المضيف، والإمداد، وإنشاء عمليات أو خدمات ميدانية، والصيانة، والاتصالات، وأي خدمات أخرى ذات صلة وضرورية لتلبية احتياجات الإدارة؛ إضافة إلى إدارة مختلف التخصصات المشتركة والتنسيق بينها. للاطلاع على بيان العمل انظر القسم ج.

ب-٢ هذا عقد كميات غير محددة/مواعيد تسليم غير محددة يتضمن أجوراً

ثابتة في الساعة. مدة العقد S-LMAQM-03-C0034 سنة أساس واحدة، إضافة إلى أربع سنوات خيار، كل سنة ١٢ شهراً، لتجديده حسب تقدير الحكومة. يجوز تجديد العقد وفقاً لتعديله بموجب الأحكام والشروط نفسها السارية في السنة الأساس، باستثناء ما ورد في الفقرة ب-٥ الأسعار/التكاليف. سيحدد مسؤول التعاقد، الذي سيصدر أوامر المهام المنفذة للمتعاقد، مقدار العمل الفعلي المزمع إنجازه، والوقت المحدد لهذا الإنجاز، والمنجزات المستهدفة، وموقع العمل. العمل الوحيد المعتمد بموجب هذا العقد هو العمل الذي يُنجز بعد تلقي أوامر المهام المذكورة، وإخطارات البدء الكتابية من مسؤول التعاقد. يجوز إرسال إخطارات البدء الكتابية بواسطة الفاكس أو البريد الإلكتروني.

ب-٣ يؤدي المتعاقد، عند تسلمه أمر مهمة محرراً كما يجب، جميع الخدمات حسب المطلوب في هذا العقد، كما يؤدي المتطلبات الإضافية التي قد تتضمنها أوامر المهام فيما يخص المشاريع المذكورة فيها. يتم المتعاقد جميع الأعمال والخدمات بموجب هذا العقد خلال المدة الزمنية المحددة في أوامر المهام، باستثناء عدم إصدار أمر مهمة بموجب هذه الوثيقة بعد انتهاء مدة هذا العقد. يُحدَّد الأداء والمنجزات المستهدفة وموقع العمل في أمر المهمة.

ب-٤ لا تقدم الحكومة ضمانات فيما يتعلق بعدد الأوامر، أو كم الخدمات الفعلي الذي سيُطلب، فوق قيمة الحد الأدنى المضمونة، البالغ قيمتها ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في مدة العقد (سنة أساس واحدة إضافةً إلى سنوات الخيار الأربع جميعها).

ب-٤-١ إذا أُرسيَ عقدان أو أكثر بموجب هذا الالتماس، تحتفظ الحكومة بحق التنافس أو إسناد أوامر مهام فردية إلى متعاقد بعينه.

ب-٤-٢ القيمة الدولارية القصوى في مدة هذا العقد (سنة أساس واحدة إضافةً إلى سنوات الخيار الأربع جميعها) هي ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

ب-٤-٣ القيمة الدنيا المنفذة مقابل هذا العقد هي ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي في مدته (سنة أساس واحدة إضافةً إلى سنوات الخيار الأربع جميعها).

ب-٤-٤ القيمة الدولارية الدنيا لأي أمر مهمة ممنوح هي ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي، وتبلغ القيمة الدولارية القصوى له ٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (ارجع إلى

القسم (ط)، فقرة العقد ٥٢-٢١٦-١٩، قيود إصدار الأوامر). يجوز التنازل عن هذه القيود عن طريق اتفاق ثنائي بين الحكومة والمتعاقد المُرسَى عليه العقد.

ب-٤-٥ مفردة لغرض خاص

ب-٤-٦ لا يجوز للمتعاقد الرئيسي التعاقد من الباطن بقيمة تتجاوز ٥٠٪ من قيمة هذا العقد الإجمالية.

ب-٥ الأسعار/ التكاليف

يقدم المتعاقد الخدمات المهنية حسب توجيه أوامر المهام الفردية التي يحررها مسؤول التعاقد. وعند تحديد أسعار أوامر المهام الفردية، تكون معدلات أسعار الخدمات المطلوبة وفقاً لأجور العمل الثابتة في الساعة، التي تشمل الأعباء كاملةً، التي قدمها مقدم العرض (انظر ب-٥-١).

ب-٥-١ يقدم مقدم العرض تحليلاً للتكلفة، وحجم الأعمال، يتضمن معدلات الأجور المباشرة في الساعة، بلا أعباء غير مباشرة، لكل فئة مهنية، بالإضافة إلى معدلات الأجور في الساعة، شاملة الأعباء كاملة، لكل فئة عمل، وذلك في كل تخصص مطلوب. تتضمن معدلات الأجور التي تشمل الأعباء معدلات الأجور المباشرة في الساعة، والتكاليف غير المباشرة، والمصروفات العامة والإدارية، والربح؛ وجميع المزايا الإضافية التي يتمتع بها الموظفون؛ كمعاش التقاعد، واقتطاعات الضرائب، والقانون الاتحادي لمساهمات التأمين (ملحوظة: لا تتضمن الأجور التي تشمل الأعباء تأمينَ قانون الدفاع الأساسي)، وإعانة البطالة، وتعويضات العمال، وغيرها. قدم هذه المعدلات في صورة مخطط يُفصِّل كل مكون من مكونات معدل الأجور التي تشمل الأعباء. يُرجى إدراج معدل أجر أي فئة ترى إمكانية الاستفادة منها خلال أداء أوامر المهام بموجب هذا العقد. تُقدم معدلات الأجور جميعها في كل سنة من السنوات الأساسية وكل سنة خيار. لا يُلزِم تقديم معدلات أجور سنة الخيار الحكومةَ بتنفيذ هذه السنة، ولا يفسر مقدم العرض هذا بقصد الحكومة فعل ذلك. قدم المعلومات ذاتها لكل المتعاقدين من الباطن المحتملين، لو أمكن ذلك.

ب-٥-٢ قدم تعليقاً توضيحياً يصف فئة العمل الفردية ومتطلباتها (على سبيل المثال: مدير مشروع- خبرة ذات صلة ١٠ إلى ١٢ سنة؛ درجة علمية (أو أكثر) منذ

٤ سنوات على الأقل؛ شهادة (أو أكثر) كذا).

ب-٥-٣ قدم نسخة من آخر تدقيق حسابات لشركتك نفذته وكالة حكومية أخرى، وإذا تعذر تقديم نسخة، يُرجى تقديم اسم الوكالة المطلعة على الأمر ونقطة الاتصال.

ب-٥-٤ لتقويم الأسعار أو التكلفة بموجب هذا العقد، انظر القسمين (م) و(ن) والملحق (ط). لأغراض التقويم بموجب هذا العقد، ستُحلل الأسعار المقدمة وفقاً للملحق (ط). ستُستخلص معدلات الأجور المستخدمة في الملحق (ط) من تحليل التكلفة، وحجم الأعمال المقدم وفقاً للفقرتين (ب-٥-١) و(ب-٥-٢) وتُلحق بالقسم (ب) من العقد الناتج.

ملحوظة: بعد الانتهاء من المفاوضات، وقبل منح أي أمر مهمة، يصير لزاماً عليك- عند الضرورة وفي حالة عدم تنازل مسؤول التعاقد- ملء شهادة التكلفة الحالية وبيانات التسعير.

ب-٦ تكلفة المواد/ المعدات

تدرج تكلفة أي مواد أو معدات مطلوب التجهيز بها واستخدامها لأداء الخدمات المقدمة في هذه الوثيقة في سعر كل أمر مهمة، ما لم يُنص على خلاف ذلك في أمر المهمة.

ب-٧ السفر

عند تحديد تكلفة السفر، تسري أحكام وشروط لوائح السفر الفيدرالية، أو لوائح السفر المشتركة، على كل الأسفار والمسائل المتعلقة بالسفر المصرح بها بموجب هذا العقد؛ لا تتجاوز تكلفة السفر والمسائل المتعلقة به الحد الأقصى المسموح به في لوائح السفر الفيدرالية أو لوائح السفر المشتركة. وفيما يتعلق بالسفر المصرح به، يجوز إدراج البنود الآتية في سعر أمر المهمة:

(١) تكلفة الرحلة الجوية الداخلية في الدرجة الاقتصادية (طائرات الركاب مخفضة السعر)؛ (٢) تكلفة الفندق أو مكان السكن، والوجبات، وغيرها من النثريات، عند مباشرة السفر؛ (٣) نفقات متنوعة متكبدة فيما يتعلق بالسفر. وفيما يخص السفر الدولي، انظر الفقرة (ح-١٤) الخاصة بالنفقات واجبة السداد.

ب-٨ الملكيات المقدمة من الحكومة

ستُحدد الملكيات المقدمة من الحكومة- إن وجدت- في أي أمر مهمة مُصَدر أو مُنفَّذ.

ب-٩ تكلفة التأمين بموجب قانون الدفاع الأساسي

تسري متطلبات قانون الدفاع الأساسي على هذا العقد، وأي عقود من الباطن تُبرم بموجب هذا العقد. يقدم المتعاقد التغطية التأمينية بموجب قانون الدفاع الأساسي وفقاً لتأمين تعويض العمال الوارد في الفقرة (٥٢-٢٢٨-٠٣) من لوائح الحيازة الفيدرالية (قانون الدفاع الأساسي). ستُحدد الرسوم الخاصة بقانون الدفاع الأساسي في أوامر المهام.

ب-١٠ التعريفات

تُستخدم اللفظتان "المتعاقد" و"المتعاقد الرئيسي" في هذا العقد بالتبادل، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك، ويُعنى بكل منهما "المتعاقد"، كما هو معرف على غلاف هذا العقد.

ملحق (ب)

Annex B

CONTRACT AMENDMENT

UNCLASSIFIED

AMENDMENT OF SOLICITATION/MODIFICATION OF CONTRACT

2. Amendment/Modification No.: Three (3)
3. Effective Date: March 30, 2005
4. Requisition/Purchase Req. No.: N/A

6. Issued by: S. Department of State, 'ice of Acquisition, .O. Box 9115, Rosslyn Station, Arlington, VA 22219

8. Name and Address of Contractor: DynCorp International, LLC, 6500 West Freeway, Suite 600, Ft. Worth, TX 76116-2187

10A. Modification of Contract/Order No.: X S-LMAQM-03-C-0034
10B. Dated: May 27, 2003

11. THIS ITEM ONLY APPLIES TO AMENDMENTS OF SOLICITATIONS

12. Accounting and Appropriation Data (if required): N/A

13. THIS ITEM APPLIES ONLY TO MODIFICATIONS OF CONTRACTS/ORDERS, IT MODIFIES THE CONTRACT/ORDER NO. AS DESCRIBED IN ITEM 14.

X C. Mutual Agreement of the Parties

E. IMPORTANT: Contractor ☐ is not, X is required to sign this document and return 3 copies to the issuing office.

14. DESCRIPTION OF AMENDMENT/MODIFICATION

The purpose of this modification is to increase the five year ceiling amount on subject contract from $100,000,000 to $500,000,000 through the end of the period of performance which is May 26, 2008, if all options are exercised.

15A. Name and Title of Signer: Timothy J. Crawley, VP Contracts Management
15C. Date Signed: 4/5/05

16A. Name and Title of Contracting Officer: Edward G. Muller, Contracting Officer
16C. Date Signed: 7 Mar. 05

STANDARD FORM 30 (REV. 10-83)

UNCLASSIFIED

الوثيقة (١)

180 *Annex B*

UNCLASSIFIED

AMENDMENT OF SOLICITATION/MODIFICATION OF CONTRACT

1. CONTRACT ID CODE — PAGE 1 OF PAGES 1

2. AMENDMENT/MODIFICATION NO.: Four (4)
3. EFFECTIVE DATE: May 27, 2005
4. REQUISITION/PURCHASE REQ. NO.: N/A
5. PROJECT NO. (If applicable)

6. ISSUED BY: U.S. Department of State, Office of Acquisition, P.O. Box 9115, Rosslyn Station, Arlington, VA 22219

7. ADMINISTERED BY (If other than Item 6)

8. NAME AND ADDRESS OF CONTRACTOR (No., Street, county, State and ZIP Code): DynCorp International, LLC, 6500 West Freeway, Suite 600, Fort Worth, Texas 76116-2187

9A. AMENDMENT OF SOLICITATION NO.
9B. DATED (SEE ITEM 11)
X 10A. MODIFICATION OF CONTRACT/ORDER NO.: S-LMAQM-03-C-0034
10B. DATED (SEE ITEM 13): May 27, 2003

11. THIS ITEM ONLY APPLIES TO AMENDMENTS OF SOLICITATIONS

12. ACCOUNTING AND APPROPRIATION DATA (If required): N/A

13. THIS ITEM APPLIES ONLY TO MODIFICATIONS OF CONTRACTS/ORDERS. IT MODIFIES THE CONTRACT/ORDER NO. AS DESCRIBED IN ITEM 14.

X D. OTHER (Specify type of modification and authority): FAR 52.217-09 OPTION TO EXTEND THE TERM OF THE CONTRACT

E. IMPORTANT: Contractor is not required to sign this document and return ___ copies to the issuing office.

14. DESCRIPTION OF AMENDMENT/MODIFICATION

The purpose of this modification is to exercise Option Year Two of subject contract effective May 27, 2005 through May 26, 2006.

15A. NAME AND TITLE OF SIGNER (Type or print)
16A. NAME AND TITLE OF CONTRACTING OFFICER (Type or print): Edward G. Muller, Contracting Officer

15B. CONTRACTOR/OFFEROR — 15C. DATE SIGNED
16B. UNITED STATES OF AMERICA — BY [signature] — 16C. DATE SIGNED: May 15, 2005

STANDARD FORM 30 (REV. 10-83)

UNCLASSIFIED

الوثيقة (٢)

Annex B 181

UNCLASSIFIED

SENT BY: DYNCORP; 8177315482; MAR 04 11:58; PAGE 2/2

AMENDMENT OF SOLICITATION/MODIFICATION OF CONTRACT

2. AMENDMENT/MODIFICATION NO. One (1)

3. EFFECTIVE DATE See Block 16c

4. REQUISITION/PURCHASE REQ. NO. N/A

6. ISSUED BY
U.S. Department of State
Office of Acquisition Management
P.O. Box 9115, Rosslyn Station
Arlington, VA 22219

7. ADMINISTERED BY (If other than Item 6)

RELEASED IN PART
B4

8. NAME AND ADDRESS OF CONTRACTOR
DynCorp International LLC
6500 West Freeway, Suite 600
Ft. Worth, TX 76116-2187

10A. MODIFICATION OF CONTRACT/ORDER NO.
S-LMAQM-03-C-0034

X 10B. DATED May 27, 2003

11. THIS ITEM ONLY APPLIES TO AMENDMENTS OF SOLICITATIONS

12. ACCOUNTING AND APPROPRIATION DATA (If required)
N/A

13. THIS ITEM APPLIES ONLY TO MODIFICATIONS OF CONTRACTS/ORDERS, IT MODIFIES THE CONTRACT/ORDER NO. AS DESCRIBED IN ITEM 14.

C. THIS SUPPLEMENTAL AGREEMENT IS ENTERED INTO PURSUANT TO AUTHORITY OF:
X Mutual Agreement of the Parties.

E. IMPORTANT: Contractor is required to sign this document and return 3 copies to the issuing office.

14. DESCRIPTION OF AMENDMENT/MODIFICATION

PLEASE SEE ATTACHED

15A. NAME AND TITLE OF SIGNER: Charles C. Cannon, Jr.

15C. DATE SIGNED: 19 Mar 04

16A. NAME AND TITLE OF CONTRACTING OFFICER: Colleen M. Kosar, Contracting Officer

16C. DATE SIGNED: 3-22-04

UNITED STATES DEPARTMENT OF STATE
REVIEW AUTHORITY: CHARLES E LAHIGUERA
DATE/CASE ID: 06 SEP 2007 200604275

UNCLASSIFIED

الوثيقة (٣)

UNCLASSIFIED

AMENDMENT OF SOLICITATION/MODIFICATION OF CONTRACT

1. CONTRACT ID CODE | PAGE OF PAGES

2. AMENDMENT/MODIFICATION NO.: Five (5)
3. EFFECTIVE DATE: See Block 16C
4. REQUISITION/PURCHASE REQ. NO.: N/A
5. PROJECT NO. (if applicable)

6. ISSUED BY — CODE
U.S. Department of State.
Office of Acquisition
P.O. Box 9115, Rosslyn Station
Arlington, VA 22219

7. ADMINISTERED BY (if other than Item 6) — CODE

8. NAME AND ADDRESS OF CONTRACTOR (No., Street, County, State and ZIP Code)
DynCorp International, LLC
6500 West Freeway, Suite 600
Fort Worth, Texas 76116-2187

9A. AMENDMENT OF SOLICITATION NO.
9B. DATED (SEE ITEM 11)
X 10A. MODIFICATION OF CONTRACT/ORDER NO.: S-LMAQM-03-C-0034
10B. DATED (SEE ITEM 13): May 27, 2003

CODE | FACILITY CODE

11. THIS ITEM ONLY APPLIES TO AMENDMENTS OF SOLICITATIONS

[ ] The above numbered solicitation is amended as set forth in Item 14. The hour and date specified for receipt of Offers [ ] is extended, [ ] is not extended.

Offers must acknowledge receipt of this amendment prior to the hour and date specified in the solicitation or as amended, by one of the following methods: (a) By completing Items 8 and 15, and returning ____ copies of the amendment; (b) By acknowledging receipt of this amendment on each copy of the offer submitted; or (c) By separate letter or telegram which includes a reference to the solicitation and amendment numbers. FAILURE OF YOUR ACKNOWLEDGMENT TO BE RECEIVED AT THE PLACE DESIGNATED FOR THE RECEIPT OF OFFERS PRIOR TO THE HOUR AND DATE SPECIFIED MAY RESULT IN REJECTION OF YOUR OFFER. If by virtue of this amendment you desire to change an offer already submitted, such change may be made by telegram or letter, provided each telegram or letter makes reference to the solicitation and this amendment, and is received prior to the opening hour and date specified.

12. ACCOUNTING AND APPROPRIATION DATA (if required)
N/A

13. THIS ITEM APPLIES ONLY TO MODIFICATIONS OF CONTRACTS/ORDERS, IT MODIFIES THE CONTRACT/ORDER NO. AS DESCRIBED IN ITEM 14.

A. THIS CHANGE ORDER IS ISSUED PURSUANT TO: (Specify authority) THE CHANGES SET FORTH IN ITEM 14 ARE MADE IN THE CONTRACT ORDER NO. IN ITEM 10A.

X B. THE ABOVE NUMBERED CONTRACT/ORDER IS MODIFIED TO REFLECT THE ADMINISTRATIVE CHANGES (such as changes in paying office, appropriation date, etc.) SET FORTH IN ITEM 14, PURSUANT TO THE AUTHORITY OF FAR 43.103 (b).

C. THIS SUPPLEMENTAL AGREEMENT IS ENTERED INTO PURSUANT TO AUTHORITY OF:

D. OTHER (Specify type of modification and authority)

E. IMPORTANT: Contractor [X] is not, [ ] is required to sign this document and return ____ copies to the issuing office.

14. DESCRIPTION OF AMENDMENT/MODIFICATION (Organized by UCF section headings, including solicitation/contract subject matter where feasible.)

The U.S. Army Corp of Engineers, North Atlantic Division is hereby authorized to place delivery orders against Contract S-LMAQM-03-C-0034 with DynCorp. The maximum order limitation will not exceed $10,000,000 per order. Only the below named contracting officer is hereby authorized to place orders against subject contract for the U.S. Army Corp of Engineers, North Atlantic Division.

Bethany A. Mills

Except as provided herein, all terms and conditions of the document referenced in Item 9A or 10A, as heretofore changed, remains unchanged and in full force and effect.

15A. NAME AND TITLE OF SIGNER (Type or print)

16A. NAME AND TITLE OF CONTRACTING OFFICER (Type or print)
Colleen M. Kosar
Contracting Officer

15B. CONTRACTOR/OFFEROR — (Signature of person authorized to sign)
15C. DATE SIGNED

16B. UNITED STATES OF AMERICA
BY Colleen M. Kosar (Signature of Contracting Officer)
16C. DATE SIGNED: 8/17/06

NSN 7540-01-152-8070
PREVIOUS EDITION UNUSABLE
30-105
STANDARD FORM 30 (REV. 10-83)
Prescribed by GSA
FAR (48 CFR) 53.243

UNCLASSIFIED

الوثيقة (٤)

UNCLASSIFIED

AMENDMENT OF SOLICITATION/MODIFICATION OF CONTRACT

2. AMENDMENT/MODIFICATION NO.: Six (6)
3. EFFECTIVE DATE: See Block 16C

6. ISSUED BY: U.S. Department of State
Office of Acquisition
P.O. Box 9115, Rosslyn Station
Arlington, VA 22219

8. NAME AND ADDRESS OF CONTRACTOR:
DynCorp International, LLC
6500 West Freeway, Suite 600
Fort Worth, Texas 76116-2187

10A. MODIFICATION OF CONTRACT/ORDER NO.: S-LMAQM-03-C-0034
10B. DATED: May 27, 2003

CODE | FACILITY CODE

11. THIS ITEM ONLY APPLIES TO AMENDMENTS OF SOLICITATIONS

[illegible]

12. ACCOUNTING AND APPROPRIATION DATA: N/A

13. THIS ITEM APPLIES ONLY TO MODIFICATIONS OF CONTRACTS/ORDERS. IT MODIFIES THE CONTRACT/ORDER NO. AS DESCRIBED IN ITEM 14.

A. [illegible]
X B. THE ABOVE NUMBERED CONTRACT/ORDER IS MODIFIED TO REFLECT THE ADMINISTRATIVE CHANGES [illegible]
C. THIS SUPPLEMENTAL AGREEMENT IS ENTERED INTO PURSUANT TO AUTHORITY OF:
D. OTHER [illegible]

E. IMPORTANT: Contractor ☒ is not, ☐ is required to sign this document and return ____ copies to the issuing office.

14. DESCRIPTION OF AMENDMENT/MODIFICATION

The below named Contracting Officers are hereby authorized to place orders against subject contract for the U.S. Army Corps of Engineers, North Atlantic Division.

Leslie L. Boardan
Theodore N. Kunzog

16A. NAME AND TITLE OF CONTRACTING OFFICER: Colleen M. Koser, Contracting Officer
16B. UNITED STATES OF AMERICA BY [signature]
16C. DATE SIGNED: 12-13-05

STANDARD FORM 30

UNCLASSIFIED

Annex B Contract Amendment (raises contract ceiling)
Source: US Department of State, http://www.state.gov/documents/organization/136427.pdf (accessed 21 June 2011).

الوثيقة (٥)

ملحق (ج)

الجدول الزمني لبرنامج ليبيريا العسكري

يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣	منحت وزارة الخارجية الأمريكية كلاً من شركة داين كورب إنترناشيونال وشركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز، عقد مواعيد تسليم غير محددة/كميات غير محددة مدته خمس سنوات لدعم حفظ السلام وجهود الأمن في إفريقيا (التماس العقد رقم S-LMAQM-03-C-0034؛ انظر ملحق أ)، يبلغ الحد الأدنى لنفقات هذا العقد المضمونة ٥ ملايين دولار أمريكي، ويبلغ الحد الأقصى لها ١٠٠ مليون دولار أمريكي، والتي توسعت لاحقاً لتبلغ قيمتها ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (انظر ملحق ب).
أغسطس/آب ٢٠٠٣	فرار تشارلس تايلور من ليبيريا، ووصول ١٠٠٠ جندي من قوات حفظ السلام التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الإيكواس)، بالإضافة إلى قوة أمريكية قوامها ٢٠٠ جندي. وقد وقع كلٌ من الحكومة الانتقالية والمتمردين على اتفاقية السلام الشامل، واختير جيودي براينت لرئاسة الحكومة الانتقالية في ليبيريا، ليكون رئيساً للحكومة وليس رئيساً للدولة.

سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣	انسحاب القوات الأمريكية، وبدء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مهمة حفظ السلام؛ بنشرها آلاف الجنود، شاملةً قوات الإيكواس.
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣	بدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا برنامج نزع السلاح والتسريح، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج للمقاتلين المتمردين فقط، ونُزع سلاح أفراد القوات العسكرية الليبيرية، ولكن لم يتم تسريحها أو إعادة تأهيلها أو إعادة إدماجها. وبعد نشوب أحداث شغب في أحد مواقع هذا البرنامج، قررت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إيقافه.
يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤	أرسلت الولايات المتحدة فريقاً مكوناً من ستة أشخاص إلى ليبيريا؛ لتقويم إصلاح قطاع الأمن تقويماً أولياً، ٢١-٢٩ يناير/كانون الثاني. تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية إصلاح قطاع الأمن التابع للقوات المسلحة الليبيرية كما هو متفق عليه خلال محادثات السلام في أكرا. ووزارة الخارجية هي الوكالة الرائدة داخل الحكومة الأمريكية.
فبراير/شباط ٢٠٠٤	تعهدت الجهات المانحة الدولية بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي مساعدات لإعادة إعمار ليبيريا.
أبريل/نيسان ٢٠٠٤	بدأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عملية نزع السلاح والتسريح، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وواصلتها دون وقوع حادث جسيم، كذلك بدأت مهمة إصلاح قطاع الأمن للعناصر المدنية في قطاع الأمن؛ كالشرطة الوطنية الليبيرية، وكذا خططت وزارة الخارجية الأمريكية لإرسال بعثة إلى

	ليبيريا لتقييم إصلاح قطاع الأمن، وتشمل هذه البعثة وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ومتعاقدين .
مايو/أيار ٢٠٠٤	قادت وزارة الخارجية الأمريكية بعثة تقييم إصلاح قطاع الأمن في القوات المسلحة الليبيرية ومدتها عشرة أيام. تألف الفريق من خبراء من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وفريقين من المتعاقدين: داين كورب، باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز. علاوة على ذلك فقد تعاقدت شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز من الباطن مع شركة الموارد المهنية العسكرية (MPRI)؛ نظراً لخبرتها المهنية؛ لأنها شركة عسكرية خاصة (باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز شركة تعاقد عام، أما داين كورب والموارد المهنية العسكرية فهما شركتان عسكريتان خاصتان، تتمتعان بخبرة مهنية في مجال إصلاح قطاع الأمن). لم يُنظر في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للقوات المسلحة الليبيرية؛ لأن الحكومة الانتقالية في ليبيريا هي المسؤولة عن ذلك. وقد قُتل أحد أعضاء فريق التقويم في غرفته بالفندق في أثناء تعرضه للسرقة.
يونيو/حزيران ٢٠٠٤	قررت وزارة الدفاع الأمريكية أنها لا تستطيع إجراء برنامج إصلاح قطاع الأمن، وقررت وزارة الخارجية الأمريكية التعاقد على هذا البرنامج بأكمله مع القطاع الخاص، ومن ثم فقد طلبت من كل من داين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز تقديم تقويماتهما وتوصياتهما بشأن إصلاح قطاع الأمن.
يوليو/تموز ٢٠٠٤	قررت وزارة الخارجية الأمريكية، بعد استعراضها التقويمات، تقسيم مسؤوليات إصلاح قطاع الأمن بين الشركتين استناداً

	إلى خبرتهما المهنية؛ ومن ثم صارت شركة داين كورب مسؤولة عن إعادة تأسيس القوات المسلحة الليبيرية ووزارة الدفاع، في حين أسندت لشركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز مهمة بناء أغلب القواعد العسكرية، إضافة إلى توفير التدريب التخصصي والمعدات واللوجيستيات والخدمات الأساسية.
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤	أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية أمر مهمة، طلب تقديم عروض وبيان عمل، إلى كل من داين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز بعنوان "إصلاح قطاع الأمن في ليبيريا". ينص بيان العمل على أنه يتعين عليهما تكوين جيش قوامه ٢٠٠ شخص، قابل للزيادة حتى ٤٣٠٠ فرد إذا سمحت الميزانية بذلك، إضافة إلى تأسيس وزارة دفاع .
أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤	قدمت كلٌّ من داين كورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز عرضيهما إلى وزارة الخارجية الأمريكية في ٧ أكتوبر/تشرين الأول، ومن ثم منحت وزارة الخارجية أمر المهمة لكلتا الشركتين، مع تقسيم العمل كما هو مخطط له في يوليو/تموز. يتعين على داينكورب الوجود ميدانياً في بداية الأمر، على أن تلحق بها باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز فور الدفع ميدانياً بوحدات كافية. خلفت أحداث الشغب في مونروفيا ١٦ قتيلاً، وأفادت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن المقاتلين السابقين، ومحاربي القوات المسلحة الليبيرية القدامى، كانا وراء أحداث العنف.
يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥	صرحت وزارة الخارجية الأمريكية لشركة داين كورب بنشر فريق تخطيط صغير في ليبيريا؛ لإشراك أصحاب المصلحة،

	وتصميم برنامج إصلاح قطاع الأمن، واتضح جلياً أن الحكومة الانتقالية في ليبيريا تفتقر إلى القدرة على تنفيذ تسريح القوات المسلحة الليبيرية وإعادة تأهيلها وإعادة إدماجها، ومن ثم فقد طلبت وزارة الخارجية من داين كورب تولي هذه المهمة. وفرضت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حظر التجول في العديد من المقاطعات الجنوب شرقية؛ نظراً لانتشار طقوس التضحيات البشرية وأكل لحوم البشر، وقد تضمن الأمر إشراك حكام هذه المقاطعات.
فبراير/شباط-مارس/آذار ٢٠٠٥	أجريت المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن البعثة وتكوين القوات المسلحة الليبيرية المستقبلية، وقد شمل هذا المجتمع المدني، والقوات المسلحة الليبيرية القائمة، والأطراف المتحاربة سلفاً، والفصائل السياسية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والحكومة الانتقالية في ليبيريا، والمجتمع المدني في الحكومة الانتقالية في ليبيريا، وكيانات أخرى. وقد وضعت خطة تعيين وتحقق شاملة؛ بهدف إقصاء منتهكي حقوق الإنسان من الالتحاق بالقوات المسلحة الليبيرية.
أبريل/نيسان ٢٠٠٥	أعلنت الحكومة الانتقالية في ليبيريا سياسة إعادة هيكلة القوات المسلحة الليبيرية التي تبنتها. وتواصلت المشاورات مع أصحاب المصلحة، وقد شملت الموضوعاتُ المطروحة البعثةَ وهيكلَ قوة القوات المسلحة الليبيرية المستقبلية، وموقعَ قواعد التدريب، وحملةَ توعية المجتمع المدني، إضافةً إلى المتأخرات المستحقة غير المسددة لقدامى المحاربين في القوات المسلحة الليبيرية.
مايو/أيار ٢٠٠٥	صيغت خطة التسريح، وقُدمت لبريانت رئيس الحكومة

	الانتقالية، ووقع الأمر التنفيذي رقم ٥ في ١٥ مايو/أيار الذي قضى بالتسريح الكامل لجميع وحدات القوات المسلحة الليبيرية القديمة، ابتداء من ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥. كذلك أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية لداين كورب أمر مهمة رسمياً لتسريح القوات المسلحة الليبيرية، وقد دفعت للمتعهد كامل مستحقاته. أجرت داين كورب استعداداتها لعمليات نزع السلاح، وإعادة التسريح، وإعادة الإدماج خارج مونروفيا، واعتزمت إجراء عملية التسريح وتعيين الموظفين على الصعيدين المحلي والدولي، وبناء برنامجها (ووجودها) في ليبيريا. من المفترض أن تبدأ باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز بتنفيذ نصيبها من البرنامج حال بدء التدريب.
يوليو/تموز ٢٠٠٥	أنشأت داين كورب موقع تسريح خارج مونروفيا، وبدأت عملية تسريح الجنود القدامى وإعادة إدماجهم. اعتمدت الحكومة الأمريكية الخطة المفصلة، وجدول التنظيم والمعدات اللذين تقدمت بهما داين كورب بشأن هيكل قوة القوات المسلحة الليبيرية في واشنطن العاصمة. بدأ تشييد منشآت تدريب القوات المسلحة الليبيرية، لكن تأخر إنجاز الأمر بسبب موسم الأمطار الغزيرة.
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥	وافقت الحكومة الانتقالية في ليبيريا على السماح للمجتمع الدولي بالإشراف على مواردها المالية في محاولة منها للحد من الفساد.
أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥	بدأت عملية تعيين القوات المسلحة الليبيرية الجديدة والتحقق من أفرادها، وتقرر معالجة أكثر من ١٢٠٠٠ طلب انضمام في السنتين التاليتين لهذه السنة.

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥	انتخبت إيلين جونسون سيرليف، أول امرأة، رئيسةً لدولة إفريقية، وتولت المنصب في يناير/كانون الثاني التالي.
ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥	ظل تشييد قاعدة التدريب الجديدة معلقاً؛ نظراً للنقاش الدائر بين ليبيريا والولايات المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حول موقع هذه القاعدة الذي سيكلف البرنامج المال والوقت.
يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦	الانتهاء من نزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج ١٣,٧٧٠ جندياً من جنود القوات المسلحة الليبيرية، وبدأت عملية التعيين والتحقق في مركز باركلي للتدريب في وسط مونروفيا. حلفت جونسون سيرليف اليمين الدستورية رئيسةً للبلاد، ولم يعد هناك حكومة انتقالية في ليبيريا، وحل براوني ساموكاي محل دانيال تشيا وزيراً للدفاع.
فبراير/شباط ٢٠٠٦	أُنجزت عملية تسريح القوات المسلحة الليبيرية بنجاح، ربما للمرة الأولى في التاريخ الإفريقي المعاصر أن يُسرح جيش قائم بأكمله بأمان دون وقوع حادث كبير.
مارس/آذار ٢٠٠٦	طالبت جونسون سيرليف نيجيريا بتسليم تايلور، وهذا ما قامت به فعلاً. ولدى وصوله إلى مونروفيا، نُقل إلى عهدة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونُقل جواً على الفور إلى سيراليون لمحاكمته أمام المحكمة الخاصة التي تدعمها الأمم المتحدة؛ بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.
أبريل/نيسان ٢٠٠٦	بدأت إعادة هيكلة وزارة الدفاع في مركز باركلي للتدريب، ووقعت احتجاجات عنيفة خارج وزارة الدفاع من جانب ٤٠٠

إلى ٥٠٠ جندي سابق في القوات المسلحة الليبيرية، مدعين عدم دفع المرتبات المتأخرة واستحقاقات التقاعد، وتصادموا مع جنود حفظ السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الموفدين لاحتواء الاضطرابات. وظهر تايلور أمام محكمة سيراليون الخاصة.

مايو/أيار ٢٠٠٦	قضى ساموكي أسبوعاً في واشنطن العاصمة مع مسؤولين من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكيتين؛ للنقاش بشأن التقدم المحرز في مجال إصلاح قطاع الأمن وصياغة استراتيجية الدفاع الوطنية الليبيرية.
يونيو/حزيران ٢٠٠٦	أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بيان عمل محدثاً، وعاونت داين كورب وزارةَ الدفاع في الصياغة الأولى لاستراتيجية الدفاع الوطنية، وقد كُتبت استناداً إلى مفهوم الأمن البشري؛ سعياً إلى مواءمة مهمة القوات المسلحة الليبيرية مع أهداف التنمية الرامية إلى الاستقرار والأمن الدائمين. اتسم التقدم المحرز بالمحدودية؛ نظراً لتأخر الحكومة الانتقالية في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والولايات والمتحدة، وغيرها من الأطراف في إنجاز استراتيجية الأمن الوطنية. وقد خفف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحظر المفروض على مبيعات الأسلحة حتى تتمكن ليبيريا من استيراد الأسلحة الخفيفة لأغراض الحكومة فقط. ورُفع الحظر المفروض على صادرات الأخشاب الليبيرية بعد ذلك بقليل. أنشئت لجنة التحقيق والمصالحة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بين عامي ١٩٧٩ و٢٠٠٣. نشأت التوترات بين لجنة التحقيق والمصالحة من جهة وبرنامج إصلاح قطاع الأمن من جهة أخرى؛ بسبب طلب اللجنة الوصول إلى سجلات التحقق

	الخاصة ببرنامج إصلاح قطاع الأمن؛ لكن اللجنة القائمة على البرنامج رفضت هذا الطلب؛ نظراً لأنه قد يعرض المصادر والأساليب للكشف، وقد يؤدي إلى أعمال قتل انتقامية من الضحايا الذين تحدثوا إلى فريق إصلاح قطاع الأمن بشرط إغفال هويتهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الصادرة من بعض أفراد القوات المسلحة الليبيرية. وافقت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي على استضافة محاكمة تايلور.
يوليو/تموز ٢٠٠٦	بدأت دورة التدريب الأساسي أو تدريب الانضمام المبدئي الأولى للقوات المسلحة الليبيرية، وضمت الدورة ١١٠ متقدمين اختير أغلبهم لقدراتهم القيادية التي تؤهلهم لشغل المناصب القيادية. واختيرت محطة الإرسال الأمريكية "صوت أمريكا" سابقاً لتكون قاعدة التدريب الأساسية للقوات المسلحة الليبيرية، وتقع في كاريسبرج وأعيد تسميتها لتصير ثكنات ساندي إس وير العسكرية. بدأت داين كورب التشييد بمجرد انتقال بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي تشغل الوحدات خارج الموقع، وقد تعرض التشييد لبعض التأخر نظراً لموسم الأمطار الغزيرة. بدأت داين كورب عملية شراء الأسلحة واستيرادها إلى ليبيريا لأغراض القوات المسلحة الليبيرية. أضاءت جونسون سيرليف مصابيح الشوارع التي تعمل بالمولد الكهربائي في العاصمة، وكان المولد معطلاً منذ خمسة عشر عاماً.
أغسطس/آب ٢٠٠٦	نظمت داين كورب أول شحنة أسلحة كبيرة وصلت مونروفيا لأغراض القوات المسلحة الليبيرية، وتعد هذه الشحنة القانونية الأولى منذ خمسة عشر عاماً.

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦	تخرج ١٠٢ فرد من دورة التدريب الأساسي الأولى للقوات المسلحة الليبيرية، وتوقفت الدورات التدريبية المستقبلية نظراً لعجز التمويل الأمريكي.
مارس/آذار ٢٠٠٧	بعد عقد دورة تدريبية تابعة لبرنامج إصلاح قطاع الأمن، والتي دامت ١٧ أسبوعاً، تخرج ١١٩ موظفاً مدنياً من موظفي وزارة الدفاع. وعقب ذلك أُنهي برنامج إصلاح وزارة الدفاع قبل أوانه نظراً لعجز التمويل الأمريكي.
أبريل/نيسان ٢٠٠٧	صوَّت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على رفع الحظر عن صادرات الألماس الليبيرية، وقد فُرض هذا الحظر في ٢٠٠١ لوقف تدفق "الألماس الدموي"، الذي ساعد على تمويل الحرب الأهلية.
مايو/أيار ٢٠٠٧	حثت الأمم المتحدة ليبيريا على تجريم المحاكمة بالتعذيب.
يوني/حزيران ٢٠٠٧	بدأت محاكمة تايلور بدعوى ارتكابه جرائم حرب، في لاهاي، حيث يواجه اتهامات بالتحريض على ارتكاب أعمال وحشية في سيراليون.
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧	بلغ إجمالي عدد المتدربين ٦٣٩ متدرباً. ونظراً لقيود الميزانية، قلَّصت وزارة الخارجية الأمريكية دورة تدريب الانضمام المبدئي من ١١ أسبوعاً إلى ٨ أسابيع، باقتطاعها ٣ أسابيع كانت مخصصة لحقوق الإنسان والتربية المدنية والتدريب على قوانين الحرب.

يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨	بلغ إجمالي عدد المتدربين ١١٢٤ متدرباً.
أبريل/نيسان ٢٠٠٨	بلغ إجمالي عدد المتدربين ١٦٣٤ متدرباً.
سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨	بلغ إجمالي عدد المتدربين ٢١١٣ متدرباً.
يوليو/ تموز ٢٠٠٩	عقدت شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز وحدات تدريبية للكتائب. صنفت لجنة الحقيقة والمصالحة جونسون سيرليف واحدةً من ٥٢ شخصية يجب معاقبتها لارتكابها جرائم حرب، ووضعتها في قائمة من يجب منعهم من شغل المناصب العامة، وقد تجاهلت سيرليف بدورها اللجنة.
ديسيمبر/كانون الأول ٢٠٠٩	أتمت شركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز الوحدات التدريبية، وانتهت إلى برنامج تقويم الجيش وتدريبه لتأهيل الأفراد.
يناير/كانون الثاني ٢٠١٠	انتهاء عقد داينكورب وباسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز الخاص بإصلاح قطاع الأمن، وبدء فريق مكون من ٦٠ جندياً بحرياً أمريكياً برنامجاً توجيهياً "عملية نحو الحرية"، بالتعاون مع القوات المسلحة الليبيرية، ومدته خمسة أعوام. في أمر مهمة جديد (قيمته ٢٠ مليون دولار أمريكي، إذا نُفذت جميع الخيارات)، اختيرت داينكورب لإمداد القوات المسلحة الليبيرية بخدمات العمليات والصيانة. أُرسي أمر المهمة هذا

بموجب عقد مواعيد تسليم غير محددة/كميات غير محددة، الصادر من وزارة الخارجية الأمريكية ومدته خمس سنوات، ويدعى برنامج حفظ السلام في إفريقيا (التماس العقد رقم SAQMMA08R0237). تضمنت الأطراف التي أرسي عليها العقد بموجب برنامج حفظ السلام في إفريقيا كلاً من شركة داين كورب إنترناشيونال وشركة باسيفيك أركيتيكتس آند إنجنيرز للخدمات الحكومية وشركة إيكوم وشركة استراتيجيات الحماية.

ملاحظات

١- هل يتحقق السلام إذا كان بدافع الربح؟

[١] غراي ستون المحدودة، الموقع الإلكتروني http://www.greystone-ltd.com/index.html، دُخل في ١١ أبريل/نيسان ٢٠٠٩.

٢ - فهم الصناعة العسكرية الخاصة

[١] ديفيد آيزنبرج، "Dogs of War: From Mercenary to Security Contractor and Back Again"، يونيتد برس إنترناشونال، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨؛ الاتحاد الدولي للصحفيين التحقيقيين، "Making a Killing: The Business of War" (مركز النزاهة العامة، خريف ٢٠٠٢)؛ جيمس جلانز، "Modern Mercenaries on the Iraqi Frontier", نيويورك تايمز، ٢٠٠٤.

[٢] جيرمي سكاهِل، Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army (نيويورك: برسيوس، ٢٠٠٨)، ٢١.

[٣] لجنة التعاقد في العراق وأفغانستان وقت الحرب، Transforming Wartime Contracting Controlling Costs, Reducing Risk (واشنطن العاصمة: الكونجرس الأمريكي، ٢٠١١)، ٤٥-٤٦.

[٤] جنيفر إلسيا، Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status, and Other Issues (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٨) ٢؛ قانون عام ١١٠-١٨١ الفقرة ٨٦٤.

[٥] بيتر وُرن سنجر، Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠٠٣)، ٨.

[٦] ديبوراه أفانت، The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security (كامبريدج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠٠٥)، ١٥-١٦.

[٧] ديفيد شيرر، "Outsourcing War"، فورين بوليسي، رقم ١٢٢ (١٩٩٨): ٧٣. انظر أيضاً، كريستوفر كوكر، "Outsourcing War"، كامبريدج ريفيو أوف إنترناشونال أفيرز ١٣، رقم ١ (١٩٩٩): ١٠٦-١٠٧.

[٨] مكتب مساءلة الحكومة، أمن أفغانستان، "Afghan Army Growing, but Additional

Trainers Needed; Long-Term Costs Not Determined",GAO-11-66 (واشنطن العاصمة، ٢٧ يناير/كانون الثاني ٢٠١١)؛ مكتب مساءلة الحكومة، أمن أفغانستان، GAO-12-293R (واشنطن العاصمة، ٢٣ فبراير/شباط ٢٠١٢).

[٩] يجب ألا يختلط هذا التصنيف مع تصنيف "رأس الحربة"، حسب وصف سنجر، المُجمل في Corporate Warriors. وجه الاختلاف الرئيسي في التصنيف الذي بين أيدينا هو الوظيفة: هل دور الشركة قتالي، أم دعم عملياتي، أم دعم إداري؟ ويتسق هذا التصنيف مع تصنيف الجيش الأمريكي وحداته. العامل الرئيسي في تصنيف سنجر هو القرب من الخطوط الأمامية. وبدلاً من استخدام تسمية شركة عسكرية خاصة يستخدم عبارة مؤسسة إمداد عسكري، التي تعرف جزئياً استناداً إلى قربها من "الخط الأمامي" في ساحة المعركة. مع ذلك، قليلاً ما توجد خطوط أمامية في الحروب المعاصرة، على سبيل المثال كانت آخر حرب ذات خط أمامي دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية هي الحرب الكورية. معظم حروب اليوم (مثلما في العراق وأفغانستان وسوريا ومالي وشمالي نيجيريا) بلا خطوط قتال محددة، وهو ما يحد من فاعلية أسلوب "رأس الحربة" في عصر تهيمن عليه أساليب الحرب غير التقليدية.

٣- مشكلة الاعتماد المتبادل

[١] على التوالي، "مقابلة مع دوج بروكس"، فرونتلاين، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٥، http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/warriors/interviews/brooks.html، دُخل ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ "مقابلة مع بيتر سنجر"، فرونتلاين، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٥، http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/warriors/interviews/singer.html، دُخل ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢] الأرقام حسب قيمة الدولار عام ٢٠١٠. تنشأ "الالتزامات" متى أبرمت الوكالات الأمريكية عقوداً، أو وظفت أفراداً، أو التزمت بالتزامات قانونية خلاف ذلك لإنفاق الأموال. وتنفق (النفقات) متى سُددت الالتزامات. انظر: موشي شوارتز وجويبرادا سواين، Department of Defense Trends in Overseas Contract Obligations (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠١١)، ١.

[٣] إنفاق الحكومة المركزية والسلطة المحلية في المملكة المتحدة، السنة المالية ٢٠١٠، http://www.ukpublicspending.co.uk/year_spending_2010UKbn_13bc1n_30#ukgs302، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٤] مكتب مساءلة الحكومة، Defense Management: DOD Needs to Reexamine Its Extensive Reliance on Contractors and Continue to Improve Management and Oversight (واشنطن العاصمة: مكتب مساءلة الحكومة، ٢٠٠٨)؛ موشي شوارتز، Department of Defense Contractors in Iraq and Afghanistan: Background and Analysis (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠١٠)، ٥؛ 'Contractors' Support of US Operations in Iraq (واشنطن العاصمة: مكتب الميزانية بالكونجرس الأمريكي، ٢٠٠٨)، ١٣. كما استُخلصت البيانات الموضحة على الشكل ٣-١ من جنيفر إلسيا، Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status, and Other Issues (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٨)؛ ويليام و. إيلاي، "Civilian

Support of Field Armies",Army Logistician، ٢٢، (نوفمبر/تشرين الثاني-ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٠): ٣٠-٣٥؛ ستيفين ج. زمباريلي :Contractors on the Battlefield" What Have We Signed Up For?"، إير فورس جورنال أوف لوجيستيك ٢٣، رقم ٣ (خريف ١٩٩٠): ١٠-١٩.

[٥] ستيفن ل. سكونر وكولين سوان، "Contractors and the Ultimate Sacrifice"، كلية القانون بجامعة جورج واشنطن، ورقة عمل ٥١٢ بشأن القانون العام والنظرية القانونية (سبتمبر/أيلول ٢٠١٠).

[٦] مكتب مساءلة الحكومة، Contingency Contracting: DOD, State, and USAID Continue to Face Challenges in Tracking Contractor Personnel and Contracts in Iraq and Afghanistan (واشنطن العاصمة: مكتب مساءلة الحكومة، ٢٠٠٩)؛ كريستيان ميلر، "Civilian Contractor Toll in Iraq and Afghanistan Ignored by Defense Dept"، بروبابليكا، ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩؛ جوستين إليوت، "Hundreds of Afghanistan Contractor Deaths Go Unreported",Salon.com، ١٥ يوليو، ٢٠١٠، http://www.salon.com/2010/07/15/afghan_war_contractors_dying، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٧] Urgent Reform Required¤ Army Expeditionary Contracting، تقرير اللجنة المعنية بالاكتساب العسكري وإدارة البرنامج خلال عمليات الحملات العسكرية، جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية المعنية بالاستعداد والدعم الإداري للجنة الخدمات المسلحة، مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونجرس ١١٠، ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧)، ١، ٥.

[٨] لجنة التعاقد في العراق وأفغانستان وقت الحرب، Transforming Wartime Contracting Controlling Costs, Reducing Risk (واشنطن العاصمة: الكونجرس الأمريكي، ٢٠١١)، ١.

[٩] كريستوفر كيني، Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies (لندن: تايلور آند فرانسيس، ٢٠٠٦)، ٤.

[١٠] تقرير المراجعة الدفاعية الرباعية، فبراير/شباط ٢٠١٠ http://www.defense.gov/qdr/images/QDR_as_of_12Feb10_1000.pdf، ٥٥-٥٦.

[١١] وزير الدفاع، "Strategic and Operational Planning for Operational Contract Support (OCS) and Workforce Mix"، مذكرة، وزارة الدفاع الأمريكية، ٢٤ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

[١٢] Warlord، Inc.: Extortion and Corruption along the U.S. Supply Chain in Afghanistan، تقرير معروض على اللجنة الفرعية للأمن الوطني والشؤون الخارجية، مجلس النواب الأمريكي (الكونجرس ١١٠، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠)، ١٥؛ شوارتز، Department of Defense Contractors، ٨.

[١٣] سي wounded Iraqis": 'No One Did Anything' to Provoke Blackwater"، إن إن، ١٩ سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٧، http://www.cnn.com/2007/WORLD/meast/09/19/iraq.fateful.day/index.html، دخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٤] سلطة الائتلاف المؤقتة، أمر رقم ١٧ (منقح)، Status of the Coalition Provisional Authority, MNF-Iraq, Certain Missions and Personnel in Iraq,

٢٧ يـونـيـو/حـزيـران ٢٠٠٧، /http://www.iraqcoalition.org/regulations
20040627_CPAORD_17_Status_of_Coalition_Rev_ with_Annex_A.pdf،
دخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٥] باربرا ميلر، "Blackwater a Challenge to Iraqi Sovereignty: Al-Maliki"، إيه بي سي أونلاين، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، /http://www.abc.net.au/worldtoday<
content/2007/s2041431.htm، دخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٦] جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز، The Three Trillion Dollar War: The True Cost of the Iraq Conflict (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، ٢٠٠٨)، ١٢. لمزيد من المعلومات حول مقارنات تكلفة ملائمة، انظر: Contractors Support of US Operations in Iraq (واشنطن العاصمة: مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي، ٢٠٠٨)، ١٤.

[١٧] شوارتز، Department of Defense Contractors، ٩، ١٢.

[١٨] Contractors Support of US Operations، ٨.

[١٩] لم تتبع الولايات المتحدة هذه البيانات رسمياً، وعلى الرغم من أن الأمر مروع فإن تتبع الخسائر البشرية التي تقع في صفوف المتعاقدين تعطي لمحة عن ماهية البلدان التي قدموا منها. كريستيان ميلر، 'Map: Injuries and Deaths to Civilian Contractors in Iraq and Afghanistan by Country'، http://www.propublica.org/special/map-injuries and-deaths-tocivilian-contractors-by-country-614، دخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢٠] وزارة الدفاع الأمريكية، دعم المتعاقدين العمليات الأمريكية في منطقة مسؤولية القيادة الأمريكية المركزية لتشمل العراق وأفغانستان (الأوراق ٥ أ)، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٣.

٤- كيف وصلنا إلى هذه المرحلة؟

[١] جون م ناجمي، A History of Florence، ١٢٠٠-١٥٧٥ (أوكسفورد: ويلي بلاكويل، ٢٠٠٦)، ١٥١-١٥٥.

[٢] ويليام كافيرو، John Hawkwood: An English Mercenary in Fourteenth-Century Italy (بالتيمور: مطبعة جامعة جوب هوبكنز، ٢٠٠٦)،٢.

[٣] فرانكو ساكتشيتي، Il Trecentonovelle (تورينو: إينودي، ١٩٧٠)، ٥٢٨-٥٢٩. للاستزادة حول حياة هوكوود المثيرة، انظر: كافيرو، John Hawkwood؛ جون تمبل ليدر وجوزيبي ماركوتي، Sir John Hawkwood: The Story of a Condottiere، وترجمها ليدر سكوت (لندن: تي فيشر أنوين، ١٨٨٩)؛ ر. أ. برات، "Geoffrey Chaucer, Esq., and Sir JohnHawkwood"، الآداب والإنسانيات الإنجليزية ١٦، رقم ٣ (١٩٤٩): ١٨٨-١٩٣؛ كينيث فلاور، "Sir John Hawkwood and the English Condottieri in Trecento Italy"، رينيسنس ستاديز ١٢، رقم ١ (١٩٩٨): ١٣١-١٤٨.

[٤] مايكل هوارد، War in European History (أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٧٦)، ٢٩.

[٥] جيفري باركر، Europe in Crisis، ١٥٩٨-١٦٤٨ (أوكسفورد: ويلي بلاكويل، ٢٠١١)، ١٧.

[٦] هوارد، War in European History، ١٣١.

[٧] ديفيد باروت، "From Military Enterprise to Standing Armies: War, State, and Society in Western Europe, 1600-1700"، في يوروبيان ويرفير، ١٣٥٠-١٧٥٠، وحررها كل من فرانك تالت ود.ج.ب.تريم (كامبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠١٠)، ٨٥.

[٨] سيدني ب. فاي، "The Beginnings of the Standing Army in Prussia"، أميريكان هيستوري رفيو ٢٢، رقم ٤ (١٩١٧): ٧٦٧.

[٩] ديفيد بلاكبورن، History of Germany, 1780-1918: The Long Nineteenth Century (أوكسفورد: ويلي بلاكويل، ٢٠٠٣)، ١٧.

[١٠] جون أ. ميرز، "The Emergence of the Standing Professional Army in Seventeenth-Century Europe"، مجلة سوشال ساينس ربع السنوية ٥٠، رقم ١ (١٩٦٩): ١١٥.

[١١] ويليام إدوارد هول، A Treatise on International Law (أوكسفورد: كلاريندون، ١٩١٧)، ٣١٠.

[١٢] جيفري بيست، Humanity in Warfare (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٠)، ١٢٩. بالتأكيد لم تصل هذه القواعد السلوكية إلى الجهات الفاعلة من غير الدول، ولم ترعها القوات البريطانية حينما أطلقت نيران مدافعها على المتمردين الهنود. وكذا لم تراع الولايات المتحدة هذه القواعد حينما كانت في حالة حرب مع الهنود الأمريكيين الأصليين، كما لم يراعها الهنود بالتأكيد.

[١٣] إجراءات محاكمة نورمبرغ، المجلد ١، ميثاق المحكمة العسكرية الدولية، في أرشيف "مشروع أفالون"، كلية يل للحقوق.

[١٤] الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة A/CONF.183/9، الديباجة، نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ١٧ يوليو/تموز ١٩٩٨، http://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aeff7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٥] للاستزادة حول القواعد ضد المرتزقة، انظر: سارة بيرسي، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations. أوكسفورد: مطبعة جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٧.

[١٦] دانيال فورد، Flying Tigers: Claire Chennault and His American Volunteers، ١٩٤١-١٩٤٢ (نيويورك: هاربر، ٢٠٠٧)، ٤٥.

[١٧] مُترجماً بتصرف، "Long live death! Long live war! Long live the sacred mercenary!"

[١٨] مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، " البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، ٨ يونية ١٩٧٧، http://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/Article.xsp?action=openDocument&documentId=DC5096D2C036E9C12563CD0051DC30، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٩] مقتبسة أصلاً من جيفري بيست، Humanity in Warfare (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ١٩٨٠)، ٣٧٥.

[٢٠] الأمم المتحدة، "الأمين العام يمعن النظر في "التدخل" في محاضرة مؤسسة دتشلي السنوية في عامها الخامس والثلاثين"، بيان صحفي SG/SM/6613، ٢٦ يوني/حزيران ١٩٩٨، الجزء ٨، http://www.un.org/News/Press/docs/1998/19980626.sgsm6613.html.

[٢١] تتجلى المبالغة بشأن أهمية شركة إجْزِكْيودِف آوتْكَمْز في بيتر دبليو سنجر، Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠٠٣)؛ خوان كارلوس زاراتي، "The Emergence of a New Dog of War: Private International Security Companies, International Law, and the New World Disorder" مجلة معهد ستانفورد للقانون الدولي ٣٤ (١٩٩٨): ٧٥-١٦٢؛ ديفيد شيرر، "Outsourcing War"، فورين بوليسي، رقم ١١٢ (١٩٩٨): ٦٨-٨١؛ أنا ليندر، "The Market for Force and Public Security: The Destabilizing Consequences of Private Military Companies"، مجلة بيس ريسيرش٤٢، رقم ٥ (٢٠٠٥): ٦٠٥-٦٢٢. من أجل الاطلاع على تحليل أكثر اتزاناً بشأن شركة إجْزِكْيودِف آوتْكَمْز، انظر: هربرت م. هاو، "Private Security Forces and African Stability: The Case of Executive Outcomes"، مجلة الدراسات الأفريقية المعاصرة ٣٦، رقم ٢ (١٩٩٨): ٣٠٧-٣٣١؛ كيفن أوبـــــرايــــــن، "Private Military Companies and African Security 1990-98"، فيMercenaries: An African Security Dilemma التي حررها أ.ف.موسى وكايود فاييمي، ٤٣-٧٥ (لندن: بلوتو، ٢٠٠٠)؛ كريستوفر كينسي،Corporate Soldiers and International Security: The Rise of Private Military Companies (لندن: دار نشر تايلور وفرانسيس، ٢٠٠٦). للنظر "من كثب" انظر: إيبن بارلو، Executive Outcomes: Against All Odds (ألبرتون، جنوب أفريقيا: جالاجو، ٢٠٠٧).

[٢٢] تجدون النسخة الكاملة لهذا العقد في الملحق "د" لكتاب مايكل لي لانينج بعنوانMercenaries: Soldiers of Fortune, from Ancient Greece to Today's Private Military Companies (نيويورك: دار نشر بالانتاين بوكس، ٢٠٠٥)، ٢٤٥.

[٢٣] ستيف فاينارو وأليك كلاين، "Iraq, a Private Realm of Intelligence-Gathering"، واشنطن بوست، ١ يوليو/تموز ٢٠٠٧، http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/artiarticle/2007/06/30/AR2007063001075_pf.html، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤.

٥- السبب وراء عودة الجيوش الخاصة

[١] مقتبسة من جون رانيلة، Thatcher's People: An Insider's Account of the Politics, the Power and the Personalities (نيويورك: هاربر كولينز، ١٩٩١)، الفصل التاسع؛ انظر أيضاً: ريتشارد كوكيت، Thinking the Unthinkable: Think Tanks and the Economic Counter Revolution، ١٩٣١-١٩٨٣ (نيويورك: هاربر كولينز، ١٩٩٥)، ١٧٤-١٧٦.

[٢] توماس فرانك، "Government by Contractor Is a Disgrace: Many Jobs Are Best Left to Federal Workers", وول ستريت جورنال، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨، http://online.wsj.com/news/articles/SB122765980278958481، دُخل في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٣] مكتب الإدارة والموازنة، "خطة إدارة الرئيس: السنة المالية ٢٠٠٢"، http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/omb/budget/fy2002/mgmt.pdf، دُخل في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٤] فولكر فرانك ومارك فون بومكين، "Private Guns: The Social Identity of Security Contractors"، مجلة كونفليكت ستاديز ٢٩ (٢٠٠٩): ١٠؛ مكتب مساءلة الحكومة، Military Readiness: Management Focus Needed on Airfields for Overseas Deployments (واشنطن العاصمة: مكتب مساءلة الحكومة، ٢٠٠١)، ١٠.

[٥] فلويد سبينس ويوجين جيمس كارول، "Q: Is the Military Drawdown Endangering U.S. National Security?" إنسايت أون ذا نيوز ١٤، رقم ٣٦ (١٩٩٨): ٢٤.

[٦] بشأن شركة الموارد المهنية العسكرية (MPRI)، انظر: بيتر دبليو سينجر، Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠٠٣)، ١٢٨. وبشأن شركة داينكورب، انظر: "On the Ground: DynCorp and Other U.S. firms Provide U.S. Peace Verifiers to Kosovo"، نيوزويك، ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٩، http://www.highbeam.com/doc/1G1-53865787.html، دُخل في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٤. "Peruvian Rebels Assert Role In Downing of a U.S. Copter"، نيويورك تايمز، ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٩٢.

[٧] أندرو جيليجان، "Inside Lt Col Spicer's New Model Army", صنداي تلغراف، ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، http://www.telegraph.co.uk/et?ac=001224792737135&rtmo=LKdx333d&a tmo=11/24/98 19&pg.

[٨] ديبورا. د. أفانت ولي سيجلمان، "Private Security and Democracy: Lessons from the US in Iraq", سيكوريتي ستاديز ١٩، رقم ٢ (٢٠١٠): ٢٣٠-٢٦٥.

[٩] كارل فون كلاوزفيتز وآخرون، On War (برينستون، نيو جيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٦)، ٧٥.

[١٠] Contractors Support of US Operations in Iraq (واشنطن العاصمة: مكتب الميزانية في الكونجرس الأمريكي، ٢٠٠٨)، ١٧.

[١١] دونالد رامسفيلد، "Secretary Rumsfeld's Remarks to the Johns Hopkins, Paul H. Nitze School of Advanced International Studies",http://www.defense.gov/transcripts/transcript. aspx?transcriptid=1361، دُخل في ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٢] تشاريتي ويلارد، The "Livre de Paix" of Christine de Pisan: A Critical Edition (لاهاي: موتون، ١٩٥٨)، ١٣٣.

[١٣] برنارد بيلين، The Ideological Origins of the American Revolution (كامبردج، ماساتشوستس: بيلكناب، ١٩٩٢)، ٣٥٦-٣٥٧. بشأن مخاوف هاملتون، انظر: بابليوس [ألكسندر هاملتون]، "Consequences of Hostilities between States"، مقالة الفيدراليست ٨ (٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٧٨٧)؛ بابليوس [ألكسندر هاملتون]، "The Idea of Restraining the Legislative Authority in Regard to the Common Defense Considered", فيدراليست بيبرز ٢٦ (٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٧٨٧).

[١٤] توماس إكس هاميس، Private Contractors: The Good, the Bad, and the Strategic

Impact (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، ٢٠١٠)، ٥.

٦- الجانب المظلم للقوة الخاصة

[١] لقي دوق برغنديا مصرعه في معركة نانسي في ٥ يناير/كانون الثاني ١٤٧٧، وكان الدوق معروفاً بتشارلز الجريء، كما كان يُدعى تشارلز المتهور، وبموته وصلت الحروب البرغندية (١٤٧٤-١٤٧٧) بين أدواق برغنديا وملوك فرنسا إلى نهايتها. قبل ذلك بعام، حاصر تشارلز الحامية السويسرية في جراندسون بسويسرا، ووعدهم بممر آمن إذا سلموا قلعتهم، لكنه غدر بهم وأعدم منهم ٤١٢ رجلاً، ما بين شنق وإغراق، في أربع ساعات. وبعد انقضاء عام على ذلك، في معركة نانسي، لم يكن السويسريون قد نسوا تلك الخيانة أو غفروها. وعندما وُجد جسد تشارلز العاري المشوه مجمداً في مجرى النهر بعد أيام من انتهاء المعركة لم يكن أحد قادراً على تعرُّفه إلا طبيبه، فقد شُق رأسه نصفين بالفأس، ونُشبت العديد من الرماح في بطنه وخاصرته، ونَهشت الضواري وجهه ببشاعة حتى صار تعرُّفه مستحيلاً.

[٢] تشارلز أومان، A History of the Art of War in the 16th Century (لندن: تشارلس أومان، ١٩٣٧)، ١٨٠.

[٣] المرجع السابق، ١٨٤.

[٤] كانت الحملات الفلورنسية على بيزا عام ١٥٠٠ و١٥٠٥ كارثية بصفة خاصة. في ١٥٠٥- على سبيل المثال- حول عشرة من قادة المرتزقة ولاءهم إلى المعسكر المضاد. ولأن مكيافيلي كان لا يثق بالمرتزقة، فقد أقنع السلطات الفلورنسية بإنشاء ميلشيا بدلاً منهم، على أن تتألف من الجنود المدنيين الذين يظل ولاؤهم للدولة غير قابل للمساومة. مع ذلك، لم يكن هؤلاء الفلاحون المجندون أكفياء لمواجهة الجنود المحترفين، وما لبث الفلورنسيون أن سُحقوا عام ١٥١٢. أدت هذه الكارثة العسكرية إلى تفكك الجمهورية الفلورنسية، التي أصبحت منذ ذلك الحين تحت السيطرة البابوية، كما يعارض هذا المآل مزاعم مكيافيلي حول تفوق الميلشيات على المرتزقة. وقد كتب مكيافيلي كتابه "The Prince" استنفاراً لإعجاب حكام فلورنسا الجدد، ورجاء استرداد وظيفته القديمة، لكن دونما فائدة. وعدَّ الفرنسيون الفلورنسيين المدحورين مثالاً لغياب الكفاءة العسكرية. نيكولو مكيافيلي، The Prince and Other Works (نيويورك: هندريكس هاوس، ١٩٦٤)، ١٣١. للاطلاع على دراسة نقدية علمية، انظر: كونتين سكينر، Machiavelli: A Very Short Introduction (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٠)، ٣٦-٣٧؛ كريستوفر كوكر، Barbarous Philosophers: Reflections on the Nature of War from Heraclitus to Heisenberg (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠١٠)، ١٣٩-١٥١؛ جيمس جاي كارافانو، Private Sector, Public Wars: Contractors in Combat-Afghanistan, Iraq, and Future Conflicts (ويستبورت، كونيديكت: بريغر سكيورتي إنترناشيونال، ٢٠٠٨)، ١٩؛ سارة برسي، Mercenaries: The History of a Norm in International Relations (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، ٢٠٠٧).

[٥] ويليام كافيرو، "Italy and the Companies of Adventure in the Fourteenth Century", هيستوريان ٥٨، رقم ٤ (١٩٩٦): ٧٩٥، ٨٠٥-٨٠٦؛ يورغن براور وهوبير فان تايل، Castles, Battles, and Bombs: How Economics Explains Military History, (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، ٢٠٠٨)، ٩١؛ مايكل ماليت، Mercenaries and Their

Masters: Warfare in Renaissance Italy (لندن: دار هيدلي بود للنشر، ١٩٧٤)، ٢٧؛ تشارلز بايلي، War and Society in Renaissance Florence (تورنوتو: مطبعة جامعة تورنوتو، ١٩٦١)، ١١.

[٦] مقتبس من منشور بابوي صادر عن البابا أوربان الخامس في ١٧ فبراير/شباط ١٣٦٤، ومقتبس من كافيرو، "Italy and the Companies of Adventure"، ٧٩٥.

[٧] جيفري باركر، Europe in Crisis، ١٥٩٨-١٦٤٨ (أوكسفورد: ويلي بلاكويل، ٢٠٠١)، ١٧.

[٨] تـومـاس هـامـيـس، Private Contractors: The Good, the Bad, and the Strategic Impact. واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، ٢٠١٠، ١٠.

[٩] مع ذلك فقد أفادت بعض البحوث بأن الأمريكيين يبالون بقتلى المتعاقدين بقدر ما يبالون بقتلى الجيش. انظر: ديبوار أفانت ولي سيجلمان، "Private Security and Democracy: Lessons from the US in Iraq", سيكوريتي ستاديز ١٩، رقم ٢ (٢٠١٠): ٢٥٩.

[١٠] جينيفر إلسيا، موشيه شوارتز، وكينون ناكامورا:Private Security Contractors in Iraq . Background, Legal Status, and Other Issues (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٨)، ٤١-٤٢.

[١١] بـاول كـروغـمـان،The Return of Depression Economics and the Crisis of 2008 (نيويورك: دار دبليو دبليو نورتون للنشر، ٢٠٠٩)، ٦٣.

[١٢] وزارة الدفاع الأمريكية ومكتب المفتش العام، DOD Obligations and Expenditures of Funds Provided to the Department of State for the Training and Mentoring of the Afghan National Police (واشنطن العاصمة، ٢٠١٠). لمزيد من المعلومات بشأن عدم ملاءمة مستويات التدريب الخاصة بالمسؤولين الحكوميين الذين يتولون مسؤولية إدارة المتعاقدين، انظر: اللجنة المعنية بالاكتساب العسكري وإدارة البرنامج خلال عمليات الحملات العسكرية، Urgent Reform Required: Army Expeditionary Contracting (تقرير جانسلر)، ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧، ٤٣؛ موشيه شوارتز، Training the Military to Manage Contractors during Expeditionary Operations: Overview and Options for Congress (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٨)، ٤.

[١٣] دوج بروكس، "Write a Cheque, End a War", كونفليكت تريندز ٣، رقم ١ (٢٠٠٠): ٣٣-٣٥.

[١٤] براور وفان تايل، Castles, Battles, and Bombs، ٩٦.

[١٥] "Blackwater USA"، جلسة استماع أمام لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي، مجلس النواب الأمريكي، الكونجرس رقم ١١٠، ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ (تصريح إيريك برنس).

[١٦] مقتبس من كافيرو، " Italy and the Companies of Adventure"، ٨٠١.

٧- النظام العالمي المعاصر: نبذة تاريخية

[١] "Excerpts from Army Maj. Gen. Eldon A. Bargewell's Report", واشنطن بوست، ٢١ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/04/20/ AR2007042002309.html، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢] باربرا ميلر، "Blackwater a Challenge to Iraqi Sovereignty: Al-Maliki"، هيئة

الإذاعة الأسترالية أونلاين، ٢٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ http://www.abc.net.au/. worldtoday/content/2007/s2041431.htm، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٣] كين فايرمان وروبين سترينجر، "Blackwater Denies Any Wrongdoing in Shooting Incident"، بلومبرغ نيوز، ١٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. انظر أيضاً: "Memorandum: Additional Information about Blackwater USA"، أغلبية الأعضاء، لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي، مجلس النواب الأمريكي، ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.

[٤] "UN Report Describes New Mercenary Activity"، نيويورك تايمز، ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧ http://www.nytimes.com/2007/10/17/world/asia/17iht-. mercenaries.1.7923472.html?_r=0، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٥] جوستين روزنبرغ، The Empire of Civil Society: A Critique of the Realist Theory of International Relations (نيويورك: دار فيرسو للنشر، ١٩٩٤)، ٣٩؛ مارتن وايت، Systems of States (لستر: مطبعة جامعة لستر، ١٩٧٧)، ١٢٩؛ هندريك سبرويت، The Sovereign State and Its Competitors (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٦)، ٢٧.

[٦] هانز غيرث وتشارلز رايت ميلز، المحرران، From Max Weber: Essays in Sociology (لندن: روتلدج، ٢٠٠٣)، ٧٧-١٢٨.

[٧] كارل فون كلاوزفيتز، On War (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٦)، ٧٥، ٨٧.

[٨] تشارلز تيلي، 'War Making and State Making as Organized Crime '، في Bringing the State Back In، التي حررها كلٌّ من بيتر إيفانز وديتريش رويشميير وتيدا سكوكبول (كامبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٥). تشارلز تيلي وغبريال أردانت، The Formation of National States in Western Europe (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٥)، ٤٢.

[٩] منكور أولسون، Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships (نيويورك، دار بيسك بوكس للنشر، ٢٠٠٠).

[١٠] مقتبسة من Norman Davies, Europe: A History (نيويورك، هاربر كولينز، ١٩٩٨)، ٥٦٨.

[١١] نصت محكمة العدل الدولية في ١٩٤٩ على أن «احترام سيادة الأراضي بين الدول المستقلة أساس ضروري للعلاقات الدولية» (تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٤٩، ٤)، وأنه «المبدأ الأساسي لسيادة الدولة الذي يقوم عليه القانون الدولي كاملاً» (تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٨٦، الفقرة ٢٦٣).

[١٢] انظر أيضاً: آرام روستون، The Man Who Pushed America to War: The Extraordinary Life, Adventures, and Obsessions of Ahmad Chalabi (نيويورك: دار بابليك أفيرز للنشر، ٢٠٠٩)، ١٨٢.

[١٣] البيت الأبيض، "President Bush Outlines Iraqi Threat"، بيان صحفي بتاريخ ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢.

[١٤] ليو جروس، "The Peace of Westphalia, 1648-1948"، مجلة القانون الدولي الأمريكية ٤٢، رقم ١ (١٩٤٨): ٢٨، ٢٦. نُشر هذا المقال أساساً في مجلة القانون الدولي الأمريكية،

وأدرج لاحقاً في كتاب حرره كلٌّ من فولك وهانريدير (١٩٦٨)، وليس مثبتاً في المراجع. ونُشر مجدداً بعد وفاته في مجموعة مقالات كتبها جروس (١٩٩٣). في مقدمة المجلد الأخير، كتب المحرر ألفريد ب. روبين أن هذا المقال يظل 'خالداً' و'ملهماً'؛ فلقد 'روج عبارة ومفهوم (دستور وستفاليا) في النظام العالمي' (جروس، ١٩٩٣، ١٠). وكان هذا على الرغم من أن جروس قد قام بجولة تحقيق ولم يجد سوى اليسير في لغة المعاهدات مما يدعم مزاعمه. لمزيد من المراجعات النقدية حول جروس، انظر: أندرياس أوسياندر، "Sovereignty, International Relations, and the Westphalian Myth"، إنترناشيونال أورجانيزيشن ٥٥، رقم ٢ (٢٠٠١): ٢٦٤-٢٦٥.

[١٥] هانز مورجانثو وكينيث تومسون، Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace (نيويورك: مكغرو هيل، ١٩٨٥)، ٢٩٤.

[١٦] غراهام إفانز وريتشارد نيونهام، The Penguin Dictionary of International Relations (لندن: دار بينجوين للنشر، ١٩٩٨).

[١٧] انظر، على سبيل المثال: فيليب كير، "The Outlawry of War"، مجلة المعهد الملكي للشؤون الدولية ٧ (نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٨): ٣٦١-٣٦٨؛ كينيث ن. والتز، Man, the State, and War: A Theoretical Analysis، طبعة منقحة. (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠١)؛ فريدريك ويليام وايمان وباول ديهل، المحرران، Reconstructing Realpolitik (آن آربر: مطبعة جامعة ميتشيغان، ١٩٩٤)؛ م.أ. براون، أ.ر. كوتيه، س.م. لين جونز، س.أ. ميلر، المحررون، Theories of War and Peace (كامبردج، ماساتشوستس: دار إم آي تي للنشر، ١٩٩٨)؛ مانوس ميدلارسكي، المحرر، Handbook of War Studies (بوسطن: أنوين هايمان، ١٩٨٩). إحدى المراجعات النقدية الموصى بها بشأن وستفاليا التي تتسق مع هذا الكتاب هي إدوارد كين، Beyond the Anarchical Society: Grotius Colonialism nd Order in World Politics (كامبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠٢).

[١٨] فرانسيس فوكوياما، "The End of History?" مجلة ناشيونال إنتيرست (صيف ١٩٨٩): ٤.

[١٩] جورج دبليو بوش، "The National Security Strategy of the United States of America" (واشنطن العاصمة: البيت الأبيض، ٢٠٠٢)، ١.

[٢٠] تنص المادة ٢ (البند ٤) من ميثاق الأمم المتحدة على أن: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها، ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة». وتنص كذلك المادة ٢ (البند السابع) على أنه: «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطة الداخلية لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي أن يعرض الأعضاء مثل هذه المسائل لتُحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخلّ بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع».

[٢١] بطرس بطرس غالي، ' خطة للسلام: الدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام'، مجلة إنترناشيونال ريليشنز ١١، رقم ٣ (١٩٩٢): ٢٠١.

[٢٢] باتريك جوهانسون ورمسيس عامر، "The United Nations Security Council and the Enduring Challenge of the Use of Force in Inter-State Relations"، أوراق عمل أوميو بشأن دراسات السلام والصراع رقم ٣، قسم العلوم السياسية، جامعة أوميو (٢٠٠٧)، ٦.

[٢٣] حول "states are dead"، انظر: كينيتشي أوهامي، The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies (نيويورك: فري بريس، ١٩٩٥). حول "states are not dead"، انظر: ستيفن د. كراسنر، "Abiding Sovereignty"، مجلة إنترناشيونال بوليتيكال ساينس ريفيو ٢٢، رقم ٣ (٢٠٠١): ٢٢٩-٢٥١.

[٢٤] فيليب بوبيت، Terror and Consent: The Wars for the Twenty-First Century (نيويورك: دار ألفريد كنوبف للنشر، ٢٠٠٨)؛ روبرت هـ جاكسون، Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World (كامبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٩٣).

[٢٥] يورغ فريدريشس، "The Meaning of New Medievalism"، يوروبيان جورنال أوف إنترناشونال ريليشنز ٧، رقم ٤ (٢٠٠١): ٤٨١؛ ستيفن ج. كوبرين، ' Back to the Future: Neomedievalism and the Postmodern Digital World Economy'، مجلة إنترناشيونال أفيرز٥١، رقم ٢ (١٩٩٨): ٣٦٤. لمزيد من المعلومات حول تاريخ الدولة، انظر: جون أغنيو، 'The Territorial Trap: The Geographical Assumptions of International Relations Theory'، مجلة ريفيو أوف إنترناشيونال بوليتيكال إيكونومي ١، رقم ١ (١٩٩٤): ٦٥؛ جانيس أ. تومسون، Mercenaries, Pirates, and Sovereigns (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٦)، ٢؛ وروزنبرغ، The Empire of Civil Society، ٣٦.

[٢٦] ستيفن د. كراسنر، "Westphalia and All That"، في:Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions and Political Change، التي حررها كل من جودث جولدستن وروبرت أوين كيوهين (إيثاكا، نيوجيرسي: مطبعة جامعة كورنيل، ١٩٩٣)، ٢٣٥؛ ستيفن كراسنر، Sovereignty: Organized Hypocrisy (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٩٩)، ٨٢؛ كين، Beyond the Anarchical Society؛ أندرياس أوسياندر، "Sovereignty, International Relations, and the Westphalian Myth"، إنترناشيونال أورجانيزيشن ٥٥، رقم ٢ (٢٠٠١): ٢٨٤. انظر أيضاً: بينو تيشك،:The Myth of 1648 Class, Geopolitics, and the Making of Modern International Relations (نيويورك: فيرسو، ٢٠٠٣).

[٢٧] مايكل فيليبس، "Deconstructing Our Dark Age Future", بارامترز (صيف ٢٠٠٩): ٩٦.

٨- القروسطية الجديدة

[١] على سبيل المثال، انظر: رودني بروس هول وفريدريك ف. كراتوشويل، "Medieval Tales: Neorealist 'Science' and the Abuse of History"، إنترناشيونال أورجانيزيشن ٤٧، رقم ٣ (صيف ١٩٩٣): ٤٧٩-٤٩١؛ جون جيرالد روجي، "Territoriality and Beyond: Problematizing Modernity in International Relations"، إنترناشيونال أورجانيزيشن ٤٧، رقم ١ (شتاء ١٩٩٣): ١٣٩-١٧٤؛ يورغ فريدريشس، "The Meaning of New Medievalism"، يوروبيان جورنال أوف إنترناشونال ريليشنز ٧، رقم ٤ (٢٠٠١): ٤٧٥-٥٠١؛ ستيفن ج. كوبرين، "Back to the Future: Neomedievalism and the Postmodern Digital World Economy"، مجلة إنترناشونال أفيرز ٥١، رقم ٢ (ربيع ١٩٩٨): ٣٦١-

٣٨٦؛ جريجوري أوهايون، "Big Men Godfathers, and Zealots: Challenges to the State in the New Middle Ages" (أطروحة دكتوراه، جامعة بيتسبرغ، ٢٠٠٣)، ٥٠؛ أندرو جامبل، "Regional Blocs, World Order and the New Medievalism"، في European Union and New Regionalism: Regional Actors and Global Governance in a Post-Hegemonic Era، التي حررها ماريو تيلو (برلينغتون، فيرمونت: دار أشغيت للنشر، ٢٠٠٧)، ٣١؛ فيليب غ. سيرني، "Neomedievalism, Civil War and the New Security Dilemma: Globalisation as Durable Disorder"، في Civil Wars المجلد ١، رقم ١ (١٩٩٨): ٤٠؛ بروس هولسينجر، Neomedievalism, Neoconservatism, and the War on Terror (شيكاغو: دار بيركلي بارديغم للنشر، ٢٠٠٧)، ٦٤؛ كريستيان كانتر وفيليب شرودت، "Neomedievalism in the Twenty-First Century: Warlords, Gangs, and Transnational Militarized Actors as a Challenge to Sovereign Preeminence"، تقرير بحثي قدم في الاجتماع السنوي للرابطة الدولية للدراسات، نيو أورليانز، ٢٠١٠، ١٥.

[٢] هيدلي بول، The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠٠٢)، ٢٥٤.

[٣] المرجع السابق، ٢٤٦.

[٤] ويليام شكسبير، The Merchant of Venice، التي حررها بلاكمور إيفانز (بوسطن: هوتون نورتون، ١٩٧٤)، ٣-٣-٣٠-٣١.

[٥] الناتج الإجمالي المحلي بالدولار الأمريكي الحالي وليس معدلاً وفق التضخم. انظر: البنك الدولي للإعمار والتنمية، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠١٠ (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٠).

[٦] مارشال ماكلوهان، The Gutenberg Galaxy: The Making of Typographic Man (تورنوتو: مطبعة جامعة تورنوتو، ١٩٦٢).

[٧] مارتن وايت، Systems of States (لستر: مطبعة جامعة لستر، ١٩٧٧)، ١٣١.

[٨] النظام الأساسي، روما، "Rome Statute of the International Criminal Court". إنترناشونال ليجال ماتريالز ٣٧ (١٩٩٨): ٩٩٩-١٠١٩.

[٩] روزالين هيغنز، "Intervention and International Law"، في Intervention in World Politics، التي حررها هيدلي بول (أوكسفورد: كلاريندون، ١٩٨٤)، ٣٦. للاستزادة حول هذه الرؤية، انظر: كريستوفر جرينوود، "International Law and the NATO Intervention in Kosovo"، مجلة القانون الدولي والمقارن ربع السنوية ٤٩، رقم ٤ (٢٠٠٨): ٩٢٦-٩٣٤. لمعرفة لمحة عامة عن النقاش الأكاديمي حول السيادة، انظر: جينيفر ويلش، "Authorizing Humanitarian Intervention"، في The United Nations and Global Security، التي حررها كلٌّ من ريتشارد م. برايس ومارك دبليو زاكر (نيويورك: بالغريف ماكميلان، ٢٠٠٤)، ١٧٧-١٩٢.

[١٠] المادة ١٣ من نظام روما الأساسي. لمزيد من المعلومات حول شمولية اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مواطني الدول غير الأطراف، انظر: جينيفر إلسيا، International Criminal Court: Overview and Selected Legal Issues (واشنطن العاصمة: خدمة بحوث الكونجرس، ٢٠٠٢)، ٢٥.

[١١] في القمة العالمية للأمم المتحدة التي عقدت في ٢٠٠٥، أدرجت الدول الأعضاء معيار مسؤولية الحماية في الوثيقة الختامية، وقد وافقت جميعها على الفقرتين ١٣٨ و١٣٩ اللتين تفصلان نطاق مسؤولية الحماية، وعلى عاتق من تقع هذه المسؤولية (أي الدول أولاً ثم المجتمعات الإقليمية والدولية). وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٦ أكد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أحكام الفقرتين ١٣٨ و١٣٩ مجدداً في القرار (S/RES/1674) بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، مضفياً الطابع الرسمي على دعمه هذا المعيار. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ أصدر بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، تقريراً بعنوان: "تنفيذ مسؤولية الحماية"، الذي يحث أيضاً على تنفيذ هذه المسؤولية. انظر: الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار "2005 World Summit Outcome" ،60/1، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥، http://www.un.org/summit2005/ documents.html؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/63/677,"Implementing the Responsibility to Protect: Report of the Secretary-General"، ١٢ يناير ٢٠٠٩، http://www.unrol.org/files/ SG_reportA_63_677_en.pdf.

[١٢] باتريشيا ماكنيرني، "International Criminal Court: Issues for Consideration by the United States Senate"، مجلة لو آند كونتيمبوراري بروبليمز ٦٤، رقم ١ (٢٠٠١): ١٨٤.

[١٣] بول، The Anarchical Society، ٢٧٠.

[١٤] أوليفر ب. ريتشموند، "The Dilemmas of Subcontracting the Liberal Peace"، في Subcontracting Peace: The Challenges of NGO Peace building، التي حررها كلٌ من أوليفر ب. ريتشموند وهنري فرانك كاري (ألدرشوت، المملكة المتحدة: دار أشغيت للنشر، ٢٠٠٥)، ٢٠.

[١٥] بيتر وارن سينجر، "Humanitarian Principles, Private Military Agents: Some Implications of the Privatised Military Industry for the Humanitarian Community"، في Resetting the Rules of Engagement: Trends and Issues in Military-Humanitarian Relations، التي حررها كلٌ من فيكتوريا ويلر وأديل هارمر (لندن: معهد التنمية الخارجية، ٢٠٠٦)، ٧٠.

[١٦] مقتبسة من إيف إنجلر، "The Mercenaries and the NG"، مجلة "كونتربنتش"، ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٠-http://www.counterpunch.org/2010/08/26/the mercenaries-and-the-ngos/print >، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٧] بشأن تدفقات التجارة، انظر لجنة أنظمة الدفع والتسوية، Progress in Reducing Foreign Exchange Settlement Risk (بازل، سويسرا: بنك التسويات الدولية، ٢٠٠٨)، الديباجة.

[١٨] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، Transnational Corporations and World Development (لندن: إنترناشونال تومسون بيزنس بريس، ١٩٩٦)، ٩، ٤؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة، World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment & the Challenge of Development (قمة بلو ريدج، بنسلفانيا: بيرنان، ١٩٩٩)؛ بيتر ويلتس، "Transnational Actors and International Organizations in Global Politics"، في The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations، التي حررها كلٌ من جون بايليس وستيف سميث (أوكسفورد: مطبعة جامعة

أوكسفورد، ٢٠٠١)، ٣٥٦-٣٨٣؛ أنتوني مكغرو، "Globalization and Global Politics"، في The Globalization of World Politics، ٢١، ٢٣.

[١٩] International Taxation: Large US Corporations and Federal Contractors with Subsidiaries in Jurisdictions Listed as Tax Havens or Financial Privacy Jurisdictions (واشنطن العاصمة: مكتب مساءلة الحكومية، ٢٠٠٨)؛ ريان دونمويير، "83 Percent of Companies Had Tax-Haven Units"، بلومبرغ نيوز، ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٠،
http://www.bloomberg.com/apps/
news?pid = newsarchive&sid = aK0aqjwsiSCAberg.com/apps/
news?pid = newsarchive
http://www.bloomberg.com/apps/
news?pid = newsarchive&sid = aK0aqjwsiSCA
http://www.bloomberg.com/apps/
news?pid = newsarchive&sid = aK0aqjwsiSCAsid = aK0aqjwsiSCA
http://www.bloomberg.com/apps/
news?pid = newsarchive&sid = aK0aqjwsiSCA، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢٠] جون لامونت، "UN Seeks Help from Companies in War on HIV/AIDS"، فاينانشال تايمز، ٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٢، ١.

[٢١] ستيفاني هانسون، "In West Africa, Threat of Narco-States"، تحليل موجز صادر عن مجلس العلاقات الخارجية، ١٠ يوليو/تموز ٢٠٠٧، ١.

[٢٢] "Romagna tua non è, e non fu mai, sanza guerra ne' cuor de' suoi tiranni". دانتي أليغييري، The Divine Comedy, Inferno، طبعة منقحة، ترجمها مارك موسى (نيويورك، بينغوين، ٢٠٠٢)، النشيد ٢٧، المقطعان ٣٧-٣٨.

[٢٣] على سبيل المثال، انظر أفروبارروميتر؛ دراسة استقصائية عن بيئة الأعمال وأداء المؤسسة؛ استخبارات أخطار بيئة الأعمال؛ مؤشر سياسة البلد والتقييم المؤسسي الصادر عن البنك الدولي؛ دراسة استقصائية عن الدول الفاشلة والدول القادرة على إدارة فرق العمل؛ جلوبال إنسايت دي آر آي/ مكغرو هيل؛ البنك الأوروبي للتعمير والتنمية؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية؛ فريدم هاوس؛ مؤسسة غالوب الدولية؛ المنتدى الاقتصادي العالمي؛ مؤسسة هيريتيدج/ وول ستريت جورنال؛ قاعدة بيانات حقوق الإنسان؛ لاتينوبارروميترو؛ خدمات الأخطار السياسية؛ منظمة مراسلون بلا حدود؛ الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن معهد التنمية الإدارية؛ الأسواق العالمية على الإنترنت؛ مؤشر شركة برايس ووترهاوس كوبرز الخاص بالضبابية؛ دراسة استقصائية عن بيئة الأعمال العالمية؛ مؤشر الدول الفاشلة الخاص بصندوق السلام؛ مؤشر مؤسسة بروكينغز لضعف الدولة في العالم النامي؛ سجل عدم استقرار السلام والصراع؛ فريق عمل عدم الاستقرار السياسي؛ قائمة الدول الفاشلة الصادرة عن وزارة التنمية الألمانية.

[٢٤] جون رابلي، "The New Middle Ages"، فورين أفيرز (مايو/أيار- يونيو/حزيران ٢٠٠٦): ٩٥.

[٢٥] مكتبة العصور الوسطى الرقمية، "Henry IV: Letter to Gregory VII, Jan 24 1076"،

http://www.fordham.edu/halsall/source/henry4-to-g7a.asp، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢٦] راشيل دوناديو وإليزابيث أ. هاريس، "Vatican Excommunicates Chinese Priest Ordained 'Illicitly'", نيويورك تايمز، ١٧ يوليو/تموز ٢٠١١، أ ٩.

[٢٧] على سبيل المثال، انظر: الماجنا كارتا (إنجلترا، ١٢١٥)؛ إعلان آربروث (اسكتلندا، ١٣٢٠)؛ صك الحقوق (إنجلترا، ١٦٨٩)؛ قانون المطالبة بالحقوق (أسكتلندا، ١٦٨٩)؛ إعلان الاستقلال (الولايات المتحدة، ١٧٧٦)؛ إعلان حقوق الإنسان والمواطن (فرنسا، ١٧٨٩)؛ قانون الحقوق (الولايات المتحدة، ١٧٨٩-١٧٩١)؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الأمم المتحدة، ١٩٤٨)؛ الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان (المجلس الأوروبي، ١٩٥٠)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١٩٦٦)؛ الميثاق الكندي للحقوق والحريات (كندا، ١٩٨٢)؛ ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (الاتحاد الأوروبي، ٢٠٠٠).

[٢٨] مقتبسة من ديفيد ليتمان، "Universal Human Rights and Human Rights in Islam", ميدستريم ٤٢، رقم ٢ (١٩٩٩): ٢-٧.

[٢٩] منظمة نوبل برايز، "The Nobel Peace Prize 2010 Liu Xiaobo"، ٢٤ يوليو/تموز ٢٠١١، http://nobelprize.org/nobel_prizes/peace/laureates/2010/press.html ، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٣٠] "China Questions 'True Intentions' of Award of Nobel Peace Prize to Liu Xiaobo"، وكالة أنباء شينخوا، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، http://news.xinhuanet.com/english2010/china/20 10/12/c_13553857.htm، ودُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٣١] ثوربيورن ياغلاند، "Why We Gave Liu Xiaobo a Nobel", نيويورك تايمز، ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠، أ ٢١.

٩- أساليب الحرب القروسطية الجديدة

[١] كارل فون كلاوزفيتز، On War (برينستون، نيوجيرسي: مطبعة جامعة برينستون، ١٩٧٦)، ٨٧.

[٢] آدم روبرت، "Lives and Statistics: Are 90% of War Victims Civilians?" سيرفايفال ٥٢، رقم ٣ (٢٠١٠): ١١٥-١٣٦؛ انظر أيضاً: مارتن فان كريفيلد، The Transformation of War (نيويورك: فري بريس، ١٩٩١)؛ كريستيان كانتر وفيليب شرودت، "Neomedievalism in the Twenty-First Century: Warlords, Gangs, and Transnational Militarized Actors as a Challenge to Sovereign Preeminence"، ورقة بحث قدمت في الاجتماع السنوي للرابطة الدولية للدراسات (نيوأورليانز، ٢٠١٠)، ٤.

[٣] ج. جوزيف هويت، جونثان ويكينفيلد، وتيد روبرت جير، تقرير السلام والصراع ٢٠١٠ (كوليدج بارك، ماريلاند: مركز بولدر للتنمية الدولية وإدارة النزاعات، نموذج جامعة ماريلاند، ٢٠١٠)، ٣١.

[٤] خافيير سولانا، "A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy" في Civilian Perspective or Security Strategy?، التي حررها كلٌّ من كلاوس شيلدر وتوبياس هاوستشيلد (باريس: معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، ٢٠٠٣)، ٥؛

باول كولير وآخرون، Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٣)، ١٧. للاطلاع على دراسة نقدية بشأن هذا التقييم المشترك، انظر: روبرت، "Lives and Statistics".

[٥] "Rwanda: How the Genocide Happened"، وكالة أنباء بي بي سي، ١٧ مايو/أيار ٢٠١١.

[٦] سامانثا باور، A Problem from Hell: America and the Age of Genocide (نيويورك: هاربر بيرينيال، ٢٠٠٣)، ٣٦٦.

[٧] روبرت سميث، The Utility of Force: The Art of War in the Modern World (لندن: ألين لين، ٢٠٠٥)، ١.

[٨] تشارلز ف. والد، "New Thinking at USEUCOM: The Phase Zero Campaign"، مجلة جوينت فورسز ربع السنوية ٤٣، رقم ١ (٢٠٠٦): ٧٢-٧٥.

[٩] "Stability operations are a core U.S. military mission that the Department of Defense shall be prepared to conduct with proficiency equivalent to combat operations". التوجيه رقم 3000.05 الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥، المحدث في ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩ http://www.dtic.mil/whs/directives/corres/pdf/300005p.pdf، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ التوجيه الرئاسي للأمن القومي رقم ٤٤: إدارة الجهود المشتركة بين الوكالات بشأن إعادة الإعمار والاستقرار، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، http://www.fas.org/irp/offdocs/ nspd/nspd-44.pdf ، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ مجلس علوم الدفاع الأمريكي، Institutionalizing Stability Operations within DOD: Report of the Defense Science Board Task Force سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥؛ تقرير الدفاع ربع السنوي، ٦ فبراير/شباط ٢٠٠٦، http://www.defense.gov/qdr/report/Report20060203.pdf، ١٧.

[١٠] أغفلتُ استراتيجية مكافحة التمرد في هذا التحليل لأنها استراتيجية تفتقر إلى التناسق العام، وقد اعتُمدت هذه الاستراتيجية في العراق وأفغانستان عام ٢٠٠٧، مصحوبة بكثير من الحماس في واشنطن العاصمة، ولكنها أخفقت أيما إخفاق في تحقيق النصر الذي بشرت به من قبل. وتركت الولايات المتحدة هذه البلاد في حال يمكن وصفها بأنها أسوأ من تلك التي أتت عليها، على الرغم من قضاء عدة سنوات في تطبيق استراتيجية مكافحة التمرد المدعومة بموارد جيدة.

[١١] وزارة الخارجية الأمريكية، "Civilian Response Corps Reaches 100 Active Members"، ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١٠، http://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2010/04/140346.htm، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٢] الجيش الأمريكي، FM 3-07: Stability Operations (واشنطن العاصمة: إدارة الجيش ٢٠٠٨). كان المؤلف مراجعاً لهذا الدليل الميداني، لا سيما الفصل السادس الذي يتناول إصلاح قطاع الأمن، استناداً إلى الخبرات المكتسبة من القطاع العسكري الخاص.

[١٣] "Remarks by USAID Administrator Dr. Rajiv Shah at the Center for Global Development"، USAID.gov ، ١٩ يناير/كانون الثاني ٢٠١١.

[١٤] براتاب شاترجي، "U.S. Dyncorp Oversight in Afghanistan Faulted"، وكالة إنتر بريس سيرفيس، ٢٧ فبراير/شباط ٢٠١٠. وزارة الدفاع الأمريكية، مكتب المفتش العام، DoD

obligations and expenditures of funds provided to the Department of State for the Training and Mentoring of the Afghan National Police (واشنطن العاصمة: ٢٠١٠)، ١.

[١٥] توماس إكس هاميس، Private Contractors: The Good, the Bad, and the Strategic Impact (واشنطن العاصمة: مطبعة جامعة الدفاع الوطني، ٢٠١٠)، ٩؛ وزارة الدفاع الأمريكية DoD obligations and expenditures of funds provided to the Department of State for the Training and Mentoring of the Afghan National Police (واشنطن العاصمة: ٢٠١٠)، ٨.

[١٦] كريستوفر كوكر، Barbarous Philosophers: Reflections on the Nature of War from Heisenberg (نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا، ٢٠١٠)، ١٥٠.

[١٧] ماو تسي تونغ، Quotations from Chairman Mao Zedong (الكتاب الأحمر الصغير) (بكين: حكومة جمهورية الصين الشعبية، ١٩٦٤).

[١٨] صُنفت الاقتصادات الأفريقية الخمسة الأسرع نمواً وفقاً للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أوائل ٢٠١١ أيضاً ضمن الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم: جمهورية الكونغو الديمقراطية (المرتبة العاشرة عالمياً)، وزيمبابوي (المرتبة الحادية عشرة)، وبوتسوانا (المرتبة الثالثة عشرة)، ونيجيريا (المرتبة السادسة عشرة)، وأثيوبيا (المرتبة العشرون). صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠١١).

١٠- المتعهدون العسكريون في ليبيريا: بناء جيوش أفضل

[١] جون بلاني، مقابلة مع كي لو، أكاديمية قيادات مواجهة الكوارث ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، http://www.youtube.com/watch?v=cdGGs6QGaCU.

[٢] مقتبسة من ويليام رينو، "Reinvention of an African Patrimonial State: Charles Taylor's Liberia"، مجلة ثيرد وورلد ربع السنوية ١٦، رقم ١ (١٩٩٥): ١٠٩.

[٣] صندوق النقد الدولي، Liberia: Interim Poverty Reduction Strategy Paper (واشنطن العاصمة: صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٧)، ١٠؛ الفريق الاستشاري المعني بالأشخاص المشردين داخلياً وخدمة وضع السياسات وتقييمها، Real- Time Evaluation of UNHCR's IDP Operation in Liberia (جنيف: مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٧)، ٧؛ مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، "Liberia: Regional Operations Profile-West Africa",http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e484936، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، Liberia: Opinion Survey and In-Depth Research (جنيف: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠٠٩)، ١.

[٤] "The World's Worst: Liberia"، إيكونوميست، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢.

[٥] ستيفان فارس، "Charles Taylor Leaves Liberia" مجلة تايم، ١١ أغسطس/آب ٢٠٠٣. http://content.time. com/time/world/article/0,8599,474987,00.html، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٦] ج. بيتر فام، Liberia: Portrait of a Failed State (جورجيا: ريد، ٢٠٠٤)، ١٩١.

[٧] صنف مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليبيريا، في عام ٢٠٠٨، في المرتبة ١٧٦ من أصل ١٧٩ دولة، في حين لم يصنفها إطلاقاً في عام ٢٠٠٣؛ لعدم كفاية البيانات. في عام ٢٠٠٣ كان العمر المتوقع للفرد الليبيري عند الولادة ستاً وخمسين سنة، في حين وصل إلى تسع وخمسين سنة في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٠ ظل معدل تعلم البالغين في ليبيريا عند مؤشر ٤٦٪، وهو أحد أدنى المعدلات في العالم، وبلغ المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من الجنسين ٥٧,٦٪ فقط، وكذا فقد بلغ معدل البطالة ٨٥٪. صنفت مؤسسة غالوب ليبيريا في دراستها الاستقصائية بشأن الرفاهة العالمية في المرتبة ١٤١ من أصل ١٥٥ دولة (غـــالـــوب، "Global Wellbeing Surveys Find Nations Worlds Apart",http:// www.gallup.com/poll/126977/global-wellbeing-surveys-find-nations-worlds-apart.aspx).

وأظهر مؤشر الجوع العالمي إدراج ليبيريا في المرتبة ٦٩ من أصل ٨٤ دولة، وهو ما يعني أنها البلد الخامس عشر الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم؛ كلاوس فون جريبمير وآخرون، "Global Hunger Index, the Challenge of Hunger: Focus on the Crisis of Child Undernutrition" (بون، دبلن وواشنطن العاصمة: ويلتهانجرلايف، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، منظمة كونسرن وورلد وايد، ٢٠١٠)، ١٧. كذلك واصل كلٌّ من الأمم المتحدة والبنك الدولي إدراج ليبيريا في الفئة الدنيا وفق معيار قوة الدولة، وكذا فقد صنفت مؤشرات الدول الفاشلة الأخرى ليبيريا في إصدارات مختلفة في فئة "أسوأ الأسوأ"، في الفترة بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠ (لم تتوافر بيانات عن ليبيريا خلال الحرب أو بعدها مباشرةً): مؤشر الدول الفاشلة الخاص بصندوق السلام؛ مؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية؛ مؤشر مؤسسة بروكنغز لضعف الدول في العالم النامي؛ مؤشر سياسة البلد والتقويم المؤسسي الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر تخصيص الموارد الصادر عن المؤسسة الدولية للتنمية؛ المجتمعات الأكثر قمعاً في العالم وفقاً لمنظمة فريدم هاوس. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، National Human Development Report 2006: Liberia (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)؛ جيمز هينتز، A Rapid Impact Assessment of the Global Economic Crisis on Liberia، (جنيف: منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٩)؛ سونيا كارفاليو، Engaging with Fragile States (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠٠٦)، ٥؛ البنك الدولي، "Indicators: Data"، ٢٠١٠، http://data.worldbank.org/indicator، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٨] فام، Liberia، ١٩١-١٩٢.

[٩] البنك الدولي، "Indicators: Data".

[١٠] تشير المعونة الأجنبية هنا إلى صافي المساعدات الإنمائية الرسمية: البنك الدولي، "Net Official Development Assistance and Official Aid Received (Current US$)",http://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ALLD.CD?cid=GPD_54، دُخل في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠١١. حساب النسبة المئوية للمعونة الخارجية إلى الإنفاق الحكومي: "Percentage of Foreign Aid to Government Spending"، فايننشال تايمز، http://media.ft.com/cms/7398f192-6d99-11dfb5c9-00144feabdc0.swfb5c9-00144feabdc0.swf

http://media.ft.com/cms/7398f192-6d99-11dfb5c9-00144feabdc0.swf، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١١] منظمة أنقذوا الأطفال في ليبيريا، http://www.savethechildren.org.uk/en/liberia.htm، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٢] فايرستون، "Liberia Statistics",http://www.firestonenaturalrubber.com/documents/StatSheetNarrative.pdf، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٣] غريغ ميلز، Why Africa Is Poor (نيويورك: بينجوين، ٢٠١٠)، ٣٧٢.

[١٤] "U.S. Debating Sending Troops to Help Liberian Civil War"، سي إن إن (مادة مسجلة)، ٢ يوليو/تموز ٢٠٠٣؛ دائرة الأمم المتحدة للإعلام، "Secretary-General Welcomes Resignation of President Charles Taylor; Hopes Event Marks Beginning of End for Liberia's 'Long Nightmare'"، بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة رقم SG/SM/8818 AFR/687، ١٢ أغسطس ٢٠٠٣.

[١٥] يعني مفهوم "تأثير سي إن إن" أن عولمة الإعلام لديها القدرة على تشكيل الرأي العام في الحكومات التمثيلية، والذي بدوره يلقي بظلاله على صياغة الدول السياسات الخارجية، ومنها على سبيل المثال اتخاذ قرار بشأن إجراء تدخل إنساني من عدمه. ولقد استمد هذا المفهوم اسمه من القناة التلفازية الإخبارية الدولية التي تعمل على مدار الساعة "شبكة الأخبار الكابلية" أو "سي إن إن". لمزيد من المعلومات حول تأثير سي إن إن، انظر: ستيفن ليفينغستون، "Clarifying the CNN Effect: An Examination of Media Effects according to Type of Military Intervention"، ورقة بحثية R-18 (كامبردج، ماساشوسيتس: مركز جون شورنستاين للصحافة والسياسة، ١٩٩٧)؛ إيتان جيلبوا، "The CNN Effect: The Search for a Communication Theory of International Relations"، بوليتيكال كومينيكيشنز ٢٢، رقم ١ (٢٠٠٥): ٢٧-٤٤؛ حامد مولانا، Global Information and World Communication: New Frontiers in International Relations (لندن: سيج، ١٩٩٧)؛ مايكل ك. ويليامز، "Words, Images, Enemies: Securitization and International Politics"، مجلة إنترناشونال ستاديز ربع السنوية ٤٧، رقم ٤ (٢٠٠٣): ٥١١-٥٣١؛ بيرز روبنسون، The CNN Effect: The Myth of News, Foreign Policy and Intervention (لندن: روتلدج، ٢٠٠٢).

[١٦] استناداً إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الأسعار الثابتة في ٢٠٠٨) وبيانات خدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

انظر: "Liberia Overview", http://www.globalhumanitarianassistance.org/countryprofile/liberia، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٧] ما زال هذا بعيداً كل البعد عن مستويات ما قبل الحرب، التي بلغت ١٣٦,٢ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٦. البنك الدولي، "Liberia- Workers' Remittances and Compensation of Employees",http://www.indexmundi.com/facts/liberia/workers'-remittances-and-compensation-of-employees، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٨] قد يُعزى هذا أيضاً إلى نفور وزارة الدفاع الأمريكية عامةً من كل ما هو إفريقي عقب كارثة الصومال ١٩٩٣.

[١٩] المنشأ القانوني لعقود الكميات غير المحددة/ مواعيد التسليم غير المحددة (IDIQ) هو لوائح الحيازة الفيدرالية، الفقرة ١٦-٥٠١ (أ). وفقاً للقواعد، هناك ثلاثة أنواع من العقود التي تصرح بها عقود (IDIQ): عقود الأسعار الثابتة، وعقود المدة والمواد، وعقود التكلفة مستحقة الأداء. في عقود الأسعار الثابتة لا تكون الأسعار عرضةً للتعديل استناداً إلى التكاليف المصروفة، والتي قد تؤثر في ربحية الشركة بالسلب أو الإيجاب، اعتماداً على تنفيذه من أجل أداء الخدمات المتعاقد عليها. وتشمل عقود الأسعار الثابتة عقود الأسعار الثابتة نهائياً، وعقود الأسعار الثابتة مع ضبط السعر الاقتصادي، وعقود الأسعار الثابتة ذات الرسوم التحفيزية. أما عقود المدة والمواد فتتيح الحصول على الإمدادات أو الخدمات على أساس ساعات العمل المباشر بمعدلات ثابتة في الساعة أو في اليوم، بالإضافة إلى تكلفة المواد. وعقود التكلفة مستحقة الأداء تتيح دفع التكاليف المنفقة المسموح بها، بالقدر المنصوص عليه في العقد، إضافة إلى رسم ثابت أو رسم إرساء أو رسم تحفيزي. وتستند رسوم الإرساء أو الرسوم التحفيزية إلى عدة عوامل موضوعية وذاتية، منها على سبيل المثال تصنيفات مستوى قدرة الطائرة على تنفيذ المهمة، والوفاء بالتكلفة المستهدفة.

[٢٠] تألف أغلب هذا المبلغ، الذي تعود ملكيته للحكومة الأمريكية، من مزيج من المساعدات الدولية المخصصة للكوارث والمجاعات، وعمليات حفظ السلام الإقليمية، والمعونات المالية العسكرية الأجنبية، للسنوات المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٧. نيكولاس كوك، Liberia's Post-War Recovery: Key Issues and Developments (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٥)، ٦، ١٨؛ نيكولاس كوك، Liberia's Post-War Development: Key Issues and US Assistance (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠١٠)، ٢٢.

[٢١] بيان مهمة القوات المسلحة الليبيرية مأخوذ من اتفاق السلام الشامل: اتفاق السلام الشامل بين الحكومة الليبيرية، وجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، والحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، والأحزاب السياسية، (١٨ أغسطس/آب ٢٠٠٣)، الجزء الرابع، المادة السابعة، الفقرة ٢ - ج.

[٢٢] اقترح كلاين أن بإمكان ليبيريا تدبير أمرها باستخدام قوة شرطية لائقة، وقوة تأمين حدود مدربة تدريباً جيداً قوامها ستمئة إلى سبعمئة جندي. تصريحٌ أدلي به في ٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣. "Liberia: US Hires Private Company to Train 4,000-Man Army"، شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة أفريقيا، ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٥، http://www.irinnews.org/report/53038/liberia-us-hires-private-company-to-train- 4-000-man-army، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤. وقد أدلى بالرأي ذاته مارك كروكر، مفوض الشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، حينما أخبر المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية بحاجة ليبيريا إلى قوة شرطية قوية وليست قوة عسكرية. وزارة الخارجية الأمريكية، "USG Pre-Assessment Trip to Liberia on Security Sector Reform"، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٤.

[٢٣] مجموعة الأزمات الدولية، "Liberia: Uneven Progress in Security Sector Reform"، تقرير أفريقيا ١٤٨ (٢٠٠٩). لمزيد من المعلومات حول أسلوب التحقق، انظر: سين ماكفيت، "The Art and Aggravation of Vetting in Post-Conflict Environments"، ميليتاري ريفيو (يولية - أغسطس/آب ٢٠٠٧): ٧٩-٩٧.

[٢٤] Blues-on-"Green :Blue Afghan Soldiers Increasingly Turn on Their NATO Colleagues"، إيكونوميست، ١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، http://www.economist.com/node/21561943، دُخل في ٢٥ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢٥] تعامل الجيش الأمريكي حتى عهد قريب مع تشكيل القوات الأجنبية أساساً على كونه مهمة دفاع داخلي أجنبي، ويجدر بالذكر أن الدفاع الداخلي الأجنبي نموذج غير ملائم لإصلاح قطاع الأمن؛ فهو أحد مفاهيم الحرب الباردة الواردة في استراتيجية الحرب غير النظامية الماوي،ة وليست مبادئ إصلاح قطاع الأمن. أدى الدفاع الداخلي الأجنبي بقوات الجيش الخاصة الأمريكية إلى تدريب وتجهيز الميليشيات الموالية لأمريكا في الدول الشيوعية سراً (مثل سكان الجبال في فيتنام)، ومساعدة الحكومات الصديقة على هزيمة المتمردين الشيوعيين (ومنها السلفادور على سبيل المثال) في حروب الوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. هذا يفسر عقلية التدريب والتجهيز العسكرية التي يتمتع بها الجيش الأمريكي حين الحديث عن إصلاح قطاع الأمن، والتي أدت إلى تحسن الوحدات التكتيكية وحسب بدلاً من إصلاح قطاع الأمن. صدر هذا النهج المحدود في المنشور المشترك 3-07.1: "Joint Tactics, Techniques, and Procedures for Foreign Internal Defense (FID)"؛ الجيش الأمريكي وسلاح مشاة البحرية الأمريكية، FM 3-24/MCWP3-33.5: Counterinsurgency, chapter 6 (واشنطن العاصمة: إدارة الجيش، ٢٠٠٦)؛ الجيش الأمريكي، FM 3-07: Stability Operations, chapter 6 (واشنطن العاصمة: إدارة الجيش، ٢٠٠٨). بعد عدة سنوات من إخفاق الدفاع الداخلي الأجنبي في العراق وأفغانستان صاغ الجيش الأمريكي أخيراً نهجاً أكثر شمولية بشأن إصلاح قطاع الأمن، يُدعى مساعدة القوة الأمنية: الجيش الأمريكي، FM 3-07/1: Security Force Assistance (واشنطن العاصمة: إدارة الجيش، ٢٠٠٩). وعلى الرغم من التحسن الكبير فإن هذا النموذج لا يلبي كامل احتياجات إصلاح قطاع الأمن، كمهمة التحقق، ويُوجِد جيوشاً أجنبية في صورة الجيش الأمريكي، وهذا أمر غير لائق.

[٢٦] بلغ إجمالي تكلفة التسريح ١٥ مليون دولار أمريكي تقريباً. كوك، Liberia's Post-War Development، ٢٢.

[٢٧] توماس ديمبسي، Security Sector Reform in Liberia Part I: An Assessment of Defense Reform، ورقة قضية ٢٠٠٨ (كارلايس، بنسلفانيا: معهد عمليات حفظ السلام والاستقرار، كلية الحرب الأمريكية، ٢٠٠٨)، ٣.

[٢٨] Army Expeditionary Contracting" :"Urgent Reform Required، تقرير اللجنة المعنية بالاكتساب العسكري وإدارة البرنامج خلال عمليات الحملات العسكرية، جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية المعنية بالاستعداد والدعم الإداري للجنة الخدمات المسلحة، مجلس الشيوخ الأمريكي، الكونجرس ١١٠ (٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧).

[٢٩] وزارة الخارجية الأمريكية، Report of Inspection Embassy Monrovia, Liberia Report No. ISP-I-08-20a (واشنطن العاصمة، ٢٠٠٨)، ١٦.

[٣٠] مجموعة الأزمات الدولية، Liberia: Uneven Progress، الأول، ١٩، ٣٤.

[٣١] مورتن بواس وكاريان ستيغ، "security Sector Reform in Liberia: An Uneven Partnership without Local Ownership"، جورنال أوف إنترفينشن آند ستيتبيلدنج ٤، رقم ٣ (٢٠١٠): ٢٨٥-٣٠٣؛ لويس أندرسون، Post-Conflict Security Sector Reform and the

Challenge of Ownership: The Case of Liberia (كوبنهاغن: المعهد الدانمركي للدراسات الدولية، ٢٠٠٦)، ٢٨٦.

[٣٢] كوك، Liberia's Post-War Development، ٢٦.

[٣٣] إيبو أديديجي، "The Challenges and Opportunities of Security Sector Reform in Post-Conflict Liberia"، الورقة العرضية رقم ٩ (جنيف: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠٠٥)، ١٥٤-١٥٥.

[٣٤] مايكل م. فيليبس، "In Liberia, an Army Unsullied by Past", وول ستريت جورنال، ١٤ أغسطس/آب ٢٠٠٧. بواس وستيغ، "Security Sector Reform"، ٢٨٩.

[٣٥] المرجع السابق، ٢٨٩. ذكرت مراجع أخرى: إيبو أديديجي، "Liberia Case Study: Outsourcing SSR to Foreign Companies"، فـــــــي No Ownership, No Commitment: A Guide to Local Ownership of Security Sector Reform، حررها لوري لوري ناثان (برمنغهام، المملكة المتحدة: جامعة برمنغهام، ٢٠٠٧)؛ إيبو، "The Challenges and Opportunities"، ١-٢٨؛ ألكسندر لودن، "Civil Society and Security Sector Reform in Post-Conflict Liberia: Painting a Moving Train without Brushes", إنترناشونال جورنال أوف ترانزشونال جاستيس ١، رقم ٢ (٢٠٠٧): ٢٩٧-٣٠٧.

[٣٦] مجموعة الأزمات الدولية، Liberia: Uneven Progress، ١-٢.

[٣٧] مارك مالان، Security Sector Reform in Liberia: Mixed Results from Humble Beginnings (كارلايل، بنسلفانيا: معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ٦٩.

[٣٨] مجموعة الأزمات الدولية، Liberia: Uneven Progress، ٣١.

١١- المرتزقة في الصومال: حكاية قروسطية جديدة

[١] جلوبال سيكيروتي، "Somalia Civil War"، http://www.globalsecurity.org/military/world/war/somalia.htm، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢] جيفري جيتلمان، "Ethiopia Launches Open War in Somalia", خدمة أخبار نيويورك تايمز، ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ http://www.utsandiego.com/uniontrib/20061225/news_7n25somalia.html. دخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٣] إبراهيم محمد، "Somali Rebel Groups Clash Near Kenya Border"، رويترز، ٢٦ أغسطس/آب ٢٠١٠.

[٤] المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة: "Dadaab - World's biggest refugee camp 20 years old"، ٢١ فبراير/شباط ٢٠١٢ http://www.unhcr.org/pages/49c3646c2.html. دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٥] كيـن منـخـاوس وجـون بـرنـدرغـاسـت، "Political Economy of Post-Intervention Somalia" Somalia Task Force Issue Paper 3 (واشنطن العاصمة: هورن أوف أفريكا للنشر، ١٩٩٥)، ١.

[٦] كين منخاوس، Kenya-Somalia Border Conflict Analysis (واشنطن العاصمة: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٠٥)؛ كوين فلاسينروت وتيموثي رايميكرز، "The Politics of Rebellion and Intervention in Ituri: The Emergence of a New Political Complex?" أفريكان أفيرز ١٠٣، رقم ٤١٢ (٢٠٠٤): ٣٨٥-٤١٢؛ جورج لوتز وولف ليندر، "Traditional Structures in Local Governance for Local Development"، تقرير غير منشور، معهد العلوم السياسية، جامعة بيرن، سويسرا (٢٠٠٤).

[٧] الأمم المتحدة، "United Nations Operations in Somalia (UNOSOM 1) Background" (٢٠٠٣) www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unsom1backgr1.html http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unsom1backgr1.html، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٨] اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال، http://www.somaliangoconsortium.org/index.php، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٩] منظمة العفو الدولية، Fatal Insecurity Attacks on Aid Workers and Rights Defenders in Somalia (لندن: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٨)، ٢.

[١٠] "Somalia: NGOs Urge International Community to Protect Civilians"، شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة في أفريقيا، ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨. http://www.irinnews.org/fr/report/80786/somalia-ngos-urge-international-community-to-protect-civilians، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١١] بيل روجيو، "Zawahiri Praises Shabaab's Takeover of Southern Somalia", لونج وار جورنال، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٠٩، http://www.longwarjournal.org/archives/2009/02/zawahiri_praises_ sha.php http://www.longwarjournal.org/archives/2009/02/zawahiri_praises_%20sha.php، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٢] مكتب التحقيقات الفيدرالي، "Fighting Terror: 14 Indicted for Supporting Al Shabaab"، ٥ أغسطس/آب ٢٠١٠. http://www.fbi.gov/news/stories/2010/august/al-shabaab، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٣] وفيما يأتي الأرقام الفعلية لعام ٢٠١٠ (ابتداء من ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠): إجمالي عدد الهجمات في جميع أنحاء العالم ٤٣٠؛ إجمالي حوادث اختطاف الطائرات في جميع أنحاء العالم ٤٩؛ إجمالي الحوادث في الصومال ٢١٠؛ إجمالي حوادث اختطاف الطائرات في الصومال ٤٥؛ إجمالي الرهائن المختطفين في الصومال ٩٤٨؛ عدد السفن الحالية التي اختطفها القراصنة الصوماليون ٢٥؛ عدد الرهائن التي اختطفها القراصنة الصوماليون ٥٨٦. المكتب البحري الدولي، "IMB Piracy Reporting Centre (PRC)"، ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠، http://www.icc-ccs.org/piracy-reporting-centre، دُخل في ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٤. لمزيد من المعلومات حول تصاعد عدد القراصنة في السنوات الأخيرة، انظر: بيتر تشالك، The Maritime Dimension of International Security: Terrorism, Piracy, and

Challenges for the United (سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠٠٨)؛ كين منخاوس، "Dangerous Waters"، سيرفايفال ٥١، رقم ١ (٢٠٠٩): ٢١-٢٥؛ كارل سورنسون، State Failure on the High Seas: Reviewing the Somali Piracy (استوكهولم: وكالة بحوث الدفاع السويدية، ٢٠٠٨). الرقم ١٨ مليار دولار أمريكي مصدره The Pirates of Somalia: Ending the Threat, Rebuilding a Nation (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، ٢٠١٣)، ٢٥.

[١٤] مقابلة مع المؤلف، ٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

[١٥] جاي بهادور، The Pirates of Somalia: Inside their Hidden World (نيويورك: دار راندوم هاوس للنشر، ٢٠١١).

[١٦] سيمون جونز، "Skulls and Crossroads", ماريتايم سيكيوريتي رفيو، ١٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.
www.marsecreview.com/2010/11/1060/
http://www.marsecreview.com/2010/11/1060/، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٧] مارتن بلوت، "Private Patrol Boats to Tackle Somali Pirates"، بي بي سي نيوز، ٣٠ مايو/أيار ٢٠١٢ http://www.bbc.com/news/world-africa-18209357 .، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٨] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "Report of the United Nations Monitoring Group on Somalia and Eritrea Submitted in Accordance with Resolution 1916" (٢٠١٠) [S/2011/433]، ١٨ يوليو/تموز ٢٠١١، ٢٧٦.

[١٩] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "Report of the Monitoring Group"، الفقرات ٦١-٦٤.

[٢٠] "Somalia: Puntland Maritime Police Force Instructor Killed On Duty"، غاروي أونلاين، ٢٨ أبريل/نيسان ٢٠١٢.

[٢١] كريس توملينسون، "U.S. Hires Contractor to Back Somalis" أسوشيتد برس، ٧ مارس/آذار ٢٠٠٧.

[٢٢] جيفري جيتليمان، مارك مازيتي، وإيريك شميت، "U.S. Relies on Contractors in Somalia Conflict", نيويورك تايمز، ١٠ أغسطس/آب ٢٠١١، أ١.

[٢٣] كاثرين هورلد، "Bancroft Global Development, U.S. Group, Advises African Troops in Somalia", أسوشيتد بريس، ١٠ أغسطس/آب ٢٠١١.

[٢٤] مؤتمر ومعرض الدفاع الدولي، "Reflex Responses Management Consultancy LLC"، أبوظبي، ٢٠١١ http://www.idexuae.ae/page.cfm/Link=21/t=m/goSection=1 .، دُخل في ١ أغسطس/آب ٢٠١١؛ مارك مازيتي وإيميلي ب. هاجر، 'Secret DesertForce Set Up by Blackwater's Founder'، نيويورك تايمز، ١٤ مايو/أيار ٢٠١١، أ١.

[٢٥] مقابلة مع المؤلف، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

[٢٦] جيمس براون، 'Pirates and Privateers: Managing the Indian Ocean's Private Security Boom'، معهد لوي للسياسة الدولية، ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢.

[٢٧] جوستن ستيرز، "The International Community Has 'Failed' to Tackle Piracy", بابلك سيرفيس يوروب، ٢٨ فبراير/شباط ٢٠١٢.

[٢٨] مقابلة مع المؤلف، ١٦ يوليو/تموز ٢٠١٣.

[٢٩] في عام ٢٠١٢ انخفض عدد محاولات شن الهجمات انخفاضاً كبيراً من ٢٣٧ إلى ٧٥؛ ما يقارب ٧٠٪ من واقع السجل السنوي لعام ٢٠١١. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "خطاب بتاريخ ١٢ يوليو/تموز ٢٠١٣ مقدم من رئيس لجنة مجلس الأمن عملاً بالقرارين ٧٥١ (لعام ١٩٩٢)، و١٩٠٧ (لعام ٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إلى رئيس مجلس الأمن"، S/2013/413 (١٢ يوليو/تموز ٢٠١٣)، الفقرة ٥٣.

[٣٠] المنظمة البحرية الدولية، Interim Guidance to Private Maritime Security Companies Providing Privately Contracted Armed Security Personnel on Board Ships in the High Risk Area, MSC.1/Circ.1443، ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٢.

[٣١] بشأن الاقتباسات المأخوذة عن الأسطول البحري الأمريكي، انظر: تيرينس ماكنايت، مقدمة، في كلود بيروب وباتريك كولين، المحرران، Maritime Private Security: Market Responses to Piracy, Terrorism and Waterborne Security Risks in the 21st Century (نيويورك: روتلدج ٢٠١٢)، التاسع عشر. بشأن اقتباسات جورني، انظر: الأسطول البحري الأمريكي، "Super Tanker Attacked in Arabian Sea"، رقم NNS081117-07,www.navy.mil/ http://www.navy.mil/>، ١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨. حول اقتباسات فيتزجيرالد، انظر: فيديو فويس أوف أميريكا، "US Admiral Says Commercial Ships Need Armed Guards"، ٢٢ أبريل/نيسان ٢٠١٠، http://www. youtube.com/ watch?v=NtuJ0VlBVU4. للاطلاع على النقاش الأكاديمي حول القرصنة، انظر: تود إيمرسون هاتشينز، "Structuring a Sustainable Letters of Marque Regime: How Commissioning Privateers Can Defeat the Somali Pirates", مراجعة قانون ولاية كاليفورنيا ٩٩ (٢٠١١): ٨١٩-٨٨٤؛ ريتشارد ت. تيودور، "Reconsidering the Letter of Marque: Utilizing Private Security Providers Against Piracy", بابليك كونتراكت لو جورنال ٣٩/٣ (ربيع ٢٠١٠): ٤١١-٤٦٤؛ د. جوشوا شتاوب، "Letters of Marque: A Short-Term Solution to an Age Old Problem"، مجلة ماريتايم لو آند كوميرس ٤٠/٢ (أبريل/نيسان ٢٠٠٩): ٢٦١-٢٦٩. للاطلاع على دراسة نقدية، انظر: باتريك كولين وكلود بيروب، المحرران، Maritime Private Security: Market Responses to Piracy, Terrorism and Waterborne Security Risks in the 21st Century (لندن: روتلدج ٢٠١٢)؛ كريستوفر سبيرين، "Promising Privateers? Understanding the Constraints of Contemporary Private Security at Sea", مراجعة الكلية الحربية البحرية ٦٧، رقم ٢ (٢٠١٤): ٩٧-١١٦.

[٣٢] مجموعة الأزمات الدولية، "Somalia: To Move beyond the Failed State"، تقرير أفريقيا ١٤٧ (٢٠٠٨)، ١٢.

[٣٣] هيومان رايتس ووتش، "Harsh War, Harsh Peace: Abuses by al-Shabaab, the Transitional Federal Government, and AMISOM in Somalia" (٢٠١٠)، ٢.

[٣٤] أندريه لو ساجيه، Stateless Justice in Somalia: Formal and Informal Rule of Law Initiatives (جنيف: مركز الحوار الإنساني، ٢٠٠٥)، ٧.

[٣٥] كين منخاوس، "Governance without Government in Somalia: Spoilers, State Building, and the Politics of Coping"، إنترناشونال سيكيوريتي ٣١، رقم ٣ (٢٠٠٧)، ١٠٣. استمدت فكرة 'الدولة التوسطية' من مايكل بارنت وكريستوف زورتشر، "The Peacebuilders' Contract: How External Statebuilding Reinforces Weak Statehood" في The Dilemmas of Statebuilding: Confronting the Contradictions of Postwar Peace Operations، التي حررها كلٌ من رولاند باريس وتيموثي د سيسك (نيويورك: روتلدج، ٢٠٠٩)، ٢٧.

[٣٦] لو ساجيه، Stateless Justice، ٨.

[٣٧] منخاوس، "Governance without Government"، ١٠٥-١٠٦.

١٢- حداثة بطابع العصور الوسطى

[١] كريستوف رويتر، "The Warlord of the Highway"، مجلة فايس (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩)، http://www.vice.com/print/warlord-of-the-highway-226-v16n11، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ دكستر فيلكنز، "With U.S. Aid, Warlord Builds Afghan Empire"، نيويورك تايمز، ٥ يونيو/تموز ٢٠١٠، أ١؛ دكستر فيلكنز، "Convoy Guards in Afghanistan Face an Inquiry"، نيويورك تايمز، ٦ يونيو/تموز ٢٠١٠، أ١.

[٢] وزارة الدفاع الأمريكية، "Contractor Support of U.S. Operations in the USCENTCOM Area of Responsibility, Iraq, and Afghanistan, 4th Quarter FY 2010 Contractor Census"، ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

[٣] وفقاً للتقارير فقد شن المرتزقة حملة إرهابية أسفرت عن مقتل مئة شخص على الأقل، علاوة على فرار مئات الأشخاص من ديارهم. تشين تشي، "Over 100 People Killed in Southwest Cote d'Ivoire"، وكالة أنباء شينخوا، ١١ مايو/أيار ٢٠١١، http://news.xinhua-net.com/english2010/world/2011-05/10/c__13867888.htm، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ ماثيو روسيل لي، "In Cote d'Ivoire Gbagbo Is Using Mercenaries, from Liberia, UN Says, US Unaware"، إنر سيتي بريس، ٢٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٠.

[٤] جينفر إلسيا، Private Security Contractors in Iraq: Background, Legal Status, and Other Issues (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠٠٨)، ٣.

[٥] موشيه شوارتز، Department of Defense Contractors in Iraq and Afghanistan: Background and Analysis (واشنطن العاصمة: دائرة البحوث بالكونجرس، ٢٠١٠)، ٣.

[٦] سوزان تريفاسكيس، "The Private/Public Security Nexus in China"، سوشال جاستس ٣٤، أرقام ٣-٤ (٢٠٠٧): ٣٨_.

[٧] المرجع السابق، ٥١.

[٨] كريستيان مينارد وجان كلود فيوليت، Rapport d'information par la commission de la defense nationale et des forces armees sur les sociétés militaires privées،

أسيمبليه ناشونال، ١٤ فبراير/شباط ٢٠١٢، http:// www.assemblee-nationale.fr www.assemblee-nationale.fr.

[٩] "Russia Eyes Security Firms to Defend Assets Abroad"، رويترز، ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

[١٠] "New Information about Counternarcotics Contracts in Latin America"، لجنة الأمن الداخلي بمجلس الشيوخ الأمريكي واللجنة الفرعية للشؤون الحكومية المعنية بالإشراف على إبرام العقود، ٧ يونيو/حزيران ٢٠١١.

[١١] الأمم المتحدة، "Secretary-General Reflects on 'Intervention' in Thirty-Fifth Annual Ditchley Foundation Lecture"، بيان صحفي صادر عن الأمم المتحدة تحت رقم SG/SM/6613، ٢٦ يونيو/حزيران ١٩٩٨، http://www.un.org/ ws/Press/docs/1998/ 19980626.sgsm6613.html، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[١٢] "Rwanda: How the Genocide Happened"، وكالة أنباء بي بي سي، ١٧ مايو/أيار ٢٠١١.

[١٣] بيتر دبليو سينجر، Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، ٢٠٠٣)، ١٨٥-١٨٦.

[١٤] "Mercenaries in Africa: The Fog and Dogs of War"، إيكونوميست، ١٨ مارس/آذار ٢٠٠٤.

[١٥] هايدي فوغت ورحيم فايز، "Afghan Starts to Close Private Security Firms", أسوشيتد بريس، ٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠.

[١٦] Warlord، Inc.: Extortion and Corruption along the U.S. Supply Chain in Afghanistan، تقرير مقدم أمام اللجنة الفرعية المعنية بالأمن القومي والشؤون الخارجية، مجلس النواب الأمريكي، الكونجرس ١١١ (٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٠)، ٢.

[١٧] Inquiry into the Role and Oversight of Private Security Contractors in Afghanistan، التقرير والرؤى الإضافية الخاصة بلجنة الخدمات المسلحة، مجلس الشيوخ الأمريكي، الكونجرس ١١١ (١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٠)، ١.

[١٨] فيلكنز، "Convoy Guards".

[١٩] المرجع السابق؛ "Convoy Guards".

[٢٠] المرجع السابق؛ Warlord, Inc..

[٢١] ستيف فينارو، Big Boy Rules (فيلادلفيا: دا كابو، ٢٠٠٨)، ٢٨-٢٩؛ ديبورا أفانت، The Market for Force: The Consequences of Privatizing Security (كامبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كامبردج، ٢٠٠٥)، ١٧.

[٢٢] خطاب مقدم بتاريخ ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ من الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام لمجلس الأمن، UN Soc. A/63/467-S/2008/636 (٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨). كان من بين المشاركين أفغانستان وأنجولا وأستراليا والنمسا وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والعراق وبولندا وسيراليون وجنوب أفريقيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة وأوكرانيا والولايات المتحدة.

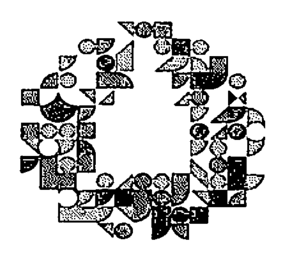
[٢٣] وثيقتا الأمم المتحدة A/HRC/15/25 وA/65/325. انظر أيضاً: خوسيه ل. جوميث ديل برادو،

"A UN Convention to Regulate PMSCs?"، أخلاقيات العدالة الجنائية ٣١، رقم ٣ (٢٠١٢): ٢٦٢-٢٨٦.

[٢٤] المدونة الدولية لقواعد السلوك لمقدمي خدمات الأمن الخاص، http://www.icoc-psp. org/ Home_Page.html، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.

[٢٥] "Dogs of War"، ليتلاين، هيئة الإذاعة الأسترالية، ١٨ مايو/أيار ٢٠٠٠، http://www. abc.net.au/lateline/archives/s128621.htm، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤. حول توجيه الأمم المتحدة بشأن المتعاقدين المسلحين على متن السفن في "المناطق عالية الخطورة"، انظر المنظمة البحرية الدولية، Interim Guidance to Private Maritime Security Companies Providing Privately Contracted Armed Security Personnel on Board Ships in the High Risk Area, MSC.1/Circ.1443، ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٢.

[٢٦] أُسس الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة وسيلةً لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير في يوليو/تموز ٢٠٠٥ بناءً على قرار لجنة حقوق الإنسان رقم ٢٠٠٥/ ٢. للاطلاع على الوثائق الأصلية التي تتعلق باستخدام الأمم المتحدة شركات الأمن الخاص، انظر: دليل السياسات الأمنية لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (الفصل الرابع، القسم الأول: شركات الأمن الخاص المسلحة)، http:// ohchr.org/Documents/Issues/Mercenaries/ WG/StudyPMSC/UNSecurityPolicyManual.pdf، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤؛ دليل العمليات الأمنية الخاصة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، المبادئ التوجيهية بشأن استخدام الخدمات الأمنية المسلحة التي تقدمها شركات الأمن الخاصة، ملحق أ: بيان الأعمال، وملحق ب: نموذج عقد، http://www.ohchr.org/Documents/ Issues/Mercenaries/ WG/StudyPMSC/GuidelinesOnUseOfArmedSecurityServices.pd، دُخل في ٢٦ فبراير/شباط ٢٠١٤.



مركز صناعة الفكر
للدراسات والأبحاث
Fiker Center for Studies

«إعادة لهيكلة العقل»

الفكرة والتعريف:

مركز مستقل، يُعِدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم.

الرسالة:

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية.

الأهداف:

١. الإسهام في نشرالوعي الثقافي.

٢. قياس الرأي العام إقليمياً ودولياً تجاه قضايا محددة.

٣. التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

٤. مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل:

١. إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

٢. التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

٣. تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

٤. إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

٥. رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل:

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنموية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدِّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

إصدارات المركز

• الكتب والدراسات:

١ - الحركة الإسلامية.. رؤية نقدية؛ غازي صلاح الدين العتباني، محمد بن المختار الشنقيطي، راشد الغنوشي، محمد جميل منصور، عصام البشير. ٢٠١٠م.

٢ - في فقه الدين والسياسة؛ سعد الدين العثماني. ٢٠١٠م.

٣ - الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة والقانون الدولي؛ محمد المنصوري. ٢٠١٠م.

٤ - آراء جديدة في العلمانية والدين والديمقراطية؛ رفيق عبدالسلام. ٢٠١٠م.

٥ - الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصالبة والقوة الناعمة؛ رفيق عبدالسلام. ٢٠١٠م.

٦ - الإسلاميون في عام ٢٠١٠.. تقرير سنوي؛ عبدالله الأشعل، محمد الحسن الددو، حمزة منصور، مسفر القحطاني / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١١م.

٧ - حركة التوحيد والإصلاح المغربية.. البناء والكسب.. التطلعات والتحديات؛ محمد يتيم، مصطفى الخلفي، عزالدين العزمان، بلال التليدي، الحسن السرات، إسماعيل حمودي. ٢٠١١م.

٨ - من أجل رؤية فكرية جديدة. . تساؤلات في المشروع الإسلامي؛ فيصل الأمين البقالي. ٢٠١١م.

٩ - الإسلاميون في عام ٢٠١١.. تقرير سنوي؛ جمال حشمت، علي لاغا، محمد علي المنصوري، رأفت مرة، فاروق أبوسراج الذهب / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٢م.

١٠ ـ في منهج التغيير الحضاري؛ محمد يتيم. ٢٠١٢م.

١١ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٢.. تقرير سنوي؛ زكي أرشيد، صلاح الدين الجورشي، بشير عبدالفتاح، عصام البشير، عزام التميمي، عبدالرزاق بن الشايجي / تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٣م.

١٢ ـ الحركة الإسلامية في الجزائر (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الإخوان المسلمين، الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الجماعات الإسلامية المسلحة)؛ فاتن المعاضيدي. ٢٠١٣م.

١٣ ـ الدولة العلوية.. خيار الأسد الأخير؛ إبراهيم حمامي. ٢٠١٣م.

١٤ ـ الليبرالية في السعودية.. الفكرة، الممارسات، الرؤى المستقبلية؛ مصطفى الحباب، أحمد الليثي، أحمد التناوي، أحمد الشيمي، عاطف عبدالرشيد، عادل الأنصاري، ممدوح الشيخ. ٢٠١٣م.

١٥ ـ الإسلاميون في عام ٢٠١٣.. تقرير سنوي؛ محمود الزهار، رضوان زيادة، طلعت رميح، سعدالدين العثماني، عماد عبدالغفور، لطفي زيتزن/ تحرير: مصطفى الحباب. ٢٠١٤م.

١٦ ـ الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي؛ نجلاء مكاوي، يحيى صهيب، تامر بدوي / إشراف: عبدالله الشايجي، مصطفى الحباب، فاطمة الصمادي، عادل العبدلله. ٢٠١٥م.

١٧ ـ السعوديون الشيعة.. الفكرة والإشكاليات؛ مصطفى الحباب، ممدوح الشيخ، يحيى صهيب، أكرم خميس، حسين معلوم، عبدالوهاب عيسى / إشراف: جميل اللويحق، سعيد بن ناصر الغامدي، سيف الحارثي. ٢٠١٥م.

١٨ ـ مقدمة في الصدمات الحضارية؛ سعيد بن ناصر الغامدي. ٢٠١٥م.

١٩ ـ المرجعية في المفهوم والمآلات؛ سعيد بن ناصر الغامدي. ٢٠١٥م.

٢٠ ـ المجتمع المدني السعودي.. الملامح والأدوار؛ ممدوح الشيخ، سعد القحطاني/ إشراف: مسفر القحطاني. ٢٠١٥م.

٢١ ـ التقرير الاستراتيجي السعودي ٢٠١٤/٢٠١٥؛ مجموعة باحثين. ٢٠١٥م.

٢٢ ـ تنظيم الدولة. . دراسة تحليلية في بنية الخطاب؛ نجلاء مكاوي، محمد محمود السيد، هيثم سمير. ٢٠١٦م.

٢٣ ـ كيف يفكر السعوديون. . أولويات. . . واهتمامات (دراسة استطلاعية): وحدة استطلاع الرأي/ إشراف: سامر رضوان أبو رمان، مصطفى الحباب. ٢٠١٦م.

٢٤ ـ المرتزقة الجدد. . الجيوش الخاصة وما تعنيه للنظام العالمي؛ شون ماكفيت، ترجمة مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث. ٢٠١٦م.

• الأوراق السياسية:

٢٥ ـ مراكز صناعة القرار في إيران.. المحددات.. التوجهات؛ وحدة الدراسات والأبحاث / محمد محسن أبو النور ٢٠١٥م.

٢٦ ـ تنظيم الدولة.. النشأة والأفكار؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٢٧ ـ مستقبل اليمن.. بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء؛ وحدة الدراسات والأبحاث / ناصر محمد على الطويل ٢٠١٥م.

٢٨ ـ الحوثيون.. الحقيقة العسكرية ومصادر الدعم؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٢٩ ـ الدولة العميقة في اليمن.. النشأة والمستقبل؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣٠ ـ واقع سنة العراق ومستقبلهم؛ وحدة الدراسات والأبحاث ٢٠١٥م.

٣١ ـ اتفاقية كامب ديفيد ٢ ومستقبل الخليج الأمني؛ وحدة الدراسات والأبحاث / رانية عبدالوهاب ٢٠١٥م.

٣٢ ـ الداخل السعودي. . وفرص الإصلاح السياسي؛ وحدة الدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.

٣٣ ـ السنة في لبنان: التقهقر المذهبي والصعود الوطني؛ وحدة الدراسات والأبحاث، ٢٠١٥م.

٣٤ ـ انعكاسات القرارات العربية ضد حزب الله على لبنان ووضعية الحزب المحلية والإقليمية. . وحدة الدراسات والأبحاث/ عبد الرحمن صلاح الدين. ٢٠١٦م.